أثر عمل الزوجة

على

مشاركتها في القرارات الأسرية

د. نورة بنت إبراهيم الصويان

obeikandl.com

obeikandl.com

إهداء

إلى الذين يعملون بجد ؛

لكي يتم التغير والتحول نحو الأفضل في وطني الغالي،

مؤمنين بغد مشرق،

إلى زوجي، وأبنائي، وإخوتي،

أهدي هذا العمل .

د. نـــورة

obeikandl.com

obeikandl.com

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بالشكر، بعد شكر الله – عزوجل – لأستاذي الفاضل الدكتور علي محمود أبو ليلة الذي كان لي خير معلم، ولم يبخل علي بتوجيهاته وتشجيعه الدائمين، فله جزيل الشكر والعرفان بالجميل، مع خالص الاحترام والتقدير.
والشكر موصول للأستاذ الدكتورة نجوى عبد الوهاب حافظ على تفضلها بقبول مواصلة الإشراف على هذه الرسالة.

وأقدم شكراً خاصاً للدكتور عبد الله الفوزان الذي لا أنسى وقوفه معي، وتشجيعه لي، منذ كانت هذه الرسالة خطة أولية، وحتى آخر مراحلها؛ على تفضله بقبول مناقشتها، كما أشكر الدكتور سليمان العقيل على تفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة .

وأتقدم بشكر خاص للأستاذ عبد العزيز الدخيل؛ لما قدمه لي من توجيه ومساعدة وتشجيع دائم، فله مني شكر وعرفان بالجميل، وأوجه شكري للدكتور صالح الرميح؛ لتشجيعه لي وملاحظاته المفيدة.

وأتقدم بشكر خاص لمكتب التربية العربي لدول الخليج على كل الخدمات والتسهيلات التي قدمها، فقد كان خير معين في الحصول على كثير من المعلومات التي كان لها أبلغ الأثر، وأخص بالشكر الأستاذ غالب ثابت على جهوده وخدماته التي أعجز عن شكرها.

وأتقدم بالشكر لمكتبة الملك فهد الوطنية، ومركز الملك فيصل للأبحاث، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية على ما قدموه لي من خدمات.

obeikandl.com

كما أشكر المسؤولين في الديوان العام للخدمات المدنية، والإدارة العامة للمعلومات، على ما قدموه لي من تسهيلات.

وأشكر أيضاً الدكتور سامي الدامغ على توجيهاته وملاحظاته في المراحل الأولية في خطة البحث، وأوجه شكري للدكتور فهد المغلوث على توجيهاته في خطة البحث، ولا أنسى شكر وتقدير الأستاذ عبد الرحيم مغربي سكرتير قسم الدراسات الاجتماعية في تلك المدة على تسهيل مهمة إجراء البحث من خلال توجيه الخطابات اللازمة؛ لمساعدتي في الحصول على البيانات المطلوبة.

وأخيراً، وليس آخراً، أتقدم بشكر خاص وامتنان عظيم يعجز القلم عن تسطيره لرفيقة درب البحث، والصديقة الغالية الأستاذة أسماء التويجري .

وأتقدم بامتناني وتقديري لزوجي وإخواني وأبنائي، إذ كانوا لي خير مشجع ومعين لمواصلة هذا العمل وإنهائه.

ولكل من أسهم وتعاون معي في كل مرحلة من مراحل الدرس والبحث أقدم امتناني وشكري وتقديري؛ لمساعدتهم في إتمام هذا العمل .

obeikandl.com

ملخص الدراسة

تؤدي المرأة السعودية منذ القدم دوراً حيوياً في الأسرة، وامتد هذا الدور في الوقت الحاضر للمجتمع، إذ أصبحت تشارك بفاعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .

ومن الواضع أن إدماج المرأة في عملية التنمية أفرز بعض المشكلات الاجتماعية التي تنشأ نتيجة لعدم التوازن بين مستوى التغير في البنية الاقتصادية من جهة، والعلاقات والتقاليد الاجتماعية من جهة ثانية، وقد آثرت أن أنظر للمرأة، وما حدث لها من تغيرات في مجال اتخاذ القرارات الأسرية، ومن خلال وضعها زوجة وأماً في أسرتها، والأسرة سواء بناءً أو نظاماً تُعدّ جزءاً من النسق المجتمعي، تتأثر وتؤثر في أجزائه الأخرى، ولهذا يمكننا أن نقول: إن التغيرات الأسرية ترتبط بالتغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى، وقد يؤدي النظام الأسري في المجتمع دوراً في الإسراع أو الإبطاء، أو حتى توجيه التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى (عثمان، ١٩٨٦م) .

وعلى الرغم من التغيرات الكثيرة التي صاحبت عملية التنمية الشاملة التي مرت بها المملكة العربية السعودية، فقد ظلت الأسرة توفر جميع مقومات التماسك والترابط الثقافية والاجتماعية، إلا أن ذلك لا يعني أن الأسرة لم تتأثر بهذه التغيرات التي أدت من دون شك إلى تغلغل بعض الظروف التي أثرت نسبياً على تماسك الأسرة وعلى نمطها، ونسق العلاقات الداخلية، ونسق السلطة، وتوزيع الأدوار بين أفرادها .

وفي ضوء ذلك ستعالج هذه الدراسة موضوع عمل الزوجة وأثره على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث ستتناول عمل المرأة، وأثره في شخصيتها، واستقلالها بالإضافة إلى مستوى تعليمها وعدد أطفالها وعدد سنوات زواجها، وأثر هذه المتغيرات الخاصة فيها على إفساح المجال لها للمشاركة في اتخاذ القرارات

الأسرية، إضافة للمتغيرات الخاصة بالزوج، كسنه، ومستوى تعليمه، وطبيعة عمله .

ويعدُّ موضوع اتخاذ القرار بشكل عام من العناصر المهمة والأكثر أثراً في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومن الخطأ الاعتقاد بأن جميع القرارات تتخذ نفسها بالطريقة، فقد يصل الفرد لقراره ببطء، أو قد يتخذ قراره بسرعة، وتتكون عملية اتخاذ القرار من عدة عناصر، هي : المشكلة، ومتخذ القرار، وعملية اتخاذ القرار، وأخيراً القرار، فالقرار يتحدد في ضوء المشكلة أو المشكلات المطروحة، وفي ضوء شخصية الفرد، وتكوينه النفسي، فالفرد يتخذ قراراته من خلال مكونات شخصيته، وتنشئته الاجتماعية، وما اكتسبه من مرونة تمكنه من التكيف مع الظروف المحيطة به . (الصديقي، ١٤٠٨هـ٥) .

ولقد تناولت الدراسة قضية عمل المرأة بوصفها من القضايا المجتمعية التي تناولها كثير من الباحثين والدارسين من مختلف التخصصات، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات أن نمط تقسيم العمل التقليدي في الأسرة والمجتمع لم يكن عائقاً أمام قيام المرأة بأعمال ومهام اجتماعية واقتصادية متنوعة، وأدت المرأة دوراً أساسياً في سد حاجة السوق المحلي، وذلك خلال قيامها بأدوار في المجتمع (منصور، ١٩٩٩م ١٤٢٠) .

ولقد حاولت التعرف على مدى تأثير إسهام المرأة الاقتصادي في دخل الأسرة عن طريق إفساح المجال أمامها للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خاصة في الحقبة الحالية التي قطعت فيها المرأة السعودية شوطاً في التعليم لأعلى المراحل، وطرقت سوق العمل، وأثبتت نفسها بجدارة في جميع هذه المجالات .

وبذلك تحددت مشكلة البحث في محاولة التعرف على مدى مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المجالات التي تشارك قراراتها أكثر من المجالات الأخرى ؟ ثم ما المتغيرات المحددة لمشاركة المرأة في تلك القرارات، وانعكاس ذلك على تقبل الآخرين لذلك ؟ وأيضاً على تماسك الأسرة ووحدتها ؟ ثم ما المشكلات التي قد تنتج عن ذلك ؟ أو المعوقات التي تقف أو تحدّ من هذه المشاركة ؟ .

obeikandl.com

ومن الطبيعي أن توجد عدة متغيرات تؤدي دورها في دعم هذه المشاركة للمرأة، أو في الحد منها، كالمستوى التعليمي للزوجين، وطبيعة العمل، وعدد سنوات الزواج، وسنوات العمل، وعدد الأطفال، والمستوى الوظيفي، والدخل ومقداره .

ولقد كان لدخول المرأة السعودية سوق العمل والمشاركة في الإنتاج، حتى ولو كانت هذه المشاركة محدودة، أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي ؛ إذ تغيرت النظرة إليها جزئياً، مما أضاف دوراً جديداً لأدوارها السابقة، ونظراً لإسهام المرأة من حيث الجهد المبذول، أو من حيث المردود الاقتصادي لعملها، فإنه كان من المنطقي أن تسهم المرأة بقسط أكبر من المشاركة في القرارات الأسرية، وذلك بوصفها الآن أصبحت تتحمل أعباء كثيرة لصالح الأسرة، الأمر الذي يبرز مشاركتها في القرارات الأسرية في المجالات الأسرية المختلفة، بما يتوازى مع الأعباء التي تتحملها لصالح الأسرة .

واعتماداً على ما سبق فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير عمل المرأة في مشاركتها بالقرارات الأسرية، في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وتحديد المجالات التي تشهد مشاركة أكبر من قبل المرأة، أو تلك التي تتقلص فيها مشاركة المرأة، أو ماهية المجالات التي يسمح الزوج فيها للزوجة بالمشاركة، والمجالات التي يميل إلى التفرد فيها بقراراته . كما هدفت إلى التعرف على كيفية إسهام المرأة بعملها في دخل الأسرة، والأشكال الشائعة لهذه المساهمة وارتباط ذلك بمشاركتها في القرارات الأسرية .

ولتحقيق هذا الهدف وضعتُ مجموعة من الفروض التي وجهت الدراسة في جوانبها النظرية والتطبيقية، وقد تبنيتُ منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، بوصفه الأكثر ملائمة للتعرف على مدى تأثير عمل المرأة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وللتعرف على المتغيرات الاجتماعية المحددة لمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية بهدف الوصول إلى مجموعة من التعميمات التي تصور هذه المتغيرات، وقد استخدمت أيضاً الاستبانة أداة لجمع البيانات من العينة التي ضمت (٣٨٥) من الزوجات العاملات وغير العاملات من مستويات تعليمية مختلفة .

وقد قسمتُ الدراسة إلى ثمانية فصول، يحتوي كل فصل منها على تمهيد، ومضمون الفصل الذي يدور حول بعض المحاور الأساسية المتصلة بموضوعه، إضافة إلى خلاصة تتضمن أبرز النتائج الرئيسة التي برزت خلال الفصل، إضافة إلى خاتمة ناقشتُ فيها الفروض الأساسية للدراسة، إلى جانب بعض التوصيات، ونعرض فيما يلي موجزاً لفصول الدراسة :

الفصل الأول بعنوان بـ: « المرأة العاملة والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية « ؛ عالجت فيه مشكلة الدراسة، ومتغيراتها، وأهداف الدراسة، وفروضها، ومفاهيمها الأساسية، حيث يُعدّ هذا الفصل القاعدة الأساسية التي من خلالها بلورت قضية الدراسة، ويشكل الفصل أيضاً المنطلق الذي انطلقت منه الفصول المقبلة للدراسة .

وفي الفصل الثاني المعنون بـ: « الدراسات السابقة حول مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية « الذي عرضتُ فيه نماذج للدراسات السابقة، وذلك بهدف التعرف على موضوعاتها وقضاياها، إضافة إلى التعرف على الإجراءات المنهجية التي استخدمت في الدراسة، وتقويم لكل دراسة . وأخيراً محاولة تحليل نقدي للدراسات السابقة، بالإضافة إلى خلاصة أبرزتُ فيها الحقائق الأساسية التي وردت في هذا الفصل .

وعرض الفصل الثالث المعنون بـ: «الإطار النظري للدراسة» لنظرية التبادل الاجتماعي، والقضايا الأساسية لنظرية التبادل، وتوظيف النظرية لفهم مشاركة المرأة العاملة، حيث شكل هذا الفصل الإطار النظري والمرجعي لمعطيات الدراسة الميدانية التي تضمنت في الفصول اللاحقة للرسالة .

وتناولتُ في الفصل الرابع « الإجراءات المنهجية للدراسة، حيث قمت بتحديد الإجراءات المنهجية للدراسة، ونوع الدراسة، والمنهج الذي اتبعته، ومبررات استخدامها لهذا المنهج، كما عرضت لأداة البحث (الاستبانة) من حيث بناؤها وأقسامها الأساسية إلى جانب مستويات اختبارها . إضافة إلى تحديد العينة، وأسلوب سحبها، وخصائصها، والصعوبات التي واجهتها في هذا الصدد .

أما الفصل الخامس المعنون بـ: «المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة في القرارات الأسرية» الذي يعد أول الفصول التي عالجت معطيات الدراسة الميدانية، وفيه عرضتُ للمتغيرات الديموجرافية والاجتماعية، ولمتغيرات المكانة العائلية .

وفي الفصل السادس المعنون بـ: «موقف الزوج من عمل الزوجة وقبوله لمشاركتها في القرارات الأسرية » عالجتُ عمل المرأة في إطار الحياة الأسرية، وموقف الزوج من عمل الزوجة، والمشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل، وموافقة الزوج على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

وعالجت الباحثة في الفصل السابع المعنون بـ: «طبيعة العلاقة المتبادلة بين عمل المرأة وبيئاتها الاجتماعية » عمل الزوجة في إطار السياق الأسري، ومبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية .

تناول الفصل الثامن المعنون بـ: «مجالات مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية » موقف الزوج من مشاركة الزوجة، ومشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة، وبالأبناء، وبالقرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية، مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الآخرين .

وفي الفصل التاسع المعنون بـ: «خاتمة الدراسة » ناقشت الفروض الأساسية التي بدأت بها الدراسة استناداً إلى المعطيات النظرية والميدانية للدراسة، وكانت فروضها على النحو الآتي :

الفرض الأول : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الثاني : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة العاملة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الثالث: إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الرابع : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الوظيفية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الخامس : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتياد الزوجة إصدار القرارات في العمل، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض السادس : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الزوجة بدخلها في الإنفاق على الأسرة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض السابع : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الثامن : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ، وبين طبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات .

الفرض التاسع : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وبين إذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية .

الفرض العاشر : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الحادي عشر : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد الزوجة، وبين مدى قبول الزوج مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الثاني عشر : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الزوجة لوسائل الاتصال، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الثالث عشر : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للزوج، وبين قبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

الفرض الرابع عشر : إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج وبين قبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

من خلال ما توصلت إليه الدراسات من نتائج، أوصيتُ بما يلي :

١- توجيه برامج إعلامية إلى أفراد المجتمع هدفها مناقشة مشكلات المرأة العامة وصراع الدور والإرشاد بكيفية مواجهة ذلك من قبل الزوجين معاً .

٢- توفير الخدمات التي تمكن الزوجة من الجمع بين عملها الوظيفي وواجباتها في البيت؛ لكي تخفف من حدة صراع الأدوار الذي تعيشه، ولتوفير مناخ ملائم لها

obeikandi.com

للتركيز في عملها الوظيفي من بدون أن يؤثر ذلك على واجباتها الأسرية، كدور حضانة وقوانين عمل تراعي خصوصية المرأة العاملة الزوجة والأم .

٣- الاهتمام بتوعية المرأة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وتزويدها بمهارات القدرة على اتخاذ القرارات منذ الصغر، فالمرأة سواء العاملة أو غير العاملة تقع على عاتقها مسؤولية رعاية الجيل، وحتى تتمكن من المشاركة بفاعلية في تنمية مجتمعها .

٤- توعية الشباب والشابات المقبلين على الزواج بتأجيل إنجاب الأطفال مدة بعد الزواج؛ وذلك حتى يتسنى للطرفين فهم بعضهما.

٥- الربط بين الجمعيات النسائية ومراكز البحث العلمي في بحوث ودراسات مشتركة من واقع ظروف المرأة وطبيعة المشكلات التي تواجهها ؛ لإصدار خطط بحوث ودراسات تعالج هذه المشكلات .

٦- التوجه لإنشاء مراكز استشارات أسرية وتوعية أفراد المجتمع بأهمية هذه المراكز في التعامل مع المشكلات التي تنشأ بين الزوجين، وبدورها في تزويد الأفراد بمهارات تمكنهم من التعامل مع هذه المشكلات والتغلب عليها، إذ قد تكون هذه المشكلات ناتجة عن المشاركة في القرارات .

٧- ضرورة العمل العلمي المبني على دراسة واقع المرأة وتلمس احتياجاتها وتوافر الإمكانات التي تلزم لذلك، والبحث عن حلول لمشكلاتها على أسس علمية سليمة، معتمدة على فهم واقع مجتمعنا .

obeikandi.com

obeikandl.com

محتويات الدراسة

الموضوع الصفحة

إهداء..

الملخص ....

المحتويات ....

قائمة الملاحق ....

قائمة الجداول ....

الفصل الأول : المرأة العاملة والمشاركة في القرارات الأسرية :

تمهيد ....

أولاً : مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية ....

ثانياً : أهداف الدراسة ....

ثالثاً : فروض الدراسة ....

رابعاً : مفاهيم الدراسة ....

خامساً : الخلاصة ....

الفصل الثاني : الدراسات السابقة حول مشاركة المرأة في القرارات الأسرية – تحليل نقدي :

تمهيد ....

أولاً : الاتجاهات العامة للدراسات السابقة ....

ثانياً : نماذج للدراسات السابقة ....

ثالثاً : تحليل نقدي للدراسات السابقة ....

رابعاً : الخلاصة ....

الفصل الثالث : نظرية التبادل الاجتماعي كإطار نظري لفهم مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية

تمهيد ....

obeikandl.com

أولاً : الجذور الفكرية للنظرية ....

ثانياً : القضايا الأساسية لنظرية التبادل ....

ثالثاً : توظيف النظرية لفهم مشاركة المرأة العاملة ....

رابعاً : تعقيب ....

خامساً : الخلاصة ....

تابع المحتويات ....

الموضوع الصفحة ....

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية :

تمهيد ....

أولاً : نوع الدراسة ....

ثانياً : منهج الدراسة ....

ثالثاً : مجالات الدراسة ....

رابعاً : العينة ....

١-حجم العينة ....

٢-أسلوب اختبار العينة ....

خامساً : أداة جمع البيانات

١-محتوى الاستبانة ....

٢-خطوات جمع البيانات ....

٣-المعالجة الإحصائية ....

سادساً : صعوبات الدراسة الميدانية ....

سابعاً : خصائص عينة البحث ....

ثامناً : الخلاصة ....

الفصل الخامس : المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية :

تمهيد ....

obeikandi.com

أولاً : المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية ....
ثانياً : المتغيرات التعليمية ....
ثالثاً : متغيرات المكانة العائلة (الاجتماعية والاقتصادية) ....
رابعاً : متغيرات الحالة العلمية ....
خامساً : الخلاصة ....

الفصل السادس : موقف الزوج من عمل الزوجة وقبوله لمشاركتها في القرارات الأسرية :

تمهيد ....
أولاً : عمل المرأة في إطار الحياة الأسرية ....
ثانياً : موقف الزوج من عمل الزوجة ....
ثالثاً : المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل ....
رابعاً : موافقة الزوج على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية ....
خامساً : الخلاصة ....

الفصل السابع : طبيعة العلاقة المتبادلة بين عمل المرأة وبيئاتها الاجتماعية :

تمهيد ....
أولاً : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري ....
ثانياً : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية ....
ثالثاً : الخلاصة ....

الفصل الثامن : مجالات مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية :

تمهيد ....
أولاً : موقف الزوج من مشاركة الزوجة ....
ثانياً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة ....
ثالثاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء ....
رابعاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية ....
خامساً : الخلاصة ....

obeikandi.com

الفصل التاسع : الخاتمة

تمهيد ....

أولاً : مناقشة فروض البحث في ضوء النتائج ....

ثانياً : التوصيات والمقترحات ....

مراجع الدراسة ....

أولاً : المراجع العربية ....

ثانياً : الإحصاءات ....

ثالثاً : المراجع الأجنبية ....

الملاحق ....

قائمة الملاحق

الموضوع الصفحة ....

١- أداة الدراسة في صورتها النهائية ....

obeikandl.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١	السكان السعوديون في سن العمل وتقديرات القوى العاملة المدنية السعودية خلال خطة التنمية السادسة	٤
٢	توزيع مجتمع الدراسة حسب قطاعات وحجم العينة ونسبتها المئوية إلى مجتمع الدراسة	٦٧
٣	توزيع عينة البحث حسب متغير السن	٧١
٤	توزيع عينة البحث تبعاً للمستوى التعليمي	٧٢
٥	توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال	٧٣
٦	توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال الذكور	٧٤
٧	توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات الزواج	٧٥
٨	توزيع عينة البحث تبعاً لملكية السكن	٧٦
٩	توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى الدخل الشهري	٧٧
١٠	توزيع عينة البحث تبعاً لمصدر دخل الزوجة	٧٨
١١	توزيع عينة البحث تبعاً لحالة الزوجة العملية	٧٩
١٢	توزيع عينة البحث تبعاً لقطاع عمل الزوجة	٧٩
١٣	توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوجة الاقتصادي	٨٠
١٤	توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوج الاقتصادي	٨١
١٥	توزيع عينة البحث تبعاً لطبيعة عمل الزوجة	٨٢
١٦	توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات العمل	٨٣
١٧	توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى وظيفة الزوجة	٨٤
١٨	توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى تعليم الزوج	٨٥

١٩	توزيع عينة البحث تبعاً لعمل الأزواج	٨٦
٢٠	توزيع عينة البحث تبعاً لزواج أزواج المبحوثات بأخريات	٨٧
٢١	توزيع عينة البحث تبعاً للمادة الإعلامية المفضلة	٨٨
٢٢	توزيع عينة البحث تبعاً لأخذ الزوج الموافقة إذا رغب في شراء سلعة معينة	٩٤
٢٣	العلاقة بين سن الزوجة وأخذ الزوج موافقة الزوجة عن شراء سلعة معينة	١٠٤
٢٤	توزيع عينة البحث تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله	١٠٥
٢٥	العلاقة بين سن الزوجة ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء	١٠٦
٢٦	توزيع عينة البحث تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة ماذا ينبغي أن تكون	١٠٧
٢٧	العلاقة بين سن الزوجة وماذا ينبغي أن تكون العلاقة بين الزوج والزوجة	١٠٨
٢٨	العلاقة بين سن الزوجة العاملة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٠٨
٢٩	توزيع عينة البحث تبعاً لموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٠٩
٣٠	العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى	١١٠
٣١	العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة	١١١
٣٢	توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين	١١٢
٣٣	العلاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار عند إقامة علاقة جديدة مع آخرين	١١٢

٣٤	العلاقة بين عدد الأطفال وقبول الزوج إقامة علاقة مع أسرة أخرى تكون الزوجة السبب في إقامة هذه العلاقة	١١٣
٣٥	العلاقة بين تعليم الزوجة وقبول الزوج أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	١١٤
٣٦	توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	١٠٤
٣٧	العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج إقامة علاقة بأسرة أخرى بمبادرة الزوجة	١٠٥
٣٨	العلاقة بين عدد سنوات الزواج والظروف التي تساعد المرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه	١٠٦
٣٩	العلاقة بين عدد سنوات الزواج وصاحب القرار بإقامة علاقات جديدة مع آخرين	١٠٧
٤٠	توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل	١١٠
٤١	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل	١١٠
٤٢	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في قرار تسمية الأبناء	١١٢
٤٣	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تربية الأبناء	١١٢
٤٤	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء	١١٣
٤٥	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في اختيار شريك الحياة للأبناء	١١٤

٤٦	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل	١١٤
٤٧	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في قرار خروجها للعمل	١١٥
٤٨	العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تربية الأبناء	١١٧
٤٩	العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء	١١٧
٥٠	العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل	١١٨
٥١	العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في علاقات الأسرة الاجتماعية	١١٨
٥٢	العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من قرار خروجها للعمل	١١٩
٥٣	العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وموقفه من مشاركة الزوجة في قرار خروجها للعمل	١١٩
٥٤	توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته	١٢٠
٥٥	العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل	١٢١
٥٦	توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب عدم موافقة الزوج على عمل زوجته	١٢٢
٥٧	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها	١٢٤
٥٨	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها في دافع المرأة للعمل	١٢٥

٥٩	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات	١٢٦
٦٠	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة	١٢٧
٦١	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وظهور مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل	١٢٨
٦٢	العلاقة بين قطاع عمل الزوجة، وما إذا كان عمل الزوجة يؤدي إلى زيادة التفاهم	١٣٠
٦٣	العلاقة بين قطاع عمل الزوجة وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة مقبولاً	١٣١
٦٤	العلاقة بين قطاع عمل الزوجة ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء	١٣٢
٦٥	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل	١٣٣
٦٦	العلاقة بيم عمل الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين	١٣٤
٦٧	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارة زوجته	١٣٥
٦٨	العلاقة بين طبيعة الزوجة وموقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٣٦
٦٩	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافع المرأة للعمل؛ لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها	١٣٨
٧٠	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها لتأمين مستقبلها	١٣٩
٧١	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات ناتجة عن عمل الزوجة خاص بالأبناء	١٤٠

٧٢	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات مالية ناتجة عن عمل الزوجة خارج المنزل	١٤١
٧٣	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارة الزوجة	١٤٢
٧٤	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج برأي الزوجة	١٤٣
٧٥	توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء أو البنات	١٤٤
٧٦	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء	١٤٥
٧٧	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٤٦
٧٨	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء	١٤٧
٧٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى	١٤٨
٨٠	العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى	١٤٩
٨١	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى	١٤٩
٨٢	توزيع أفراد العينة تبعاً لدافع المرأة للعمل	١٥٦
٨٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها أن دافع المرأة للعمل هو لتحسين المستوى المعيشي للأسرة	١٥٧
٨٤	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات	١٥٧
٨٥	تأثير الحالة العملية للزوجة على دافعها للعمل لشغل وقت الفراغ	١٥٨

٨٦	العلاقة بين عدد الأطفال ودوافع المرأة للعمل لتحسين المستوى المعيشي للأسرة	١٥٩
٨٧	توزيع أفراد العينة تبعاً لتأثير عمل الزوجة على درجة التفاهم بين الزوجين	١٥٩
٨٨	طبيعة العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين عمل الزوجة خارج المنزل إذا كان يؤدي إلى زيادة التفاهم بين الزوج والزوجة	١٦٠
٨٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لإنفاق الزوجة دخلها من العمل في الوظيفة	١٦١
٩٠	توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل	١٦٣
٩١	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل	١٦٤
٩٢	العلاقة بين مستوى دخل الأسرة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل	١٦٥
٩٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومدى موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل	١٦٦
٩٤	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل	١٦٧
٩٥	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وموافقته على عمل الزوجة خارج المنزل	١٦٨
٩٦	توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل	١٦٩
٩٧	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وأسباب موافقته على عمل زوجته خارج المنزل	١٧٠
٩٨	توزيع أفراد العينة تبعاً لمظاهر تقدير الزوج لعمل الزوجة	١٧١

obeikandl.com

٩٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لظهور المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل	١٧٣
١٠٠	توزيع أفراد العينة تبعاً لمظاهر عدم تقدير الزوج لعمل الزوجة	١٧٤
١٠١	توزيع أفراد العينة تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة ماذا ينبغي أن تكون	١٧٥
١٠٢	توزيع أفراد العينة تبعاً لمن يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوج وزوجته	١٧٦
١٠٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين من يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوج والزوجة	١٧٧
١٠٤	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وبين من يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوجين	١٧٨
١٠٥	توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٧٩
١٠٦	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٨٠
١٠٧	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وبين موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٨١
١٠٨	توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته	١٨٢
١٠٩	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وحرص الزوج على استشارتها	١٨٣
١١٠	العلاقة بين عمل الزوج وحرصه على استشارة الزوجة	١٨٤
١١١	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارتها	١٨٥
١١٢	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحرصه على استشارة الزوجة	١٨٦

١١٣	العلاقة بين مستوى دخل الأسرة وحرص الزوج على استشارة الزوجة	١٨٧
١١٤	توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج برأي الزوجة	١٨٨
١١٥	العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج برأي الزوجة	١٨٩
١١٦	العلاقة بين إجمالي دخل الأسرة وأخذ الزوج برأي الزوجة	١٩٠
١١٧	العلاقة بين تعليم الزوج وأخذه برأي الزوجة	١٩١
١١٨	العلاقة بين عمل الزوج وأخذه برأي الزوجة	١٩٢
١١٩	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وأخذ الزوج برأيها	١٩٣
١٢٠	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها	١٩٣
١٢١	العلاقة بين سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ الزوج برأيها	١٩٤
١٢٢	العلاقة بين دخل الأسرة الإجمالي وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها	١٩٥
١٢٣	توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية	١٩٦
١٢٤	توزيع أفراد العينة تبعاً لحدوث مشكلات في الأسرة ناتجة عن عمل الزوجة	٢٠٢
١٢٥	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث مشكلات خاصة بالأبناء ناتجة عن عمل الزوجة	٢٠٣
١٢٦	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة	٢٠٤
١٢٧	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة ناتجة عن عمل الزوجة	٢٠٥
١٢٨	توزيع أفراد العينة تبعاً لمساعدة الزوج لزوجته في تحمل بعض مسؤوليات الأسرة	٢٠٦
١٢٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى	٢٠٨

١٣٠	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى	٢١٠
١٣١	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى	٢١١
١٣٢	توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين	٢١٣
١٣٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين	٢١٤
١٣٤	العلاقة بين طبيعة عمل الزوج وصاحب القرار في إقامة علاقات مع آخرين	٢١٥
١٣٥	العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين	٢١٦
١٣٦	العلاقة بين مستوى تعليم عمل الزوج وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة اجتماعية مع أسرة أخرى	٢١٧
١٣٧	توزيع أفراد العينة تبعا لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	٢١٩
١٣٨	العلاقة بين تعليم الزوجة وقبول الزوج أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	٢٢٠
١٣٩	العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج مبادرة الزوجة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	٢٢٠
١٤٠	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وقبوله مبادرة الزوجة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى	٢٢٢
١٤١	توزيع أفراد العينة تبعا لموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة مقبولاً في مشكلة ما	٢٢٨
١٤٢	العلاقة بين سن الزوجة وموقف الزوج إذا كان رأيها مقبولاً في مشكلة ما	٢٢٩

١٤٣	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً	٢٣٠
١٤٤	العلاقة بين عدد سنوات الزواج وموقف الزواج إذا كان رأي الزوجة في المشكلة مقبولاً	٢٣١
١٤٥	توزيع أفراد العينة تبعاً للمجالات الأسرية التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها	٢٣٢
١٤٦	توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية	٢٣٣
١٤٧	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل	٢٣٥
١٤٨	العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل	٢٣٦
١٤٩	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل	٢٣٧
١٥٠	العلاقة بين مستوى تعليم الزوج ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل	٢٣٨
١٥١	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله	٢٣٩
١٥٢	العلاقة بين سن الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله	٢٣٩
١٥٣	العلاقة بين دخل الأسرة ومتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله	٢٣٩
١٥٤	العلاقة بين عمل الزوج ومتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله	٢٤٠
١٥٥	توزيع أفراد العينة تبعاً لمناقشة الزوج في ميزانية الأسرة	٢٤٣

١٥٦	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة	٢٤٣
١٥٧	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومناقشة الزوج في إنفاق الأسرة	٢٤٤
١٥٨	العلاقة بين دخل الأسرة ومناقشة الزوج في ميزانية الأسرة	٢٤٦
١٥٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج من الزوجة في التصرف في ميزانية الأسرة	٢٤٦
١٦٠	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة إذا كان يأخذ رأيها ويعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة	٢٤٧
١٦١	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة إذا كان يأخذ رأيها ولا يعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة	٢٤٨
١٦٢	توزيع أفراد العينة تبعاً لمشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم	٢٤٩
١٦٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركتها الأبناء في مذاكرة دروسهم من قبل الزوج	٢٤٩
١٦٤	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركتها للأبناء في مذاكرة دروسهم	٢٥٠
١٦٥	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة أحد الأبناء في مذاكرة دروسهم	٢٥١
١٦٦	توزيع أفراد العينة تبعاً لمتابعة أمور الأبناء في المدرسة عادة	٢٥٢
١٦٧	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوجة	٢٥٢
١٦٨	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوج	٢٥٣
١٦٩	توزيع أفراد العينة تبعا لاستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء أو البنات	٢٥٤

١٧٠	العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة واستشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات	٢٥٤
١٧١	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واستشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات	٢٥٤
١٧٢	العلاقة بين تعليم الزوج واستشارته للزوجة عند زواج أحد الأبناء	٢٥٥
١٧٣	توزيع أفراد العينة في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة ما	٢٥٦
١٧٤	توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري	٢٥٧
١٧٥	العلاقة بين عدد سنوات الزواج ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري	٢٥٨
١٧٦	العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري	٢٥٩
١٧٧	توزيع أفراد العينة تبعاً لاختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها	٢٦٠
١٧٨	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوج	٢٦١
١٧٩	العلاقة بين الحالة العملية واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة	٢٦١
١٨٠	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين معاً	٢٦٢
١٨١	توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج موافقة الزوجة إذا رغب في شراء سلعة معينة	٢٦٢
١٨٢	العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ موافقة الزوجة في حالة رغبة الزوج في شراء سلعة معينة	٢٦٣

obeikandl.com

١٨٣	العلاقة بين عدد سنوات الزواج وأخذ الزوج موافقة الزوجة في حالة رغبته في شراء سلعة معينة	٢٦٤
١٨٤	العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة عند رغبته في شراء سلعة معينة	٢٦٥
١٨٥	توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في شراء السلع المعمرة	٢٦٦
١٨٦	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج للزوجة في بعض الأمور كشراء عقار للاستثمار	٢٦٧
١٨٧	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج رأي الزوجة في تأمين مستقبل الأبناء	٢٦٨
١٨٨	العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل	٢٦٨
١٨٩	توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ من المال	٢٦٩
١٩٠	العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال	٢٧٠
١٩١	العلاقة بين تعليم الزوج وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال	٢٧١
١٩٢	العلاقة بين دخل الأسرة وأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال	٢٧١
١٩٣	العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال	٢٧٢

obeikandl.com

الفصل الأول

المرأة العاملة والمشاركة
في
اتخاذ القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.
أولاً : مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية .
ثانياً : أهداف الدراسة .
ثالثاً : فروض الدراسة .
رابعاً : مفاهيم الدراسة .
خامساً : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد :

مع دخول المملكة مرحلة عصرية جديدة؛ نتيجة لاكتشاف البترول، ومن ثم ارتفاع الدخل الوطني، زاد الإقبال على تعليم المرأة، وافتُتِحتْ مجالات جديدة أمامها للعمل في بعض القطاعات المستحدثة في المجتمع .

ولعل خروج المرأة للعمل، وخاصة الأم يُعدّ ظاهرة من أبرز الظواهر الاجتماعية في العصر الحديث، حيث لم يمنعها عملها من أداء دورها الرئيس في الأسرة بوصفها زوجة وأُمّاً وربة منزل، بل أضاف إليها دوراً مهماً جديداً هو دورها بوصفها امرأة عاملة تكسب دخلاً من عملها، ومن ثم تشارك في الإنفاق على الأسرة متى كانت الأسرة في حاجة إلى دخلها .

ولقد كانت المرأة في المجتمعات التقليدية تقوم بأعباء منزلية كثيرة، وعلى الرغم من ذلك لم تتح لها الظروف لتحسين وضعها ومكانتها، إذ لم يحدث تغير جوهري في مكانتها إلا بعد خروجها للعمل والمشاركة بوصفها عضواً فاعلاً في المجتمع . ومن الملاحظ أن خروج المرأة للعمل في المجتمع السعودي أصبح يمثل ركيزة مهمة لرقيه والسير به قدماً؛ لتحقيق خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبسبب ذلك، فقد شجعت حكومة المملكة العربية السعودية المرأة وحثتها على التعلم، وعلى القيام بدورها تجاه الوطن بالإضافة لأدوارها أُمّاً وزوجة، وأعطتها الفرصة كاملة للتعليم، ثم المشاركة بالعمل في الوظائف والأعمال التي تتلاءم مع قيم المجتمع، فعملت المرأة في العديد من مجالات العمل بالمدارس والجامعات والأنشطة الاجتماعية، وبالفروع النسائية لكافة الوزارات والمصالح الحكومية، إلى جانب ما تقوم به من أعمال يسمح بها في القطاع الخاص .

ذلك يعني أن المرأة السعودية قد بدأت تشارك في العمل قبل سنوات ليست بالبعيدة، وعلى الرغم من ذلك، فإن مشاركتها في سوق العمل تزداد بسرعة مطردة، إذ وصل عدد العاملات في القطاع الحكومي في عام ١٤١٩هـ إلى (١٤١٣٢١) عاملة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من منطلق تطوير النشاط الاقتصادي ومساهمة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسهمت المرأة في العمل في قطاع التعليم الأهلي، حيث بلغ عدد المدارس الأهلية (٩٢١) مدرسة للعام ١٩٩٥م موزعة على مختلف مناطق المملكة، وتقوم بالإشراف عليها والعمل بها (١٠٩٦٧) معلمة وإدارية (الرشيد : د. ت، ٦ – ٧) .

وعلى الرغم مما سبق لم تتجاوز نسبة إسهام المرأة السعودية (٥,٥ ٪) مما يعطي نسبة إجمالية للإسهام في سوق العمل قدرها (٣٠,٢ ٪) في المقابل قدرت نسبة إسهام الذكور في سوق العمل نحو (٥٤,٤ ٪)، ولذلك افترضت خطة التنمية السادسة زيادة نسبة إسهام الذكور في نهاية الخطة إلى (٥٤,٧) والإناث إلى (٥,٨ ٪) والنسبة الإجمالية إلى (٣٠,٤ ٪) ؛ لأن نسبة إسهام السكان في سوق العمل تعد من المتغيرات بطيئة الحركة، وذلك لارتباطها بالعديد من المؤثرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تقر خروج المرأة للعمل إلا في الحالات الضرورية من منطلق أن الرجل هو المسؤول عن إعالة أسرته، باعتبار أن الدور الأساسي للمرأة يتمثل في كونها زوجة وأماً، وهو ما أدى إلى قصر عمل المرأة خارج المنزل على بعض القطاعات .

وتهدف الدولة مستقبلاً إلى زيادة إجمالي العمالة السعودية وتخفيض العمالة غير السعودية، ومن المتوقع أن تكون الزيادة في العمالة النسائية أعلى منها عند الذكور، مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة النسائية في المجتمع .

وتأكيداً لهذا الاتجاه، فقد ورد في بيانات الخطة السادسة أنها قدرت أن يبلغ حجم القوى العاملة المدنية السعودية عام ١٤١٩ / ١٤٢٠هـ (٢٨٩٥٤) عاملاً، أي بزيادة قدرها (٥١١,٢) عاملاً عن حجم قوة العمل في سنة الأساس .

جدول رقم (١)

السكان السعوديون في سن العمل وتقديرات القوى العاملة المدنية السعودية خلال خطة التنمية السادسة

الجنس	١٤١٤/١٤١٥هـ			١٤١٩/١٤٢٠هـ			التغير في القوى العاملة		
	السكان في سن العمل	نسبة الإسهام ٪	القوى العاملة	السكان في سن العمل	نسبة الإسهام ٪	القوى العاملة	عدد	٪	معدل النمو المتوسط ٪
ذكور	٣٩٨٦ر٢	٥٤ر٤	٢١٦٨ر٦	٤٧٩٦ر٣	٥٤ر٧	٢٦٢٢ر٧	٤٥٤ر١	٨٨ر٨	٣ر٩
إناث	٣٩١٩ر١	٥ر٥	٢١٥ر٦	٤٧١٥ر٥	٥ر٨	٢٧٢ر٧	٥٧ر١	١١ر٢	٤ر٨
المجموع	٧٩٠٥ر٣	٣٠ر٢	٢٣٨٤ر٢	٩٥١١ر٨	٣٠ر٤	٥٩٨٢ر٤	٥١١ر٢	١٠٠ر٠	٤ر٠

وفي هذا الإطار، فإننا نشير إلى بعض الأرقام التي تبرز هذا الاتجاه :

١-إن عدد السكان من الإناث السعوديات في سن العمل عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ بلغ (٣٩١٩,١) نسمة، وبلغت نسبة إسهامهن في القوى العاملة (٥,٥٪)، بعدد إجمالي (٢١٥,٦) امرأة في الوقت الذي بلغ عدد السكان من الذكور في سن العمل (٣٩٨٦,٢) نسمة، بلغت نسبة إسهامهم في القوى العاملة (٥٤,٤٪) بعدد إجمالي (٢١٦٨,٦) فرداً .

٢-أما في عام ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ فقد بلغ عدد السكان من الإناث في سن العمل (٤٧١٥,٥) نسمة، بلغت نسبة إسهامهن في القوى العاملة (٥,٨٪) بعدد إجمالي (٢٧٢,٧٪)، في المقابل بلغ عدد الذكور في سن العمل (٤٧٩٦,٣) بلغت نسبة إسهامهم (٥٤,٧٪) بعدد إجمالي (٢٦٢٢,٧) . ويتبين أن هناك زيادة طفيفة في العمالة النسائية بلغت نحو (٢ر٪) .

٣-من الملاحظ أيضاً تزايد نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة بالمملكة، إذ بلغ معدل النمو من السكان في سن العمل من الإناث (٤,١٪) يقابله معدل نمو

obeikandi.com

متوسط في إجمالي القوى العاملة المدنية من النساء (٤,٩٪)، في حين أن معدل النمو بالنسبة للقوى العاملة من الرجال شبه ثابت، حيث بلغ (٤,١٪) في عرض القوى العاملة، يقابلها (٤,١٪) زيادة في إجمالي القوى العاملة من الرجال.

وقد أشارت إحصائية حديثة صادرة عن الديوان العام للخدمة المدنية إلى أن عدد السعوديات العاملات في الدولة عام ١٤١٩هـ قد بلغ (١٤١,٣٢١) ويتضح مما سبق محدودية حجم مساهمة القوى العاملة النسائية السعودية، على الرغم من وصولها لمراحل تعليمية عالية وتخطيها لعوائق اجتماعية عديدة واجهتها في سبيل ذلك، وفرضت المرأة نفسها في مجال العمل المأجور خارج المنزل، وأصبح عملها من أبرز الظواهر الاجتماعية في المجتمع الحديث المعاصر.

وترتب على خروج المرأة للعمل، واتساع نطاق أدوارها الاجتماعية، حدوث تداخل بين هذه الأدوار في بعض الأحيان، بل وتعارضها وتصارعها في أحيان أخرى، ونتج عن ذلك آثار كثيرة، سواء بالنسبة للمرأة نفسها في علاقتها بذاتها، وفي علاقتها بالآخرين كالزوج والأولاد، أو في علاقتها بالمجتمع، حيث وجدت المرأة نفسها أمام مطالب وتوقعات عليها أن تستجيب لها، فقد كانت العلاقات الزوجية سابقاً تتميز بنمط معين من الحياة الزوجية، تتحدد بمقتضاه أدوار وواجباتهما الزوجين.

ونتيجة للتغيرات الجديدة والمتعددة، كخروج المرأة للعمل، وتأثر دور كل من الزوج والزوجة ضعفت أهمية تقسيم العمل بينهما، وارتباطاً بذلك كشفت الدراسة التي أجراها (فيشر) عن العلاقات الزوجية بين الأمهات العاملات والأمهات غير العاملات عن عدم وجود فروق بين الأمهات العاملات وغير العاملات وأزواجهن فيما يختص بالتوافق العاطفي (عبد الفتاح: ١٤٠٤هـ، ٩٧) في حين أثبتت دراسة (شلبي: ١٤١٠هـ - ١٤٨) أن عمل الزوجة قد تسبب في طلاق (٢١٪) من الإناث في عينة البحث، وكان عدم الاهتمام بالزوج والأولاد من أكثر الأسباب المؤدية لذلك، وأسفرت نتائج الدراسة أيضاً أن الرجل لا يأخذ في حسبانه عمل الزوجة عند اتخاذ قرار التطليق، وذلك بنسبة (٨١٪) من عينة الدراسة؛ وذلك لأن عمل المرأة يجعلها

تشعر بالاستقلال وعدم التبعية، وتوصلت الدراسة إلى أن العمل يعطي المرأة الشعور بأنها غير معتمدة بصورة كاملة على الزوج، بالإضافة إلى أن عمل المرأة دون رضا الزوج يجعله لا يساندها ولا يؤيدها في عملها، حيث ذكر (٧٨٪) من المطلقات غير العاملات أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلى الطلاق، والموظفات المطلقات أيدن ذلك بنسبة (٦٨٪) . (نياز، ١٩٩٥م) .

وعلى الرغم مما سبق، فإننا نلاحظ أن العمل أصبح عنصراً أساسياً بالنسبة للمرأة ؛ لكونها تشعر من خلاله بشخصيتها ومكانتها، فالعمل يحقق لها دخلاً واستقلالاً اقتصادياً، إضافة إلى أنه يكسبها خبرات جديدة ؛ لاتصالها بالآخرين وبالعالم الخارجي مما يدعم شخصيتها، ويجعلها قادة على الإسهام في بناء مجتمعها، إلى جانب قيامها بأدوارها العائلية (آدم : ١٩٨٢م، ١٩) هذا بالإضافة إلى أن الدخل الناتج عن العمل قد يساعد في الارتقاء بالأوضاع المعيشية للأسرة، الأمر الذي يساعد على تماسكها .

وفي رأي (برج وكلفر Burg and Culver) أن غالبية الأسر تتكون من اثنين من أصحاب الدخول، حيث أشارت الدراسة إلى أنه عند حلول عام ١٩٨٥م حصلت نسبة (٥٤,٣) من النساء المتزوجات على زيادة أكثر من (١٤٪) منذ عام ١٩٧٠م على وظائف طول الوقت في قوة العمل، وفي عام ١٩٨٧م أصبح (٥٦٪) من الأسر لكل من الزوج والزوجة دخل يتكسبان منه، لقد أصبحت الأسر المعتمدة أو المعولة جزئياً على دخل الزوجة في ازدياد، ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه؛ لأنه من المتوقع أن النساء سيكون لهن ثلثا الزيادة في قوة العمل على الأقل عام ١٩٩٥م، مما يدل على أن اتجاه المرأة نحو العمل خارج المنزل في تزايد مستمر (الجابري : ١٩٨٤م، ١٧٥) .

كذلك توصل " باقر النجار " في دراسته التي أجراها حول واقع المرأة والأسرة في الكويت، إلى أن العامل الاقتصادي يكاد يكون العامل الرئيس والمحدد لعمل المرأة، حيث أجابت نسبة (٧٣٪) من أفراد عينة الدراسة بأن انخفاض الدخل

بنسبة (٤٠ ٪) وارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة (٣٣ ٪) هما السببان الرئيسان وراء دخول المرأة لسوق العمل . وعلى الرغم من هذا أجابت نسبة (٢٠ ٪) من أفراد العينة بأن دخولهن سوق العمل كان من قبيل التسلية وقضاء وقت الفراغ. (النجار: ١٩٨٥م، ١٥).

كما أن الدوافع المادية كانت الأساس لالتحاق المرأة بسوق العمل، وإصرارها على العمل، حتى ولو كان دخل الزوج أو الأب كافياً لتغطية تكاليف المعيشة، كما تبين من الدراسة أن العازبات يعطين أهمية أقل للدافع المادي من غيرهن من المتزوجات والمطلقات والأرامل، بالإضافة إلى أن العاملات اللاتي لديهن أطفال أبدين اهتماماً أكبر بالدافع المادي أكثر من اللاتي ليس لديهن أطفال (النمر، ١٩٨٨م، ١٤) .

ومن الطبيعي أن يؤدي عمل المرأة إلى تغير مكانتها في المجتمع، مما يترتب عليه تغير دورها في الأسرة، وخاصة من الناحية الاقتصادية، مما يشعرها بتوازن القوى بينها وبين الرجل في الأسرة؛ نتيجة لمشاركتها له في دخل الأسرة، الأمر الذي ترتب عليه مطالبتها بحقوق جديدة؛ كأحقية مشاركتها الزوج في القرارات المتعلقة بالأسرة، إذ أصبحت المرأة تنظر للرجل نظرة الزميل والشريك، بعد أن كان في الماضي هو المسيطر على مقدرات الأسرة، مما أدى إلى مشكلات أسرية في أحيان كثيرة .

وارتباطاً بذلك يدور موضوع هذه الدراسة حول التعرف على أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق استقلالها الاقتصادي، وتأكيد مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع من خلال المشاركة بدخلها في ميزانية الأسرة، وأيضاً على أساس أن المرأة العاملة سواء أكانت موظفة عادية أم رئيسة في عملها قد اكتسبت ثقافة وعادات اتخاذ القرارات والمشاركة فيها، بحيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية امتداداً أو توسيعاً لحالة المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل .

أولاً : مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية :

يعتمد التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي والثقافي الذي يصل إليه المجتمع على عدد المتعلمين من الذكور والإناث الذين يقع على عاتقهم الرقي بمجتمعاتهم إلى درجات عالية من التطور والتقدم . فالتعليم المستمر يغير قيم الأفراد ومواقفهم الاجتماعية حول بعض القضايا السائدة في المجتمع، ويرفع مستوى التعامل بينهم نحو الأفضل . وفي المقابل فإن ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد المجتمع يحد من قدراتهم ويعجزهم عن مواكبة تغيرات المجتمع، مما يجعل المجتمع في النهاية عاجزاً عن تحقيق أهدافه المنشودة .

لذلك كان قطاع التعليم من أكبر القطاعات التي نالت التشجيع والاهتمام من قبل الدولة، إذ أنفقت عليه بسخاء، وبدأ ذلك موضحاً من النمو المتزايد لهذا القطاع، فازداد عدد المدارس بالنسبة للتعليم الثانوي في السنوات ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٥م من (٨٩١) مدرسة إلى (٢٠٠) مدرسة، كما ارتفع عدد الطلاب في المدة نفسها إلى (٤٣٤١٠٦) طالب وطالبة، وذلك بزيادة قدرها (١٨٤٪) . أما بالنسبة للتعليم الجامعي والعالي فقد ارتفع عدد الكليات في المدة نفسها من (٧٤) كلية إلى (٨٠) كلية أي بنسبة قدرها (٨٪)، أما الطلبة فقد ارتفع العدد في المدة نفسها من (٩٤٦٣٨) طالباً وطالبة إلى (١٥٧٠٧٠) طالباً وطالبة، أي بنسبة (٦٦٪) .

كذلك تزايدت ميزانية التعليم بمرور السنين، ويتضح ذلك من خلال الإحصاءات الخاصة بالمدة ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٣م (١٤١٠ – ١٤١٣هـ) حيث كان الإنفاق الحكومي على الجهات التعليمية (٢٩٩٥٧) مليون ريال، وزاد إلى (٣٠٨٠٠) مليون ريال، أي بنسبة نمو قدرها (٣ ٪) وما زال الإنفاق مستمراً ومتوسعاً (الرشيد، د. ت، ٩٠٦) .

ومع توسع مجالات التعليم، وقبول المجتمع لتعليم المرأة، حتى أعلى المراحل خرجت المرأة للعمل، وأصبحت تشكل عنصراً مهماً من العمالة الوطنية، وقد قدر

عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل في خطة التنمية الخامسة بنحو (٦٠,٢٠٠) عاملة، أي ما يعادل (١٠,٥ ٪) من العرض الكلي للقوى العاملة السعودية بنهاية خطة التنمية الخامسة، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد، خاصة أن عدد الخريجات السعوديات في العلوم الطبيعية والاجتماعية يفوق عدد الخريجين السعوديين، حيث تشكل الخريجات السعوديات الآن في هذه المجالات مورداً مهماً للقوى البشرية .

ولقد كان لدخول المرأة السعودية سوق العمل والمشاركة في الإنتاج – حتى ولو كانت هذه المشاركة محدودة – أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي، إذ تغيرت النظرة إليها جزئياً ؛ نتيجة لنجاحها في العمل، ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كذلك . حيث إن هذه التغيرات أحدثت في أنماط العلاقات الاجتماعية بشكل عام . ولم يكن هذا التغير الجديد في أدوار المرأة على حساب تخليها عن أدوارها التقليدية " الزوجة والأم " بل كان ذلك يعني إضافة أدوار جديدة إلى أدوارها التقليدية، وهو ما يعني إضافة أعباء جديدة على كاهلها، وذلك في سبيل الحفاظ على مستوى معيشي ملائم للأسرة، وخاصة في ظل سطوة الثقافة الاستهلاكية والإعلام الذي يدعمها، الأمر الذي جعل عمل المرأة في بعض الأحيان ضرورة ملحة لا غنى للأسرة عنه . ونظراً لإسهام المرأة، سواء من حيث الجهد المبذول، أو من حيث المردود الاقتصادي لعملها، فإنه كان من المنطقي أن تسهم المرأة بقسط أكبر من المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، بما يتوازى مع الأعباء التي تتحملها لصالح الأسرة .

ومن هنا، فإن مشكلة البحث تسعى إلى التعرف على مدى مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المجالات التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها أكثر من المجالات الأخرى ؟ ثم ما المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وانعكاس ذلك على تقبل الآخرين لهذه المشاركة ؟ وأيضاً على تماسك الأسرة ووحدتها ؟ ثم ما المشكلات التي قد تنتج عادة عن ذلك ؟ أو

المعوقات التي قد تقف أو تحدّ من هذه المشاركة ؟ وارتباطاً بذلك نجد أن مشكلة البحث تتضمن نوعين من المتغيرات :

١- النوع الأول :

يتمثل في مشكلة البحث ذاتها التي تشكل هنا المتغير التابع، إذ يُراد التعرف على مدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وما المتغيرات المؤثرة بمشاركة المرأة في القرارات الأسرية ؟ ثم ما المجالات التي تشارك المرأة بدرجة أكثر في اتخاذ قراراتها ؟ وما الآثار والمشكلات التي تظهر نتيجة لذلك ؟

٢- النوع الثاني :

يتمثل في المتغيرات المستقلة، وهي المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في مختلف المجالات الأسرية، ويفترض أن لهذه المتغيرات تأثيرات متفاوتة في مدى التأثير، إذ قد يكون لبعضها تأثير أكثر من غيرها . وفيما يلي عرض لبعض هذه المتغيرات :

أ) المستوى التعليمي للزوجة، فكلما كانت الزوجة تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ، كلما كانت أميل للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، فالمفترض أن الإنسان كلما قضى سنوات أطول في التعليم، كلما تمثل أنماط السلوك المعاصرة، وامتلك المعرفة التي تيسر له المشاركة بشكل أفضل . ولقد أوضحت بعض الدراسات تأثير المستوى التعليمي على شخصية الأفراد، وطريقة تعاملهم مع الآخرين بشكل عام. فالزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي عالٍ، وعلى قدر من الثقافة تستطيع فهم مستلزمات العصر والواقع الأسري، ومن ثم ستكون زوجة تتمتع بشخصية قوية تستوعب التغيرات التي تحدث، وتتفهم ميول أبنائها وقدراتهم وتعمل على توجيه هذه الميول والقدرات فيما يعود عليهم وعلى مجتمعهم بالفائدة، فهي ستكون قادرة على مناقشتهم والرد على أسئلتهم وبناءً عليه ستأخذ بيدهم إلى النمو الفكري والاجتماعي السليم . فالمدارس والجامعات تقدم من خلال المناهج الدراسية وطرق التدريس العناصر

الثقافية الجديدة والقيم الفاعلة التي تدعم عمل المرأة ومشاركتها من واقع التراث الثقافي للمجتمع، بل يجب أن تعمل كذلك على توجيهه وتهيئة الأفراد لفهم التغيرات الثقافية الجديدة واستيعابها وأهميتها ودرجة الاستفادة منها .

ب) قطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة، فهناك بعض القطاعات التي تشارك فيها المرأة بفاعلية أكثر من غيرها في إصدار القرارات، كقطاع التعليم مثلاً على عكس بعض القطاعات التي تكون مشاركتها فيها محدودة .

ج) الدرجة الوظيفية أو المستوى الوظيفي، فكلما كانت الزوجة في مستوى وظيفي أعلى، كلما كانت مسؤولة عن اتخاذ القرارات الوظيفية بفاعلية أكبر، واعتيادها على ذلك سيؤدي إلى اتساع مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات جزءاً من ثقافتها وشخصيتها، فالزوجة التي تتمتع بخبرة اتخاذ القرارات في مواقف العمل ومشكلاته، لا بد وأن تستفيد من تلك التجارب والخبرة عند اتخاذها القرارات الأسرية، فهي عندما تكون في مركز قيادي وظيفي، كمديرة مثلاً، فإنها عندما تواجه مشكلة أسرية أو موقفاً أسرياً يستلزم اتخاذ قرار معين، فإنها بالتأكيد تستفيد من خبراتها العملية في الوصول إلى القرار المطلوب . فإحساس الزوجة ذات المركز الوظيفي بتميزها عن غيرها في هذا الموقع الإداري سيشعرها بأهمية خبرتها، وسيزيدها ثقة بنفسها، الأمر الذي يجعل مشاركتها في عملية إصدار بعض القرارات الأسرية سهلة، بل وملحة بالنسبة لها .

د) الدخل من العمل، ومدى كونه عنصراً مهماً في دخل الأسرة فإذا كان دخل الزوجة عالياً، وتسهم به في حياة الأسرة، فإن ذلك من شأنه أن يساعد في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي، الأمر الذي قد يعطي الزوجة الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وهو ما يعني أن القوة الاقتصادية للزوجة وإسهامها في دخل الأسرة له علاقة بمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية . وعمل على زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية . فقد أسفرت نتائج دراسة (هدى الصديقي) عن وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متوسط دخل الزوجة ومشاركتها في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وأشار كل من (عبد الهادي قريطم، وحسن

أبو ركبة، وإبراهيم العيسوي) إلى اتساع مشاركة المرأة في اتخاذ القرار، وكيف أنها بدأت تتزايد في الآونة الأخيرة بشكل كبير، حيث تؤدي مشاركة الزوجة زوجها بدخلها إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي، الأمر الذي يرفع من مكانتها في بناء الأسرة . وكذلك أشارت دراسة (سلوى الخطيب) إلى أن النساء اللاتي يتمتعن برواتب أعلى من رواتب أزواجهن لديهن فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات في الأسرة، بعكس النساء اللاتي لديهن مرتبات منخفضة.

وبالإضافة إلى هذه المتغيرات الأساسية فإن هناك متغيرات أخرى يمكن اعتبارها متغيرات وسيطة، تدعم أو تقلص من فاعلية المتغيرات السابقة، ونعرض لبعض هذه المتغيرات فيما يلي :

أ) المكانة العائلية للزوجة، فالزوجة إذا كانت من عائلة تتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية عالية كان ذلك عاملاً مساعداً للزوجة في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تدعم المكانة العائلية فاعلية المتغيرات السابقة، ومن ثم تؤكد على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية . وإذا كانت هذه الزوجة عاملة فإن ذلك من شأنه أن يوسع مشاركتها في القرارات الأسرية .

ب) قدرة الزوجة على الإنجاب، وخاصة الذكور، وعدد الأبناء، فكلما كان عدد الأبناء كبيراً، كلما أكدت الزوجة مكانتها أكثر في الأسرة، مما يدعم من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وهو ما يدعم مشاركتها بدرجة أكثر، إذا كانت امرأة عاملة لها دخل تسهم به في حياة الأسرة .

ج) هناك أيضاً المتغيرات الثقافية (التعرض لوسائل الاتصال) وانعكاس تأثيرها على شخصية الزوجة وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وتتدعم هذه المشاركة بدرجة أعلى إذا كانت المرأة عاملة .

د)من خلال العرض السابق لأهم المتغيرات ذات الصلة بمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، لا بد من التأكيد على أن أي متغير من المتغيرات السابقة يرتبط بعلاقة احتمالية من حيث تأثيره على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات

obeikandi.com

الأسرية، وأن هذه العلاقة إذا كانت إيجابية فهي تختلف في قوتها من متغير إلى آخر . بمعنى أن عملية المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية هي في النهاية نتيجة لتفاعل جملة من المتغيرات مع بعضها، وليست نتيجة لمتغير واحد فقط .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى التعرف على تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، في مختلف مجالات الحياة الأسرية، وفي هذا الإطار تتحدد الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي :

١-التعرف على العلاقة بين التحولات الاجتماعية، والاقتصادية، والانفتاح على المجتمعات الأخرى، ودخول قيم ثقافية جديدة، وبين تغير مكانة الزوجة، حيث شكلت هذه التحولات التبرير الثقافي لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية ترجع بالأساس إلى تنمية وتحديث المجتمع السعودي، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى المساعدة .

٢-التعرف على الفروق الجوهرية بين الزوجات العاملات، وغير العاملات فيما يتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك التعرف على الفروق الجوهرية بين الفئتين من حيث درجة الإصرار على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة .

٣-التعرف على العلاقة بين المستوى أو الدرجة الوظيفية للزوجة، وبين مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وطبيعة التباين بين الزوجات العاملات من حيث الدرجة أو طبيعة العمل، وانعكاس ذلك على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٤- التعرف على العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية (العائلية) للزوجة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية في مختلف المجالات . والتعرف على مدى تأثير تضافر عمل الزوجة مع مكانتها العائلية على زيادة قدرتها على المشاركة بفاعلية في المشاركة في القرارات المتعلقة بمختلف مجالات الحياة الأسرية .

obeikandl.com

٥- تحديد النمط العائلي الذي يتيح درجة أعلى من مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك النمط الأقل من حيث إتاحة هذه الفرصة أمام الزوجة.

٦- تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية للأزواج الذين لديهم استعداد لقبول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وكذلك هؤلاء الذين يرفضون هذه المشاركة .

٧- تحديد المجالات الأسرية التي تشهد مشاركة أكبر من قبل الزوجة، وتلك التي تتقلص فيها المشاركة من قبلها . أو ما المجالات التي يسمح الزوج فيها للزوجة بالمشاركة ؟ وما المجالات التي يتفرد فيها بقراراته ؟

٨- التعرف على كيفية إسهام الزوجة بعملها في دخل الأسرة، وما الأشكال الشائعة لهذا الإسهام، وارتباط ذلك بمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

ثالثاً : فروض الدراسة :

١- إن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٢- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة العاملة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٣- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل الزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٤- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة الوظيفية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٥- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعوُّد الزوجة إصدار القرارات في العمل، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٦- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الزوجة بدخلها في الإنفاق على الأسرة، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٧- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٨- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وبين طبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات .

٩- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وبين إذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية .

١٠- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١١- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد الزوجة، وبين مدى قبول الزوج لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٢- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الزوجة لوسائل الاتصال، وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٣- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج وبين قبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٤- إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي (الدخل) للزوج، وبين قبوله مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

رابعاً : مفاهيم الدراسة :

تشكل المفاهيم المفردات الأساسية للغة البحث العلمي، ولفهم أي دراسة من الدراسات، فإنه لا بد من توضيح المفاهيم المتصلة بالمتغيرات الأساسية للدراسة، ونعرض فيما يلي أهم المفاهيم التي سوف تُستخدم خلال هذه الدراسة :

obeikandi.com

١ - المرأة العاملة Working Woman :

عرف (عبدالفتاح) المرأة العاملة بأنها " المرأة التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور ربة البيت، ودور الموظفة " . (عبد الفتاح : ١٩٨٤م، ١١٠) .

كما عرفها (النمر) بأنها " المرأة التي تمارس عملاً حكومياً، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، سواء أكانت متزوجة، أو أرملة، أو مطلقة، أو لم تتزوج بعد " . (النمر: ١٩٨٨م، ٧) .

بينما عرفها (آدم) بأنها " هي التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وتقوم في الوقت نفسه بأدوارها الأخرى (الزوجة والأم) إلى جانب دورها إما عاملة أو موظفة " . (آدم : ١٩٨٢م، ٣٩) . في حين عرفها (القطامي) بأنها " التي تقوم بعملين: أحدهما خارج المنزل والآخر داخله .. بينما يقوم الرجل بعمل واحد فقط " . (القطامي : ١٩٨٣م، ١٣٦) .

وإذا تأملنا التعريفات السابقة، فسوف نجد أنها تلتقي في أن المرأة العاملة " هي كل من تعمل خارج المنزل لقاء أجر مادي، ولها دوران: أولهما دور الزوجة، وربة البيت، والآخر عملها موظفة في القطاع الحكومي، أو في القطاع الخاص " .

واستناداً إلى ذلك، تُعرّف المرأة العاملة بأنها " المرأة المتزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي معين، واستطاعت استناداً إلى ذلك أن تشغل عملاً أو وظيفة خارج المنزل، وتحصل من أي منهما على أجر مادي، مقابل ذلك العمل سواء أكان في القطاع العام أم الخاص، وسواء أكانت رئيسة أم موظفة، وتمارس في الوقت نفسه أدوارها المنزلية، زوجة وأمًّا، وربة بيت، كاملة " .

أما المقصود بالمرأة غير العاملة في هذه الدراسة فهي " المرأة المتزوجة التي حصلت على مستوى تعليمي، واقتصر دورها على المهام المنزلية، بالإضافة لدوري الزوجة والأم، دون أن تقوم بعمل خارج المنزل في القطاع الحكومي أو الخاص " .

٢ - المشاركة Participation :

يعرف (غيث) المشاركة في قاموس علم الاجتماع بأنها " مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية "، ولقد أشار (غيث) إلى أن " المشاركة مفهوم ينطوي على بُعدين : الأول مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية والثاني مشاركة الفرد في المنظمات التطوعية . وخاصة ما ينصب دورها على النشاط المجتمعي المحلي، أو المشروعات المحلية، وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المعني للفرد" (غيث : ١٩٩٣م، ٣١٧) . كما عُرِّفت في " معجم العلوم الاجتماعية " بأنها " تدل على المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيراً في الاقتصاد، فيقال: المشاركة في الأرباح أو في إدارة المشروع. أما في المجال السياسي فتدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثله في المجالس النيابية " (مدكور : ١٩٧٥م، ٧٢) وقد عالجت كثير من المؤلفات قضية المشاركة، وأبرزت أهميتها خاصة في علاقتها بعملية التنمية أما " صندوق الأمم المتحدة الإنمائي " U . N . D . P . " في تقريره سنة ١٩٩٢م فقد عرف " التنمية المستدامة " أو " التنمية " بأنها عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باقٍ من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي أن التنمية ليست مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة، بل هي تتطلب أيضاً المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع ولا سيما المرأة، وذلك على قدم المساواة مع الرجل، والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية، وغيرها، التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال .

وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات سواء الاجتماعية منها أو السياسية أو الاقتصادية . إن إدماج المرأة في التنمية لا يكفي؛ لذلك حددت المنظمات الدولية، ومنها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات تساعد على قياس وتقييمها مستوى التنمية

البشرية بمعناها الشامل، ومن هذه المؤشرات مؤشر المشاركة النسائية Women Paticipation Indicaor، ويتركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد :

١- إسهام المرأة في حقل اتخاذ القرار .

٢- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة .

٣- مستوى دخل المرأة . (U . N . D . P . : د . ت، ١- ٣) .

وعُرِّفت المشاركة أيضاً بأنها: "العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة العامة لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وإنجازها". (القحطاني : ١٩٩٥م، ١١) .

إذا لاحظنا التعريفات السابقة وجدنا أنها تتفق في أن المشاركة تعني " الإسهام الذي يؤديه الفرد، سواء في الجماعات الاجتماعية الصغيرة كالأسرة مثلاً، أو في الجماعات الكبيرة كالمنظمات التطوعية " .

واستناداً إلى ذلك، فإن الباحثة تقصد بمشاركة الزوجة في هذه الدراسة " مدى إسهام الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، ومدى تأثر هذه المشاركة بمتغيرات السن، والمستوى التعليمي، وعمل المرأة ومستواها الوظيفي، والمستوى التعليمي للزوج، وعدد الأبناء " .

٣-اتخاذ القرار Decision Making :

تعدُّ عملية اتخاذ القرار جانباً مهماً في إطار البناء الأسري الذي يحتوي على جوانب السلوك التي يقوم بها أعضاء الأسرة، وفي إطاره تتم مشاركة أولئك الأعضاء بشكل إيجابي، إذا كانت الإمكانات التي تقدمها لهم البيئات المحيطة بالأسرة ميسورة ومتوافرة ومتنوعة، حيث من خلال الإمكانات المتوافرة التي يدركها أعضاء الأسرة يقوم صانعو القرار فيها بتحديد مجموعة خاصة من البدائل، بحيث تصبح هذه

المجموعة في مستوى الإدراك الواعي لهؤلاء الأعضاء ؛ ليختاروا من بينها ما يشكل قاعدة لأي من قراراتهم، وعملية اتخاذ القرار تُعدّ وسيلة للتقليل من مقدار التوتر والاختلاف الذي من الممكن أنه يقوم بين أعضاء الأسرة وبعضهم من ناحية، وبينهم وبين البيئة من ناحية أخرى، وعلى هذا فعملية اتخاذ القرار ذات مراحل، فهي تبدأ أولاً بالرغبة في التغيير، وذلك نتيجة الإحساس بالقلق وعدم الراحة، وتنتهي بالتزام الأطراف الداخلة في صنع القرارات بقبول واحد أو أكثر من الاختيارات التي تتم المفاضلة بينها، أو قد تنتهي هذه العملية بنوع من المصالحة، وذلك بالمزج والتوفيق بين عدد من البدائل المختلفة، وصولاً إلى اختيار جديد يعكس أفضل العناصر في هذه البدائل (التركي : ١٤٠٧هـ، ٨٢) .

ويعرّف اتخاذ القرار من وجهة نظر معظم علماء الاجتماع بأنه : " عملية إنسانية إرادية، تتضمن الفرد والمجتمع أو الجماعة، وتستند إلى الحقائق وقضايا قياس القيمة، وتنتهي باختيار فعل سلوكي بين بديل أو أكثر، بهدف التحرك نحو هدف محدد مرغوب فيه". كما أنه عملية ديناميكية تسود بين كافة المشاركين في اختيار السياسة الملائمة، آخذة في الحسبان العلاقات الاجتماعية الرسمية القائمة على اتخاذ القرار (الصديقي : ١٤٠٨، ١٢) .

بينما تعرّف (سناء الخولي) اتخاذ القرار بأنه " بناء القوة " في الوحدة الزواجية، فقوة الأسرة يمكن قياسها بدمج حصيلة عدة مصطلحات، مثل: اتخاذ القرار، والسلطة Authority والتأثير In uence . وفي هذا المجال تشير (سافيليوس روتشيلد Sa lios Rothsohild) أن قوة الأسرة مفهوم "متعدد الأبعاد يمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الأفعال السلوكية التي تختبر من خلالها درجة قوة الفرد " . والقوة في الوحدة الزواجية يمكن قياسها إذا استطعنا أن نجمع حصيلة " اتخاذ القرارات " وأنماط إدارة التوتر والصراع، ونمط تقسيم العمل السائد (الخولي : ١٩٨١م، ١٧٥ – ١٧٦) .

مما سبق نلاحظ أن عملية اتخاذ القرار ليست عشوائية ؛ لأنها تستند إلى معلومات منظمة، وتمثل نوعاً من ترابط المشاعر والأفكار، وتربط الحاضر بالماضي، وتعكس ردود أفعال محددة في ضوء شروط مسبقة ؛ لهذا فإن لعملية اتخاذ القرار طابعاً بنائياً، وعلى هذا الأساس يمكن القول: إن عملية اتخاذ القرار هي كل ما يتخذ من وسائل لتحقيق أشياء معينة عندما يسعى فرد أو أكثر إلى التلاقي؛ حتى يتيسر لهم تحقيق هذه الأشياء .

إذا تأملنا التعريفات السابقة نجد أنها تلتقي في أن اتخاذ القرار يعني : اختيار الفعل السلوكي الملائم من بين البدائل المتاحة وإنه عملية ديناميكية يمكن أن تتم في مجموعات صغيرة كالأسرة، أو في مؤسسات كبيرة، وإنه عملية ترتبط بمدى السلطة الممنوعة لمتخذ القرار أو المشاركة فيه . وإن القرار يصدر نتيجة لتفاعل بين القوى التي لأعضاء الجماعة أو الأسرة .

واستناداً إلى ما سبق، تحدد الدراسة مفهوم " اتخاذ القرار " بأنه مسار الفعل الذي تتخذه المرأة بصفته أنسب وسيلة متاحة أمامها، وتحدَّد الزوجة في اتخاذ القرار بأنه "إسهام الزوجة في مراحل اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة للأسرة، وهي القرارات التي تحتمل الحوار والجدل والنقاش، وتحتمل الموافقة أو المعارضة، ومدى قبول إسهام الزوجة في ذلك" .

٤ - الأسرة Family :

عرف " قاموس علم الاجتماع " الأسرة بأنها " مجموعة من الأشخاص، يرتبطون فيما بينهم بروابط القرابة، أو روابط مشابهة قوية، حيث يقوم البالغون بتحمل مسؤولية رعاية أبنائهم الحقيقيين وتربيتهم، أو ممن يتم تبنيهم (Jary : ١٩٩١، ٢١٩) . كذلك عرف (دولارد Dollard) الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص، تربطهم رابطة الزواج، الدم، ويسكنون بيتاً واحداً، ويتفاعلون مع بعضهم في إطار الأدوار الاجتماعية المحددة، مثل: الزوج والزوجة، والأب والأم، والأخ والأخت، وهم يحافظون على الثقافة العامة (الصديقي: ١٤٠٨هـ، ١٩) .

بينما عرف (غيث) الأسرة بأنها جماعة اجتماعية بيولوجية، تتكون من رجل وامرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة في وجود أبنائهما، وتتألف الأسرة الإنسانية العضوية العامة من الآباء، وأبنائهم، ويطلق على هذا الشكل مصطلح" الأسرة النواة Nuclear Family) أو الأسرة المباشرة، أو البيولوجية، أو الأسرة الأولية أو الأسرة المحدودة. وعلى أساس هذا النموذج من نماذج الأسرة تقوم نماذج أخرى متعددة كـ(الأسرة الممتدة Extended Family) والأسرة المركبة (غيث: ١٩٩٣م، ١٧٦). في حين يعرف (كريستنسن Christenson) الأسرة بأنها " تنظيم اجتماعي، يحدد في المقام الأول علاقة الرجل بالمرأة، من حيث الزواج الذي يعد الأساس الرئيس الطبيعي في تكوين الأسرة، ويحدد أيضاً المراكز، والأدوار الاجتماعية، وتكوين الأسرة ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي (عزيز: ١٩٨١م ٢٥) .

وعرف (بارسونز Parsons) الأسرة بأنها " بناء كلّي مترابط الأجزاء، يتطور من خلال البيئة الطبيعية مع أجزاء أخرى متكاملة، أو وحدات في علاقات وظيفية متبادلة ناتجة من تفاعل الأشخاص الذين يكونون في حركة مستمرة على الدوام (التركي : ١٩٨٨م، ٨٨) . وتختلف وظائف الأسرة من مجتمع لآخر، إلا أنّه اتُّفِقَ على أكثر هذه الوظائف عمومية هي: التناسل، والتنشئة الاجتماعية، ورعاية الأَطفال، وتزويد أعضاء الأسرة بمشاعر وجدانية، وإشباع العلاقات الجنسية بين الزوجين . (التركي : ١٩٨٨م، ٨٦) .

مما سبق يتضح ما يلي :

١- إن الأسرة ظاهرة اجتماعية، وهي أكثر الظواهر انتشاراً، فلا يمكن أن يخلو مجتمع من وجود النظام الأسري فيه.

٢- إن الأسرة هي التي تقوم بأول وأهم عملية اجتماعية، وهي التنشئة الاجتماعية للأطفال، إذ تنقل العادات والتقاليد والتراث الحضاري من جيل لآخر، وهي مصدر القواعد والسلوك والآداب العامة .

٣- ومن خلال الأسرة يتم الإشباع الجنسي للفرد، وتتحقق دوافعه الطبيعية والاجتماعية والإبقاء على النوع والعلاقات العاطفية والاجتماعية .

٤- تفرض الأسرة مسؤوليات على أفرادها تجاه بعضهم بشكل غير موجود عند أعضاء أي جماعة أخرى في المجتمع، حيث يشعر العضو في الأسرة بشدة انتمائه لها، ولا يستطيع أن يتهرب من واجباته إزاءها .

وعلى الرغم من وجود بعض التباين بين التعريفات السابقة، إلا أننا نجد تشابهاً كبيراً بينها، إذ يركز أغلبها على إبراز الارتباط الدائم بين الزوج والزوجة والأولاد الذين يسكنون في مكان واحد، ويتفاعلون مع بعضهم، ويؤدون الأدوار المتوقعة منهم في المجتمع . وقد تكون الأسرة جماعة اجتماعية مثلما ذهب (دولارد). أو قد تكون تنظيماً اجتماعياً مثل تحديد (كريستنسن) في حين حددها بأنها كلي مترابط الأجزاء مثل (بارسونز) .

ومما سبق يمكن أن نحدد مفهوم الأسرة في هذه الدراسة بأنها : " الجماعة التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء الذين يقيمون معاً في مسكن واحد إقامة دائمة، ويتفاعلون خلالها مع بعضهم وفق أدوار متوقعة تحددها ثقافة المجتمع، ويشكلون وحدة اجتماعية " .

خامساً : الخلاصة :

نعرض فيما يلي بصورة موجزة أهم الحقائق التي وردت في هذا الفصل، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن خروج المرأة للعمل في المجتمع السعودي أصبح من أبرز الظواهر الاجتماعية، وذلك بعد شروع المجتمع في مرحلة التنمية والتحديث، كما أن عمل المرأة أصبح يمثل ركيزة مهمة في المجتمع السعودي، وذلك لرقيه والسير به قدماً في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢- أصبح العمل عنصراً أساسياً بالنسبة للمرأة، إذ تشعر من خلاله بشخصيتها ومكانتها ؛ لكونها مصدر أمان لها، وقد نتج عن خروج المرأة للعمل آثار كثيرة، سواء بالنسبة لها في علاقتها بذاتها، أو في علاقتها بالآخرين، كالأب، أو الزوج، والأولاد، أو في علاقتها بالمجتمع .

٣- تهدف الدراسة الحالية إلى معرفة أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق استقلالها الاقتصادي، وتأكيد مكانتها ودورها في الأسرة والمجتمع، ومشاركتها بدخلها في الحياة الأسرية .

٤- اختارت الباحثة قياس تأثير متغير المستوى التعليمي، وقطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة، والدرجة أو المستوى الوظيفي للزوجة، ودخلها من العمل، بالإضافة لمتغيرات ثانوية وسيطة، تدعم أو تقلص من فاعلية المتغيرات الأساسية السابقة، في دعم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية .

٥- تحاول الدراسة الحالية أن تبحث في العلاقة بين مشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية، وبين المجالات التي تتزايد أو تتقلص فيها هذه المشاركة .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة
حول
مشاركة المرأة في القرارات الأسرية
تحليل نقدي

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : الاتجاهات العامة للدراسات السابقة.

ثانياً : نماذج للدراسات السابقة.

ثالثاً : تحليل نقدي للدراسات السابقة.

رابعاً : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد :

تعدُّ الدراسات السابقة مصدراً مهماً للمساعدة في تحديد المشكلة واستخلاص الفروض، وفي تكون إطار تصوري عام لموضوع الدراسة، وبناء على هذا الأساس كان لا بد من الرجوع لمجموعة من الدراسات التي تناولت قضية المرأة من حيث تعليمها، وعملها، والتغيرات التي مرّت بها في حياتها في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه ؛ وذلك للتعرف على تأثير هذه المتغيرات على شخصية المرأة ومكانتها، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق بذاتها أو ما يتعلق بأبنائها .

وخروج المرأة للعمل، ودورها في تنمية المجتمع، أصبح من الأدوار الرئيسة التي تؤثر على نمو المجتمع وتطوره، وبالإضافة إلى دورها خارج المنزل هناك أدوارها المختلفة التي تؤديها كل يوم، فهي الزوجة والأم والمدبرة لأمور المنزل، وموضوع خروج المرأة للعمل من الموضوعات التي كثرت حولها الآراء والاتجاهات، فهناك من يعارض عمل المرأة خارج منزلها، ويرى أن وظيفتها التي خلقت من أجلها هي تدبير شؤون بيتها والاهتمام برعاية أطفالها وزوجها، وهناك من يؤيده، ويرى أن العمل يفتح للمرأة مجالات عديدة لا تتعارض مع أدوارها داخل المنزل، وذلك من منطلق أن المرأة تمثل نصف المجتمع، ولذا تقع عليها مسؤولية الإسهام في تنمية المجتمع من خلال أداء عملها خارج المنزل، فالتنمية والتغيرات التي يمرّ بها المجتمع تتطلب إسهام الأيدي العاملة لكلا الجنسين .

ومنذ أن خرجت المرأة للعمل تعرضت لها كثير من الدراسات التي سنعرض لها؛ لاستخلاص أهم القضايا والفرضيات التي تمت معالجتها، وسنلقي الضوء على أهم الدراسات الميدانية التي تناولت قضية المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات سواء بشكل عام، أو بشكل جزئي، وذلك على مستوى الحياة الأسرية، أو على مستوى المجتمع، وذلك من خلال عرض الاتجاهات العامة لهذه الدراسات، وأهم ما

obeikandl.com

ركزت عليه، ويتبع ذلك محاولة لعرض نماذج لهذه الدراسات بشكل أكثر تفصيلاً، بحيث يتم توضيح الموضوعات والقضايا، وأهم الإجراءات المنهجية، وأبرز النتائج . ثم نختم ذلك بمحاولة تقويم لكل دراسة، وفي النهاية أجرينا تحليلاً نقديّاً لهذه الدراسات، وإعطاء صورة عامة عن أهم الأفكار والقضايا البارزة في هذا الفصل، سواء من ناحية الموضوعات، أو الإجراءات المنهجية، أو النتائج .

أولاً : الاتجاهات العامة للدراسات السابقة :

بالاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرأة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات سواء على النطاق الأسري، أو على مستوى المجتمع ككل، اتضح أن هذه الدراسات الميدانية قد صدرت في سنوات مختلفة، حيث إن بعضها ينتمي إلى مرحلة الثمانينيات، وقلة منها إلى مرحلة التسعينيات، بالإضافة إلى ذلك فقد اهتمت بعض هذه الدراسات بدراسة واقع المرأة ووضعها، وتعليمها، وعملها في المجتمع السعودي، بينما تناول بعضها الآخر المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات في مجتمعات خليجية وعربية أخرى، وبشكل عام تناولت أغلب هذه الدراسات مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بوصفها جزءاً من موضوعات الدراسات الرئيسة، حيث كان محور تركيز هذه الدراسات على التغيرات والتطورات السريعة التي مرت بها هذه المجتمعات، وأثرت من ثم على وضع المرأة ومكانتها والنظرة إليها .

وبناءً على الاتجاهات العامة لهذه الدراسات، فقد صُنِّفَتْ إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول تناول مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات في نطاق بعض المجالات الأسرية، وذلك من منطلق التغيرات التي مرت بها المجتمعات، والتي أثرت على المرأة والنظرة إليها بشكل إيجابي، ومن ثم إفساح المجال لها؛ للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات .

بينما اهتم الاتجاه الثاني ومن ثم بالتركيز على تأثير متغير التعليم والعمل بصفتهما متغيرين أساسيين، ساعدا في انطلاق المرأة ونضج شخصيتها، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أما دراسات مشاركة المرأة في المجتمع عموماً، فقد اهتمت بدراسة العوامل والعقبات التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة في قطاعات المجتمع كافة، ومن ثم التوصية بضرورة توسيع مجالات عمل المرأة وتنويعها، وذلك من خلال إستراتيجية طويلة المدى بدلاً من الحلول المؤقتة، وهذا يمثل الاتجاه الثالث .

واتفقت أغلبية هذه الدراسات على أنه بالرغم من تزايد أعداد الخريجات في المجتمع السعودي، والمجتمع الخليجي عموماً،فإنه مازال إسهام المرأة في القوى العاملة ضئيلة، وإن ذلك راجع لعدة عوامل مجتمعية وتربوية، وعلى العموم تُعدّ هذه الدراسات مرجعاً لرصد التغيرات التي مرت بها المجتمعات الخليجية، ومن بينها المجتمع السعودي، حيث إن بعضها ركز على الدراسة النظرية؛ لفهم آثار التغير الاجتماعي، ولتحليل العلاقات بين الأفراد على مستوى الحياة اليومية، وبينهم وبين المجتمع عامة، وربط ذلك بالتغيرات العالمية.

وبعد الاطلاع على هذه الدراسات، أصبح لدينا تصور لدراستنا الحالية من حيث نوع المنهج الذي سيستخدم، وحجم العينة ونوعيتها .

ثانياً : نماذج للدراسات السابقة :

كما سبق أن ذكرنا، فإن الدراسات السابقة تتباين من حيث معالجتها لموضوع المرأة وتحديد مدى مشاركتها في اتخاذ القرارات، إضافة إلى اختلافها من حيث كونها دراسات نظرية أو ميدانية، وقد حاولت هذه الدراسات معالجة موضوع المرأة من خلفيات ورؤى مختلفة، إلا أنها جميعاً كانت تهدف إلى التعرف على مدى تأثر مكانة المرأة ونظرة المجتمع لها بالتغيرات السريعة التي مرت بها المجتمعات في مختلف القطاعات .

وسوف نعرض فيما يلي لأهم هذه الدراسات الميدانية التي تناولت موضوع المرأة، وتأثر مكانتها وشخصيتها بالتغيرات التي مرت بها مجتمعاتها، ومدى مشاركتها في

اتخاذ القرارات الأسرية على أساس هذه التغيرات، وقد تم تقسيم الدراسات حسب الموضوع إلى ثلاثة اتجاهات هي :

١- الاتجاه المتعلق بمشاركة المرأة في بعض القرارات الأسرية .

٢- الاتجاه المتعلق بتأثير متغيرات العمل والتعليم على المشاركة .

٣- الاتجاه المتعلق بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً .

ونستعرض في إطار كل محور مجموعة من الدراسات المختارة على النطاق المحلي أو العربي أو العالمي، هذا مع ملاحظة أن أيّاً من هذه الدراسات لم يتناول دراسة تأثير العمل على مدى مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، وسنحاول تحليل هذه الدراسة بالاستناد إلى الأبعاد الرئيسة الآتية :

١- الموضوع والقضايا .

٢- الإجراءات المنهجية والعينة .

٣- أهم النتائج .

٤- تقويم الدراسة .

(أ) الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في بعض القرارات الأسرية :

اهتمت بعض هذه الدراسات بدراسة واقع المرأة، ووضعها في المجتمع السعودي، بينما تناول بعضها الآخر المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات، وصراع الأدوار لديها نتيجة المشاركة في المجتمع عامة، وذلك في مجتمعات خليجية وعربية أخرى، وبشكل عام تناولت أغلب هذه الدراسات مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بوصفها جزءاً من موضوعات الدراسة الرئيسة، حيث كان محور تركيز هذه الدراسات على

التغيرات والتطورات السريعة التي مرت بها هذه المجتمعات، وأثرت ومن ثم على وضع المرأة ومكانتها والنظرة إليها، وسوف نعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع مشاركة المرأة في بعض القرارات :

(١) دراسة حصة المالك بعنوان : " دور الزوجة السعودية في اتخاذ بعض القرارات في إدارة المنزل في مدينة الرياض " عام ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة بصفة عامة إلى التعرف على دور الزوجة السعودية في اتخاذ بعض القرارات المتصلة بإدارة شؤون الأسرة، وبعض الأنشطة الحياتية الأخرى، كذلك تأثير بعض الخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية على دورها في اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة شؤون الأسرة ومناشط الحياة الأخرى، وحاولنا التعرف – أيضاً – على أثر بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية للزوجة على دورها في اتخاذ القرارات، وقد تمثلت القرارات التي درسناها في المجالات الاجتماعية وشؤون حياتية أخرى كمجالات السفر للخارج، واستقدام العمالة، وتبادل الزيارات العائلية .

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واشتملت عينة البحث على فئتين: الأولى تمثلت في اختيار ثلاث بلديات، هي منفوحة والملز والروضة، على أساس أنها تمثل نوعاً من الاستمرارية من حيث القدم والحداثة، وتمثلت الثانية في اختيار عينة عشوائية باتباع الأسلوب التتابعي من البلديات الثلاث، حيث بلغت (١٥٠) أسرة، وقد اقتصرنا على الاتصال بالزوجات . وبالنسبة لأدوات الدراسة قد كانت الاستبانة التي طبقت بالمقابلة الشخصية هي الأداة التي استخدمت لجمع البيانات المطلوبة، وقد استعنا الباحثة بعدد من الأساليب الإحصائية، لوصف البيانات وتحليلها، وهي التوزيع التكراري، والنسبة المئوية، والمتوسط الحسابي .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي :

- وجود علاقة ارتباطية طردية بين المستوى التعليمي للأزواج، وأعمار المبحوثات ودخلهن، وطبيعة مصادر دخلهن، وبين دور الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

- وجود علاقة ارتباطية طردية بين خروج المبحوثات للعمل، وبين مشاركتهن في اتخاذ القرارات الأسرية .

- وجود علاقات ارتباطية عكسية بين أعمار أزواج المبحوثات، وعدد مرات زواجهم، ومهن أبناء المبحوثات وبين مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية.

- وجود علاقة ارتباطية عكسية بين عدد سنوات إقامة أزواج المبحوثات من غير أهل الرياض، وعدد أبناء المبحوثات، وعدد الذكور، والمستوى التعليمي للأبناء وأعمارهم، وبين مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

- **وفي محاولة لتقويم الدراسة، نلاحظ ما يلي :**

- إن هذه الدراسة تُعدّ من الدراسات الرائدة في هذا المجال، ومن ثم أصبحت مرجعاً للدراسات التي أعقبتها في المجال نفسه .

- طرحت الباحثة (٢٦) توقعاً بحثياً، ومما يؤخذ على هذه الدراسة كثرة الفروض التي طرحت للاختبار، إذ إنه من المتعارف عليه منهجياً، أنه كلما كانت الفروض محددة، كلما كانت الدراسة أكثر علمية .

- صغر حجم عينة الدراسة، مما يجعل من الصعوبة تعميم نتائجها .

- ارتباط موضوع هذه الدراسة بموضوع الدراسة الحالية، وهو دراسة مدى مشاركة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، مع اختلاف الدراسة الحالية

obeikandi.com

بتركيزها على متغير العمل ودراسة مدى تأثيره على مدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات .

- أمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في صياغة جزء من تساؤلات الدراسة الحالية .

(٢) دراسة ليلى عجيمي، بعنوان : " دور الزوجة السعودية المكية في اتخاذ القرارات تجاه اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها " عام ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مكانة الزوجة السعودية الراهنة في عملية التخطيط، واتخاذ القرارات التي تعدُّ جوهر العملية الإدارية للحياة الأسرية " إدارة المنزل " ومؤشراً موضوعياً لما يمكن أن تقوم به من أدوار للنهوض بمستوى الأسرة، ومن ثم المجتمع . وقد افترضت الباحثة عدة افتراضات تتعلق بذلك، تشير في مجموعها إلى وجود علاقة بين دخل الأسرة وبين بند الإنفاق على الملابس ومكملاتها، وأن قدرة الزوجة تختلف في اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار الملابس باختلاف كون الزوجة عاملة أو غير العاملة، وأيضاً تختلف قدرة الزوجة في هذا الصدد باختلاف مستوى التعليم .

وتعدُّ هذه الدراسة من الدراسات التجريبية، إذ استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة، وقد بلغ حجم العينة (١٠٠) زوجة سعودية، تم اختيارهن بالتساوي من الزوجات العاملات وغير العاملات، مع مراعاة وجود تباين في مستواهن التعليمي وفي النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وقد استخدمنا عدداً من الأدوات لجمع البيانات، كالاستمارة التي صُمِّمَتْ بعد الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع نفسه، بالإضافة إلى التسجيل الصوتي للمقابلة بالنسبة للعينة محدودة التعليم .

وقد توصلنا إلى عدد من النتائج من أهمها :

- إن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى ارتفاع البند المخصص للإنفاق على ملابس الأسرة ومكملاتها .

- إن للزوجة السعودية دوراً في اتخاذ قرارات تخطيط ميزانية ملابس الأسرة ومكملاتها، وفي تنفيذها .

- إن قدرة الزوجة السعودية على اتخاذ القرارات فيما يتعلق باختيار ملابس الأسرة ومكملاتها تختلف باختلاف مستوى التعليم .

- وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة، نلاحظ ما يلي :

- إن اختيار موضوع هذه الدراسة يشكل مرحلة متقدمة جداً في هذا المجال، إذ إن عنوانها واضح ومحدد، إذ حُدِّد مجال واحد من المجالات الأسرية بالنسبة لاتخاذ القرار، وهو اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها .

- يؤخذ على هذه الدراسة صغر عينتها ؛ لذا فإنه من الصعب تعميم نتائجها خارج نطاق هذا البحث .

- إن صياغة بعض الفروض لا معنى له، ومنها على سبيل المثال الفرض الأول(*). الفرض الثاني(**). حيث إنه بالتأكيد في كل أسرة الدور الأساسي للزوجة في اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها .

- استفادة الدراسة الحالية من نتائج هذه الدراسة في صياغة بعض الفروض.

(٣) دراسة عالية بنت محمد العتيبي، بعنوان : " المحددات التنظيمية للقرار المهني للفتاة السعودية " عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م :

طبقت هذه الدراسة على طالبات جامعة الملك عبد العزيز، وبعض الموظفات في

مدينة جدة، ودار موضوعها حول تحديد العوامل التي تؤدي دوراً مؤثراً في تحديد الخيارات المهنية للطالبات السعوديات في الجامعات السعودية، من هذه العوامل ما هو نفسي، ومنها ما هو تنظيمي، حيث تدور هذه العوامل حول عامل التربية، والتعاليم الشرعية، والقيود الاجتماعية، والتطلعات لمتطلبات سوق العمل، حيث تؤدي كل هذه العوامل دوراً في توجيه الطالبة نحو اختيار مهنة معينة في الجامعة، فمن الواضح أنه من خلال تحليل هذه الاتجاهات التي تؤدي دوراً في تحديد الخيار المهني للفتاة السعودية يمكن التعرف على محددات قرارات الخيار المهني للفتاة السعودية .

وقد طُرِحَ السؤال الرئيس حول مدى تأثير المحددات التنظيمية على قرار الخيار المهني للطالبة السعودية، وعلى توزيع المصادر البشرية على المهن المختلفة، ومن هذا السؤال الرئيس طُرِحت عدة تساؤلات فرعية .

ولتحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة الباحثة بمنهج التحليل الوصفي بشكل رئيس، بالإضافة إلى ذلك استُخدم أسلوبان في التحليل الإحصائي لتحليل أثر المحددات التنظيمية في قرار الخيار المهني للفتاة السعودية، وهما: التحليل العاملي وتحليل التمايز . ولجمع البيانات اعتُمِدَ على أداتين: الأولى استبانة خاصة لقياس المحددات التنظيمية للطالبات، والثانية استبانة خاصة لقياس المحددات التنظيمية للعاملات، وضمت الاستبانة الأولى (٧٦) متغيراً، وكانت عينة الدراسة عينة عنقودية عشوائية من طالبات جامعة الملك عبد العزيز بجدة من مختلف التخصصات . حيث بلغ حجم العينة (٤٧٥) طالبة . أما بالنسبة للموظفات فقد تم توزيع (١٥٠) استبانة على موظفات تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المنتظمة من قطاعات مختلفة، منها الرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة الصحة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وجامعة الملك عبد العزيز، وكان الهدف هو التعرف على تأثير عدد من العوامل في اختيار المهنة بالنسبة للعاملات السعوديات، وبلغ العائد من الاستبانات (١٠٠) إستبانة .

وقد تمَّ التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها ما يلي :

- إن عملية اتخاذ القرار المهني ليست عملية نفسية فقط، كما يظن البعض، وإنما عملية تتم في إطار القيود والضغوط التنظيمية .

- إن عملية اتخاذ القرار المهني عملية عقلانية ونفسية، وهي تتأثر بالأسرة والمدرسة والمجتمع والظروف المحيطة ككل، وسياسة المؤسسات وتوزيع المعلومات .

- إن العوامل المؤثرة في عملية القرار المهني لا تخرج عن كونها عملية تنظيمية تشمل المؤثرات السرية، والمؤثرات المؤسسية مثل الإدارة والإرشاد الأكاديمي وهيئة التدريس وغيرها، كذلك المؤثرات المهنية التي تتعلق بفرص العمل المتاحة، والمؤثرات الاجتماعية التي تتعلق بالصديقات والجيران والأقارب، والمؤثرات التي تتعلق بتوافر المعلومات .

- إن عملية اتخاذ القرار المهني بالنسبة للفرد ذكراً أم أنثى هي عملية مستمرة تبدأ من مراحل العمل المبكرة، وقد لا تنتهي عند التخصص في الجامعة .

- وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة نجد ما يلي :

- إن موضوع هذه الدراسة من الموضوعات الملحة التي يجب إعادة طرحها، خصوصاً في الحقبة الحالية التي يمر بها المجتمع السعودي .

- في مناقشة العوامل التي تؤثر في عملية قرار الخيار المهني للفتاة السعودية، لم يتم التركيز بشكل كاف على التربية والقيم التي تربى عليها الفتاة منذ الصغر، ونظرة المجتمع لدور المرأة وتهيئتها لهذا الدور منذ الصغر، إذ نجدها تؤهل وتعد لتكون بالدرجة الأولى زوجة وأمًّا وربة منزل، ومن ثم ستكون نظرة الفتاة لدورها في المجتمع متماشياً مع ما قُدِّر لها.

- استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة بالاطلاع على النتائج والإجراءات المنهجية المتبعة فيها ؛ لصياغة الإجراءات المنهجية للدراسة الحالية .

(ب) الدراسات المتعلقة بالتعليم والعمل وأثرهما في شخصية المرأة :

أدت متغيرات التعليم والعمل دوراً أساسياً في تأهيل المرأة ودفعها للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك على أساس أن متغير التعليم من شأنه أن يعمل على تطوير المستوى العقلي للمرأة ويزودها بالمعارف التي تساعدها على إصدار أو اتخاذ القرار الرشيد، إضافة إلى أن العمل يُعدّ من المتغيرات التي منحت المرأة استقلاليتها، فمن ناحية ساعد التعليم على تأكيد استقلال المرأة؛ لكونه قد أتاح لها الفرصة للعمل، والخروج خارج بيئتها الأسرية، وأيضاً لأن عمل المرأة خارج الأسرة سوف يوفر لها دخلاً ماديًّا يلغي تبعيتها الاقتصادية للزوج، بل إن ذلك من الممكن أن يؤسس وضعاً تشارك فيه المرأة بصورة فاعلة في دخل الأسرة الأمر الذي يوفر لها شرعية المشاركة في إصدار كثير من القرارات الأسرية . وسوف نعرض فيما يلي لبعض الدراسات التي تعالج بعضاً من هذه القضايا :

(٤) دراسة تماضر زهري حسون، بعنوان : " تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي " عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م :

تناول موضوع هذه الدراسة المرأة العاملة، المرأة في المدينة التي تتمتع بحد أدنى من التعليم وصولاً إلى المستويات الجامعية، وما بعد ذلك، والتي تنتمي بشكل عام إلى الطبقة المتوسطة والعليا، حيث ترى الباحثة أن الأسرة العربية التي تتنازعها أطر مرجعية متعددة ومتنوعة، تركت بصمات واضحة على الأسرة، وعلى نوعية القيم والعلاقات القائمة بين أفرادها، وحددت لكل من الرجل والمرأة دوره التقليدي المعروف . وعندما خرجت المرأة للعمل، تخطَّت هذا الدور المرسوم، وعدلت كذلك دور الرجل . والهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في التعرف على الآثار التي يتركها خروج المرأة للعمل على الأطفال والزوج، وقد طرحت في دراستها الفروض الآتية :

١- ترى المرأة بدخولها لسوق العمل تحقيقاً لأمنها وأمن أسرتها الاقتصادي، وتغييراً لدورها ومكانتها الاجتماعية نحو الأفضل، وتحقيقاً للذات، وشغلاً لأوقات الفراغ .

٢- إن خروج المرأة للعمل يصطدم بالدور التقليدي المرسوم لها، مما يسبب عندها " صراع الأدوار " .

٣- أدى عمل المرأة خارج المنزل إلى تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية التقليدية السائدة في الأسرة، وغيَّر من ثم من القيم التي تسند إليها هذه العلاقات.

٤- رفع دخول المرأة لسوق العمل من كفاءة الأسرة في أداء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء .

٥- يفترض أن خروج المرأة للعمل قد ساعد على زيادة الخلافات الزوجية .

ولاختيار مجموعة الفروض السابقة، تبنت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية . فاستخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واعتمدتُ على عدة وسائل للحصول على المعلومات، كالمقابلة الشخصية، والملاحظة، لكن الاستمارة كانت هي الأسلوب الأساسي في جمع البيانات المطلوبة . وربطت الباحثة الاستمارة بوحدة التحليل، لذلك صاغت ثلاث استمارات أساسية، ترتبط الاستمارة الأولى بالمرأة العاملة، أما الاستمارة الثانية فوجهت لأبناء السيدات العاملات ممن تجاوزت أعمارهن الثانية عشرة، والاستمارة الثالثة وجهت لأزواج النساء العاملات . وقد تم اختيار عينة البحث بالاعتماد على الطريقة العشوائية، واختيرت حالات تمثل المرأة العاملة في المجتمع العربي .وشملت عينة البحث (١٥٧) سيدة عربية عاملة، وجميعهن متزوجات ولهن أبناء، كذلك ضمت عينة البحث (١٥١) رجلاً، وهم أزواج لهؤلاء السيدات، و(١٦٨) شابًّا أو شابة . وجميع أفراد العينة اختيروا عشوائياً من ثلاثة أقطار عربية هي : المملكة العربية السعودية، والجماهيرية

العربية الليبية، والمملكة المغربية، وذلك من منطلق أن تلك الأقطار الثلاثة تمثل واقع المجتمع العربي من ناحية عمل المرأة . فالمملكة العربية السعودية تُعدّ من الدول العربية التي تنخفض فيها معدلات عمل المرأة، بينما تحتل معدلات عمل المرأة في الجماهيرية الليبية موقعاً وسطاً، أما المغرب العربي فيُعدّ من الأقطار العربية التي يرتفع فيها معدل عمل المرأة بالنسبة لبقية الأقطار العربية الأخرى . وقد اعتمدت الدراسة في تحليل المعطيات على ضوء الجداول التكرارية أو الترابطية.

ومن أبرز ما توصلت إليه الباحثة بخصوص عمل المرأة والعلاقات الأسرية ما يلي :

١- عمل المرأة وتحديد حجم الأسرة : إن المرأة العاملة تميل إلى تحجيم عدد أفراد أسرتها، حيث بلغ متوسط أطفالها (٣) أطفال، وهذا دلالة واضحة على أن النساء العاملات واعيات كل الوعي بمسؤولياتهن تجاه أطفالهن، وبضرورة توفير المستوى المعيشي والتربوي اللائق بحق الطفولة .

٢- عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية : كشفت النتائج عن الدور الفاعل للأم العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، فقد وجد أن (٦٢ ٪) من أبناء العاملات تعوَّدوا مناقشة والديهم فيما يقرؤون أو يسمعون في وسائل الإعلام، وأن (٧٣ ٪) منهم يحرصون على مناقشة مشكلاتهم الخاصة مع أحد الوالدين أو كليهما .

٣- عمل المرأة والعلاقة بين الزوجين : أظهرت النتائج أن المرأة العربية العاملة تتميز بالاعتماد على النفس، والثقة بالذات وتحمل المسؤولية، وأن علاقة المرأة العاملة تحولت من علاقة تبعية واتكال إلى أخرى قائمة على أساس المحبة والمشاركة والتعاون والاحترام المتبادل.

وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة نرى أنها من الدراسات الجادة لمسألة عمل

المرأة وانعكاساته على الأسرة . ولقد أجادت الباحثة في عرضها للدراسات المتعلقة بموضوع عمل المرأة من الناحية التحليلية .

كذلك شملت الدراسة جوانب تحليلية متعددة، ليس فقط عن المرأة العاملة، ولكن أيضاً قدمت معلومات مماثلة تقريباً عن الأزواج والأبناء، مما أضفى بعداً علميًّا لمعرفة مدى تأثير تلك الأوضاع على بعض جوانب عمل المرأة من حيث دوافعه والمشكلات التي يمكن أن تنتج عنه، وأثرها على تماسك الأسرة .

(٥) دراسة فريال بهجت عزيز، بعنوان : " عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة : دراسة اجتماعية ميدانية على النساء العاملات وغير العاملات في مدينة بغداد " عام ١٩٨١م :

تناول موضوع الدراسة ظاهرة خروج المرأة للعمل، وخاصة الأم، حيث لم يمنعها عملها من أداء أدوارها الرئيسة في الأسرة زوجةً، وأمًّا، وربة بيت، بل أضافت دوراً جديداً لهذه الأدوار، وهو دور المرأة العاملة . وقد أحدث هذا الدور تغيرات اجتماعية، واقتصادية، ونفسية على سلوك المرأة العاملة، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة في مجال العمل، وأثر ذلك على دورها الاجتماعي في مجال علاقاتها الاجتماعية، وأدوارها في الأسرة، بوصفها زوجة وأمًّا وربة بيت . وقد طرحت الدراسة الفروض الآتية :

١- عمل المرأة خارج البيت غالباً ما يكون سبباً في رفع مكانتها الاجتماعية .

٢- تتميز المرأة العاملة بكونها أكثر تفاهماً مع زوجها من المرأة غير العاملة .

٣- تميل المرأة غير العاملة إلى زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة تفوق نسبة المرأة العاملة.

٤- يقلّ نصيب المرأة العاملة في عملية التنشئة الاجتماعية الموجهة نحو أطفالها.

٥- تميل المرأة العاملة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة تفوق بها المرأة غير العاملة .

وقد تبنَّت الباحثة مجموعة من الإجراءات المنهجية، حيث استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وبما أن الدراسة تجريبية، فقد استخدمت الباحثة مجموعتين: إحداهما تجريبية، تم اختيارها من النساء العاملات بعدد (١٥٠) امرأة عاملة، و(١٥٠) امرأة غير عاملة (مجموعة ضابطة) . وقد راعت الباحثة أن تكون المجموعتان متعادلتين في المتغيرات المهمة كافة، ما عدا متغيراً واحداً، وهو متغير العمل في المجموعة التجريبية، حيث راعت الباحثة أن تكون المجموعتان متشابهتين في السن، والحالة التعليمية، والحالة الزواجية، والدخل .

وقد اختِيرت العينة بطريقة عشوائية، واستُخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لجمع البيانات، كالاستمارة، والملاحظة، ولتحليل البيانات إحصائياً تم استخدام الجداول البسيطة والمركبة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي :

- إن الزوجات العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية من غير العاملات .
- ارتفاع نسبة موافقة أزواج العاملات لزوجاتهم بالعمل، بعكس أزواج غير العاملات الذين لا يفضلون أن تعمل زوجاتهم خارج البيت .
- ينظر المجتمع للمرأة العاملة على أنها أفضل من المرأة غير العاملة .
- التفاهم بين المرأة العاملة وزوجها أكثر من غير العاملة مع زوجها .
- المرأة العاملة تميل إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة المرأة غير العاملة .

وفي محاولة لتقويم هذه الدراسة يمكن القول: إنها محاولة جادة من قبل الباحثة لدراسة هذا الموضوع، وخصوصاً أن هذه الدراسة أجريت في وقت مبكر، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تستند إلى إطار نظري لتحليل التغير الذي طرأ على أدوار المرأة وتفسيره وعلاقتها الأسرية والعامة، خاصة أن علم الاجتماع زاخر بتراث نظري حول الأسرة، وحول تفسير السلوك الأسري .

(٦) دراسة هند القاسمي، بعنوان : " المرأة في الإمارات : تحديات التعليم والعمل واتخاذ القرار " عام ١٩٩٣م :

ركزت هذه الدراسة على موضوع التحولات التي مرت بها المجتمعات الخليجية عامة، والمجتمع الإماراتي خاصة في المجالات كافة: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتأثير هذه التحولات على وضع المرأة ومكانتها في الأسرة والنظرة إليها . إن خروج المرأة للتعليم والعمل تحت تأثير متطلبات التنمية والوعي بأهمية مشاركتها في هذا الشأن أدى إلى تغير في شخصيتها، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة بحقوقها، ومن ثم لا بد من توقع تغيرات مصاحبة لذلك من حيث مشاركتها مثلاً في اتخاذ القرار داخل أسرتها؛ لذلك طرحت الباحثة تساؤلات لتحقيق أهداف الدراسة تتعلق بأوضاع المرأة في مجتمع الإمارات قبل ظهور النفط، وأخرى تتعلق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك التغير في أوضاع المرأة، إضافة إلى إبراز تأثير المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مشاركة المرأة الإماراتية في اتخاذ القرار .

وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات التجريبية، حيث استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، ومنهج دراسة الحالة، وقد جُمعت البيانات بواسطة الاستبانة بوصفها أداة لجمع البيانات، ثم أجرت الباحثة عدداً من الأساليب الإحصائية كالجداول التكرارية، والعلاقات الارتباطية، وقد شملت العينة مجموعتين الأولى (تجريبية) اختيرت بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، وقد تم

الحصول على كشوف المبحوثات المتعلمات العاملات من الخدمة المدنية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (٩٨) أما العينة الثانية (الضابطة) فكان عددها (٩٨) غير متعلمة وغير عاملة، وقد اختِيرَت بطريقة العينة المنتشرة أو المتكاثرة ؛ لعدم وجود كشوف لجميع المبحوثات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أبرزها ما يلي :

- المرأة الإماراتية مازالت بعيدة عن المشاركة في القرارات الأساسية والمهمة بالنسبة لأسرتها وأبنائها .
- مازال الزوج هو صاحب القرار الأول في تعليم الأبناء في الخارج .
- للمرأة العاملة قدرة على تحديد نوعية تعليم الأبناء أكثر من المرأة غير العاملة .
- المرأة المتعلمة أكثر قدرة على حل مشكلات أبنائها من المرأة الأمية .
- اختيار أثاث المنزل يكون عادة برغبة الزوجين معاً .
- في حالة خروج المرأة لزيارة الأهل والأقارب يجب أن تستأذن زوجها .

وتُعدّ هذه الدراسة من الدراسات المهمة في طرح قضية المرأة وربطها بالإطار الاجتماعي والثقافي، والتركيز بوجود علاقة بنائية بين وضع المرأة والمجتمع ككل . وقد ركزت الباحثة في الإطار النظري على هذه العلاقة البنائية، وإذ رُبِطت الدراسة النظرية بالدراسة الميدانية بطريقة سلسة ومنظمة، إلا أنه يؤخذ على هذه الدراسة أنها في تناولها لوضع المرأة السعودية لم تكن موضوعية في حكمها ونظرتها لها، وناقضت بذلك نفسها فيما طرحته في الإطار النظري .

(٧) دراسة مها عبد الله العيدان، بعنوان : " التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي " عام ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م :

عالجت هذه الدراسة موضوع التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل ظهور النفط وبعده ؛ لما يمثله من أهمية سواء من الناحية العملية العامة أم الخاصة . وقد تصدت الباحثة لدراسة التغير الاجتماعي وتأثيره على أدوار المرأة، وعوامله في المجتمعات النامية، وفي هذا الإطار رأت الباحثة البترول عاملاً من عوامل التغير الاجتماعي، بوصفه من المواد غير القابلة للتعويض، ولذلك تظهر أهمية الموضوع في محاولة تحديد مدى الاستفادة من العائد الاقتصادي في مدة استمرار تدفقه، وفي هذا الإطار تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم البترول حالياً والحجم الاحتياطي للمملكة العربية السعودية بالنسبة للعالم، ونصيب البترول في الثروة الوطنية للبلد، ومدى تأثيره على التغير الاجتماعي عامة، ومكانة المرأة السعودية ودورها خاصة، بحيث يمكن الإسهام في ترشيد خطط التنمية ومشروعاتها . كذلك هدفت الدراسة إلى معرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للتغير الاجتماعي على المرأة السعودية، ولقياس مشاركة المرأة في المجتمع لا بد من معرفة مدى إسهامها في مجال الأسرة والتعليم والعمل والنشاط الثقافي والاجتماعي ؛ لأن هذه المجالات هي التي تعكس ثقافة المجتمع ومدى مشاركة المرأة فيه .

وقد تبنت الباحثة المنهج التاريخي مدخلاً للدراسة ؛ لأن الدراسة هدفت إلى معرفة التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي قبل عام ١٩٣٨م، قبل ظهور النفط، وبعد هذه الحقبة ؛ للوقوف على مدى تطور الظاهرة موضوع الدراسة . كذلك استعانت الباحثة بالمنهج المقارن، وذلك لمعرفة الفرق بين دور المرأة السعودية قبل ظهور النفط وبعده، إضافة إلى المسح الاجتماعي ؛ للكشف عن الدور الذي تقوم به المرأة السعودية وقت الدراسة . وقد اختِيرَت العينة بطريقة عشوائية من خلال مجموعة من الأسر بلغت (٢٠٠) أسرة من أسر طالبات الجامعة، كما اختيرت عينة من عضوات هيئة التدريس والهيئة الإدارية والمستخدمات بمركز الدراسات

بطريقة عشوائية، وقد بلغت (٤٨) مفردة درستها الباحثة دراسة تفصيلية. وقد قسمت عينة البحث إلى ثلاثة أجيال على أساس المراحل التاريخية التي مرّ بها اكتشاف البترول، وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل الجيل الأول في الجدات اللاتي لا يقلّ عمرهن عن (٦٠) عاماً، فجيل الأمهات، اللائي سنهن (٣٥) عاماً فأكثر، وجيل الشابات وقت إجراء الدراسة من سن ١٨ – ٢٥ عاماً. وكانت صحيفة الاستبانة والمقابلة الأداتين الرئيستين للباحثة في جمع البيانات .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي :

- إن دور المرأة أصبح وبارزاً، وله أهمية في اختيار الزوج واتخاذ القرارات الأسرية .

- إن للمرأة دوراً مهماً في ميزانية الأسرة من خلال الإنفاق وإدارة المنزل .

- ظهور أدوار جديدة للمرأة السعودية يواكب تغيرها الاجتماعي، وذلك من خلال اختيار نوع التعليم والعمل ومجاله .

- إن هناك تغيراً في نظرة المرأة لنفسها، حيث أصبحت تدرك أهمية دورها في المجتمع، وذلك من خلال مشاركتها في الأعمال التطوعية والمناسبات الثقافية .

وفي محاولة تقويم هذه الدراسة اتضح أنها من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث إن موضوعها يتناول دور المرأة السعودية قبل ظهور النفط وبعده، وتناقش هذه الدراسة أيضاً تأثير التغير الاجتماعي على مكانة المرأة وأدوارها، وارتباطها بذلك فقد تناولت الباحثة قضايا مهمة، واستطاعت أن تغطي معظم جوانب التغير الذي طرأ على مختلف قطاعات المجتمع . كما أنها اختارت مناهج مناسبة للدراسة، تمثلت في المنهج التاريخي، والمقارن، ومنهج المسح الاجتماعي، ودراسة الحالة .

وفي إطار ذلك نستطيع التأكيد على أن هذه الدراسة تُعدّ ذات فائدة مهمة للدراسة الحالية، حيث إنها كشفت عن كثير من القضايا التي ستتعرض لها

الدراسة الحالية، إلى جانب الاستفادة من التحليلات النظرية التي قدمتها الباحثة في دراستها.

(جـ) الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً :

من الملاحظ أن دخول المرأة ميدان العمل أدى إلى تغيرات عميقة من حيث العلاقات الأسرية القائمة، سواء علاقة الزوج والزوجة، أو الأم والأبناء، أو الأب والأبناء، وذلك نتج عن تغير مكانة المرأة وإضافة دور جديد لأدوارها السابقة، وامتدت مشاركتها بوصفها عضواً منتجاً منتج إلى خارج إطار الأسرة، دور المرأة العاملة، وسوف نستعرض بعض الدراسات التي تطرقت للمرأة ومشاركتها في الإطار الأسري أو المجتمع عموماً .

(٨) دراسة سعود التركي، بعنوان : " اتخاذ القرار في الأسرة السعودية : دراسة ميدانية على الأسرة في مدينة الرياض " عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م :

دار موضوع هذه الدراسة حول إبراز عملية اتخاذ القرار في الإطار الأسري، أو الأساس الذي بني عليه القرار، وكذلك وظيفة تلك القرارات، إذ إنه نتيجة للتغير الاجتماعي الذي أثر على الحياة الاجتماعية، وطبعها بالطابع الحديث المعاصر، وحوّل عملية اتخاذ القرار في الأسرة إلى عملية معقدة متعددة الأبعاد، إذ لم يعد يتحكم في هذه العملية الطابع التقليدي الذي كان يحدد الدور الاجتماعي لكل من الرجل والمرأة على أساس النوع .

وعلى هذا الأساس عُدَّت عملية اتخاذ القرار الأسري ظاهرة اجتماعية ذات طابع إشكالي، ومن هنا جاءت فكرة موضوع هذه الدراسة، ونظراً لعدم وجود دراسات ميدانية سابقة عن هذا الموضوع في المجتمع السعودي، لتستفيد الباحثة من فروضها ونتائجها، فقد رأت أن يكون الإطار التصوري لهذه الدراسة ذا طابع استرشادي .

فيما يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة، فقد اعتمدت الباحثة مدخل التكامل

المنهجي، بدءاً من عمل الإطار التصوري لدراسة اتخاذ القرار في الأسرة السعودية، مستعرضة بعض الأطر التصورية لبعض النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، بما فيها التصور الإسلامي لعملية اتخاذ القرار في نطاق الأسرة . حيث قامت الباحثة بتحويل العناصر التصورية إلى مؤشرات واقعية في صورة أسئلة وردت في الاستبانة، وقد حددت الباحثة أربعة مجالات أسرية لدراستها، هي: المجال الاقتصادي، والتنشئة الاجتماعية، والتعليم، والترويح وقضاء وقت الفراغ .

وقد شملت العينة أرباب الأسر الذين لديهم القدرة على القراءة والكتابة، ولا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة، ومتزوجون . وقد وضعت الباحثة أساساً لاختيار العينة بعد محاولات عديدة كان من بينها وضع أساس يستند إلى أسلوب المعاينة الحصصية، وذلك كأفضل بديل لعدم توافر ما يلزم للحصول على عينة عشوائية، وقد وزِّعت الحصص على وأُعدّت أساس متغيرين هما: عمر رب الأسرة، وحالته التعليمية، وبلغ حجم العينة (٤١٩) أسرة .

ونعرض فيما يلي لأبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

- إن الزوج هو المصدر الأول لقرارات تصريف الشؤون المالية للأسرة .
- إن الزوج هو المصدر الأول للقرارات المتعلقة بتربية الأبناء .
- إن الزوج هو المصدر الأول في التوجيه الدراسي من حيث تحديد نوع المدارس للأبناء .
- إن الأسرة مجتمعة هي المسؤولة عن قرارات تعليم الأبناء ومتابعتهم .
- إن الأولاد هم المسؤولون عن قرارات اختيار تخصصاتهم العلمية .
- إن الأسرة مجتمعة هي المسؤولة عن اتخاذ قرارات تحديد مكان قضاء وقت الفراغ للأسرة.
- إن الأولاد هم المسؤولون عن اتخاذ قرارات قضاء وقت فراغهم .

وفي محاولة لتقويم الدراسة اتضح لنا الملاحظات الآتية:

- تميزت الإجراءات المنهجية في هذه الدراسة، واتسم عرض الباحث لمفهوم اتخاذ القرار، وللإطار النظري بالوضوح والدقة . ويُعدّ الجانب النظري في هذه الدراسة إثراءً للمعرفة السيكولوجية والاجتماعية عن عملية اتخاذ القرار، وما يتولد عنه من تفاعلات تؤثر في علاقة الأفراد بعضهم ببعض .

- يُعدّ اختيار هذا الموضوع للدراسة بادرة ومحاولة جادة من قبل الباحث، لكون هذه الدراسة رائدة في هذا المجال ؛ لذا فهي تعدّ مرجعاً مهماً للدراسات التي أعقبتها في المجال نفسه .

- استفدنا من هذه الدراسة، خاصة في الجزء النظري منها، كما استفدنا من النتائج؛ لصياغة بعض فروض الدراسة الحالية .

(٩) دراسة هدى الصديقي، بعنوان : " دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية " عام ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث أشارت الباحثة إلى أنه في هذه المرحلة المهمة من مراحل التنمية الشاملة التي يمر بها المجتمع السعودي ظهرت اتجاهات حديثة في الأسرة نتيجة لزيادة اتصالها بالعالم الخارجي مع شعوب دول العالم الأخرى، ولزيادة الدخل القومي والفردي، مما أثر على مستويات المعيشة، وعلى مكانة المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، وهي ظاهرة تستحق الدراسة، وذلك بقصد التعرف على دورها في المراحل المختلفة لاتخاذ القرارات الأسرية . وقد اقتصرت الدراسة على مجالين من المجالات الأسرية، هما: المجال الصحي والمجال التربوي، ووقع اختيار الباحثة على مجال تنظيم الأسرة ومجال استكمال تعليم البنات .

من الناحية المنهجية، فإن الدراسة ذات طبيعة وصفية تحليلية، استخدمت منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من (٣٣٠) أسرة وزعت على أساس الأحياء (٦٠) أسرة من حي العليا، و(٩٠) أسرة من حي المربع و(١٨٠) أسرة من حي منفوحة، واستخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات شملت استمارة تضمنت (٣٦) سؤالاً، بالإضافة للمقابلة الشخصية مع ربات الأسر.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة من أبرزها ما يلي :

- إن هناك علاقة بين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرار فيما يتعلق بتنظيم الأسرة، واستكمال تعليم البنات، وبين متغيرات تعليم الزوجة وتعليم الزوج، النشأة الأولى لكليهما، بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة، ومشاركتها في اتخاذ القرارات، بعكس الزوج، إذ كان هناك علاقة ارتباطية موجبة.

- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين متوسط دخل الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ هذه القرارات مع متغيري دخل الأسرة وسعة السكن .

- وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تعرض المرأة لفاعلية المتغيرات الاتصالية وبين مشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قراري تنظيم الأسرة وتعليم البنات .

- وجود علاقة بين الاتجاه نحو السيطرة وبين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرارين.

- عدم وجود علاقة بين الاتجاه نحو القيم الانفتاحية ومشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ القرارين .

- **وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة اتضحت الملاحظات الآتية :**

- تُعدّ هذه الدراسة ذات فائدة للدراسة الحالية، حيث إنها كشفت عن

كثير من القضايا الخاصة بالمرأة ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية، إلى جانب الاستفادة من بعض التحليلات النظرية التي عرضتها الباحثة .

- مما يؤخذ على هذه الدراسة اقتصارها على دراسة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بالنسبة لمجال تنظيم الأسرة، ومجال استكمال تعليم البنات فقط .

(١٠) دراسة جونسون IDAm . Johnson، بعنوان : "العوامل الاقتصادية والوضعية والنفسية المؤثرة على عملية اتخاذ القرارات لدى النساء اللواتي يتعرضن للاضطهاد وسوء المعاملة" عام ١٩٩٢م :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على الزوجة، كالتعرض للاضطهاد وسوء المعاملة من قبل الزوج، لاتخاذ قرار العودة لمنزل الزوجية، وتوصلت الباحثة إلى أن الزوجة ترجع إلى منزل الزوجية في ظروف وحالات معينة، مثل حالة ارتفاع الدخل السنوي للأسرة، في حالة كون الزوجة غير عاملة، في حالة كونها ضحية لاضطهاد وسوء معاملة حادة، وفي حالة وجود تصورات سلبية حول نفسها، وتأسيساً على ما سبق خلصت الباحثة إلى أن اتخاذ الزوجة للقرار في مثل هذا الوضع يتفاوت ومستوى إدراكها للمكاسب التي ستتحقق والتكاليف التي ستتحملها .

تعد هذه الدراسة وصفية استكشافية، استخدمت فيها الباحثة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، حيث شملت العينة نحو (٤٢٦) زوجة، وقد استعانت الباحثة ببعض الأدوات لجمع البيانات، هي الاستبانة، والمقابلة . وتم تعبئة جداول المقابلات بشكل كامل لنحو (٤١٢) زوجة أي بنسبة (٩٧ ٪)، وحللت البيانات باستخدام اختبار كا٢، والجداول البسيطة .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي من أبرزها ما يلي :

- تشكل هذه النتائج خطوة أولية نحو فهم العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى الزوجات اللواتي لجأن للحماية من الاعتداء عليهن .

- إن الزوجات اللواتي يَعُدْنَ لعلاقة الاضطهاد يختلفن عن اللواتي لا يرجعن لهذه العلاقة، وذلك بناء على المتغيرات السابق ذكرها .

ومن أهم ما أوصت به الباحثة ما يلي :

- ضرورة تطوير وتنفيذ برامج عملية تعالج مباشرة الوضع الحرج الذي تجد الزوجة نفسها واقعة فيه، عندما تبدأ محاولة التخلص من علاقة الاضطهاد وسوء المعاملة .

- ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث؛ لمعرفة معدل عدد الزوجات المضطهدات اللواتي يعدن لعلاقة الاضطهاد، هل بقي ثابتاً أم تغيَّر مع الوقت، بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار على المدى البعيد لدى هؤلاء الزوجات .

- وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة اتضحت الملاحظات الآتية :

- إن الإجراءات المنهجية والإطار النظري عُرِضا بطريقة علمية مبسطة، وقد استفادت الباحثة من ذلك في دراستها الحالية بعد الاطلاع على هذه الدراسة .

- إن عنوان الدراسة محدد ومناسب لمضمونها، إذ يُعدّ من إيجابيات الدراسة.

- إن الربط بين العرض النظري والدراسة الميدانية تم بشكل جيد، وقد استفادت الباحثة من الإطار النظري في تفسيرها للنتائج وتحليلها للبيانات .

(١١) دراسة قيس النوري، بعنوان : " مشاركة المرأة العراقية الريفية في صناعة القرار واتخاذ القرار الداخلي " عام ١٩٨٩م :

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وتحليل ازدياد تأثير ومشاركة المرأة العراقية الريفية في شتى المجالات المتصلة باتخاذ القرار، حيث حاول الباحث أن يتعرف على بعض الاتجاهات الاجتماعية الثقافية الرئيسة التي تؤدي إلى توسعة اهتمامات

المرأة العراقية الريفية في مجال اتخاذ القرار، كالتعليم والعمل، كذلك سلط الباحث الضوء على إستراتيجية اتخاذ القرار في مجال موازين القيادة والتحولات الهيكلية الأسرية على تغيير الأدوار النسائية .

وتُعدّ هذه الدراسة استكشافية، استخدم الباحث فيها منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، واعتمد على الاستبانة والمقابلة في جمع البيانات، والتي تطوع للقيام بها نساء من الاتحاد الفيدرالي العام للمرأة العراقية، حيث تمت مقابلة نحو (٧٦٨) امرأة قروية سئلن شفاهة أسئلة الاستبانة . وغطّت المقابلات قرى متعددة موزعة توزيعاً متوازناً في مختلف أقاليم العراق، وكانت الأسئلة بسيطة ومباشرة، هدفت إلى الكشف عن رغبة المرأة العراقية في مشاركة الرجل تحمل مسؤولية اتخاذ القرار .

وقد أبرزت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة التي تتمثل في :

- إن العوامل التي أدت إلى تغييرات زادت من مشاركة المرأة العراقية الريفية في اتخاذ القرار، تمثلت في انكماش الروابط القبلية، وتنوع الأدوار النسائية الاجتماعية أو الاقتصادية، واضمحلال الأمية، ومن ثم ازدياد الوعي النسائي بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار .

- أدت التحولات في الأسرة العراقية الريفية إلى تأثر القواعد التقليدية لتقسيم العمل بين الجنسين، ومن ثم إلى تغيير الأدوار .

- نتيجة لوعي الزوجة بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار تم احتواء الخلافات الزوجية مما زاد من تقارب الزوجين وتفاهمهما .

- مازال الآباء هم أصحاب القرار في زواج بناتهم .

- حصلت المرأة العراقية الريفية على امتيازات جديدة، كفرص التعليم، الاختيارات الوظيفية، الاختيار الحر للزوج .

- مازال أمام الأسرة العراقية الريفية طريق طويل لاستيعاب أساليب التحضر الفكرية والسلوكية .

وفي محاولة تقويمنا لهذه الدراسة برزت مجموعة من الملاحظات، هي :

- يمكن القول: إن هذه الدراسة تُعدّ من الدراسات المهمة في موضوع اتخاذ القرار بالنسبة للمرأة، خصوصاً أن الباحث ركز في دراسته على المرأة الريفية، والساحة البحثية تفتقر إلى هذا النوع من الدراسة .

- تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية، حيث إنها هدفت إلى التعرف على مدى مشاركة المرأة العراقية الريفية في اتخاذ القرار المحلي، والعوامل التي ساعدت على زيادة هذه المشاركة ؛ لذا فإن الدراسة خلت من الفرضيات .

- حبذا لو استخدم الباحث منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى منهج المسح الاجتماعي؛ وذلك لدراسة بعض الحالات دراسة متعمقة من خلال هذا المنهج، ولو تمّ ذلك لكانت النتائج أكثر عمقاً .

- تُعدّ هذه الدراسة من الدراسات المسحية كبيرة الحجم ؛ لذلك يمكن تعميم نتائجها على المرأة العراقية الريفية بشكل عام .

- ومن هنا، فقد استفدنا من الاطلاع والرجوع إلى هذه الدراسة، حيث إن أسلوب الطرح والتحليل فيها اتسم بالعلمية والموضوعية .

ثالثاً : تحليل نقدي للدراسات السابقة :

استناداً إلى استعراضنا لمجموعة الدراسات السابقة التي تدور حول المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار الأسري، سواء في بعض أو معظم مجالات القرارات الأسرية، أو مشاركتها على مستوى المجتمع ككل أمكن أن نخرج ببعض الملاحظات،

سواء على المستوى النظري، أو على المستوى التطبيقي، ويمكن عرض هذه الملاحظات فيما يأتي:

على الرغم من وجود العديد من النظريات العلمية المفسرة لأوضاع المرأة، ولكن أغلبية هذه الدراسات تناولت المرأة بعيداً عن قضايا هذه النظريات الاجتماعية ومسلماتها، إضافة إلى أن بعض هذه الدراسات اعتمدت على إطار نظري محدد، ولم تلتزم بهذا الإطار عند تحليل النتائج، وبذلك يتضح الانفصال بين العرض النظري والتطبيقي، على الرغم من وجوب الربط بينهما بوصفه ضرورة يقتضيها البحث العلمي .

وبناءً على ما سبق، فقد نظرت أغلبية هذه الدراسات للمرأة، وكأنها معزولة عن المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، ولذلك اقتصرت دراستها في حدود مجتمع الدراسة فقط، ولم تربط وضع المرأة بالسياق الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تعيش فيه، وأغفلت أن المرأة جزء من بنية المجتمع الذي تنتمي إليه، ومن ثم فإن أي تغيير في هذا المجتمع لا بد وأن يلحقه تغيير في وضع المرأة وحياتها، سواء كان تغييراً إيجابياً أو سلبياً .

والملاحظ في الدراسات السابقة أنها دراسات سوسيولوجية، اعتمد معظمها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، ربما لأنه الأكثر كفاءة للوصول إلى مجموعة من التعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة . وبعض هذه الدراسات اعتمد على دراسة الحالة أو التحليل الإحصائي، وبعضها استخدم عدداً من المناهج وكان المنهج، السائد هو المنهج الوصفي " المسحي "، وعلى الرغم من أنها تدرس المرأة بوصفها العينة الرئيسة للدراسة ولكن قلة من هذه الدراسات طبقت منهج دراسة الحالة؛ بهدف الدراسة المتعمقة، ولتكون رؤية واضحة بواسطة الاستفسار، والتعمق في بعض الجوانب التي تتطلبها الدراسة . أما بالنسبة للإجراءات المنهجية في بعض الدراسات السابقة، فالملاحظ أنها كانت موضحة بشكل كافٍ، كما أن

الفروض في بعضها بدهية، ولا تحتاج إلى دراسة لإثباتها أو نفيها؛ لأنها حقيقة مثبتة. أما فيما يتعلق بالعينة فأغلبها اعتمد على اختيار العينة العشوائية، سواء الطبقية أو البسيطة؛ وذلك تجنباً للتحيز، وقد تراوح حجم العينات بين صغيرة الحجم أو المتوسطة، مع ملاحظة أن بعض هذه الدراسات كان يشير إلى حجمها فقط دون ذكر أي تفاصيل أخرى، كطريقة ومبررات اختيارها، ووحدة التحليل الأساسية في الدراسة .

كما نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة درست المرأة، وكان التعليم والعمل والتطورات السريعة التي مرت بها المجتمعات المدروسة هي العناصر الأساسية التي ركزت عليها الدراسات في تناولها للتغير الذي طرأ على المرأة وأدوارها وشخصيتها، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل، ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات . وسوف تركز الدراسة الحالية على المرأة العاملة، ومدى تأثير العمل على توسيع المساحة المتاحة لها في اتخاذ القرارات والمشاركة فيها، حيث ستدرس تغير علاقة المرأة بأسرتها من خلال إسهامها في دخل الأسرة، وحجم هذا الإسهام ومجالاته، بالإضافة إلى تأثير الأبعاد الأخرى، كالتعليم والتطورات المجتمعية بشكل عام .

وتمثلت أدوات جمع البيانات في الدراسات السابقة في الاستبانة، والمقابلة، والاستبانة بالهاتف، والمسجل الصوتي، وعموماً كانت الاستبانة والمقابلة أكثر الأدوات شيوعاً لجمع البيانات .

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه من ملاحظات على الدراسات السابقة، ولكنها احتوت على بعض القضايا والاستنتاجات التي أفادت الدراسة الحالية، ولفتت الانتباه إلى بعض القضايا المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، وخاصة التحليلات النظرية التي طرحتها بعض هذه الدراسات، وكانت عوناً في تكوين إطار تصوري عام لموضوع الدراسة الحالية.

رابعاً : الخلاصة :

في هذا الفصل تم عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والتي أمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول الذي اشتمل على الدراسات المتعلقة بتأثير متغيرات التعليم والعمل على المشاركة بالنسبة للمرأة، أما الاتجاه الثاني فاشتمل على الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في القرارات الأسرية، بينما الاتجاه الثالث اشتمل على الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في المجتمع عموماً . وقد انطلقت هذه الدراسات من رؤى مختلفة في دراستها للمرأة، ولكن محور تركيزها كان على التغير في أدوار المرأة وشخصيتها من خلال عدة متغيرات كالتعليم والعمل، ومن خلال دراسة الأسرة والعلاقات الأسرية بشكل عام .

وقد كشفت الدراسات السابقة عن نتائج أفادت الدراسة الحالية، وهي :

١- إن التغيرات السريعة التي مرت بها المجتمعات الخليجية ومنها السعودي، أثرت على وضع المرأة وشخصيتها إيجابيا خصوصاً في مجال التعليم والعمل .

٢- إن الزوجات العاملات أكثر مشاركة من الزوجات غير العاملات في اتخاذ القرارات الأسرية .

٣- إن المرأة مازالت بعيدة عن المشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية والمهمة بالنسبة لأسرتها وأبنائها .

٤- إن الزوجة المتعلمة أكثر تفاعلاً مع زوجها، وأقدر على حل مشكلات أبنائها.

٥- إن هناك علاقة سلبية بين عمل المرأة والمشاركة في اتخاذ القرار في إطار الجامعة .

٦- إن الاختلاف من حيث الذكورة والأنوثة، أدى دوراً كبيراً في المساحة المتاحة لكل منهما للمشاركة في اتخاذ القرارات في إطار الجامعة .

٧- إن عملية اتخاذ القرار المهني بالنسبة للفرد ذكراً كان أم أنثى عملية مستمرة تبدأ من مراحل العمر المبكرة، وقد لا تنتهي عند التخصص في الجامعة .

٨- وجود علاقة طردية بين دور الزوجات في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، وبين المستوى التعليمي للأزواج، وأعمار الزوجات، ودخلهن، وطبيعة مصادر دخلهن .

٩- وجود علاقة بين تعرض المرأة لفاعلية المتغيرات الاتصالية، وبين مشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرارات الأسرية .

١٠- إن هناك علاقة بين الاتجاه نحو السيطرة، وبين مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات .

وقد حاولنا الاهتمام بكل الجوانب الإيجابية في هذه الدراسات، والتركيز في الدراسة الحالية على الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

نظرية التبادل الاجتماعي
بوصفها إطاراً نظريًا لفهم مشاركة
الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : الجذور الفكرية للنظرية

ثانياً : القضايا الأساسية لنظرية التبادل.

ثالثاً : توظيف النظرية لفهم مشاركة المرأة العاملة.

رابعاً : تعقيب .

خامساً: الخلاصة.

obeikandi.com

obeikandl.com

تمهيد:

تؤدي المرأة السعودية منذ القدم دوراً مهماً في الأسرة والمجتمع، وبدأت تشارك مشاركة فعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفرضت أن يعترف المجتمع بضرورة عملها، ليس فقط لأنها أثبتت جدارة وانضباطاً في عملها، بل لأن طبيعة العصر فرضت ذلك، إذ إنه علاوة على الضغوط الاقتصادية للأسرة، دخل التطور التقني لكل بيت، مما ساعد على عمل المرأة خارج المنزل . ولقد أدى دخول المرأة مجال التعليم والعمل الاجتماعي وانخراطها فيهما إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية، نتيجة لتغير بعض المعايير التي كانت سائدة، خاصة فيما يتعلق بالنظرة للمرأة ومكانتها ؛ لزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه واقع السلطة التقليدي في العائلة والمجتمع نحو التغير، كذلك لتغير شخصية المرأة وخصائصها الذاتية، فالأسرة وقيمها والعلاقات السائدة فيها تتأثر بعمل المرأة، كما أشارت إلى ذلك كثير من الدراسات . (البكر، ١٩٨٣م)، (آدم، ١٩٨٢م) .

ولقد ركزت دراسات كثيرة على المرأة العاملة، وبالذات على الأم العاملة ؛ لكونها تتعرض أكثر من غيرها لصراعات كثيرة محيطة بها؛ نتيجة لأدوارها المتعددة، زوجةً وأمًّا وربة بيت ؛ لذلك تعددت الاتجاهات الفكرية المعاصرة في علم الاجتماع في تفسيرها وتحليلها للعلاقات الأسرية والسلوك الأسري . فمثلاً نجد أن المدرسة الوظيفية البنائية تصف التفاعل القائم بين الأسرة وغيرها من النظم الاجتماعية الأخرى، وتؤكد على تأثر الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بالقيم والمعايير السائدة في المجتمع .

أما نظرية الصراع فكان اهتمامها بدراسة الصراع في الأسرة بغض النظر عن أسباب هذا الصراع، سواء أكان بين الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، أو بين المصالح التي تقع داخل النسق الأسري كالقهر والتدرج في السلطة .

أما الدراسات المستندة إلى التفاعلية الرمزية فقد ركزت على الكشف عن المعاني التي يدركها الفرد في الأسرة، حيث تتشكل هذه المعاني من خلال التفاعل الاجتماعي الرمزي بين أفراد الأسرة .

وكما سبق أعلاه، فإنه نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فقد تغير وضع المرأة؛ لتعلمها ووصولها لأعلى المراحل، ودخولها ميدان العمل، وعملها في مجالات متعددة، ومن ثم أصبحت تشارك في المصادر المادية للأسرة، وأدى عملها إلى مكاسب كثيرة، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل، إضافة إلى أن عملها أدى إلى ارتقاء مستوى العلاقات الإنسانية، وإلى حصولها على إشباعات كثيرة مادية ومعنوية، إذ حصلت على مكانة مرموقة في الأسرة والمجتمع عموماً . وذلك نتيجة للقيم الجديدة التي ترتب عليها تغير علاقة المرأة بالرجل .

واستناداً إلى ما سبق، فمن الطبيعي أن يؤدي عمل المرأة ومشاركتها في دخل الأسرة إلى شعورها بأحقيتها في مشاركة زوجها في اتخاذ القرارات الأسرية، ولهذا رأينا أن نعتمد على نظرية التبادل الاجتماعي ؛ نظراً لكونها تهتم بالعلاقات التبادلية بين الأفراد في المواقف التفاعلية المختلفة، ولكون التفاعل الحادث بين أفراد الأسرة يتحقق وفقاً لآليات التبادل وتفاعلاته . ولقد تناولنا نظرية التبادل من منظورها الاجتماعي الذي يهتم بتحليل المواقف التفاعلية، على أساس أن الإنسان كائن متفاعل، يؤثر في الظروف المحيطة به ويتأثر بها، ومن ثم فإن نظرية التبادل تصلح لأن تكون أساساً منهجياً لتحليل ومعرفة تأثير عمل المرأة ومشاركتها ماديًّا في دخل الأسرة، وتأثير هذه المشاركة على إفساح المجال لها من قبل الزوج بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خاصة في ظل هيمنة العلاقة المادية بين الزوج والزوجة العاملة، خلافاً لما سبق، حيث كان الطابع المعنوي هو السائد بينهما، ونحاول هنا هنا معرفة ما إذا كانت القيمة المادية المضافة للمرأة العاملة قد أفسحت لها مجالاً أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية عن تلك المساحة المتاحة للمرأة غير العاملة .

وفيما يلي سنعرض لنظرية التبادل الاجتماعي .

أولاً : الجذور الفكرية لنظرية التبادل الاجتماعي :

تتنوع إلى حد كبير المؤلفات التي تراكمت، وانتهت إلى نظرية التبادل الحديثة. والواقع أن نظرية التبادل المعاصرة كانت عبارة عن مزيج من قضايا الاقتصاد، والأنثروبولوجيا الوظيفية، وعلم اجتماع الصراع، وعلم النفس السلوكي. أي أن نظرية التبادل المعاصرة مزيج من التراث السوسيولوجي المتنوع (Turner، ١٩٩١، ٢٨٥)، الأمر الذي يشير إلى اعتبارها تأليفاً لأفضل ما في هذه الاتجاهات الفكرية من أفكار وقضايا .

فمن خلال الفكر الاقتصادي أسهم كل من " آدم سميث، وديفيد ريكاردو، وجو ستيوارت ميل، وجيرمي بنتام " بإسهام فريد في إطار الفكر الاجتماعي . حيث ينظر هؤلاء الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيكيون) إلى الإنسان بوصفه عقلانيًّا رشيداً، يسعى لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المادية أو المنفعة من خلال التعاملات أو التبادلات مع الآخرين في سوق تنافسي حر .

وقد احتدم النقاش بين من يناصرون المذهب النفعي، وبين أولئك الذين يناصرون الاتجاه السوسيولوجي الحديث . ومنذ بداية ظهور علم الاجتماع، وفي هذا الإطار، حاول "تالكوت بارسونز " إعادة صياغة مبادئ المذهب النفعي وضمّنها في بنائه النظري محاولةً منه لتطوير اتجاه عام حول الفعل الاجتماعي، وبالمنطق نفسه حاول أصحاب نظرية التبادل الحديثة إعادة صياغة المبادئ النفعية في نظريات تحاول فهم التبادل الاجتماعي (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٨٥) .

ولقد تأصلت نظرية التبادل الاجتماعي في علم الاجتماع في ستينيات هذا القرن من خلال أعمال " جورج هو مانز Homans وبيتر بلاو Blau، اللذين ركزا على دراسة الجماعات الصغيرة، وفي السبعينيات تطورت النظرية من خلال أعمال كثيرة استفادت من فرضيات كليهما، حيث إن كلاًّ منهما قد انطلق من مسلمات مختلفة، لكنهما انتهيا إلى طريق واحدة . إذ كان " هومانز " عالماً نفسياً سلوكياً، يؤمن بأن السلوك البشري تحدده الحاجة والإثابة والتدعيم، أما بيتر بلاو " فكان

أقرب إلى النظرة التفاعلية الرمزية التي تنطلق من فكرة مؤداها أن التبادل عملية خلافة بين فاعلين ذوي قيم ومعايير، وليس بين أفراد ذوي غرائز، وهما يتفقان على أن التفاعل سواء أكان قوياً أم ضعيفاً، إنما يقوم دائماً على تبادل شيء آخر. (زايد، ١٩٩٣ م، ٢٦ – ٢٧).

ولقد استخدم علماء الاجتماع، وبخاصة الاتجاه الذي تولى " جورج هومانز " ريادته، مضامين المفاهيم الاقتصادية نفسها، وذلك بعد إعادة صياغتها، وتزويدها بمضامين اجتماعية، حيث ترى وجهة النظر هذه إمكانية فهم التفاعل الاجتماعي، وذلك بالنظر إلى الفرضيات الآتية :

١- لا يبحث الإنسان عن الفوائد القصوى، ولكنه يحاول تحقيق بعض الفائدة في تعاملاته الاجتماعية مع الآخرين .

٢- لا يتصرف الإنسان دائماً بشكل رشيد وعقلاني، ولكنه يقوم بحسابات التكاليف والفوائد في التعاملات الاجتماعية .

٣- ليس لدى الفرد معلومات تامة حول جميع البدائل المتاحة، ولكنه على الأقل عادة ما يعي بعض البدائل التي تشكل الأساس لتقديرات التكاليف والفوائد .

٤- يعمل الفرد دائماً تحت قيود، ولكنه مع ذلك يتنافس مع الآخرين خلال تعاملاته في السعي لتحقيق الفائدة .

٥- يسعى الفرد على الدوام في تعاملاته لتحقيق الفائدة، ولكنه يتقيد بما يتاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل .

بالإضافة إلى هذه التغييرات في الفرضيات النفعية، تركز نظرية التبادل على إزالة صفة المادية عن التفاعل الإنساني، ولكي تصبح هذه البديلة أكثر قابلية للتطبيق في جميع البيئات والظروف الاجتماعية، أضيفت إليها فرضيتان هما :

٦- إن الفرد يقوم في التعاملات الاقتصادية في أسواق واضحة ومحددة في جميع المجتمعات، ولكن هذه التعاملات ما هي – فقط – إلا عبارة عن حالة خاصة

من علاقات التبادل العامة والكبيرة التي تحدث بين الأفراد في معظم البيئات الاجتماعية أو جميعها .

٧- يسعى الفرد إلى تحقيق الأهداف المادية في تبادلاته، ولكنه يقوم – أيضاً – بنقل وتبادل الموارد غير المادية كالمشاعر والرموز . (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٨٥).

وكان لعلماء الإنسان – أيضاً – إسهامهم في نظرية التبادل، فقد قام " جيمس فريزر، (١٨٥٤ – ١٩٤١م) " في الطبعة الثانية من كتاب " فولكلور العهد القديم " بإجراء – ربما – أول تحليل صريح لنظرية التبادل في المؤسسات الاجتماعية .

ويرى " فريزر " أن الأنماط البنائية الاجتماعية التي تسود في ثقافة معينة ما هي إلا انعكاس للدوافع الاقتصادية لدى الإنسان الذي حاول من خلال مبادلة السلع إشباع احتياجاته الاقتصادية الأساسية . وبالإضافة إلى ظهور تفسيرات " فريزر " في أطروحات الأجيال اللاحقة من علماء الأنثروبولوجيا، من أمثال " مالينوفسكي " و "ليفي شتراوس"، نلاحظ أن نظرية التبادل الحديثة في علم الاجتماع تنشد التصور نفسه للتنظيم الاجتماعي :

١- عمليات التبادل هي نتيجة لجهود الأشخاص لتحقيق الاحتياجات الأساسية.

٢- عند تحقيق الفوائد للأشخاص المعنيين، تؤدي عمليات التبادل إلى إعطاء صيغة النمطية على التفاعل .

٣- مثل هذه الأنماط لا تخدم فقط احتياجات الأفراد، وإنما تعمل على تقييد إمكانية، الظهور المستقبلي لأنواع من البيئات الاجتماعية . ووجه " فريزر " في تحليله اهتماماً آخر لنظرية التبادل المعاصرة، يتمثل في التفريق بين الأنساق الاجتماعية فيما له علاقة بالقوة والامتياز مثلما فعل " ماركس " قبل جيل من الزمان، ولقد أضاف " فريزر " إسهام بارز لنظرية الصراع بإضافة إلى مبدأ رابع للتبادل .

٤- تعمل عمليات التبادل على التفريق بين الجماعات على ضوء امتلاكهم للسلع

القيمة، مما ينتج عنه اختلافات في القوة،والامتياز والمكانة. (Turner،١٩٩١، ٢٨٦ - ٢٨٧) .

كذلك قدم " مالينوفسكي " في تحليلاته إسهامات مهمة عديدة لنظرية التبادل الحديثة (تيرنر، ١٩٩١م، ٢٨٨) . وساعد على تحرير النظرية من قيود المذهب النفعي، وأرسى بهذا أساساً وقاعدة مفاهيمية لنوعين أساسيين من اتجاهات التبادل: أولهما يؤكد على أهمية العمليات السيكولوجية، وثانيهما يؤكد على أهمية تأثير القوى الثقافية والبنوية على العلاقات (Turner، ١٩٩١ ، ٢٨٩–٢٩٠). كذلك أسهم كل من " مارسيل موسى " و " ليفي شتراوس " في وضع الخطوط العريضة للاتجاه الجمعي أو التبادلية البنائية .

ولقد كان لمثل ذلك التراث الإبداعي والفكري تأثير على مادة نظرية التبادل وإستراتيجيتها في علم الاجتماع، ولكن بعد تعديلات كبيرة للفرضيات والتصورات التي أقحمها علماء النفس السلوكيون (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٩٣) . ومثل " بافلوف " وضع كل من "ثورانديك" و "واتسون" – مؤسسي المدرسة السلوكية – مبادئ وقوانين لها علاقة مباشرة بالسلوك الإنساني في الظروف الطبيعية . وقد استعارت نظريات التبادل الحديثة من السلوكيين فكرة المكافأة، واستعملوها في إعادة تفسير التبادل النفعي .

ويلاحظ مما سبق تأثر نظرية التبادل بالاتجاهات والمفاهيم الاقتصادية، والأنثروبولوجية، والسلوكية، ولهذا جاء كثير من مفردات نظرية التبادل وتعابيرها من النفعية والسلوكية .

كذلك تأثرت نظرية التبادل الحديثة بالأعمال الاجتماعية المبكرة، مع إنه من الصعب معرفة مدى تأثير أصحاب النظريات الاجتماعية على نظرية التبادل المعاصرة. فمؤلف "جورج سيمل" عن "فلسفة المال" يمثل عرضاً واضحاً لنظرية التبادل، حيث يدور المؤلف، كما يشير عنوانه حول تأثير المال على العلاقات الاجتماعية، وعلى البناء الاجتماعي. (Turner ، ١٩٩١ ، ٢٩٩).

والآن تُعدّ نظرية التبادل الحديثة من أهم الاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع، إذ إن علم الاجتماع استخدم ونشط فكر التبادل الاجتماعي في منتصف هذا القرن من قبل " جورج هومانز، وبيتربلاو، وبكلي، وكور .. " وغيرهم .

وتتمثل جوهر نظرتهم للحياة الاجتماعية في أنها عبارة عن شبكة من العلاقات الاجتماعية القائمة على المفاوضات والمداولات والمساومات، مستخدمة مفهومين أساسيين لإقامة مثل هذه العلاقات وهما فالكلفة الاجتماعية، والمكافأة الاجتماعية . وفي نظر رواد هذا الفكر، فالفرد يفكر في مدى إشباع حاجاته الذاتية والاجتماعية، من خلال تعامله مع الآخرين (عمر، ١٩٨٢م، ٣٦) .

ثانياً : القضايا الأساسية في نظرية التبادل :

على أساس أن النظرية هي عبارة عن مجموعة من القضايا الأساسية، التي تتضمن تصوراً للتفاعل الاجتماعي القائم في المجتمع، فإن تحليل نظرية التبادل يكشف عن تشكلها من القضايا الأساسية الآتية :

١- إن البشر في سلوكهم يتطلعون إلى تجنب السلوك المكلف، وإلى التعظيم الدائم للفائدة، ولذلك فسلوكهم يتأسس وفقاً للحسابات بين العائد والتكلفة لاختيار أفضل البدائل، وهذه الحسابات تتأسس بدورها على نمط إدراك الفاعل لطبيعة التكلفة والعائد، استناداً إلى ذلك يمكن فهم عملية التبادل بوصفها سلسلة من الاختيارات، وبما أن هذه الاختيارات تبنى على أساس حساب التكلفة والعائد، فإن التفاعل بين الناس يتحول إلى ضرب من التبادل، وتكون هذه التبادلات واضحة وصريحة، كما في العلاقات الزوجية بين الزوج وزوجته .

٢- إن ذلك لا يعني أن التبادل يتم على أساس مادي بحت،وإنما قد يتم التبادل على أساس احتياجات معنوية بحتة، كالبحث عن القبول الاجتماعي، والاستقلال، والأمن، والمساواة، والمثل العليا .. إلخ، وذلك حسب خلفية الأفراد، ونظرتهم للحياة، أي أن الاحتياجات النفسية (السيكولوجية) وليست الاقتصادية فقط، هي التي

تحفز على استمرار علاقات التبادل وتحافظ عليها، وطبعاً لا بد من أن يتم هذا التبادل في ضوء قيم المجتمع ومعاييره، أي أن السلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية .

٣- تقوم نظرية التبادل الاجتماعي على رؤية معرفية واسعة، إذ تنظر إلى السلوك البشري على أنه يستند إلى العقلانية، وأن التفاعل بين الجماعات والمؤسسات، أو حتى الأمم يقوم على الأسس نفسها التي يقوم عليها بين الأفراد (زايد، ١٩٩٣م، ٢٧ – ٢٨). وفي عملية التبادل لا يكون لدى الأفراد معلومات كافية حول البدائل وعائدها .

٤- على الرغم من أن الفرد يسعى دائماً لتحقيق الفائدة من خلال تعامله مع الآخرين، ولكنه يتقيد بما هو متاح له من موارد عند دخوله في علاقة التبادل، ومن ثم فإن عدم " توازن القوة " أو الموارد يُعدّ ميزة للتبادل في العلاقات الاجتماعية . في مقابل ذلك ينظر إلى عمليات التبادل بصفتها نتيجة لجهود الأشخاص لإشباع احتياجاتهم الأساسية .

٥- تعمل عمليات التبادل على التفريق بين الجماعات على ضوء امتلاكهم للسلع القيمة، مما ينتج عنه اختلافات في القوة والامتياز والمكانة . في مقابل ذلك فإن دوافع الفرد لا تؤثر وحدها في عمليات التبادل، بل تؤثر أيضاً مكونات البناء الاجتماعي على عمليات التبادل الاجتماعي بين الأفراد. وبذلك نجد أن عملية التبادل الاجتماعي تتضمن في أغلب الأحيان عملية تفاعل اجتماعي ؛ لأنها تؤدي في النهاية إلى التضامن والتماسك الاجتماعيين . (Turner، ١٩٩١، ٢٨٥-٢٩١).

ولفهم التفاعل الأسري وإسهام الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في ضوء نظرية التبادل، فإننا ننظر للأسرة على أنها مجموعة من الفاعلين، يعيشون حياة مشتركة، يسعون خلالها إلى تحقيق أعلى درجة من الفائدة، وأقل درجة من الخسارة، وأن الجوانب المعنوية، والحاجات السيكولوجية مهمة في التفاعل الأسري،

أكثر من الجوانب المادية، كما أن عملية التبادل الاجتماعي في النطاق الأسري تخضع لقيم ومعاييره المجتمع العامة .

وهذا لا يعني أنه تفاعل يخلو من تبادل المنافع، وحساب التكلفة والعائد، وأن المقارنة بين البدائل المتاحة يدفع كل طرف في التفاعل إلى اختيار نمط السلوك الذي يسير فيه، حيث يسعى كل من الزوج والزوجة في العلاقات الزواجية إلى اتخاذ القرارات التي تحقق لكل منهما أكبر المكاسب بأقل التكاليف . لقد ركزت دراسات الأسرة الموجهة بنظرية التبادل الاجتماعي على دراسة الموارد التي يستخدمها أطراف التفاعل في الأسرة، في حساب التكلفة والعائد ؛ لأن هذه الموارد تُعدّ قيماً تبادلية، يمكن أن تؤثر على مجرى التفاعل في الأسرة .

وقد فرقت بحوث كثيرة بين المصادر الخارجية، كالحالة الاقتصادية، أو المهنية، أو المكانة الاجتماعية للزوج أو الزوجة، وبين المصادر الداخلية غير الاقتصادية، أي المصادر المعنوية، كالحب، وأداء الأدوار المتوقعة . واتضح من أحد البحوث التي أجريت في وقت مبكر أن المصادر غير الاقتصادية تؤثر في التفاعل داخل الأسرة، وأن لها قيمة تبادلية، ومن ثم فهي تؤثر على بناء القوة، ونمط اتخاذ القرار داخل الأسرة، مثلها مثل المصادر الخارجية . ويمكن إدراك قيمة هذه المصادر في الحياة اليومية الأسرية، من خلال مكانة الأم وتأثيرها في اتخاذ القرارات الأسرية منذ وقت طويل، وحتى في الأسرة الممتدة سابقاً . (زايد، ١٩٩٣م، ٢٩) .

ووفقاً لنظرية التبادل، فإن بدائل علاقات التفاعل بين الزوج والزوجة العاملة التي يفترض أن تساعد بدخلها من العمل، حيث تتشكل هذه العلاقات وفقاً للبدائل الآتية :

أ- إجبار الآخر على تقديم المساعدة له، وهذا الوضع يتكرر دائماً في الحياة اليومية بين الزوج وزوجته العاملة، إذ قد يجبرها الزوج على الإسهام في دخل الأسرة، وقد يأخذ راتبها كاملاً، أو يدفعها للإسهام بالتنصل تدريجياً من مسؤولياته، والزوجة ترضى بهذا الوضع، وبنمط العلاقة تلك، وذلك لأن المجتمع

يضفي شرعية على القوة التي يمارسها الزوج، وفي المقابل لا تملك الزوجة بدائل مختلفة متاحة أفضل من الرضا بالوضع الذي هي فيه .

ب-أن يسعى الفرد إلى الحصول على المساعدة من مصدر آخر، أي أن الزوج يسعى للزواج من امرأة عاملة أخرى ؛ للحصول على الدخل المادي، والزوجة أمام هذا الموقف لا تملك إلا أن تذعن وتستسلم وتسهم في الدخل، حتى ولو عن غير اقتناع؛ لأن البدائل غير متاحة أمامها، وحتى لو كانت تملك معلومات كافية عن هذه البدائل أحياناً لا تستطيع اختيار إحداها ؛ لأن قيم المجتمع ومعاييره لا تقبل هذا البديل، فالسلوك التبادلي يتأسس وفق معايير عامة مقبولة لدى الجميع، ولا يخضع فقط للحسابات العقلانية .

ج- إنه قد يجد طرقاً تمكنه من الاستغناء عن هذه المساعدة، أي أن الزوج قد يجد مصدراً للدخل، مما يجعل دخل الزوجة هامشيًّا، ومن ثم يقلص مساحة مشاركتها .

د- ويتمثل البديل الرابع في التبادل المتكافئ الذي يقوم على الاعتراف الضمني بتوازن الحقوق مع الواجبات، وهذا يعني أن تسهم الزوجة في الحياة الأسرية بنتائج عملها، في المقابل أن يوافق الزوج (ذو المستوى التعليمي الملائم، والذي استوعب كثيراً من القيم الحديثة) على زيادة مساحة المشاركة الزوجية في مختلف القرارات الأسرية، خاصة أن ذلك، وإن تعارض مع بعض أعراف الثقافة المجتمعية فإنه يتفق تماماً مع توجهات ديننا الإسلامي الحنيف .

ه- تتحقق العلاقات بين الوحدات البنائية في الأسرة (الزوج – الزوجة – الأبناء) على أساس التواصل Communication ويتضمن ذلك من المضامين ما يؤثر في عملية اتخاذ القرار، خاصة في الأسرة التي يتخذ فيها القرار الأسري طابعاً جماعياً ديموقراطياً .

و- خلاصة القول: إن الأزواج في المجتمع (الأسر) غالباً ما يحتلون موقفاً أكثر قوة من الزوجات. لهذا لا يصبح أمام الزوجات أي مورد أو بديل للحصول على الأمان والمثوبات المادية كالاستقلال في مسكن خاص بها، كالمأكل والملبس .

مما سبق يمكن القول: إن الناس وفقاً للإطار التصوري لهذه النظرية يدخلون مع بعضهم في علاقات؛ لأن لهم مصلحة خاصة في تلك العلاقات، إذ يتم تبادل المنافع . أما القيم والمعايير فليست هي الأصل في التنظيم الاجتماعي، وإنما هي ناتج نما خلال عملية التبادل ذاتها .

ثالثاً : تعقيب :

بعد هذا العرض الموجز للنظرية التبادلية، وما تتضمن من قضايا أساسية تعتمد عليها النظرية، يمكن أن نستعرض أهم ما فيها من إيجابيات وسلبيات، وكذلك أوجه الاستفادة منها في دراسة الأسرة .

أولاً : إيجابيات هذه النظرية :

تهتم هذه النظرية بالعلاقات التبادلية بين الأفراد في المواقف التفاعلية المختلفة، ومع أن أساس هذه النظرية اقتصادي ولكن لها منظور اجتماعي يتناول تحليل المواقف التفاعلية على أساس أن الإنسان كائن متحرك (ديناميكي) يؤثر ويتأثر بالظروف المحيطة به، ومن ثم فإنها تصلح لأن تكون أساساً منهجياً لتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية المتغيرة، كنظام الأسرة الذي هو موضوع دراستنا .

ثانياً : سلبيات هذه النظرية :

على الرغم من القيمة العلمية التي يمكن تحقيقها من خلال الاعتماد على تلك النظرية، إلا أننا نرى أنها أغفلت الجانب الإنساني، والظروف المتعددة التي يمكن أن يكون لها تأثير في توجيه سلوك الأفراد، فاقتصرت نظرتها التحليلية على الجانب

المادي المتمثل في المنفعة التي يمكن أن يحققها الفرد من خلال سلوكياته المتعددة، بالإضافة إلى أنها ترجع كافة تصرفات الفرد إلى مرجع عقلاني، وهنا تغفل تأثير الجانب العاطفي الذي قد يحكم الفرد في مواقف كثيرة في الحياة اليومية .

رابعاً : الخلاصة :

استناداً إلى ما تم عرضه في الصفحات السابقة، نعرض لأبرز الحقائق التي توصلنا إليها، وهي كما يلي :

١- إن أساس نظرية التبادل الاجتماعي، اقتصادي بالدرجة الأولى، ولكنها تحتوي على اتجاهات فكرية مختلفة ؛ لأنها تجمع في إطار واحد ملامح فكرية من الاتجاهات الفردية التي كانت سائدة في بريطانيا، كما تضم أفكاراً من الاتجاه الجماعي، بالإضافة إلى أنها خليط من المذهب النفعي في الاقتصاد، ومن الاتجاه الوظيفي في الأنثروبولوجي، ومن الاتجاه السلوكي في علم النفس .

٢- ترجع أصول هذه النظرية إلى أفكار "جيمس فريزر James Frazer"، و"مالينوفسكي Malinovski "، و"ليفي شتراوس Levi Straus "، بينما أصولها المعاصرة ترجع إلى "جورج هومانز Homans "، و" بيتر بلاو Peter Blau " .

٣- تصور نظرية التبادل السلوك الاجتماعي من خلال علاقته بالإطار أو السياق الاجتماعي الذي يحدث في نطاقه .

٤- لتفسير الظاهرة الاجتماعية من خلال نظرية التبادل، نفترض أن السلوك الفردي الذي تتألف منه هذه الظاهرة يلقى المكافأة والدعم من النسق الذي يحدث في إطار هذا السلوك، وهذه المكافأة تدعم الفرد على سلوكه، أي كأن هناك علاقة تبادلية بين السلوك من ناحية، وبين النسق الاجتماعي من ناحية أخرى .

٥- تدرس نظرية التبادل عملية التأثير والتأثر التي تحصل بين فردين أو أكثر داخل جماعة اجتماعية صغيرة، كالأسرة مثلاً، لكل منهم قوته وقدراته التي تسهم

بواسطتها في صياغة التفاعل الحاصل في هذه الجماعة، ولفهم التفاعل الذي يتعلق بمشاركة الزوجة في القرارات الأسرية على أساس أن مشاركتها تقع في نطاق وحدة اجتماعية صغيرة، هي الأسرة .

٦- مما سبق يمكن أن نستلخص جوانب معينة تتسق مع طبيعة المجتمع السعودي؛ لتكون بمنزلة موجهات لدراسة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وفي ضوء المسلمات الرئيسة لهذا الاتجاه النظري يمكن التركيز على جانبين أساسيين :

أولاً : المرأة السعودية داخل المحيط الاجتماعي :

إننا في دراسة مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية لانفصل ذلك عن التكوين الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي القائم في المجتمع السعودي .

ثانياً : المرأة السعودية داخل محيط الأسرة :

إننا في دراسة مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية استعنا بالإطار النظري في هذه الدراسة لتحليل هذه المشاركة وتفسيرها من خلال صورة المرأة داخل الأسرة، ونمط الأسرة، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والأدوار والمكانات والعادات والتقاليد داخل الأسرة، ولم نغفل أن مشاركة الزوجة بشكل عام لا تنفصل عن شخصيتها ووعيها الاجتماعي.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : نوع الدراسة.

ثانياً: منهج الدراسة.

ثالثاً: مجالات الدراسة.

رابعاً: العينة:

١- حجم العينة.

٢- أسلوب اختيار العينة.

خامساً: أداة جمع البيانات:

١-بناء الاستبانة.

٢-خطوات جمع البيانات.

-المعالجة الإحصائية.

سادساً: صعوبات الدراسة الميدانية.

سابعاً: خصائص عينة البحث.

ثامناً: الخلاصة.

obeikandi.com

obeikandl.com

تمهيد:

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة التي حاولت دراسة قضية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، والتعرف على المتغيرات المؤثرة على مدى هذه المشاركة، أن هذه الدراسات قد اعتمدت إجراءات منهجية معينة؛ لتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه الدراسات سواء في أهدافها أو نتائجها، إلا أنه اتضح أن الاتجاه المنهجي العام لها اعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وذلك لأن للدراسات المسحية ميزة أساسية من حيث كونها تمثل أسلوباً ناجحاً في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي تمكن من جمع المعلومات، وبيانات رقمية وكمية عنها، وفي كونها أيضاً وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط لتطويره (عبيدات، عدس، ١٩٩٧م، ٢٣٦) . إضافة إلى أن هذه الدراسات تساعد في الوصول إلى التعميمات العامة فيما يتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة، واستناداً إلى الاطلاع على الإجراءات المنهجية المستخدمة في دراسة مثل تلك القضايا، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة الإجراءات المنهجية الآتية :

أولاً : نوع الدراسة :

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة التي تسعى إلى جمع الحقائق والبيانات المتعلقة بالعوامل والمتغيرات ذات الصلة بالظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، كما تهتم بالوصف الكمي والكيفي لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، والتعرف على المجالات التي تشارك فيها الزوجة بدرجة أكثر في اتخاذ قراراتها، وما الآثار أو المشكلات التي قد تظهر نتيجة لذلك، وعلى هذا النحو تشكل مشكلة البحث المتغير التابع .

ويتمثل النوع الثاني من المتغيرات في المتغيرات المستقلة، وهي المتغيرات المحددة

لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات الأسرية المختلفة، وقد حاولنا صياغة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة من خلال مجموعة من الفروض، وذلك استناداً إلى تأكيد كثير من الدراسات أن الدراسة الوصفية قد توجه بواسطة فروض تربط بين متغيرين أو أكثر (حسن، ١٩٩٠م، ١٩٨)، وهو ما حاولته الباحثة .

ثانياً : منهج الدراسة :

استخدمنا لدراسة تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) بواسطة منهج المسح الاجتماعي على أساس أن هذا المنهج يعدُّ من أكثر المناهج التي يمكن تطبيقها في دراسة كثير من جوانب الحياة الاجتماعية، كعادات السكان وتقاليدهم، واتجاهاتهم نحو القضايا الأسرية والاجتماعية المختلفة، ودراسات الأسرة، وحركة السكان، والهجرة الداخلية والخارجية . (عبيدات، عدس، ١٩٩٧م، ٢٣٧) . كذلك، فإنه يساعد على جمع البيانات التي تساعد معالجتها علمياً على تحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو يهتم بالحاضر، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل، وخاصة في الأغراض العملية (حسن، ١٩٩٠م، ٢٢١ – ٢٢٢) .

ثالثاً : مجالات الدراسة :

تضم مجالات الدراسة ثلاثة مجالات رئيسة حددتها الباحثة على النحو الآتي :

١- المجال الجغرافي :

أجريت هذه الدراسة في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية،

وبحكم كونها العاصمة، فقد تعرضت لكثير من العوامل والمؤثرات التي يمكن أن تساعد على إحداث التغيير الاجتماعي . وقد بلغ عدد سكان مدينة الرياض حسب الإحصاءات العامة لعام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م نحو (١,٨٢٨,٤٥٥٤) نسمة على مساحة قدرها (٢,٢٥٠,٠٠٠٢) كيلو متر مربع . وقد شهدت في السنوات الأخيرة نموًّا حضاريًّا وديموجرافيًّا متزايداً، مما يجعلها من المناطق الأكثر تعرضاً لتأثير متغيرات التحديث، وقد شملت هذه الدراسة بعضًا من وزارات وقطاعات العمل التي تعمل فيها المرأة سواء في القطاع الخاص أو العام . هذا بالإضافة إلى أن مدينة الرياض تشكل سياقاً حضاريًّا يجعل عمل المرأة في مختلف القطاعات أكثر كثافة من الريف أو البادية . (السرياني، ١٤١٣هـ) .

٢- المجال الزمني :

أجريت هذه الدراسة الميدانية في النصف الأول من العام الدراسي ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ في المدة ما بين ١٥ رجب ١٤١٩هـ إلى آخر شعبان عام ١٤١٩هـ، وقد روعي اختيار هذا التوقيت؛ للتأكد من وجود المبحوثات في مقر أعمالهن خلال هذه المدة .

٣- المجال البشري :

يشكل المجال البشري الذي طبقت فيه الدراسة النساء العاملات المتزوجات في قطاعات مختلفة عامة وخاصة، ومن مستويات وظيفية وإدارية مختلفة، عليا ووسطى ودنيا، كذلك شملت الدراسة النساء غير العاملات، ربات البيوت، المتزوجات، إذ أُجريت المقابلة مع بعضهن لاستيفاء الاستبانة، وذلك عن طريق الوجود بشكل يومي في بعض المراكز الصحية وبعض المستشفيات، وبعض البنوك في الأقسام النسائية، والمجمعات التجارية، وقد تم الوصول إلى بقية العينة من ربات البيوت عن طريق المبحوثات اللاتي أرشدن إلى مجموعة أخرى من السيدات اللواتي تنطبق عليهن شروط الدراسة . وقد اختيرَات مجالات عمل المرأة عمديًّا بوصفها المجالات التي تشهد كثافة عالية لعمل المرأة، وذلك حسب ما تؤكد الإحصاءات ذلك، ثم تم اختيار

عينة عشوائية بسيطة من هذه المجالات وفقاً للفئات الثلاث المشار إليها، وذلك وفق المتغيرات التي وردت في فروض الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أ- فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الحكومية .

ب-فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الخاصة .

ج- فئة النساء المتزوجات غير العاملات، ربات البيوت .

وكخطوة سابقة لاختيار العينة قامت الباحثة بإجراء الخطوات الآتية :

أ- حصر قطاعات العمل الحكومية بعمل الكوادر النسائية التي بلغت (١٩) قطاعاً حكومياً للعام ١٤١٧/ ١٤١٨هـ في مدينة الرياض (الديوان العام للخدمة المدنية – الإدارة العامة للإحصاء) .

ب-استبعاد القطاعات التي يقل عدد العاملات فيها عن (١٠٠) عاملة، والقطاعات التي من الصعب الوصول للموظفات فيها، وبذلك تحددت القطاعات التي طُبّق البحث فيها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة الصحة، بوصفها القطاعات التي تشهد عمالة نسائية عالية .

رابعاً : عينة الدراسة :

نظراً لأن الهدف الرئيس من البحث تمثل في السعي إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية كالمستوى التعليمي، وقطاع العمل، والمستوى الوظيفي، والدخل من العمل، على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، فإنه كان من الضرورة إجراء التطبيق الميداني على عينة تعكس خصائص المجتمع الذي ستجري فيه الدراسة، وتساعد في الوقت نفسه على إلقاء الضوء على متغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مدى فاعلية هذه المتغيرات في إطار العينة، إضافة إلى الكشف عن مستويات مشاركة الفئات المختلفة للمرأة العاملة في القرارات الأسرية المتنوعة، والأثر أو المشكلات التي قد تترتب على ذلك في بعض الأحيان، مع التأكيد على أنه،

obeikandi.com

وإن كانت النتائج تصدق على عينة البحث، فإنها يمكن أن تكون صادقة أيضاً على أنماط المرأة العاملة المماثلة لأنماط المرأة في بناء العينة .

١- حجم العينة :

بعد التحديد العمدي لمجالات أو قطاعات عمل المرأة حسبما أشرنا، فقد اتبعنا الأسلوب العشوائي البسيط في اختيار أفراد العينة، التي تكونت من (١٤٥) موظفة في قطاع التعليم من الرئاسة العامة لتعليم البنات، و(٤٤) موظفة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و(٦٠) موظفة من وزارة الصحة، و(٥٢) موظفة في القطاع الخاص، و(٨٤) ربة منزل، وبذلك بلغ حجم العينة الكلي (٣٨٥). وكنا نأمل في الحصول على عينة قدرها (١٠٠) من ربات المنازل، ولكن لصعوبة الحصول على غير عاملات متعلمات، ولعدم تعاون بعضهن، استُبعِدت (١٦) استمارة غير كاملة، فاكتفينا بهذا العدد . وفي هذا الإطار تُعدّ هذه العينة من العينات متوسطة الحجم، وقد روعي في اختيارها الشروط الآتية :

أ- الجنس : اقتصرت الدراسة على الإناث دون الذكور ؛ وذلك لندرة الدراسات التي اهتمت بدراسة تأثير عمل المرأة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وأيضً لصعوبة الاتصال المباشر مع الذكور، وذلك لخصوصية الأوضاع الاجتماعية في المجتمع السعودي .

ب-السن : لم تحدد الباحثة سنًّا معينة، وذلك لأن الدراسات شملت – فقط – المرأة المتزوجة، ومن ثم فمن الطبيعي أن يترك السن مفتوحاً على أساس أن عمر المرأة المتزوجة يبدأ في الغالب من (٢٠) سنة فأكثر . وقد أعطت الدراسة حساباً لمتغير السن، وذلك بهدف معرفة تأثير متغير السن على مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية .

ج- الجنسية : أن تكون المبحوثة سعودية الجنسية، ولها أولاد، وتعيش في مدينة الرياض، وبذلك استبعدت المرأة العاملة من العمالة الوافدة .

obeikandl.com

د- بالنسبة لربات البيوت: اشترطت الباحثة أن تكون قد حصلت على أي من المستويات التعليمية (من المرحلة الابتدائية، حتى التعليم الجامعي) لمحاولة استكشاف تأثير متغير التعليم .

٢- أسلوب اختيار العينة :

لاختيار العينة قامت الباحثة بإجراء الخطوات الآتية :

أ- فئة الموظفات في القطاع الحكومي :

لقد قمنا بتحديد القطاعات الأساسية التي تعمل فيها المرأة بكثافة عالية في مدينة الرياض استناداً إلى الإحصاءات العامة، مع استبعاد القطاعات التي يصل عدد النساء العاملات فيها إلى أقل من (١٠٠) موظفة، وقد حددناها بثلاثة قطاعات هي قطاع التعليم ؛ حيث بلغ عدد العاملات فيه نحو (١١٣١٩)، والقطاع الصحي ؛ ويبلغ عدد العاملات فيه نحو (٢٣١٢)، وقطاع وزارة العمل، حيث بلغ عدد العاملات فيه نحو (١٨٤) . إضافة إلى تطبيق البحث على عدد من العاملات في القطاع الخاص، وعلى عدد آخر من ربات البيوت غير العاملات، حيث سُحبت العينة عشوائياً من هذه القطاعات، وهو ما نوضحه فيما يلي :

١- القطاع التعليمي : وقد حُصِرت الموظفات في هذا القطاع، ومن ثم أُجريت قرعة بين مجالات عمل المرأة فيها، وهي الجامعة والرئاسة ووقع التمثل على الرئاسة العامة لتعليم البنات، ومنها سحبنا من الكليات والمدارس التابعة لها في الرئاسة العامة لتعليم البنات، والتي تنطبق عليهن بطريقة عشوائية، وقد بلغ مجموعهن (١٠١٢٠) موظفة. وقد سُحبت العينة بطريقة عشوائية، حيث بلغت (١٤٥) مفردة ، وقد اختِيرَت العينة من مكتب الإشراف الرئيس، ومكتب إشراف الجنوب، وبعض المدارس المتوسطة والثانوية والابتدائية في الشمال، وفي الشرق، إضافة إلى كلية التربية .

٢- القطاع الصحي : وقد حُصِرت الموظفات في هذا القطاع، حيث بلغ

مجموعهن (٢٣١٢) موظفة، وسُحبت العينة بطريقة عشوائية، حيث بلغت (٦٠) مفردة، وحددنا مواصفات مفردات العينة، بحيث تعكس الأنماط المختلفة للزوجات، وقد تم الاختيار العشوائي من الإدارة النسائية بالمديرية بوزارة الصحة، ومن مراكز صحية في جنوب الرياض وغربها، ومن مجمع الملك فهد الطبي .

٣- قطاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : بلغت مجموعة الموظفات في هذا القطاع (١٨٤) موظفة، وقد سُحبت العينة بطريقة عشوائية داخل القطاع، حيث بلغ حجم العينة (٤٤) مفردة، وقد وزعت الاستبانة عن طريق المركز الرئيس للوزارة، حيث قام بدوره بتوزيعها على المؤسسات التابعة له، وهي دار الرعاية النهارية، ومركز التأهيل المهني، ودار الحضانة الاجتماعية .

٤- وبذلك بلغ مجموع مفردات العينة (٢٤٩) مفردة، موزعة بالتساوي على القطاعات المختلفة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب قطاعات العمل

وحجم العينة ونسبتها المئوية إلى مجتمع الدراسة

قطاع الأعمال	حجم مجتمع الدراسة	حجم العينة	النسبة (٪)
- القطاع التعليمي	١٠١٢٠	١٤٥	١ر٤٣
- القطاع الصحي	٢٣١٢	٦٠	٢ر٥٩
- قطاع وزارة العمل	١٨٤	٤٤	٢٩ر٧
المجموع	١٢٦١٦	٢٤٩	١ر٩٧

هذا، وقد تأثر سحب العينة بعاملين أساسيين : الأول، حجم القطاع فكلما كان عدد القطاع الذي سحبت منه العينة كبيراً، كلما قلت النسبة المأخوذة منه، وكلما كان القطاع صغيراً، كلما ارتفعت نسبة العينة المسحوبة منه، فمثلاً كانت نسبة العينة إلى

حجم قطاع التعليم (٤٣,١٪) بينما كانت نسبة العينة في قطاع وزارة العمل نحو (٢٩,٧٪)، وذلك حتى نحافظ على تمثيل العينة لمختلف القطاعات، ويتصل العامل الثاني بدرجة استجابة الزوجات العاملات في القطاعات المختلفة، حيث استجابة الزوجات العاملات في بعض القطاعات دون غيرها، وحيث كان القطاع التعليمي أقل القطاعات استجابة وتعاوناً معنا، مقارنة بباقي القطاعات، وقد اضطررنا بعد مدة طويلة من الانتظار لوصول الاستبانات إليها إلى إرسال استبانات جديدة؛ لعدم تسلمها الاستبانات في الدفعة الأولى . وقد كان مقرراً أن تكون نسبة القطاع التعليمي من أكبر النسب التي ستطبق فيها الدراسة، ولكن للأسف لم نتمكن من ذلك؛ لقلة تعاون منسوباته في بعض الكليات والمدارس التي طبقت بها .

ب) فئة القطاع الخاص :

وفيما يتعلق بعينة القطاع الخاص، فقد حُدِّد عدد مفردات العينة بنحو (٦٠) حالة، استبعد منها (٨) حالات؛ لعدم اكتمال استباناتها، وزعت على عدة مجالات للمرأة في هذا القطاع، حيث تم توزيع (١٢) استبانة على موظفات في بنوك: كالبنك السعودي الأمريكي، والبنك العربي، والبنك الهولندي المتحد، والبنك الفرنسي، كما تم توزيع (٢٠) استبانة على موظفات في مستشفى دلة، إضافة إلى توزيع (٢٠) استبانة على الموظفات في مدارس الرياض، وبذلك بلغ المجموع الكلي لهذا القطاع (٥٢) استباتة، وقد كان اختيار المفردات داخل القطاع عشوائيًّا مستنداً على مدى توافر المواصفات التي حددنا ضرورة توافرها في المبحوثات بأن تكون متزوجة، ولها أولاد.

ج- فئة ربات البيوت:

جُمعت مفردات العينة بواسطة أسلوب كرة الثلج(Snow Ball) التي تقوم على مبدأ أنِ تقوم كل سيدة بتعريف الباحثة على سيدة أو سيدات تتوافر فيهن شروط العينة. لذلك طلبت الباحثة من كل مبحوثة من الفئات السابقة بتعبئة الاستبانة من قبل قريبات أو صديقات تنطبق عليهن مواصفات ربة المنزل التي حددناها،

بعد تدريبنا لهن على طريقة جمع البيانات، إضافة إلى اتجاه الباحثة إلى بعض المستشفيات لمقابلة بعض المراجعات: كمستشفى التأمينات الاجتماعية، ومستشفى دلة، ومستشفى اليمامة؛ وذلك رغبة منا في الحصول على عينة تختلف من حيث مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، وقد بلغ حجم عينة ربات البيوت(٨٤) مفردة، وقد استبعدنا (١٦) استبانة غير مكتملة.

خامسا: أداة جمع البيانات:

تُعدّ الاستبانة أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتتشكل الاستبانة من عدد من الأسئلة تُطلب الإجابة عنها من قبل عدد الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة.

١- محتوى الاستبانة:

قد كانت الأسئلة من النوع المغلق، وقد بلغت(٦٢) سؤالاً، وشملت المجالات الأساسية الآتية:

١- البيانات الأساسية.

٢- عمل المرأة خارج المنزل.

٣- موقف الزوج من عمل المرأة.

٤- الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة.

٥- مشاركة المرأة في الحياة الأسرية.

٦- المشاركة في الأمور الاقتصادية.

وقد أُسّست الاستبانة استناداً إلى الدراسات السابقة، والتراث النظري حول

obeikandi.com

موضوع الدراسة، وبعد أن أُعدّت الاستبانة عرضت على لجنة من المحكمين(*)، وعلى أساس ذلك أجرينا التعديلات الموصى بها من قبل لجنة المحكمين، ثم قامت بدراسة استطلاعية على (٣٠) موظفة ممن توافر فيهن شروط العينة من موظفات الرئاسة العامة لتعليم البنات، وطبقت الاستبانة بفارق أسبوعين بين المرة الأولى والمرة الثانية، وذلك بحساب ثبات الاستبانة، وقد جُمِعت الملاحظات من المبحوثات؛ للتعرف على مدى وضوح الأسئلة وملاءمتها، وبناء على ذلك أُجريت التعديلات النهائية على الاستبانة، وبعد التأكد من ارتفاع درجات الثبات في أسئلة الاستبانة طبعت ونُسخت؛ استعداداً لتطبيقها في مرحلة جمع البيانات .

٣- خطوات جمع البيانات :

اتبعنا الخطوات الآتية لجمع بيانات الاستبانة :

أ- قامت الباحثة بداية بتحديد مجتمع البحث في شهر جمادى الثانية من عام ١٤١٩هـ؛ بهدف التعرف على مجتمع الدراسة بشكل أولي، ولمعرفة ما يلزم من إجراءات قبل البدء في مرحلة التطبيق، واخترنا مجتمع البحث الذي تشكل من القطاع التعليمي، والقطاع الصحي، وقطاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والقطاع الخاص .

(*) تضمنت لجنة التحكيم كلاً من :

١- أ.د. أحمد زايد — المستشار الثقافي المصري بالمملكة العربية السعودية .
٢- د . سميحة نصر — أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة .
٣- د . عبد الله اليوسف — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
٤- أ.د . عثمان الحسن نور — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٥- أ.د . مختار عجوبة — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٦- أ.د . عبد القادر عرابي — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٧- أ.د . نصيف منقريوس — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٨- د. عبد الله الفوزان — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٩- د. سليمان العقيل — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١٠- د. سعود الضحيان — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١١- د. محمد العتيبي — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١٢- أ. عبد العزيز الدخيل — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .

حررت جامعة الملك سعود بالتنسيق مع قسم الدراسات الاجتماعية خطابات موجهة إلى القطاعات التي وقع عليها الاختيار من جهات العمل المختلفة، وذلك من أجل الحصول على الموافقة على إجراء عملية التطبيق . وبعد عرض الخطابات والموافقة عليها من قبل كل جهة تم الاتفاق على الطريقة التي سيتم بها توزيع الاستبانة، والوقت اللازم لذلك والمؤسسات التي سيتم فيها التطبيق .

ب–قامت الباحثة بإجراء لقاءات مع موظفات وربات منزل وصديقات ؛ بغرض الوقوف على وجهات نظرهن المختلفة حول موضوع الدراسة، وحول أسئلة الاستبانة، وبناءً عليه تم الاستفادة من الملاحظات الإيجابية بوصفه وسيلة لدعم النتائج الميدانية .

٤– المعالجة الإحصائية :

تمّت الاستعانة ببعض المحللين الإحصائيين(*) لإتمام التحليل للبيانات على المستويات الآتية:

١– الجداول التكرارية البسيطة .

٢– اختبار كا^{٢}؛ للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

سادساً : صعوبات الدراسة الميدانية :

واجهنا في أثناء الدراسة الميدانية بعض الصعوبات التي أمكن التعامل معها والتغلب عليها، وأذكر من هذه الصعوبات ما يلي :

١– عدم وجود إحصاءات عن بعض الخصائص الاجتماعية للموظفات مثل السن، والحالة الزواجية في القطاع التعليمي بالتحديد، مما اضطر الباحثة إلى جمع هذه البيانات بطريقة شخصية، مما أدى إلى بذل مزيد من الوقت، حيث وجدنا أن بعض المبحوثات لا يرغبن في الإجابة عن سؤال السن ؛ لذلك اضطررنا

(*) قام بإجراء التحليل الإحصائي الدكتور جبرين الجبرين عضو هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة

إلى إلى أن نستبدل بالاستبانات الناقصة استبانات أخرى بشرط الإجابة عن متغير السن، وأن تكون المبحوثة متزوجة، ولديها أطفال .

٢- عدم تعاون بعض المبحوثات بحجة طول الاستبانة، خصوصاً بعض ربات البيوت، وبعض الموظفات في القطاع التعليمي بالتحديد، وبعد اقناعنا لهن بسهولة الإجابة، وأن ذلك لن يأخذ وقتاً طويلاً، وأن الأمر عبارة عن مجرد وضع المبحوثة علامة أمام الاستجابة المرغوبة، هذا بالنسبة لربات البيوت، وبالنسبة لبعض المبحوثات الأخريات فإن الاستبانات جاءت متأخرة جدًّا، بعد أن استبدلنا بها استبانات أخرى .

٣- واجهنا صعوبة ومماطلة في استرجاع بعض الاستبانات من بعض المبحوثات، وذلك بحجة الانشغال، ولكن متابعتنا لهن ساعد على جمع أغلب الاستبانات التي وزعت عليهن .

٤- في أثناء المراجعة استبعدنا بعض الاستبانات، حيث لم تجب بعض ربات البيوت عن الأسئلة المتعلقة بموقفهن من عمل المرأة، مما أدى إلى اضطرارنا إلى استبعاد تلك الاستبانات، وتوزيع استبانات بديلة، كذلك بالنسبة لبعض الموظفات في القطاع التعليمي مما اضطررنا إلى استبعاد كثير منها .

سابعاً : خصائص عينة البحث :

نعرض في هذه الفقرة للخصائص العامة لعينة الدراسة؛ وذلك بهدف التعرف على دور المتغيرات المتعلقة ببعض الخصائص الاجتماعية في التأثير على مدى مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية، كما أن ذوات الدخل العالي من الزوجات يختلفن عن الزوجات ذوات الدخل المنخفض، أو اللائي بلا دخل مستقل، من حيث مدى المشاركة في القرارات الأسرية، كذلك نجد أن المستوى الوظيفي للزوجة قد يؤثر في مدى مشاركتها، وسوف نعرض فيما يلي لتوزيع المتغيرات المرتبطة ببعض الخصائص في إطار عينة البحث :

١- السن بالنسبة للزوجات من عينة البحث :

يُعدّ متغير السن من المتغيرات الأساسية من حيث تأثيره على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، إذ نجد مثلاً أن الزوجة كبيرة السن بحكم خبرتها تكون أقدر على المشاركة من الزوجة صغيرة السن، إضافة إلى أن كبر السن يتيح للزوجة أن تكون لها أولادها الذين يزيدون من تأكيد مكانتها الأسرية، ومن ثم قدرتها على المشاركة في القرارات الأسرية.

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة (٪)
– ٢٥ سنة فأقل	٢٣	٦ر٠
– ٢٦ – ٣٠ سنة	١١٩	٣٠ر٩
– ٣١ – ٣٥ سنة	٨٤	٢١ر٨
– ٣٦ – ٤٠ سنة	٧٤	١٩ر٢
– ٤١ سنة فما فوق	٤١	١٠ر٦
– من دون إجابة	٤٤	١١ر٤
المجموع	**٣٨٥**	**١٠٠٪**

إذا نظرنا إلى الجدول السابق، فسوف نجد أن أكبر نسبة (٣٠,٩٪) كانت لزوجات في الفئة العمرية (٢٦ – ٣٠ سنة)، يليها الزوجات في الفئة العمرية من (٣١- ٣٥ سنة) بنسبة (٢١,٨٪)، ثم الزوجات من (٣٦ – ٤٠ سنة) بنسبة (١٩,٢٪)، وهذا ما يعني أن نسب الزوجات في الفئة العمرية من (٢٦ – ٤٠ سنة) بلغت (٧١,٩) من العينة، الأمر الذي يعني أن غالبية الزوجات في عينة البحث اللائي يعملن يقعن في هذه الفئة العمرية، في مقابل ذلك نجد أن (٦٪) من الزوجات أقل من (٢٦ سنة)، ونسبة (١٠,٦٪) من الزوجات بلغ عمرهن (٤٠ سنة فأكثر) .

٢- المستوى التعليمي :

ترجع أهمية التعليم في المجتمعات إلى أنه ينمي القدرات، ويزود الأفراد بالقدرة على الإسهام في تنمية المجتمع مما يؤثر على البناء الاجتماعي للأسرة، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الأسر، وبالنسبة للمرأة، فالتعليم يزيد من قدرتها، ويرتقي بوعيها، ومن ثم تزيد مشاركتها في كافة قضايا التنمية الخاصة بمجتمعها، وقد اهتمت الدراسة بمتغير التعليم بوصفه إحدى خصائص العينة، على أساس أن المرأة المتعلمة أكثر وعياً وإصراراً على المشاركة في القرارات الأسرية من غير المتعلمة، أو ذات المستوى التعليمي المحدد .

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (٪)
- ابتدائي	٢٠	٥ر٢
- متوسط	٣١	٨ر١
- ثانوي	١١٥	٢٩ر٩
- جامعي	١٨٩	٤٩ر١
- دراسات عليا	٢٩	٧ر٥
- أخرى	٠	٠
- من دون إجابة	١	٠ر٣
المجموع	**٣٨٥**	**١٠٠٪**

إذا لاحظنا الجدول أعلاه، نجد أن أعلى نسبة هي المستوى التعليمي الجامعي، إذ بلغت (٤٩,١ ٪) وبلغت نسبة المستوى التعليمي بعد الثانوي (٥٦,٦ ٪) ، مما يشير إلى زيادة إقبال المرأة على التعليم لأعلى المراحل، إذ في المقابل بلغت نسبة

من تعليمهن دون المستوى الجامعي (٤٢,١٢٪) وهذا يعني أن الأعلى نسبة هي في المستويات التعليمية الأعلى من المرحلة الثانوية، مما يؤكد اقتناع المجتمع، وتغير نظرته للمرأة، ودورها في خدمة مجتمعها، بالإضافة إلى اعتمادها على نفسها، وتحقيق استقلالها الاقتصادي، وذلك بكونها امرأة عاملة، الأمر الذي يتطلب مستوى تعليميًّا عاليًّا .

٣- عدد الأطفال :

أدرجنا هذا المتغير متغيراً ثانويًّا، وذلك من منطلق أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما أكدت الزوجة مكانتها في الأسرة، خاصة إذا كانوا ذكوراً ، إذ ستتاح من ثم فرصة أكبر لها؛ للمشاركة في القرارات الأسرية، وتسعى الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان هناك اختلاف من حيث المساحة المتاحة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية تبعاً لعدد الأطفال

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال

عدد الأطفال	التكرار	النسبة (٪)
- طفل واحد	٣٨	٩ر٩
- طفلان	٧٣	١٩ر٠
- ثلاثة أطفال	٧٧	٢٠ر٠
- أربعة أطفال	٨٠	٢٠ر٨
- خمسة أطفال	٥٧	١٤ر٨
- ستة أطفال	٢٩	٧ر٥
- سبعة أطفال	١٨	٤ر٧
- ثمانية أطفال	**٩**	**٢ر٣**
- تسعة أطفال	**١**	**٠ر٣**

obeikandl.com

- عشرة أطفال	١	٣ر٠
- اثنا عشر طفلاً	٢	٥ر٠
المجموع	**٣٨٥**	**١٠٠٪**

من بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن العديد من الأسر يتراوح عدد أطفالها بين طفلين وخمسة أطفال، إذ بلغت نسبتهم في العينة نحو (٥٩,٨٪) من أسر العينة، مما يدل على أن الأسرة السعودية تميل إلى أن تصبح أسرة نووية تفضل عدداً قليلاً من الأطفال، وهذا يؤكد التغير في محيط الأسرة السعودية والمجتمع السعودي، في حين كان هناك تفضيل للأسرة الكبيرة .

وكما سبق أن أشرنا لاحتمال تأثير إنجاب الزوجة للأبناء، خاصة الذكور، لتأكيد مكانتها في الأسرة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد الأولاد الذكور من شأنه أن يمنح الأم قوة ضاغطة؛ للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال الذكور

عدد الأطفال	التكرار	النسبة (٪)
- لا يوجد	٣٨	٩ر٩
- طفل واحد	١٢٥	٣٢ر٥
- طفلان	١١٩	٣٠ر٩
- ثلاثة أطفال	٦٠	١٥ر٦
- أربعة أطفال	٣٣	٨ر٦
- خمسة أطفال	٥	١ر٣
- ستة أطفال	٣	٠ر٨

- سبعة أطفال	٠	٠
- ثمانية أطفال	١	٣ر٠
- غير موضح	١	٣ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٨٥,٥٪) من الزوجات لديهن أقل من خمسة أولاد ذكور، وهو ما يعني اتجاه الأسرة السعودية إلى أن تصبح متوسطة الحجم، وذلك بفعل التغيرات الاجتماعية، وتأثير التحديث على اتجاهات الأفراد وقيمهم، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة عدد الأبناء الذي يتراوح ما بين ست إلى ثمانية أطفال، إذ بلغت (١,٤٪)، وميل الأسرة السعودية للاكتفاء بعدد محدود من الأطفال يتراوح ما بين (٤ - ٣ أطفال)، يرجع كما سبق أن أشرنا للتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع، والذي لا بد وأن يؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع بشكل عام، وعلى المرأة بشكل خاص، حيث كانت الزوجة تشعر في السابق بقيمتها ومكانتها من خلال إنجاب أكبر عدد من الأطفال، في حين نجد أن الزوجة في الوقت الحاضر قد تغيرت كثيراً مفاهيمها، ونظرتها لكثير من الأمور الحياتية، بحيث تتواءم مع التغيرات الجديدة الحادثة في المجتمع، كما أن ذلك يُعدّ أيضاً مؤشراً للمكاسب التي حققتها المرأة العاملة، حيث أصبح لها دور في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، كتحديد العدد المرغوب فيه من الأطفال .

٤- عدد سنوات الزواج :

كما سبق أن أشرنا، فإن هذا المتغير قد أدرج ضمن التغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق أنه كلما زاد عدد سنوات الزواج كلما أكدت الزوجة مكانتها في الأسرة، وبناءً عليه أصبح لها فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات الزواج

عدد سنوات الزواج	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من خمس سنوات	٤٥	١١ر٧
- ٦ - ١٠ سنوات	١١	٢٨ر٨
- ١١ - ١٥ سنة	٩٩	٢٥ر٧
- ١٦ - ٢٠ سنة	٧٣	١٩ر٠
- أكثر من ٢٠ سنة	٥٢	١٣ر٥
- من دون إجابة	٥	١ر٣
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

من قراءة الجدول السابق يتضح لنا توزيع أفراد العينة تبعاً لعدد سنوات الزواج حيث يتضح أن أعلى نسبة تقع في الفئة من (٦-١٠ سنوات زواج) إذ بلغت (٢٨,٨٪) تليها الفئة ما بين (١١ - ١٥ سنة زواج) حيث بلغت (٢٥,٧٪) فالفئة الواقعة ما بين (١٦ - ٢٠ سنة زواج) مدة تزيد عن (٢٠ سنة)، إذ بلغت (١٣,٥٪)، وأخيراً الفئة الأقل من خمس سنوات زواج، حيث بلغت (١١,٧) .

٥- ملكية السكن :

من منطلق أن ملكية السكن تشير إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد اهتممنا بهذا المتغير، وذلك لقياس مدى المساحة للزوجة في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية في المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، فعادة ما تتيح المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا فرصة أكبر لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة (٪)
- ملك	٢١١	٨ر٥٤
- إيجار	١٤٦	٩ر٣٧
- تابع للعمل	٢٧	٠ر٧
- غير موضح	١	٣ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح توزيع أفراد العينة تبعاً لملكية السكن، حيث تبين أن أغلب أفراد عينة البحث يعيشون في سكن ملك، حيث بلغت النسبة (٨, ٥٤٪)، ويرجع ذلك للوضع الاقتصادي الذي انتعش؛ نتيجة لاكتشاف النفط، وتأثرت به الأسرة السعودية، إذ أدى لارتفاع مستوى المعيشة، ومن ثم إمكانية أن تمتلك الأسرة مسكناً .

٦- الدخل الشهري للأسرة :

من منطلق أنه كلما كان الدخل مرتفعاً، كلما احتلت الأسرة مستوى اجتماعيًّا واقتصاديًّا أعلى، ومن ثم ترتب على ذلك العديد من التغيرات، سواء في ارتفاع المستوى التعليمي، أو ازدياد الاتجاه نحو الاستهلاك، أو تغير النظرة لبعض الأمور، ومنها إتاحة فرصة أكبر للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

obeikandi.com

جدول رقم (٩)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من ٤٠٠٠ ريال	١٧	٤ر٤
- من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٣٥	٩ر١
- من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال	٢٩	٧ر٥
- من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ ريال	٦٥	١٦ر٥
- من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ ريال	١٠٥	٢٧ر٣
- من ١٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ ريال	٦٧	١٦ر٧
- من ٢٠٠٠٠ ريال فأكثر .	٦٤	١٦ر٦
- لم يحدد	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تكشف قراءة بيانات الجدول التاسع أن نسبة (٣٤٪) من أفراد عينة البحث تقع في مستوى الدخل العالي حيث تراوح دخلها ما بين ١٥٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال، وذلك مقارنة بباقي أفراد العينة، أما نسبة (٤٤,٢٪) من أفراد العينة فتقع في مستوى الدخل المتوسط حيث تراوح دخلها ما بين ٨٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥٠٠٠ ريال، ونسبة (٢١٪) من أفراد العينة تقع في مستوى الدخل الأقل من المتوسط، حيث تراوح الدخل بين أقل من ٤٠٠٠ ريال إلى ٨٠٠٠ ريال، وهو ما يعكس التوزيع الطبيعي لمستويات الدخول في المجتمعات المختلفة، وقد حرصت بعض الدراسات على إبراز دور متغير الدخل بوصفه أحد مؤشرات التحديث، وذلك على أساس أن ارتفاع دخل الفرد يمكن أن يؤثر على اتجاهاته نحو بعض القضايا الاجتماعية، ومنها تغير النظرة للمرأة، وتقبل مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٧- مصدر الدخل :

توجد أحياناً مصادر متعددة للدخل، والدخل الاقتصادي للزوجة يمنحها استقلالاً ماديًّا، ويبرز مكانتها الاقتصادية في الأسرة، وكلما كان دخلها كبيراً كلما بدأت العلاقة تأخذ شكلاً تعاونياً بين الزوجين، وذلك أن دخل الزوجة الخاص بها يعزز من مكانتها، ومن ثم ستكون لها فرص أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمصدر دخل الزوجة

مصدر دخل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
– العمل	٢٩٦	٧٦ر٩
– الزوج	٢٠١	٥٢ر٢
– ميراث	١٢	٣ر١
– ملكية خاصة	١٩	٤ر٩
– من دون دخل	١	٠ر٣

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أغلبية المبحوثات مصدر دخلهن الأساسي كان العمل، حيث بلغت النسبة (٧٦,٩٪) وذلك استناداً إلى الأساس الذي اتبعناه في اختيار العينة، أما المبحوثات اللاتي مصدر دخلهن من الزوج فبلغت النسبة (٥٢,٢٪) والزوجات اللاتي لديهن ملكية خاصة بلغت نسبتهن (٤,٩٪)، بينما من كن مصدر دخلهن من الميراث نسبة (٣,١٪)، وأقل نسبة كانت من ليس لديهن دخل حيث بلغت (٠,٣٪)، ومن شأن امتلاك الزوجة لمصدر دخل، ثابت ومستقل خاص بها، أن يساعد على رفع مكانتها، ومن ثم دعم مشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة .

٨- الحالة العملية :

قد تؤثر الحالة العملية للزوجة على اتجاهاتها نحو بعض القيم المجتمعية،

ولهذا يتوقع أن تكون المرأة العاملة بحكم خبرتها في العمل أكثر ميلاً إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ؛ ربما لأنها أكثر تعليماً أو أكثر دخلاً مستقلاً خاصاً بها، هذا بالإضافة إلى أن عمل المرأة يتطلب منها إصدار قرارات تتعلق بالعمل، ومن ثم يوجد لديها عادة اتخاذ القرار، أو على الأقل المشاركة فيه .

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لحالة الزوجة العملية

الحالة العملية للزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- عاملة	٣٠١	٧٨٫٢
- غير عاملة	٨٤	٢١٫٨
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

تبين من بيانات الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة من العاملات، حيث بلغت النسبة (٧٨٫٢٪)، بينما غير العاملات بنسبة (٢١٫٨٪)، وذلك نظراً للطريقة التي اتبعناها في اختيار العينة، واعتماداً على الافتراضات النظرية يتوقع أن تكون مشاركة الزوجة العاملة أكثر من الزوجة غير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية .

٩- قطاع العمل :

قد أدرجنا قطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة متغيراً مستقلاً، وذلك من منطلق أن بعض القطاعات من الممكن أن تشارك فيها الزوجة بفاعلية، أكثر من غيرها من القطاعات، ومن ثم تكون أكثر اعتياداً على إصدار القرارات، واتخاذها، ومن الطبيعي أن يتسع هذا الاعتياد ليمتد إلى الحياة الأسرية .

obeikandi.com

جدول رقم (١٢)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لقطاع عمل الزوجة

قطاع عمل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- حكومي	٢٤٩	٨٢ر٧
- خاص	٥٢	١٧ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة العاملات في القطاع الحكومي أعلى من القطاعات الأخرى، حيث بلغت (٨٢ر٧٪)، أما بالنسبة للعاملات في القطاع الخاص فنسبتهن (١٧ر٣٪)، وذلك نظراً للنسب التي حددناها في كل قطاع عند اختيار العينة .

١٠- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة :

قد أدرج المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة ضمن المتغيرات الثانية في الدراسة، وذلك أن المكانة العائلية للزوجة قد تتضافر مع المتغيرات الأخرى؛ لتدعم مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية؛ لأن ارتفاع المستوى الاقتصادي قد يشير من ناحية إلى مستوى التعليم المحتمل للزوجة، فإذا كان الزوج من أسرة مستواها الاقتصادي الاجتماعي أقل فإن المجال ربما سوف يكون متاحاً بدرجة أكثر أمام الزوجة؛ للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

obeikandi.com

جدول رقم (١٣)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوجة الاقتصادي

مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي	التكرار	النسبة (٪)
- المستوى الأعلى (من ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ ريال فأكثر)	٦١	١٥ر٨
- المستوى المتوسط (من ٨٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ريال فأكثر)	٣٢٠	٨٣ر١
- المستوى الأدنى (أقل من ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ريال)	٤	١ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح لنا من قراءة معطيات الجدول السابق أن أعلى النسب تمثلت في المستوى المتوسط، إذ بلغت (٨٣ر١٪)، وعليه فإن مشاركة الزوجة في هذه الفئة ستكون معتمدة على أمور أخرى كتعليم الزوج، أو كونها عاملة أم لا، في حين بلغت نسبة المستوى الأعلى (١٥ر٨٪)، واعتماداً على الافتراضات النظرية، فإنه يكون للزوجة دور أكبر في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، بينما بلغت نسبة المستوى الأدنى (١ر٠٪) .

١١- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوج :

أدرجت الدراسة متغير المستوى الاقتصادي لأسرة الزوج، بوصفه أحد متغيرات الدراسة، بوصفه يشير إلى أحد الخصائص الاجتماعية للأزواج، وذلك لاستكشاف دور هذه الخاصية في التأثير على شخصية الزوج، ونظرته، وتعامله مع الزوجة، ومدى إتاحة الفرصة لها للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية أو الحد من ذلك .

جدول رقم (١٤)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوج الاقتصادي

مستوى أسرة الزوج الاقتصادي	التكرار	النسبة (٪)
- المستوى الأعلى (من ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ريال فأكثر)	٦١	١٥ر٨
- المستوى المتوسط (من ٨٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ريال فأكثر)	٣٢٠	٨٣ر١
- المستوى الأدنى (أقل من ٤٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ريال)	٤	١ر٠
- لم يوضح	٢	٥ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتبين من قراءة الجدول السابق أن أعلى نسبة في المستوى المتوسط، إذ بلغت (٠,٧٩٪)، يليها المستوى الأعلى، إذ بلغت نسبتها (١ر١٦٪)، بينما المستوى الأدنى بلغت النسبة (٤ر٤٪)، ومن المشاهدات الواقعية والافتراضات النظرية نلاحظ أن الطبقة المتوسطة دائماً هي الأكثر تعليماً، والأكثر استيعاباً وممارسة للقيم الحديثة، وعليه يتوقع أن يكون الأزواج في هذا المستوى أكثر إتاحة للزوجة في المشاركة في القرارات الأسرية .

١٢- طبيعة العمل :

تُعدّ طبيعة العمل بالنسبة للمبحوثة متغيراً مهمًّا في الكشف عن تأثير طبيعة عملها على شخصيتها واتجاهاتها نحو قضايا معينة، كالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ومن المتوقع أن يكون لطبيعة عمل الزوجة من ناحية إمكانية اتخاذ قرارات وظيفية معينة أكثر من أخرى تأثيره من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات مقارنة بزميلتها في وظيفة مكتبية . ومن هنا جاء اهتمامنا في الكشف عن طبيعة عمل الزوجات المبحوثات العاملات، وأثره على شخصيتهن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن الزوجة العاملة قد تكون أكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية المتواصلة، ومن ثم قد تكون أكثر مشاركة من الزوجات ربات المنزل؛

وذلك لعدم تعرض ربات المنزل لهذه التغيرات بشكل مباشر، مع تثبيت فاعليته مع المتغيرات الأخرى التي لا بد وأن يكون لها تأثير على شخصية الزوجة، كالمستوى التعليمي لها، وللزوج، والمكانة العائلية لها، ومدى التعرض لوسائل الاتصال .

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لطبيعة عمل الزوجة

طبيعة عمل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- معلمة	١١٤	٢٩ر٦
- وظيفة مكتبية	١٢٢	٣١ر٧
- إخصائية اجتماعية	٢٤	٦ر٢
- طبيبة	٣	٠ر٨
- ممرضة	٢	٠ر٥
- سيدة أعمال	١	٠ر٣
- ربة منزل	٧٣	١٩ر٠
- أخرى	٣٦	٩ر٤
- من دون إجابة	١٠	٢ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

توضح بيانات الجدول السابق أن أعلى نسبة موظفات في الوظائف المكتبية، حيث بلغت نسبتهن (٣١ر٧٪) ، تليها نسبة المعلمات (٢٩ر٦٪)، بينما بلغت نسبة بقية الوظائف (١٧ر٢٪) ، وذلك من منطلق أن طبيعة العمل من الممكن أن يكون متغيراً له تأثيره في تشكيل استجابات مختلفة للمبحوثات فيما يتعلق بموقفهن من قضايا مختلفة، كقضية المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

obeikandl.com

١٣- عدد سنوات العمل :

اهتمت الباحثة بهذا المتغير من منطلق أنه كلما زاد عدد سنوات العمل للموظفة، كلما ارتفع دخلها من العمل، وازدادت خبرتها العملية والحياتية، ومن ثم يمكن أن يكون لها فرصة أكبر للمشاركة في القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٦)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من ٥ سنوات	٧٩	٢٠ر٥
من ٥ – ١٠ سنوات	١٠٥	٢٧ر٣
من ١٠- ١٥ سنة	٥٨	١٥ر١
من ١٥- ٢٠ سنة	٤٣	١١ر٢
- من ٢٠ سنة فأكثر	١٦	٤ر٢
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٣ر٦٪) من الموظفات يتراوح عدد سنوات عملهن ما بين ٥ – ٢٠ سنة، ونسبة (٤ر٢٪) أكثر من ٢٠سنة، وهذه النسبة يتوقع أن عدد سنوات العمل لهن ستساعدهن على التعامل مع العالم الخارجي، ومن ثم استيعاب قيم جديدة تجعلهن أكثر إقبالاً ومطالبة بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، هذا بالإضافة إلى اتساق معطيات هذا الجدول الخاص بتوزيع عينة البحث بالنظر إلى متغير السن .

١٤- المستوى الوظيفي للزوجة :

كلما كانت الزوجة في مستوى وظيفي أعلى، كلما كانت مسؤولة عن اتخاذ

قرارات وظيفية بفاعلية أكبر، الأمر الذي قد يؤدي إلى امتداد هذه القدرة على اتخاذ القرارات إلى نطاق مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات جزءاً من ثقافتها وشخصيتها .

جدول رقم (١٧)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى وظيفة الزوجة

المستوى الوظيفي للزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- إدارة عليا	٣٤	٨ر٨
- إدارة وسطى	٢٠٧	٨ر٥٣
- إدارة دنيا	٤٩	٧ر١٢
- من دون إجابة	٩٥	٧ر٢٤
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

(*) ربة منزل (٨٤)، من دون إجابة (١١) .

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مجموع نسبة العاملات في مستوى الإدارة العليا والوسطى بلغ (٦ر٦٢٪)، وهذا ما يعني مستوى تعليميًّا أفضل، وأفضل قدرة أو مهارة في المشاركة في قرارات العمل، ومن ثم إمكانية أعلى للمشاركة في القرارات الأسرية . والملاحظ أن أعلى نسبة تمثلت في الإدارة الوسطى، حيث بلغت (٨ر٥٣٪)، وذلك لأنها تمثل الموظفات اللاتي يشغلن الوظائف التعليمية، كالمعلمات، الإخصائيات الاجتماعيات، وأغلبية الموظفات السعوديات يتركزن في مثل هذه الوظائف .

١٥- المستوى التعليمي للزوج :

بما أن للتعليم دوراً في إيجاد نوع من الثقافة والوعي الثقافي لدى الأفراد، وفي اكتساب قيم واتجاهات جديدة، وذلك حسب نتائج بعض الدراسات السابقة، وحيث هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية

obeikandi.com

للأزواج، وذلك لمعرفة أي من الأزواج يرحب بمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وأي منهم يرفض .

جدول رقم (١٨)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى تعليم الأزواج

مستوى تعليم الأزواج	التكرار	النسبة (٪)
- ابتدائي	٢٥	٦,٥
- متوسط	٣٣	٨,٦
- ثانوي	٨٥	٢٢,١
- جامعي	١٦١	٤١,٨
- دراسات عليا	٧٨	٢٠,٣
- أخرى	١	٠,٣
- من دون إجابة	٢	٠,٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة لأزواج المبحوثات من المستوى الثانوي إلى الدراسات العليا، حيث بلغت النسبة (٨٤,٢٪)، وهو ما يعني أنه من المحتمل أن يكون هناك اتجاه عام من قبل هؤلاء الأزواج لقبول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، ونلاحظ تقارب نسبة مستوى التعليم الجامعي بين الأزواج والزوجات، حيث بلغت نسبة المستوى الجامعي (٤٩,١٪) مقابل (٤١,٨٪) للأزواج، أما المستوى الثانوي فبلغ للأزواج (٢٢٪) مقابل نسبة (٢٩,٩٪) للزوجات . أما بالنسبة للدراسات العليا فقد بلغت نسبة الأزواج (٢٠,٣٪) مقابل نسبة (٧,٥٪) للزوجات .

١٦- عمل الزوج :

حاولنا التعرف على عمل أزواج المبحوثات من منطلق إمكانية تأثير طبيعة العمل

obeikandl.com

على اتجاهات الأفراد، وقد أثبتت بعض الدراسات كدراسة "إنكلز " عن أثر مهنة الصناعة في تحديث الفرد (الغريبي، ١٩٩٧م، ١٤٩) إذ لا بد أن تؤثر طبيعة العمل على تحديث الأفراد، ولو بشكل نسبي، فالأعمال التي تتطلب تعاملاً مع الأدوات والآلات التكنولوجية الحديثة لها دور كبير في رفع مستوى تحديث الفرد، سواء من ناحية احترام الوقت، ورفع مستوى الطموح المهني والتربوي . كذلك الأعمال التي تتطلب تعاملاً مع مشكلات المجتمع وقضاياه تسهم في رفع مستوى تحديث الفرد في موضوعات الفاعلية والمشاركة الجماعية، ومن هنا جاء اهتمامنا بعمل أزواج المبحوثات؛ لمعرفة طبيعة العمل على اتجاه الأزواج وموافقتهم على مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٩)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعمل الأزواج

مستوى عمل الأزواج	التكرار	النسبة (٪)
- موظف حكومي مدني	١٩٣	١ر٥٠
- موظف حكومي عسكري	٤٨	٥ر١٢
- موظف قطاع خاص	٨٦	٣ر٢٢
- أعمال حرة	٣٧	٦ر٩
- تاجر	٥	٣ر١
- مزارع	-	-
- متسبب	١١	٩ر٢
- أخرى	٥	٣ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تبين بيانات الجدول السابق أن أعلى نسبة لطبيعة عمل الزوج هي في فئة الموظف الحكومي، إذ بلغت (٢ر٥٠٪) ربما لأن الوظيفة الحكومية مضمونة أكثر، وتشعر بالأمان، ومدة الدوام تُعدّ معقولة، مقارنة بوظائف القطاع الخاص،

يليها نسبة الموظفين في القطاع الخاص، إذ بلغت (٢٢٫٣ ٪) ومن المتوقع أن يكون الموظفون الحكوميون وموظفو القطاع الخاص بدرجة أكبر من الموظفين الحكوميين العسكريين؛ نظراً لخلفية الموظفين العسكريين وانحدار أغلبهم من أصول بدوية، مما يجعلهم أحياناً أقل تقبلاً لبعض المتغيرات الاجتماعية، كإفساح المجال للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٧- زواج الزوج بأخرى :

وجهنا هذا السؤال للمبحوثات؛ بهدف التعرف على مدى الفرق بين موقف الزوجة العاملة وغير العاملة في حالة زواج زوجها بزوجة أخرى، حيث نتوقع عدم قبول الزوجة العاملة بذلك الوضع، بوصفها أكثر استقلالية من الناحية المادية، مقارنة بالزوجة غير العاملة، فهي في هذه الحالة أمامها خيارات أو بدائل أكثر من غير العاملة .

جدول رقم (٢٠)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لزواج أزواج المبحوثات بأخريات

زواج الزوج	التكرار	النسبة (٪)
- لا	٣٥٩	٩٣٫٢
- بواحدة	٢٣	٦٫٢
- باثنتين	١	٠٫٣
- بثلاث	١	٠٫٣
- من دون إجابة	١	٠٫٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تبين بيانات الجدول السابق أن أغلبية الأزواج غير متزوجين بأخريات، إذ بلغت النسبة (٩٣٫٢ ٪) وهو ما يشير إلى أن هناك اتجاهاً للاكتفاء بزوجة واحدة، وقد يكون ذلك نتيجة للتغير الاجتماعي وبداية لاستيعاب القيم الحديثة في المجتمع

السعودي، وعليه نتوقع أن تكون هذه النسبة من الأزواج هي الأكثر تقبلاً لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.

١٨- المادة الإعلامية :

تُعدّ وسائل الإعلام والاتصال بالعالم الخارجي من عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع، فالفرد عندما يتعرض لمضمون الوسائل الإعلامية لا يتأثر بهذا المضمون مباشرة، وذلك لأنه فرد في مجتمع معين له أفكاره وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره الخاصة به، لذلك عندما يتعرض الفرد لمضمون الوسائل الإعلامية، فإنه لا يتخلى عن خليفته الاجتماعية تلك، ولكنه يتفاعل استناداً إلى هذه الخلفية مع ما يتعرض له من أفكار ومعلومات واتجاهات ؛ ولهذا فإن عملية الاتصال لا تسير في اتجاه واحد، أي لا يكون الفرد مستقبلاً فقط لمضمون الوسائل الإعلامية ؛ لذلك لا يجوز عزل وسائل الإعلام عند دراسة تأثيرها عن الإطار الأوسع، ألا وهو المجتمع نفسه، ولا بد أن تدرس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظام اجتماعي معقد تتفاعل كل أجزائه بعضها مع بعض، وبذلك يتبين أن الوسائل الإعلامية تُعدّ أحد عوامل التغير الاجتماعي، وقد يكون تأثيرها إيجابيًّا فيكون التغير إيجابياً، وقد يكون سلبياً، وهذا يعتمد على المجتمع وأفراده وطريقة استخدامهم للوسائل الإعلامية (الغانم، ١٩٩٥م، ١٧٣) . ونتوقع أن يكون لوسائل الإعلام أثرها الإيجابي في تغير النظرة للمرأة، ولمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٢١)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً للمادة الإعلامية المفضلة

المادة الإعلامية	التكرار	النسبة (٪)
- اجتماعية	٢٢٧	٥٩ر٠
- طبية	١٥٧	٤٠ر٨
- دينية	١٦٨	٤٣ر٦
- ثقافية	١٧٠	٤٤ر٢

- سياسية	٧٤	١٩ر٢
- ترفيهية	١٣٧	٣٥ر٦
- فنية	٦٨	١٧ر٧
- رياضية	١٥	٣ر٩
- أخرى	٢	٠ر٥

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك مواد إعلامية تدعم مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، كالمواد الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وهذه المواد ظهرت بنسبة عالية، وهو ما يشير إلى ضرورة تغير شخصية الزوجة، وانعكاس تأثير هذه المواد الإعلامية على آرائها واتجاهاتها وسعيها لفرض مشاركتها أو المطالبة بها، في اتخاذ القرارات الأسرية .

والملاحظ أن المادة الاجتماعية حازت على أعلى نسبة تفضيل، وربما يرجع ذلك لطبيعة الموضوعات التي تطرحها المادة الاجتماعية وارتباطها في كثير من الأحيان بموضوعات تخص المرأة، بينما حازت المادة الثقافية على المركز الثاني بنسبة (٤٤ر٢ ٪) مما يعكس تغير شخصية المرأة السعودية، وارتفاع مستواها التعليمي، وزيادة اطلاعها وحرصها على متابعة الجديد، يلي ذلك الدينية بنسبة (٤٣ر٦٪) وهذا ليس بغريب لطبيعة المجتمع السعودي، وحرصه على متابعة الأمور الدينية، وحازت المادة الطبية على نسبة تفضيل (٤٠,٨٪) مما يُعدّ مؤشراً لزيادة وعي المرأة السعودية، وحرصها على متابعة كل ما يتعلق بهذه المادة، أما المادة الترفيهية فقد كانت نسبة تفضيلها (٣٥ر٦ ٪) .

ثامناً : الخلاصة :

من خلال تحليلنا للمادة العلمية لهذا الفصل، تبرز لنا مجموعة من الحقائق الأساسية الآتية :

١- إن مجتمع الدراسة يتكون من الزوجات السعوديات العاملات، وربات المنزل، وبلغت نسبة كل فئة (٧٨,٢٪)، و(٢١,٨٪) على التوالي .

obeikandl.com

الفصل الخامس

المتغيرات المحددة لمشاركة
الزوجة العاملة في القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية .

ثانيا : المتغيرات التعليمية والثقافية .

ثالثا : متغيرات المكانة العائلية (الاجتماعية والاقتصادية) .

رابعا : متغيرات الحالة العملية (العمل) .

خامسا : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تمثل دراسة الأسرة أهمية كبرى عند المفكرين الاجتماعيين، وذلك من منطلق كون الأسرة النواة التي يتأسس من خلالها المجتمع، فالأسرة كما تؤكد أدبيات التنشئة الاجتماعية، هي الخلية الأولى التي تتشكل فيها أنماط سلوك الفرد وقيمة اتجاهاته المختلفة نحو المجتمع ودوره فيه . وما من شك أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي بعد اكتشاف النفط، أثرت في مكانة المرأة في المجتمع، وفي طبيعة النظرة إليها، وذلك نتيجة لعوامل متعددة سببت التغير، وأهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الاقتصادي، فالأسرة تغيرت من حيث نمطها وحجمها، كما تأثر السلوك الإنجابي وأساليب التنشئة الاجتماعية، وتغيرت بعض العادات والتقاليد المرتبطة بجوانب الحياة الأسرية المختلفة، وإذا كانت الأسرة تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت، فإن هذه التغيرات قد ظهرت على الأسرة بانتشار الأسرة النواة Nuclear Family، وهي الأسرة التي ظلت مركز التناسل ومصدر الرعاية الأولية لأفراد الأسرة . ويعود السبب في تقلص حجم الأسرة الممتدة إلى اختفاء الدور الوظيفي لها، إذ أصبحت مؤسسات الدولة تقوم عنها بهذا الدور، بالإضافة لانخفاض ظاهرة تعدد الزوجات؛ نتيجة لزيادة درجة التعليم والوعي الاجتماعي الذي نالت المرأة قسطاً منه بسبب عملية التغيير والتحديث التي حدثت في المجتمع .

وارتباطاً بذلك وقعت تغيرات طرأت على حياة المرأة السعودية خصوصاً داخل الأسرة وخارجها خلال مدة التحول التي واكبت ظهور النفط وتصديره ،ويمكن رصد هذه التغيرات على النحو الآتي:

١- فتح المجال للمرأة بالتعليم والاستمرار فيه، حتى أعلى الدرجات .

٢- خروج المرأة للعمل، حيث أصبحت تشكل مصدر دخل اقتصادي مهم بالنسبة لكثير من الأسر .

٣- تغير مكانة المرأة والنظرة إليها سواء على صعيد المجتمع العام أو على صعيد الأسرة بشكل خاص .

٤- تأخر سن الزواج بالنسبة للمرأة .

٥- لم يعد الزوج أو الرجل بشكل عام العائل الوحيد للأسرة، بل تشاركه في ذلك المرأة والأبناء .

وهكذا أصبحت الأسرة في المجتمع السعودي الحديث أكثر تحرراً إلى حد ما من سلطة العائلة الكبيرة، فلم تعد القرارات الخاصة بالزوجين وبأولادهما تخص أحداً غيرهما، ولم يعد يتدخل فيها أطراف أخرى داخل النطاق العائلي .

ونتيجة للتحولات التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع عموماً، والأسرة خصوصاً، أصبحت المرأة أكثر وعياً ومطالبة بحقوقها . ويُعدّ اتخاذ القرار من أكثر الموضوعات التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للمرأة في أي مجتمع، والمجتمع السعودي كذلك، فعلى أساسه يتحدد مستقبلها، وسعادتها، وسعادة أسرتها، فبدأت تطالب وتصر على مشاركة الرجل في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، وأصبح ذلك مصدراً للتوتر الأسري؛ نظراً لتعنت الرجل في أحيان كثيرة في السماح للمرأة بالمشاركة، حتى في القرارات التي تمس حياتها بشكل مباشر .

وتعدّ مشاركة المرأة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من المتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، ومنها : السن، عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، الاستقلال المادي للزوجة، انتماؤها العائلي، وعملها، وتعليمها، وثقافتها، وسوف نعرض بالتحليل لكل متغير من هذه المتغيرات :

أولاً : السن بوصفه متغيراً محدداً لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية :

لقد أوضحت بعض الدراسات تأثير السن على شخصية الأفراد، وطريقة تعاملهم مع المواقف المختلفة في الحياة، فكلما زاد سن الفرد، وتقدم في العمر، كلما نضجت شخصيته، وزادت خبرته في الحياة، وهي الخبرة التي تمكنه من التعامل بمهارة أكثر مع مواقف الحياة اليومية . ولقد أدرجت بعض الدراسات السن بوصفه عاملاً من العوامل المحددة لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، ففي دراسة " الصديقي " ثبت أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرارات الأسرية باستثناء مرحلة تبني قرار تعليم البنات (الصديقي، ١٩٩٨م) . أما دراسة " الساعاتي "فقد توصلت إلى أن سيطرة الزوجة تزداد في الأسرة، كما ترتفع مشاركتها في القرارات الأسرية، كلما كبرت في السن وطالت مدة زواجها، في كل من الريف والحضر (الساعاتي، ١٩٧٢م).

جدول رقم (٢٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج موافقة الزوجة إذا رغب في شراء سلعة معينة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	١٣٨	٣٥ر٨
- أحياناً	٢٠٢	٥٢ر٥
- نادراً	٢٨	٧ر٣
- لا	١٦	٤ر٢
- من دون إجابة	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن نسبة (٣٥ر٨ ٪) أجابت بأن الزوج دائماً

يأخذ موافقة الزوجة، بينما ذكرت نسبة (٥ر٢٥٪) أنه أحياناً ما يفعل ذلك، في حين أن نسبة (٣,٧٪) أجابت بأنه نادراً ما يأخذ موافقتها، بينما أكدت نسبة (٢ر٥٤ ٪) بأنه لا يأخذ موافقتها .

جدول رقم (٢٣)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة [*]

أخذ الزوج موافقة زوجته / سن الزواج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٧	٣٠ر٤	١٣	٥٦ر٥	٢	٨ر٧	١	٤ر٣	٢٣	٦ر٧	٢١ر٦	٠ر٠٤
٢٦ – ٣٠ سنة	٤٠	٣٣ر٦	٦٨	٥٧ر١	٨	٦ر٧	٣	٢ر٥	١١٩	٣٤ر٩		
٣١ – ٣٥ سنة	٣٢	٣٨ر١	٤٦	٥٤ر٨	٥	٦ر٠	١	١ر٢	٨٤	٢٤ر٦		
٣٦ – ٤٠ سنة	٣١	٤١ر٩	٣٤	٤٥ر٩	٣	٤ر١	٦	٨ر١	٧٤	٢١ر٧		
٤١ سنة فما فوق	١٤	٣٤ر١	١٥	٣٦ر٦	٨	١٩ر٥	٤	٩ر٨	٤١	١٢ر٠		
المجموع	١٢٤	٣٦ر٤	١٧٦	٥١ر٦	٢٦	٧ر٦	١٥	٤ر٤	٣٤١	١٠٠ر٠		

[×] من دون إجابة (٤٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٢٣) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٦ر٢١)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٤)، الأمر الذي يعني وجود علاقة بين المتغيرين، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أنه كلما ارتفع سن الزوجة كلما زادت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة ما، حيث نلاحظ أن الزوجات في سن (٣١ – ٣٥ سنة) بلغت نسبة أخذ الأزواج موافقتهن دائماً في حال رغبتهم في شراء سلعة (١ر٣٨ ٪)، ونسبة (٩ر٤١ ٪) في سن (٣٦ – ٤٠ سنة)، وذلك يرجع إلى أنه بتقدم الزوجة في العمر تنضج

شخصيتها، وتزداد خبرتها، ويكتمل إدراكها النفسي والاجتماعي، وبشكل عام فقد ارتفع سن الزواج في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية ؛ لأن الأغلبية من الشباب يلتحقون بالتعليم بمراحله المختلفة، ويستغرقون فيه عدة سنوات، تتلوها مدة من الاستقرار المادي، والاستعداد للزواج، وبالنسبة للشابات أيضاً، فإنهن يكملن تعليمهن الجامعي، ثم يعملن بعد ذلك مدة عام أو عامين، ولذلك نجد أن أغلبية الشابات يتزوجن في السن (٢٣ – ٢٥سنة)، والشباب في سن (٢٧ – ٣٢ سنة) .

جدول رقم (٢٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
– الزوج	٣٢	٨ر٣
– الزوجة	١٦	٦ر٨
– الاثنان معاً	٣١٥	٨١ر٨
– أخرى	٦	١ر٦
– لم تجب	٦	١ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢٤) بن نسبة (٨,٤٪) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٦,٨٪) بأنها الزوجة، فيما أكدت نسبة (٨١,٨٪) بأنهما الاثنان معاً .

جدول رقم (٢٥)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

من يتخذ القرار بعدد الأبناء / سن الزواج	الزوجة		الزوج		الاثنان معاً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	١	٣ر٤	–	–	٢٢	٩٥ر٧	–	–	٢٣	٦ر٨		
٢٦ – ٣٠ سنة	١١	٩ر٢	٨	٦ر٧	١٠٠	٨٤ر٠	–	–	١١٩	٣ر٥		
٣١ – ٣٥ سنة	٤	٤ر٨	٩	١٠ر٨	٦٥	٨٧ر٣	٥	٦ر٠	٨٣	٢٤ر٦	٢٠ر٩	٠٥ر٠
٣٦ – ٤٠ سنة	١٠	١٣ر٩	٥	٦ر٩	٥٧	٧٩ر٢	–	–	٧٢	٢١ر٤		
٤١ سنة فما فوق	٣	٧ر٥	٢	٥ر٠	٣٤	٨٥ر٠		٢ر٥	٤٠	١١ر٩		
المجموع	٢٩	٨ر٦	٢٤	٧ر١	٢٧٨	٨٢ر٥		١ر٨	٣٣٧	١٠٠ر٠		

(×) بدون إجابة ٤٨ .

يتضح من الجدول رقم (٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥ر٠) حيث يتضح من بيانات الجدول أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين بلغت (٩٥,٧) في السن (أقل من ٢٥ سنة) بينما في السن (من ٢٦ – ٣٠ سنة) بلغت (٨٤ ٪)، في حين بلغت (٧٨ر٣ ٪) في السن (من ٣١ – ٣٥ سنة) . وقد يرجع ذلك إلى كون الزوجة هي المسؤولة بشكل مباشر عن عملية الحمل والولادة، مما يجعل قرارها في هذه الحالة ضرورياً، إذ يعتمد ذلك على حالتها الصحية وسنها، وخصوصاً أنه من الناحية الطبية ينصح الأطباء المرأة بعدم الإنجاب بعد سن الثلاثين، هذا طبعاً في حالة كون الزوج متفهماً لهذا الأمر، إذ إنه على الرغم من أن حالة الزوجة الصحية والعمرية لا تسمح أحياناً بإنجاب عدد أكبر من الأبناء، إلا أن بعض الأزواج يصر على ضرورة حمل الزوجة، وإلا سيتزوج امرأة أخرى، خصوصاً

obeikandl.com

إذا أنجبت الزوجة بنات فقط، فتستمر في الحمل على أمل أن تنجب الولد الوارث، إذ إن الأسرة تقاس قوتها عن طريق عدد الأبناء الذكور، فالطلب لا يزال عالياً على الأبناء الذكور في الأسرة الخليجية عموماً، ولا تستطيع الزوجة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي المريح إلا بعد إنجاب الابن الوارث (الرميحي، ١٩٨١م، ١١٠) .

وارتباطاً بذلك توضح معطيات الدراسات الميدانية أن الزوجين معاً هما اللذان يتخذان القرار بعدد الأبناء، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين (٨ر٨١٪) وتمثل أعلى نسبة، حيث بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٣ر٨ ٪) فقط، بينما بلغت (٨ر٦٪) من قبل الزوجة، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة ؛ نتيجة للتغيرات السريعة التي شهدها المجتمع السعودي الناتجة عن الطفرة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور قيم واتجاهات جديدة مواكبة لهذه التغيرات، والأسرة السعودية، ومكانة المرأة السعودية في المجتمع عموماً، وبالأسرة بصفة خاصة من ضمن هذه التغيرات، مما جعل العلاقة بين الزوجين علاقة مشاركة وسلطة مشتركة، وذلك بعد أن كانت سلطة الزوج مطلقة في اتخاذ القرارات الأسرية، ومنها عدد الأبناء، واتصالاً بذلك توصلت دراسة « الصديقي » من ضمن نتائجها إلى أنه لا توجد علاقة بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قرار تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات (الصديقي، ١٤٠٨هـ) .

جدول رقم (٢٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة

ماذا ينبغي أن تكون

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- أن تطيعه دائماً	١٥	٩ر٣
- أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها	١١٤	٦ر٢٩
- أن تراجعه في بعض الأمور	٨	١ر٢
- أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها	٢٣٣	٥ر٦٠
- أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة	١٢	١ر٣
- أخرى	١	٣ر٠
- لم تجب	٢	٥ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن نسبة (٩ر٣٪) أجابت أن تطيعه دائماً، بينما أجابت نسبة (٦ر٢٩٪) أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها، في حين أن نسبة (١ر٢٪) أن تراجعه في بعض الأمور، بينما أجابت نسبة (٥ر٦٠٪) أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها، وذكرت نسبة (١ر٣٪) أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة .

جدول رقم (٢٧)

obeikandi.com

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وماذا ينبغي أن تكون العلاقة بين الزوج والزوجة (×)

العلاقة بين الزوجة والزوج / سن الزواج	أن تطيعه دائماً		أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها		أن تراجعه في بعض الأمور		أن تتشاور معه وتحاول إقناعه		أن تصر على وجهة نظرها ما دامت صحيحة		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	١	٣ر٤	٨	٣٤ر٨	–	–	١٣	٥٦ر٥	١	٣ر٤	–	–	٢٣	٦ر٨	١١ر١	٩ر٠ غير دالة
٢٦ — ٣٠ سنة	٦	٥ر٠	٢٨	٢٣ر٥	٣	٢ر٥	٧٨	٦٥ر٥	٣	٢ر٥	١	٨ر٠	١١٩	٣٥ر١		
٣١ — ٣٥ سنة	٢	٢ر٤	٢٨	٣٣ر٣	١	٢ر١	٥٠	٥٩ر٥	٣	٣ر٦	–	–	٨٤	٢٤ر٨		
٣٦ — ٤٠ سنة	٤	٥ر٦	٢٣	٣١ر٩	٣	٢ر٤	٤٠	٥٥ر٦	٢	٢ر٨	–	–	٧٢	٢١ر٢		
٤١ سنة فما فوق	١	٢ر٤	١٥	٣٦ر٦	–	–	٢٣	٥٦ر١	٢	٢ر٨	–	–	٤١	١٢ر١		
المجموع	١٤	٤ر١	١٠٢	٣٠ر١	٧	٢ر١	٢٠٤	٦٠ر٢	١١	٣ر٢	١	٣ر٠	٣٣٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (٢٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١ر١١٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٩ر٠٪)

جدول رقم (٢٨)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة إذا لم يأخذ الزوج برأيها / سن الزواج	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٥	٢١	–	-	–	–	١٨	٧٨ر٣	–	–	٢٣	٦ر٨		
٢٦ – ٣٠ سنة	٣٧	٣١ر٤	٤	٣ر٤	٣	٢ر٥	٧٤	٦٢ر٧	–	–	١١٨	٣٤ر٨		
٣١ – ٣٥ سنة	٣٠	٣٦ر١	١	١ر٢	١	١ر٢	٥٠	٦٠ر٢	١	١ر٢	٨٣	٢٤ر٥	١٣ر٣	٠ر٦ غير دالة
٣٦ – ٤٠ سنة	١٨	٢٤ر٣	٣	٤ر١	–	–	٥٣	٧١ر٦	–	–	٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فما فوق	١١	٢٦ر٨	–	-	١	٢ر٤	٢٩	٧٠ر٧	–	–	٤١	١٢ر١		
المجموع	١٠١	٢٩ر٨	٨	٢ر٤	٥	١ر٥	٢٢٤	٦٦ر١	١	٠ر٣	٣٣٩	١٠٠ر٠		

(×)من دون إجابة (٤٦) .

وتضح من الجدول رقم (٢٨) عدم وجود علاقة بين متغير السن وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها،حيث بلغت قيمة كا٢(١٣ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى ارتباطاً من متغير السن (سن الزوجة) كسيطرة بعض القيم والتقاليد التي تفرض أشكالاً محددة للعلاقة، تتجاوز أحياناً فاعلية تأثير العديد من المتغيرات الحديثة، كالتعليم أو عمل المرأة وحصولها على دخل أو تحقيقها لاستقلال اقتصادي .

جدول رقم (٢٩)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة
إذا لم يأخذ زوجها برأيها

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- تصر على ضرورة المشاركة	١١٠	٢٨ر٦
- تتركه يفعل ما يريد	٩	٢ر٣
- تستعين بالأقارب للضغط عليه	٥	٢ر٣
- تحاول إقناعه	٢٥٨	٦٧ر٠
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢٩) أن نسبة (٢٨ر٦٪) من المبحوثات أجابت بأنها تصر على ضرورة المشاركة، بينما أشارت نسبة (٢ر٣٪) إلى أنها تتركه يفعل ما يريد، في حين أجابت نسبة (١ر٣٪) بأنها تستعين بالأقارب للضغط عليه، وأجابت نسبة (٦٧ر٠٪) بأنها تحاول إقناعه .

obeikandi.com

جدول رقم (٣٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / عدد الأطفال	أوافق عن رضاء		أرضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	١	٩ر	٢٩	٢٦ر١	٦	٥ر٤	٦٢	٥٥ر٩	١٣	١١ر٧	١١١	٢٨ر٩	٢٨ر٠	٠ر٠٠٥ دالة
من ٣– ٤ أطفال	١	١ر٣	٦٤	٤١ر٠	٨	٥ر١	٦٠	٣٨ر٥	٢٢	١٤ر١	١٥٦	٤٠ر٦		
من ٥–٦ أطفال	٢	٢ر٣	٣٦	٤١ر٩	٦	٧ر٠	٣٢	٣٧ر٢	١٠	١١ر٦	٨٦	٢٢ر٤		
من ٧ أطفال فما فوق	١	٣ر٢	٢٢	٧١ر٠	١	٣ر٢	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
المجموع	٦	١ر٦	١٥١	٣٩ر٣	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر١	٤٨	١٢ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٠) وجود علاقة بين عدد أطفال الزوجة، وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٨ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٥) حيث تبين معطيات الجدول أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما شكل نقطة ضعف عند الزوجة، حيث تضطر للرضى بالأمر الواقع بسبب أطفالها، ونلاحظ أن نسبة من ترضى بالأمر الواقع، ولديها طفلان، بلغت (٢٦ر١ ٪)، في حين بلغت نسبة رضاء من لديها خمسة أطفال أو ستة أطفال بالأمر الواقع (٤١ر٩ ٪)، في حين بلغت نسبة رضاء من لديها سبعة أطفال أو أكثر بالأمر الواقع (٧١ر٠ ٪)، وفي المقابل نجد أن نسبة من تطلب الطلاق في حالة زواج زوجها بزوجة أخرى ترتفع في حالة وجود عدد قليل من الأطفال،فنلاحظ في حالة

obeikandl.com

وجود طفلين أن نسبة من تطلب الطلاق بلغت (٩ر٥٥٪) أما في حالة وجود خمسة أطفال أو ستة فبلغت النسبة (٢ر٣٧ ٪)، وفي حالة وجود سبعة أو أكثر من الأطفال بلغت نسبة من تطلب الطلاق (٩ر ١٢٪)، وذلك لأنه يحق للزوج الاحتفاظ بالأبناء لديه بعد سن معينة، وفي حالة زواج الأم المطلقة، يحق له أخذ الأبناء في أي سن(×).

وتشير « نادية يوسف « بخصوص منزلة الزوجة والتقويم لهذه المنزلة من خلال مؤشرات السلوك التناسلي، حيث تسوق الكاتبة الأدلة في مقالها المفصل عن المرأة إلى أن المرأة تحتل مركزاً تابعاً في جميع المجالات، وتستمد قدراً من القوة خلال الدور الذي تضطلع به زوجة ودور الأمومة المرتبط به، إذ يمثل الطفل شكلاً أكثر بكثير من أشكال التأمين الاجتماعي ضد الطلاق أو تعدد الزوجات الذي يتهدد المرأة، إذ إن المرأة تستمد منزلة رفيعة من الأمومة حتى وإن طلقت أو نبذت من أجل زوجة ثانية؛ لذلك علينا أن نتوقع أن تواصل المرأة أنشطة الإنجاب طوال سنواتها التناسلية . (رسام، ١٩٨٤م ، ٢٣ – ٢٤) . والملاحظ أن عدد أولاد الزوجة يدفعها إلى الرضى والقبول بالأمر الواقع، ويمثل لها تأميناً ضد الطلاق، ولكن ليس ضد تعدد الزوجات، ففي مجتمعنا كثير من حالات الزوجات اللاتي يضطررن لقبول ذلك في ظل وجود أولاد وغياب أي خيارات أمام الزوجة أفضل من وضعها الذي هي فيه .

جدول رقم (٣١)

(×) تُعدّ ظاهرتا تعدد الزوجات والطلاق ظاهرتين اجتماعيتين مهمتين في المجتمع السعودي، ومع أن ظاهرة تعدد الزوجات تقلصت نسبياً، إلا أنها ما زالت موجودة ومنتشرة في بعض الفئات الاجتماعية، والملاحظ أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للزوج يُعدّ من العوامل التي تدفع الزوج إلى التفكير في الزواج بزوجة أخرى ؛ لذلك تتخوف الزوجة السعودية من ذلك، حيث أصبح من المتعارف عليه أنه كلما ازداد دخل الزوج فإنه سيفكر في الزواج بأخرى . وما يقلق قطاعات المجتمع عموماً انتشار ظاهرة الطلاق، إذ وصلت إلى (٦٠٪) والتي تُعدّ من نتاج التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، وتنتشر في الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة؛ نتيجة إشكاليات اجتماعية ناتجة عن صعوبات التكيف مع الأوضاع الجديدة ..

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة

أخذ الزوج موافقة الزوجة / عدد الأطفال	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	٤٢	٣٧ر٨	٦٠	٥٤ر١	٦	٥ر٤	٣	٢ر٧	–	–	١١١	٢٨ر٨	٢٨ر٠	٠٠٠٥ر٠ دالة
من ٣– ٤ أطفال	٥٣	٣٣ر٨	٩٠	٥٧ر٣	٧	٤ر٥	٦	٣ر٨	١	٦ر	١٥٧	٤٠ر٨		
من ٥–٦أطفال	٣٥	٤٠ر٧	٣٩	٤٥ر٣	٨	٩ر٣	٤	٤ر٧	–	–	٨٦	٢٢ر٣		
من ٧ أطفال فما فوق	٨	٢٥ر٨	١٣	١٤ر٩	٧	٢٢ر٦	٣	٩ر٧	–	–	٣١	٨ر١		
المجموع	١٣٨	٣٥ر٨	٢٠٢	٥٢ر٥	٢٨	٧ر٣	١٦	٤ر٢	١	٣ر	٣٨٤	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٣١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٢١ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠)، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة تشير إلى أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة (دائماً) في حال شراء سلعة معينة، حيث بلغت (٧ ر ٤٠٪)، للزوجات اللاتي لديهن (٥ أو ٦ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته في شراء سلعة معينة (٣ر٤٥٪) ممن أنجبن (٥ أو ٦ أطفال)، وبلغت أعلى نسبة أخذ الزوج لموافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته شراء سلعة معينة (٣ر٥٧٪) ممن أنجبن (٣ أو ٤ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة دائماً (٨ر٣٧٪) في حال وجود طفلين أو أقل، ونسبة (١ر٥٤٪) أحياناً .

obeikandl.com

جدول رقم (٣٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في

إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج	٢٩	٧ر٥
- الزوجة	٣٠	٧ر٨
- الزوجة والزوج معاً	٢١٨	٥٦ر٦
- حسب الظروف	١٠٧	٢٧ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن نسبة (٥ر٧٪) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٨ر٧٪) بأنها الزوجة، في حين أشارت نسبة (٦ر٥٦٪) بأنهما معاً، ونسبة (٨ر٢٧٪) أجابت بأن ذلك حسب الظروف، ويتضح من البيانات أن أعلى نسبة في اتخاذهما معاً للقرار، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن هناك مساحة للنقاش وتبادل الآراء .

obeikandi.com

جدول رقم (٣٣)
يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار عند إقامة علاقة جديدة مع آخرين (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / عدد الأطفال	دائماً		أحيانا		نادراً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	٧	٦ر٣	٦	٥ر٤	٦٦	٥٩ر٥	٣٢	٢٨ر٨	١١١	٢٨ر٩	٤ر٠١	٩ر٠ غير دالة
من ٣– ٤ أطفال	١١	٧ر٠	١٥	٩ر٦	٨٦	٥٤ر٨	٤٥	٢٨ر٧	١٥٧	٤٠ر٩		
من ٥–٦ أطفال	٨	٩ر٤	٦	٧ر١	٥١	٦٠ر٠	٢٠	٢٣ر٥	٨٥	٢٢ر١		
من ٧ أطفال فما فوق	٣	٩ر٧	٣	٩ر٧	١٥	٤٨ر٤	١٠	٢٣ر٣	٣١	٨ر١		
المجموع	٢٩	٧ر٦	٣٠	٧ر٨	٢١٨	٥٦ر٨	١٠٧	٢٧ر٩	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت نسبة كا٢ (٤ر٠١) مما يشير إلى عدم وجود فروق إحصائية عند مستوى (٩ر٠) .

obeikandi.com

جدول رقم (٣٤)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وقبول الزوج إقامة علاقة مع أسرة أخرى تكون الزوجة السبب في إقامة هذه العلاقة (×)

قبول الزوج إقامة علاقة / عدد الأطفال	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	١٠	٩ر٢	٢٤	٢٢ر٠	٣٦	٣٣ر٠	٣٩	٣٥ر٨	–	–	١٠٩	٢٨ر٥	١٢ر٠	٠ر٤ غير دالة
من ٣– ٤ أطفال	١٧	١٠ر٨	٢٤	١٥ر٣	٦٥	٤١ر٤	٤٩	٣١ر٢	٢	١ر٣	١٥٧	٤١ر٤		
من ٥–٦ أطفال	٩	١٠ر٦	١٠	١١ر٨	٣٢	٣٧ر٦	٣٤	٤٠ر٠	–	–	٨٥	٢٢ر٣		
من ٧ أطفال فما فوق	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٩	٢٩ر٠	١٥	٤٨ر٤	–	–	٣١	٨ر١		
المجموع	٤٠	١٠ر٥	٦١	١٦ر٠	١٤٢	٣٧ر٢	١٣٧	٣٥ر٩	٢	٠ر٥	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

ويتضح من الجدول رقم (٣٤) عدم وجود علاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار في حالة إقدام الأسرة على إقامة علاقة جديدة مع آخرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٢ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى من متغير عدد الأطفال، كعدد سنوات الزواج، ومستوى تعليم الزوجة .

ويبين الجدول رقم (٣٥) طبيعة العلاقة بين متغير مستوى تعليم الزوجة وقبول الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة هذه العلاقة .

obeikandl.com

جدول رقم (٣٥)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وموقف الزوج أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
ابتدائي	٢	١٠ر٠	٣	١٥ر٠	٩	٤٥ر٠	٥	٢٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢		
متوسط	٦	٢٠ر٠	٧	٢٣ر٣	٦	٢٠ر٠	١١	٣٦ر٧			٣٠	٧ر٩	١٢ر٠	٤ر٠ غير دالة
ثانوي	١٣	١١ر٣	١٨	١٥ر٧	٤٧	٤٠ر٩	٣٦	٣١ر٣	١	٩ر	١١٥	٣٠ز٢		
جامعي	١٨	٩ر٦	٢٧	١٤ر٤	٧٠	٣٧ر٤	٧٢	٣٨ر٥			١٨٧	٤٩ر١		
دراسات عليا	١	٣ر٤	٦	٢٠ر٧	٩	٣١ر٠	١٣	٤٤ر٨			٢٩	٧ر٦		
المجموع	٤٠	١٠ر٥	٦١	١٦ر٠	١٤١	٣٧ر٠	١٣٧	٣٦ر٠	٢	٥ر٠	٣٨١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤).

يتضح من الجدول رقم (٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) على الرغم من أنه يتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة.

obeikandl.com

جدول رقم (٣٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
– لا	٤٠	٤ر١٠
– نادراً	٦١	٨ر١٥
– أحياناً	١٤٢	٩ر٣٦
– نعم	١٣٧	٦ر٣٥
– أخرى	٢	٥ر٠
– لم تجب	٣	٨ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

(×) من دون إجابة (٨) .

يوضح الجدول رقم (٣٦) أن نسبة (٩ر٣٦٪) أجابت بأن الزوج (أحياناً) يقبل إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون هي السبب في إقامة هذه العلاقة، بينما أجابت نسبة (٦ر٣٥٪) بأن الزوج يقبل بذلك، في حين أجابت نسبة (٤ر١٠٪) بأن الزوج لا يقبل بأن تكون الزوجة هي المبادرة إلى ذلك .

obeikandi.com

جدول رقم (٣٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج إقامة علاقة بأسرة أخرى بمبادرة الزوجة (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٦	١٣ر٣	٨	١٧ر٨	١٥	٣٣ر٣	١٦	٣٥ر٦	–	-	٤٥	١١ر٩	٢٧ر٨	٠٣ر٠ دالة
من ٦–١٠سنوات	١٢	١١ر٠	٢٨	٢٥ر٧	٣٧	٣٣ر٩	٣٢	٢٩ر٤	–	–	١٠٩	٢٨ر٩		
من١١–١٥سنة	١٢	١٢ر١	١٣	١٣ر١	٤٠	٤٠ر٤	٣٢	٣٢ر٣	٢	٢ر٠	٩٩	٢٦ر٣		
من١٦–٢٠سنة	٧	٩ر٦	٦	٨ر٢	٣٠	٤١ر١	٣٠	٤١ر١	–	–	٧٣	١٩ر٤		
من ٢٠سنة فما فوق	٢	٣ر٩	٤	٧ر٨	١٨	٣٥ر٣	٢٧	٥٢ر٩	–	–	٥١	١٣ر٥		
المجموع	٣٩	١٠ر٣	٥٩	١٥ر٦	١٤٠	٣٧ر١	١٣٧	٣٦ر٣	٢	٥ر٠	٣٧٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح من الجدول رقم (٣٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٧ر٨) ، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (٠٣ر٠)، وبالرجوع إلى معطيات الدراسة الميدانية التي تؤكد هذه العلاقة نجد أنه كلما زادت سنوات الزواج كلما زادت إمكانية مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تبين معطيات الدراسة أن الزوج يوافق على إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى بمبادرة الزوجة بنسبة (٣٥ر٦٪) في حالة كانت مدة الزواج (٥ سنوات فأقل)، في المقابل نجد أن نسبة موافقة الزوج بلغت (٤١ر١٪) في حالة كانت المدة (١٦ سنة إلى ٢٠ سنة)، مما يؤكد أنه بزيادة سنوات الزواج تثبت الزوجة مكانتها أكثر في الأسرة .

obeikandl.com

وتتفق دراسة " الساعاتي " مع هذه النتيجة، حيث أكدت في دراستها " الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة الحضرية، ١٩٧٢م " أنه كلما كبرت الزوجة من حيث مستوى العمر في الأسر الريفية والحضرية، كلما ارتبط ذلك بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها للأبناء، وخاصة الذكور، وبطول مدة الزواج .

جدول رقم (٣٨)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج والظروف التي تساعد المرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه

قبل الزوج إقامة علاقة بمبادرة الزوجة / سنوات الزواج	التعليم المناسب		إجارة العمل		وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة		تقدير المجتمع لعمل المرأة		مساعدة الزوج		كير الأولاد		عدم وجود أبناء		حاجة الأسرة إلى دخل الزوجة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٥ سنوات فأقل	١٤	٩ر٩	٧	١ر٤	١٣	٨ر٧	١٤	١٣ر١	٣١	١٣ر٢	١٠	١١ر٢	٥	١١ر٦	١٣	١٠ر٠
من ٦–١٠سنوات	٣٦	٢٥ر٤	١٠	٢٦ر٣	٤٢	٢٨ر٠	٢٠	١٨ر٧	٦٤	٢٧ر٤	٢٢	٢٤ر٧	١٣	٣٠ر٢	٣٦	٢٧ر٧
من١١–١٥سنة	٤٢	٢٩ر٦	٩	٢٣ر٧	٣٥	٢٣ر٣	٣٦	٣٣ر٦	٦٨	٢٩ر١	٢٤	٢٧ر٠	١٤	٣٢ر٦	٣٦	٢٧ر٧
من١٦–٢٠سنة	٢٩	٢٠ر٤	٧	١٨ر٤	٣٦	٢٤ر٠	٢٣	٢١ر٥	٤٤	١٨ر٨	٢٢	٢٤ر٧	٥	١١ر٦	٢٧	٢٠ر٨
من ٢٠سنة فما فوق	٢١	١٤ر٨	٥	١٣ر٢	٢٤	١٦ر٠	١٤	١٣ر١	٢٧	١١ر٥	١١	١٢ر٤	٦	١٤ر٠	١٨	١٣ر٨
المجموع	١٤٢	١٠٠	٣٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٧	١٠٠	٢٣٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٤٣	١٠٠	١٣٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣٨) أن أعلى فئة وافقت على أن التعليم المناسب يُعدّ من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة موافقة النساء المتزوجات (من ١١ – ١٥ سنة) على ذلك نحو (٢٩ر٦٪)، في حين أن أعلى نسبة وافقت على أن إجازة العمل تُعدّ من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج

المنزل بلغت (٢٦٫٣٪) من النساء المتزوجات (من ٦ – ١٠ سنوات)، بينما نجد أن الفئة الواقعة في مدة الزواج من (٦ – ١٠ سنوات) وافقت على أن وعي الأسرة بعمل المرأة وأهميته من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، وذلك بنسبة (٢٨٫٠٪) . ووافقت الزوجات اللاتي بلغت مدة زواجهن (من ١١ – ١٥ سنة) على أن تقدير المجتمع لعمل المرأة خارج المنزل يعدُّ من الظروف التي تساعدها على العمل، حيث كانت نسبة موافقتهن (٣٣٫٦٪)، وكذلك وافقت نسبة (٢٩٫١٪) على أن مساعدة الزوج تعتبر من الظروف المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، كما أن كبر الأولاد كظرف مساعد، كما أكدت (٢٧٫٠ ٪)، وذكرت نسبة (٣٢٫٦٪) عدم وجود أبناء كطرف مساعد على العمل، كذلك وافقت الزوجات المتزوجات (من ٦ – ١٠ سنوات)، وكذلك (١١– ١٥ سنة) على أن حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العوامل المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة الموافقة نحو (٢٧٫٧٪) .

في المقابل نلاحظ أن الزوجات اللاتي مدة زواجهن (٥ سنوات فأقل) وافقن على أن من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج المنزل، تقدير المجتمع لعمل المرأة بنسبة (١٣٫١٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (١٣٫٢٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (١٣٫٢٪) وبالنسبة لعامل كبر الأولاد كانت نسبة موافقة الزوجات أنفسهن (١١٫٢). والواقع أن انخفاض إسهام المرأة السعودية في العمل، حدث بسبب عدد من العوامل التي شكلت عقبات ومشكلات أسهمت في الحد من عمل المرأة والاستمرار فيه، فلا يزال الاعتقاد السائد أن دور المرأة الأساسي في المنزل زوجةً وأمًّا، وأن العمل خارج المنزل من واجب الرجل فقط،وقد أكدت النتائج الميدانية السابقة هذا الأمر .

جدول رقم (٣٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وصاحب القرار بإقامة علاقة جديدة مع آخرين (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / سنوات الزواج	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٤	٨ر٩	٢	٤ر٤	٣٠	٦٦ر٧	٩	٢٠ر٠	٤٥	١١ر٩	١ر٥	٠ر٩ غير دالة
من ٦–١٠سنوات	٨	٧ر٢	٧	٦ر٣	٦٢	٥٥ر٩	٣٤	٣٠ر٦	١١١	٢٩ر٣		
من١١–١٥سنة	٧	٧ر١	٨	٨ر١	٥٤	٥٤ر٥	٣٠	٣٠ر٣	٩٩	٢٦ر١		
من١٦–٢٠سنة	٦	٨ر٣	٨	١١ر١	٣٩	٥٤ر٢	١٩	٢٦ر٤	٧٢	١٩ر٠		
من ٢٠سنة فما فوق	٣	٥ر٨	٥	٩ر٦	٣٠	٥٧ر٧	١٤	٢٦ر٩	٥٢	١٣ر٧		
المجموع	٢٨	٧ر٤	٣٠	٧ر٩	٢١٥	٥٦ر٧	١٠٦	٢٨ر٠	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) **من دون إجابة (٦) .**

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩). وتأكيداً لذلك نجد أنه بقراءة معطيات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة، وفقاً لهذين المتغيرين، يتضح لنا أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقة جديدة مع آخرين تتم باتفاق الزوجين معاً، حيث أكد على ذلك من بلغ زواجهم (٥ سنوات فأقل) بنسبة (٦٦ر٧٪)، بينما بلغت نسبة الزوجين

obeikandl.com

معاً (٥٥ر٩٪) لمن بلغت مدة زواجهم بين (٦-١٠ سنوات)، أما من بلغت مدة زواجهم بين (١١ إلى ١٥ سنة)، فنسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين مشتركين بلغت (٥٤ر٥ ٪)، ونسبة (٥٧ر٧ ٪) بلغت لمن مدة زواجهم (أكثر من ٢٠ سنة)، والملاحظ من البيانات السابقة أن أعلى النسب تتم بموافقة الزوجين معاً، إذ بلغ مجموعها (٥٦ر٧٪)، في المقابل بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٤ر٧٪)، ومن قبل الزوجة بلغ مجموع النسبة (٧ر٩ ٪)، ومن يتخذ القرار بإقامة العلاقة حسب الظروف بلغت نسبة هذه الاستجابات نحو (٢٨ر٠ ٪) .

واستناداً إلى المعطيات السابقة، الخاصة باتخاذ القرار بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، نلاحظ التغيير في نمط العلاقة بين الزوج والزوجة، إذ إنه لتغير شخصية المرأة عموماً، والعاملة خصوصاً، فإن العمل بالنسبة للمرأة جعل منها رفيقاً وصديقاً ومشاركاً في كثير من جوانب الحياة، كذلك فإنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة في مجالات معينة إلى قربها الأكثر من الزوج، بحيث يستطيع ممارسة التفاعل الأسري مع شريك متكافئ . واتصالاً بذلك فقد بينت نتائج دراسة « عبد الفتاح » وجود علاقة إيجابية بين المرأة العاملة وزوجها، كما ظهرت المرأة العاملة في رأي الأزواج جميعاً قوية متفاعلة ممكن الاعتماد عليها، وهي لا تتبع الرجل، أو تستسلم له عن ضعف، وإنما تتناقش وتتفاهم . (عبد الفتاح، ١٩٨٤م، ٢٩١) .

ثانياً : متغير المستوى التعليمي ودعم مشاركة المرأة :

اعتماداً على أن التعليم يُعدّ من أهم عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع، حيث يفترض أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زادت معارف الفرد، واتسعت مداركه، وازداد إقباله على الجديد، مما يساعد على مراجعة التقاليد إذا كانت لا تلائم ظروف المجتمع الجديد، بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي بشكل عام يحدد

المهنة التي يزاولها الفرد، ومن ثم تحديد المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن ينتمي إليه.

وبملاحظة حالة التعليم وأوضاعه في المجتمع الاقتصادي السعودي من حيث تطوره، ومن حيث الوظائف التي يؤديها، أو التخصصات المتاحة والمناهج المتبعة، نجد أنه يعكس مستوى تطور التعليم، كما يعكس قيمه وتقاليده ويعبر عن احتياجاته . ويشير البحث في تطور التعليم إلى أنه بدأ بداية بسيطة، حيث كان « المطوع » يقوم بمهمة تحفيظ القرآن وتعليم أصول الدين، غير أنه مع تطور المجتمع، وبعد توحيد الجزيرة العربية في نظام سياسي واحد هو المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله جلالة الملك عبد العزيز بدأ نظام التعليم يأخذ مساراً جديداً، فإلى جانب التعليم الخاص الذي كانت نواته في منطقة الحجاز، ببعض المدارس الخاصة، أخذ التعليم شكلاً رسمياً، إذ وضعت الدولة برنامجاً تعليمياً يعتمد على التوسع الأفقي بافتتاح مدارس ابتدائية، إضافة إلى التوسع الرأسي بتأسيس التعليم المتوسط والثانوي، ثم التعليم الجامعي والعالي، إضافة إلى تحديد مناهج التعليم ونظمه بما يجعلها تعكس من ناحية تراث المجتمع السعودي، حيث تنطلق مناهج التعليم من قاعدة أن العلوم الدينية واللغة العربية هي الأساس، فتليها العلوم وبقية المعارف التي تعكس ما هو حديث ومتجدد عبر العالم من ناحية أخرى .

ومن منطلق أن التعليم يُعدّ متغيراً رئيساً في تعميق عملية تحديث المجتمع، حيث تنمية المجتمع وتحديثه تقع على عاتق أبناء المجتمع المتعلمين بالأساس، فقد دعمت حكومة المملكة العربية السعودية التعليم ماديًّا ومعنويًّا، إذ شجعت الحكومة الأهالي والطلاب ودفعتهم للتحصيل العلمي، حتى أعلى المستويات، كذلك اهتمت الدولة بتعليم المرأة، حتى أصبح حقاً من حقوقها الأساسية، وذلك بشرط المحافظة على عادات المجتمع وتقاليده التي تساير الشريعة الإسلامية . وفي نطاق ذلك أقبلت الفتاة

السعودية على التعليم، ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد مدارس البنات من (٤٥٣) مدرسة عام ١٣٩٠هـ إلى (٨٠٨٢) مدرسة عام ١٤١٢هـ، بمعدل زيادة (٤ر١٤٪) سنوياً، بل وكانت أسرع من نمو مدارس البنين، مما يؤكد إيمان الأهالي والفتيات بأهمية تعليم المرأة ودورها الفاعل في المجتمع عن طريق إكمال تعليمها، وذلك بفضل جهود الدولة وتشجيع الأهالي وتوعيتهم بأهمية التعليم، فكانت نسبة الطالبات في المرحلة الابتدائية عام ١٤١١هـ (٧ر٤٥ ٪) من إجمالي عدد الطلبة، بينما بلغت نسبة (٣ر٥٤٪) للطلاب الذكور، مع ارتفاع مطرد في نسبة الطالبات في مراحل التعليم المختلفة، وفي المرحلة الابتدائية ارتفعت نسبة الطالبات من (٧ر٤٥٪) عام ١٤١١هـ إلى (٦ر٤٧٪) عام ١٤١٥هـ، وفي المرحلة المتوسطة من (٣ر٤٣٪) في المدة الزمنية نفسها (١).

جدول رقم (٤٠)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- نعم يوافق	٢٦٨	٦ر٦٩
- يوافق بصعوبة	١٠٧	٨ر٢٧
- لا يوافق	٨	١ر٢
- أخرى	١	٣ر٠
- لم تجب	١	٣ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن نسبة (٦ر٦٩٪) من المبحوثات أجبن بأنه

obeikandl.com

يوافق، في حين أن نسبة (٢٧ر٩٪) أجابت بأنه يوافق ولكن بصعوبة، بينما نسبة (٢ر١٪) ذكرت أنه لا يوافق .

جدول رقم (٤١)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / مستوى تعليم الزوجة	نعم يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٢	٦٠ر٠	٨	٤٠ر٠	–	–	–	–	٢٠	٥ر٢	٢٥ر٣	٠ر٠١ دالة
متوسط	١٣	٤١ر٩	١٦	٥١ر٦	٢	٦ر٥	–	–	٣١	٨ر١		
ثانوي	٧٢	٦٣ر٢	٣٩	٣٤ر٢	٣	٢ر٦	–	–	١١٤	٢٩ر٨		
جامعي	١٤٧	٧٧ر٨	٣٨	٢٠ر١	٣	١ر٦	١	٠ر٥	١٨٩	٤٩ر٣		
دراسات عليا	٢٣	٧٩ر٣	٦	٢٠ر٧	–	–	–	–	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٦٧	٦٩ر٦	١٠٧	٢٧ر٩	٨	٢ر١	١	٠ر٣	٢٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٥ر٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١)، إذ بلغت نسبة موافقة الزوج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الابتدائي (٦٠ر٠٪) وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط بلغت نسبة موافقة الأزواج (٤١ر٩٪)، وللزوجات بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة موافقة الأزواج (٦٣ر٢٪)، بينما بلغت نسبة موافقة الأزواج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الجامعي (٧٧ر٨٪)

والزوجات بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة موافقة الأزواج (٧٩٫٣٪) ، والملاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، ترتفع نسبة موافقة الأزواج، إذ إنه بحصول الزوجة على مستوى تعليمي مرتفع، فإنها تستطيع التعامل مع الزوج، ومع مشكلات الأبناء، ومشكلات الحياة بطريقة تمكنها من التغلب على هذه المشكلات؛ لكونها تملك المعرفة الكافية التي تؤهلها للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة صحيحة، إضافة إلى أن المستوى التعليمي للزوجة يحدد طبيعة العمل الذي تلتحق به، ومن ثم يتحدد الحصول على دخل اقتصادي ملائم لطبيعة العمل الذي تمارسه، ذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما ارتفع دخلها من العمل، ومن ثم فإنه من المتوقع زيادة إسهامها في دخل الأسرة، الأمر الذي سيجعل الزوج يتيح لها مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خصوصاً أنه في حالة حصول الزوجة على مستوى تعليمي عالٍ، فإنها ستكون واعية، وتطالب بحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، على الرغم من إسهامها بدخلها في الأسرة .

واتضح في دراسة " القاسمي " أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة وتحديد نوعية تعليم الأبناء، إذ إن الزوجة المتعلمة أو غير المتعلمة ليست لها قدرة على اتخاذ قرار في هذا المجال (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢٣٣). أما بالنسبة للقدرة على حل مشكلات الأبناء، فقد اتضح في دراسة (القاسمي) أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة أكبر من المرأة الأمية، فإجمالي النساء بدءاً من التعليم المتوسط إلى التعليم العالي يذهبن بنسبة (١٥٫٨٪) بينما الأميات (١٠٫٧٪) فقط، وذلك كما سبق أن أشرنا يرجع إلى أن التعليم يزيد من وعي المرأة المتعلمة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات، والتدخل في المشكلات الخاصة بالأسرة؛ لذلك نجد أن المرأة المتعلمة أكثر اهتماماً وقدرة على حل مشكلات أبنائها، خاصة مع انشغال الزوج في عمله .

جدول رقم (٤٢)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في قرار تسمية الأبناء (×)

موافقة الزوجة من مشاركة التوجه في قرار تسمية الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٢	٦٠ر٠	٧	٣٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	١ر٦	٠ر٦ غير دالة
متوسط	١٦	٥١ر٦	١٢	٣٨ر٧	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
ثانوي	٧٥	٦٥ر٨	٣٦	٣١ر٦	٣	٢ر٦	١٨٩	٤٩ر٣		
جامعي	١١٧	٦١ر٩	٦٧	٣٥ر٤	٥	٢ر٦	١٨٩	٤٩ر٣		
دراسات عليا	٢٠	٦٩ر٠	٨	٢٧ر٦	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٤٠	٦٢ر٧	١٣٠	٣٣ر٩	١٣	٣ر٤	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤٢) عدم وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومشاركتها في اتخاذ قرار تسمية الأبناء، إذ بلغت قيمة كا٢ (١ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦) .

obeikandi.com

جدول رقم (٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تربية الأبناء (×)

موقف الزوج من مشاركة التوجه في تربية الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٧	٨٩ر٥	٢	١٠ر٥	–	–	١٩	٥ر٠	٨ر٢	٤ر٠ غير دالة
متوسط	٢٤	٨٠ر٠	٥	١٦ر٧	١	٣ر٣	٣٠	٧ر٩		
ثانوي	٩٤	٨٣ر٢	١٨	١٥ر٩	١	٠ر٩	١١٣	٢٩ر٨		
جامعي	١٦١	٨٥ر٦	٢٥	١٣ر٣	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٧	٩٣ر١	١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٧		
المجموع	٣٢٣	٨٥ر٢	٥١	١٣ر٥	٥	١ر٣	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤).

يتضح من الجدول رقم (٤٣) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوجة ومشاركتها في تربية الأبناء، فبلغت قيمة كا٢ (٨ر٢) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠٪) .

obeikandl.com

جدول رقم (٤٤)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٧	٨٩ر٥	٢	١٠ر٥	–	–	١٩	٥ر٠	٥ر٨	٠ر٦ غير دالة
متوسط	٢٤	٨٠ر٠	٥	١٦ر٧	١	٣ر٣	٣٠	٧ر٩		
ثانوي	٩٤	٨٣ر٢	١٨	١٥ر٩	١	٠ر٩	١١٣	٢٩ر٨		
جامعي	١٦١	٨٥ر٦	٢٥	١٣ر٣	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٧	٩٣ر١	١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٧		
المجموع	٣٢٣	٨٥ر٢	٥١	١٣ر٥	٥	١ر٣	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٦).

يتضح من الجدول رقم (٤٤) وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة، ومشاركتها في تعليم الأبناء، إذ بلغت قيمة كا٢ (٥ر٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦).

obeikandi.com

جدول رقم (٤٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٤	٧٠ر٠	٣	١٥ر٠	٣	١٥ر٠	٢٠	٥ر٣	٧ر٦	٠ر٤ غير دالة
متوسط	٢٢	٧٣ر٣	٥	١٦ر٧	٣	١٠ر٠	٣٠	٨ر٠		
ثانوي	٧٤	٦٥ر٥	٣٤	٣٠ر١	٥	٤ر٤	١١٣	٣٠ر٢		
جامعي	١٢٧	٦٩ر٠	٤٧	٢٥ر٥	١٠	٥ر٤	١٨٤	٤٩ر٢		
دراسات عليا	٢٠	٧٤ر١	٥	١٨ر٥	٢	٧ر٤	٢٧	٧ر٢		
المجموع	٢٥٧	٦٨ر٧	٩٤	٢٥ر١	٢٣	٦ر١	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) **من دون إجابة (١١) .**

يتضح من الجدول رقم (٤٦) أن قيمة كا٢ بلغت (٧ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وقد يرجع عدم تأثير متغير التعليم على مدى مشاركة المرأة في المجالات السابقة إلى تأثير متغيرات أخرى ذات تأثير أقوى على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة إلى أن للقيم المجتمعية والعادات والتقاليد دوراً في تشكيل نمط العلاقة عموماً بين الزوج والزوجة، وهذا الدور من الممكن أن يكون له تأثيره الأقوى من تأثير المؤسسات

الحديثة كالتعليم، خاصة أن السياسة التعليمية في المملكة تدعم بعض العادات والتقاليد المجتمعية، حتى في ظل عدم مسايرتها أحياناً للتغيرات الجديدة، وقد يكون للمتغيرات الأخرى تأثيرها، بشكل أقوى من تأثير المستوى التعليمي للزوجة، كمكانة الزوجة العائلية، ومقدار دخلها، ومستوى تعليم الزوج .

جدول رقم (٤٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج

من مشاركتها في قرار خروجها للعمل (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٤٤ر٤	٥	٢٧ر٨	٥	٢٧ر٨	١٨	٥٠ر٠	١٨ر١	٠٢ر٠ غير دالة
متوسط	١١	٣٧ر٩	١٣	٤٤ر٨	٥	١٧ر٢	٢٩	٨ر١		
ثانوي	٥٦	٥٣ر٣	٣٠	٢٨ر٦	١٩	١٨ر١	١٠٥	٢٩ر٢		
جامعي	١١٥	٦٤ر٦	٣٦	٢٠ر٢	٢٧	١٥ر٢	١٧٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٣	٧٩ر٣	٤	١٣ر٨	٢	٦ر٩	٢٩	٨ر١		
المجموع	٢١٣	٥٩ر٣	٨٨	٢٤ر٥	٥٨	١٦ر٢	٣٥٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٦) .

يتضح من الجدول رقم (٤٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٨ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٢ر٠) حيث إنه بالاطلاع على معطيات الدراسة الميدانية اتضح موافقة الزوج على مشاركة

الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل، وأن نسبة الموافقة ترتفع بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، حيث كانت نسبة موافقة أزواج الزوجات ذوي مستوى التعليم الثانوي (٣ر٥٣٪)، وبالنسبة لمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٦ر٦٤٪)، ومستوى الدراسات العليا بلغت موافقة الأزواج على مشاركة الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل (٣ر٧٩٪)، في المقابل نلاحظ أن نسبة موافقة الأزواج على مشاركة زوجاتهم في اتخاذ قرار خروجهن للعمل، تقل بانخفاض المستوى التعليمي للزوجة، فنلاحظ أن الزوجات من المستوى التعليمي الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهن بنسبة (٢ر١٧٪)، والزوجات من المستوى التعليم الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهن بنسبة (١ر١٨٪)، ويرفض بمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٢ر١٥٪)، وبمستوى الدراسات العليا بنسبة (٩ر٦٪)، والملاحظ عموماً أن مجموع الاستجابات في حالة موافقة الزوج إلى حد ما (٨٨)، أما في حالة رفض الزوج فمجموع الاستجابات (٥٨)، وهي بنسبة (٣ر٥٩٪)، و(٥ر٢٤٪)، و(٢ر١٦٪) على التوالي .

ثالثاً: متغيرات المكانة العائلية لأسرة الزوجة ولأسرة الزوج (الاقتصادية والاجتماعية):

تشكل المكانة الاجتماعية والاقتصادية أحد المؤثرات التي يمكن أن تؤثر على شخصية الفرد، فدخل الأسرة الاقتصادي يؤثر بالطبع على مستوى معيشتها، وعلى مدى اتصالها بالعالم الخارجي عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والسفر، وأيضاً نجد أن أسلوب التنشئة الأسرية يتأثر بمستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، سواء من حيث طبيعة تربية الأبناء والعلاقة معهم، وقدر الوقت الذي يقضيه الوالدان مع الأبناء، بالإضافة إلى طبيعة علاقة الزوجين مع بعضهما، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتفاعل الاجتماعي داخل الحياة الأسرية . ويرى " بارسونز " أن الكشف عن التوجهات القيمية للشخص يتحدد من خلال طرح بدائل تتضمن ما

obeikandl.com

يمكن أن ينتقيه الشخص، وما يرفضه، إذ قد ينتقي الشخص القيم المحددة لعلاقته بزوجته من خلال تبني أساليب الأسرة التي تربي في إطارها، وقد يرفض هذه القيم استناداً إلى خلفية الشخص الثقافية والعلمية ومدى مرونته واستعداده لتقبل الجديد (الغريبي، ١٩٩٧م ١٢١) . ويرى " روبرت ويشي " أن هناك معايير معينة كالطبقة الاجتماعية والتجمعات المهنية ومكان الإقامة والدخل ومستوى التعليم، كل هذه الأمور معايير يمكن أن تساعد في تحديد المستوى الاجتماعي .

جدول رقم (٤٨)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تربية (×)

موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٥١	–	٩	–	١	–	٦١	٠ر١٦		
المستوى المتوسط	٢٤٠	–	٧٥	–	٢	–	٣١٧	٠ر٨٣	٤ر١	٠ر٣ غير دالة
المستوى الأدنى	٤	–	–	–	–	–	٤	٠ر١		
المجموع	٢٩٥	٢ر٧٧	٨٤	٠ر٢٢	٣	٨ر٠	٣٨٢	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (٤٨) أن قيمة كا٢ بلغت (٤ر١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٤٩)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء (×)

موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٥٠	–	٩	–	٢	–	٦١	١٦ر١	٢ر٩	٠ر٥ غير دالة
المستوى المتوسط	٢٧٠	–	٤٢	–	٣	–	٣١٥	٨٢ر٩		
المستوى الأدنى	٤	–	–	–	–	–	٤	١ر١		
المجموع	٣٢٤	٨٥ر٣	٥١	١٣ر٤	٥	١ر٣	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٢ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠).

جدول رقم (٥٠)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل (×)

تنظيم النسل / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٩	–	١٦	–	٤	–	٥٩	١٥ر٧	٢ر٨	٠ر٥ غير دالة
المستوى المتوسط	٢١٧	–	٧٧	–	١٨	–	٣١٢	٨٣ر٢		
المستوى الأدنى	٢	–	١	–	١	–	٤	١ر١		
المجموع	٢٥٨	٦٨ر٨	٩٤	٢٥ر١	٢٣	٦ر١	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي والموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل، إذ بلغت قيمة كا[٢] (٢ر٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) .

جدول رقم (٥١)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في علاقات الأسرة الاجتماعية (×)

علاقات الأسرة / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا[٢]	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣١	-	٢٥	-	٣	-	٥٩	١٦ر٠	٢ر٥	٠ر٦ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٢	-	١٢٤	-	١٠	-	٣٠٦	٨٢ر٩		
المستوى الأدنى	١	-	٣	-	-	-	٤	١ر١		
المجموع	٣٠٤	٥٥ر٣	١٥٢	٤١ر٢	١٣	٣ر٥	٣٦٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف من مشاركتها في قرار العلاقات الاجتماعية للأسرة، إذ بلغت قيمة كا[٢] (٢ر٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦) .

obeikandi.com

جدول رقم (٥٢)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من قرار خروجها للعمل (×)

موقف الزوج من التوجه للعمل / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٧	–	١٠	–	١١	–	٥٨	١٦ر١	١ر٤	٣ر٠ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٤	–	٧٨	–	٤٧	–	٢٩٩	٨٣ر١		
المستوى الأدنى	٣	–	–	–	–	–	٣	٨ر٠		
المجموع	٢١٤	٥٩ر٤	٨٨	٢٤ر٤	٥٨	١٦ر١	٣٦٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٢) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي ومواقف الزوج من مشاركتها في قرار خروجها للعمل، إذ بلغت قيمة كا٢ (١ر٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (٣ر٠) .

جدول رقم (٥٣)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وموقفه من مشاركة الزوجة في قرار خروجها للعمل (×)

خروج الزوجة للعمل / مستوى أسرة الزوج	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٧	–	١٠	–	١١	–	٥٨	١٦ر١	١ر٤	٣ر٠ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٤	–	٧٨	–	٤٧	–	٢٩٩	٨٣ر١		
المستوى الأدنى	٣	–	–	–	–	–	٣	٨ر٠		
المجموع	٢١٤	٥٩ر٤	٨٨	٢٤ر٤	٥٨	١٦ر١	٣٦٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٧) .

obeikandl.com

يتضح من الجدول رقم (٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا[٢] (٣ر٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠)، وذلك يرجع إلى أن هناك أسباباً أخرى غير المستوى الاجتماعي الاقتصادي سببت موافقة الزوج على عمل الزوجة .

جدول رقم (٥٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
– لوجود وقت فراغ لديها	٨٧	٦ر٢٢
– لأنها مصرة على ذلك	٥٦	٥ر١٤
– لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل	٩٣	٢ر٢٤
– لزيادة دخل الأسرة	١٣٠	٨ر٣٣
– لأن الأولاد كبروا	١	٣ر٠
– لرغبة الزوجة في ذلك	٤	٠ر١
– لم تجب	١٤	٦ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٥٤) أن نسبة (٦ر٢٢٪) أجابت لوجود وقت فراغ لديها، بينما أجابت نسبة (٥ر١٤٪) لأنها مصرة على ذلك، في حين ذكرت نسبة (٢ر٢٤٪) لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل، وأجابت نسبة (٨ر٣٣٪) لزيادة دخل الأسرة، بينما ذكرت نسبة (٣ر٠٪) لأن الأولاد كبروا، وذكرت نسبة (٠ر١٪) لرغبة الزوجة في ذلك .

ويلاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لأسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة كانت بسبب زيادة دخل الأسرة، ثم لرغبة الزوجة في ذلك بالترتيب نفسه، يليها لأنها

تعلمت، لوجود وقت فراغ لديها، أخيراً لأن الأولاد كبروا . وتعكس هذه البيانات أن عمل الزوجة أصبح ضرورة ملحة تعبر عن حاجة لزيادة دخل كثير من الأسر، لذلك فمن المتوقع أن يتغاضى الزوج عن المشكلات أو التقصير الذي ينتج عن عمل الزوجة، وذلك لقاء إسهامها في دخل الأسرة، خاصة إذا كان مستوى الأسرة الاقتصادي متوسطاً أو متدنياً .

ويبين الجدول رقم (٥٥) العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل .

جدول رقم (٥٥)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي

وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

خروج الزوجة للعمل / سن الزواج	لوجود وقت فراغ لديها		لأنها مصرة على ذلك		لأنها تعلمت		لزيادة دخل الأسرة		لأن الأولاد كبروا		لرغبة الزوج في ذلك		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٢٢	–	١٠	-	١٤	–	١	-	١	–	١	–	٥٩	١٦ر٠	١٦ر٤	٠ر٠٨ غير دالة
المستوى المتوسط	٦٠	–	٤٢	-	٧٨	–	١١٠	-	–	–	٣	-	٢٩٣	٧٩ر٤		
المستوى الأدنى	٥	–	٣	-	٣	–	٦	-	–	–	–	–	١٧	٤ر٦		
المجموع	٨٧	٢٣ر٦	٥٥	١٤ر٩	٩٢	٢٤ر٩	١٣٠	٣٥ر٢	١	٠ر٣	٤	١ر١	٣٧١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٤) .

يتضح من الجدول رقم (٥٥) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوج الاقتصادي، وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٦ر٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٨)، وأوضحت دراسة " القاسمي " أن الزوج لا يعترض على عمل الزوجة، فنسبة اللاتي

obeikandl.com

لم يجدن معارضة من الزوج عند رغبتهن في العمل بلغت (٩١٪) أي أن الزوج يشجع عمل الزوجة في مجتمع الإمارات على الرغم من أنه في غير حاجة إلى المساعدة المادية في معظم حالات الدراسة، أما أسباب اعتراض الزوج على عمل الزوجة، فترجع في معظمها لأنه ليس بحاجة للمساعدة بنسبة (٢٪)، ولأنه لا يحب الاختلاط بالرجال بنسبة (٦ر٢٪) وبسبب مسؤولية البيت بنسبة (٥ر١٪). (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١).

وأشارت (القاسمي) إلى أن خروج الزوجة الإماراتية بصفة عامة للعمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار، إذ أكدت نسبة (٢ر٦٢٪) من عينة البحث أن العمل كان يقف وراء قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرار، في المقابل هناك نسبة (٦ر٣٢٪) كان العمل بالنسبة لهن غير مؤثر في مدى قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرارات.

جدول رقم (٥٦)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب عدم موافقة الزوج على عمل زوجته

الاستجابات	السبب الأول		السبب الثاني	
	ك	٪	ك	٪
– لأن العمل يكون على حساب الأسرة	٢	٥ر٠	–	–
– لأن المرأة مكانها البيت	٤	٠ر١	١	٣ر٠
– لحدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة	٢	٥ر٠	–	–
– لأن العمل يجعلها امرأة مستقلة	١	٣ر٠	٢	٥ر٠
– لأن العمل يؤدي إلى الاختلاط	–	–	٤	٠ر١
– للانشغال الدائم عن الزوج	–	–	–	–
– لم تجب	٣٧٦	–	٣٧٦	–
المجموع	٣٨٥	٠ر١٠٠	١٠٠٪	٠ر١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥٦) أن نسبة (٥٪) ذكرت لأن العمل يكون عادة على حساب الأسرة، في حين رأى البعض لأن المرأة مكانها البيت بنسبة (١ر٠٪)، بينما ذكرت نسبة (٥ر٠٪) أن ذلك يؤدي إلى حدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة، في حين أكدت نسبة (٣ر٠٪) أن العمل يجعل المرأة مستقلة ، على حين أجابت نسبة (١٪) أن رفض الزوج لعمل الزوجة يرجع إلى أن المرأة مكانها البيت، ثم أن العمل يؤدي إلى الاختلاط .

رابعاً: تأثير العمل على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية :

يعدُّ العمل عاملاً مهماً من عوامل تغير مكانة المرأة السعودية، إذ يعدُّ العمل نتيجة مصاحبة لتغيير الاتجاهات نحو تعليمها؛ لهذا فإن التعليم والعمل وجهان لعملة واحدة، ويمثلان عاملين مهمين أسهما في تحسين مكانة المرأة إلى حد ما .

ولا شك في أن الفرص التعليمية المختلفة قد حسنت من وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية، على الرغم من أن نسبة مشاركتها في قوى العمل لاتزال ضئيلة نسبياً، وربما يعود ذلك إلى تأثير بعض التقاليد الاجتماعية والنظرة المجتمعية للمرأة، وارتباطاً بذلك نجد أن المرأة أكثر إقبالاً على بعض مجالات عمل دون غيرها كالتعليم، والخدمات الاجتماعية، وقد بلغت نسبة إسهام المرأة السعودية في القوى العاملة نحو (٥ر٥٪)، على الرغم من تمثيلها لنصف المجتمع، فنسبة الإناث السعوديات إلى إجمالي عدد السكان السعوديين (٤٩ر٤٩٪) (دهيش، ١٩٩٥م ٧٣) .

ويقدر عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل بنحو (٢٠٠ر٦٠) امرأة عاملة، أي ما يعادل (٥ر١٠٪) من العرض الكلي للقوى السعودية العاملة، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد، خاصة أننا نجد أنه في بعض التخصصات مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية، عدد الخريجات يفوق عدد

الخريجين السعوديين، حيث تشكل الحريجات السعوديات الآن في هذه المجالات مورداً مهماً للقوى البشرية .

وتوضح المعطيات الإحصائية أن المجال الرئيس لعمل المرأة السعودية يتمثل في قطاع التعليم، حيث بلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع (١٢٣٢٦٣) عاملة، يليها قطاع وزارة الصحة حيث يبلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع نحو (١٢٠٢٧) يليها العاملات في وزارة الدفاع والطيران، حيث بلغ عددهن (٢٢٤٩)، بينما يتوزع باقي العمالة النسائية على الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة الداخلية : الديوان العام، الديوان للخدمة المدنية، الحرس الوطني، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة إسهام المرأة السعودية في هذه القطاعات إلا أن فتح هذه المجالات أمام المرأة يدعو للتفاؤل في المستقبل في إمكانية التوسع في استيعاب العمالة النسائية السعودية، خاصة بعد اكتفاء قطاع التعليم من خريجات العديد من التخصصات خاصة في المدن الكبرى، وتأكيداً لذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن أعلى نسبة عمل تسهم بها المرأة في قوة العمل الخاص (٨٤ر٪) من إجمالي العمالة النسائية في القطاعات المختلفة . (القحطاني، ١٩٩٥م، ٧٠) .

فإذا حاولنا التعرف على المستوى التعليمي للعمالة النسائية فسوف نجد أن الغالبية العظمى من النساء العاملات يحملن مؤهلات جامعية تصل نسبتهن إلى (٥ر٧٩٪) من إجمالي العمالة النسائية، في حين أن العاملات بمؤهلات دون الجامعية يشكلن نسبة ضئيلة لا تتجاوز (٦ر١٩٪)، وهذا يؤكد أن المرأة السعودية خرجت إلى سوق العمل بعد انتشار التعليم، وبعد حصولها على المؤهلات العلمية التي تجعلها تتبوأ مراكز عملية ذات قيمة اجتماعية .

ومع هذا الازدياد المطرد في أعداد خريجات التعليم العالي من الجامعات وكليات التربية، وعدم التخطيط السليم لمتطلبات التنمية برزت ظاهرة الخريجات اللاتي لم يجدن عملاً لقلة مجالات العمل المتاحة، ونسبة الاكتفاء في المدن الكبرى، مع نقص الاحتياج من المعلمات في القرى . واستناداً إلى ذلك نلاحظ أن قضية عمل المرأة في حاجة إلى ترشيد؛ حتى يكون هناك تناسب بين مدخلات التعليم ومخرجاته، ولا بد أن يتم ذلك في أسرع وقت؛ حتى يمكن الاستفادة من إمكانات هذه الطاقة البشرية بصورة أفضل .

ولقياس مدى مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٨ر٢٪) من العاملات، بينما نسبة (٢١ر٨٪) غير عاملات(×) .

جدول رقم (٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها

أخذ الزوج برأي زوجته / الحالة العملية للزوجة	نعم		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١١١	٣٦ر٩	١٥٩	٥٢ر٨	٢٧	٩ر٠	٤	١ر٣	٣٠١	٧٨ر٢	٣ر٠	٠ر٣ غير دالة
غير عاملة	٢٦	٣١ر٠	٤٩	٥٨ر٣	٦	٧ر١	٣	٣ر٦	٨٤	٢١ر٨		
المجموع	١٣٧	٣٥ر٦	٢٠٨	٥٤ر٠	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٥٧) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

(×) انظر الجدول رقم (١٠)، في الفصل الرابع في هذه الدراسة .

جدول رقم (٥٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها في دافع المرأة للعمل أنه لتحسين المستوى المعيشي للأسرة (×)

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تنفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٢	٣٧ر١	٤٢	١٨ر٨	٣٦	١٦ر١	١٩	٨ر٥	١٠	٤ر٥	١٣	٥ر٨	٧	٣ر١	١٤	٦ر٣	٢٢٤	٨٠ر٣	١٦ر٦	٠ر٠١
غير عاملة	٢٢	٤٠ر٠	١١	٢٠ر٠	٥	٩ر١	٢	٣ر٦	٧	١٢ر٧	١	١ر٨	٦	١٠ر٩	١	١ر٨	٥٥	١٩ر٧		
المجموع	١٠٥	٣٧ر٦	٥٣	١٩ر٠	٤١	١٤ر٧	٢١	٧ر٥	١٧	٦ر١	١٤	٥ر٠	١٣	٤ر٧	١٥	٥ر٤	٢٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٨) أن نسبة (٣٧ر١٪) من العاملات أجبن بأن الدافع لتحسين مستوى المعيشة للأسرة . بينما أجابت نسبة (١٨ر٨٪) بأن الدافع للعمل بهدف تحقيق ذاتها، ولأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، كما ذكرت نسبة (١٦ر١٪) لأن المرأة كالرجل في خدمة الوطن، بينما أجابت بأن الدافع لأنها تعلمت، وينبغي أن تفيد بتعليمها نسبة (٨ر٥٪)، وأجابت نسبة (٤ر٥٪) بأن عملها لاكتساب الخبرة، وذكرت نسبة (٥ر٨٪) أن الدافع لذلك كان حتى تنفق على نفسها ، بينما أجابت نسبة (٣ر١٪) بأن عمل المرأة لتأمين مستقبلها، وذكرت نسبة (٦ر٣٪) أن عمل المرأة كان لشغل وقت الفراغ . على خلاف ذلك كانت استجابات غير العاملات، حيث ذكرن أن الدافع لعمل المرأة يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للأسرة بنسبة (٤٠ر٠٪)، بينما أجابت نسبة (٢٠ر٠٪) أن دافع المرأة للعمل هو

تحقيق ذاتها، في حين ذكرت نسبة (٩ر١٪) أن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، وأجابت نسبة (٣ر٦٪) أنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، وذكرت نسبة (١٢ر٧٪) أنها تعمل لاكتساب الخبرة، بينما أجابت نسبة (١ر٨٪) أن المرأة تعمل حتى تنفق على نفسها، وأشارت نسبة (١٠ر٩٪) أنه لتأمين مستقبلها، بينما أجابت نسبة (١ر٨٪) أنها تعمل لشغل وقت فراغها.

والملاحظ أن استجابات العاملات وغير العاملات كانت متقاربة النسب في بعض الإجابات، كالقول: إن الدافع الأول لعمل المرأة هو لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، حيث كانت نسبة العاملات (٣٧ر١٪)، بينما غير العاملات (٤٠ر٠٪)، بينما نجد النسب متفاوتة في استجابات مثل القول: إن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، إذ تبلغ نسبة العاملات (١٦ر١٪)، في مقابل (٩ر١٪) من غير العاملات، وربما يرجع ذلك لشعور العاملة بانتفاء المسافة بينها وبين الرجل في أداء واجبها نحو الوطن، إذ هي كالرجل، بل وتسهم بشكل مضاعف، إذ هي عاملة بأجر خارج المنزل، بالإضافة لقيامها بأدوارها أمًّا وزوجة . وقد حدث الأمر نفسه بالنسبة لاستجابة لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، حيث نجد تفاوتاً بين العاملات وغير العاملات، إذ بلغت نسبة العاملات (٨ر٥٪)، في مقابل (٣ر٦٪) من غير العاملات، ومن الطبيعي أن يتضح التفاوت هنا، إذ إن العاملات مستوى تعليمهن في الغالب أعلى من غير العاملات، والمرأة بمستوى تعليم عالٍ أو مناسب لا بد وأن تشعر أنها يجب أن تفيد بتعليمها، فهي لم تتعلم وتواصل تعليمها لكي تجلس في المنزل من دون عمل .

من الجدول رقم (٥٨) يتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٦ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١) .

جدول رقم (٥٩)
يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٢	٣٧ر١	٤٢	١٨ر٨	٣٦	١٦ر١	١٩	٨ر٥	١٠	٤ر٥	١٣	٥ر٨	٧	٣ر١	١٤	٦ر٣	٢٢٤	٨٠ر٣	١٦ر٦	٠١ر٠
غير عاملة	٢٢	٤٠ر٠	١١	٢٠ر٠	٥	٩ر١	٢	٣ر٦	٧	١٢ر٧	١	١ر٨	٦	١٠ر٩	١	١ر٨	٥٥	١٩ر٧		
المجموع	١٠٥	٣٧ر٦	٥٣	١٩ر٠	٤١	١٤ر٧	٢١	٧ر٥	١٧	٦ر١	١٤	٥ر٠	١٣	٤ر٧	١٥	٥ر٤	٢٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٩) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٢ر٧٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠١ر٠) حيث بلغت النسبة عند المرأة العاملة نحو (٢٠ر١٪)، بينما بلغت النسبة عند المرأة غير العاملة نحو (١٢ر٥٪)، وربما يرجع هذا لنظرة واحتياج كل منهما، فمن الطبيعي أن تشعر المرأة العاملة بعدم الاكتفاء، وبعدم تحقيق الذات إذا جلست في المنزل، فالمرأة العاملة إنما تعمل مدفوعة برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكاناتها والإسهام في تطوير المجتمع، أما المراة غير العاملة، فإن كونها ربة منزل تكرس جل وقتها للاهتمام بالأبناء وبالزوج، ففي عطائها لأبنائها وزوجها واهتمامها بالمنزل إشباع وتحقيق لذاتها.

جدول رقم (٦٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة (×)

خلافات بين الزوج والزوجة / الحالة العملية للزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٨	–	١٢	–	٥٩	١٦٫٥	٣٫٨	٠٫٤ غير دالة
غير عاملة	١٦٣	–	٧٣	–	٢٨٤	٧٩٫٣		
المجموع	١٢	–	٢	–	١٥	٤٫٠		

(×) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٠) وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بينها وبين الزوج، فبلغت قيمة كا٢ (٢٤٫٨٪) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٠٠٠٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٢٩٫٥٪) بينما أجبن بلا بلغت نسبتهم نحو (٧٠٫٥٪) وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (٦٦٫١٪)، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٣٣٫٩٪) .

جدول رقم (٦١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وظهور مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل

الاستجابات	العاملات						غير العاملات						قيمة كا٢	مستوى الدالة
	نعم		لا		المجموع		نعم		لا		المجموع			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
اتهامها بالتقصير في بيتها	١٥٦	٦٢ر٤	٩٤	٣٧ر٦	٢٥٠	٧٦ر٠	٧٤	٩٣ر٧	٥	٦ر٣	٧٩	٢٤ر٠	٢٧ر٩	٠ر٠٠٠٠٠
تهديدها بعدم العمل	٥٠	٢٧ر٠	١٣٥	٧٣ر٠	١٨٥	٧٦ر١	٣١	٥٣ر٤	٢٧	٤٦ر٦	٥٨	٢٣ر٩	١٣ر٨	٠ر٠٠٠٢
تهديدها بالطلاق	١١	٦ر٥	١٥٧	٩٣ر٥	١٦٨	٧٧ر٨	٨	١٦ر٧	٤٠	٨٣ر٣	٤٨	٢٢ر٢	٤ر٧	٠ر٠٢
الشجار المستمر معها	٥٠	٢٧ر٢	١٣٤	٧٢ر٨	١٨٤	٧٥ر٧	٣٥	٥٩ر٣	٢٤	٤٠ر٧	٥٩	٢٤ر٣	٢٠ر٣	٠ر٠٠٠١
غياب الزوج المستمر عن المنزل	٦٠	٣١ر٩	١٢٨	٦٨ر١	١٨٨	٧٨ر٣	٢٥	٤٨ر١	٢٧	٥١ر٩	٥٢	٢١ر٧	٤ر٦	٠ر٠٣
عدم الرغبة في الحديث معها	٣٥	٢٠ر٨	١٣٣	٧٩ر٢	١٦٨	٧٨ر١	١٤	٢٩ر٨	٣٣	٧٠ر٢	٤٧	٢٩ر٩	١ر٦	٠ر٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٦١) أن قيمة كا٢ بلغت (١٣ر٨) بالنسبة لتهديد الزوجة بعدم العمل، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة النساء من العاملات اللاتي أجبن بنعم بلغت (٢٧ر٠٪)ونسبة من أجبن بلا (٧٣ر٠٪)، ولغير العاملات نسبة من أجبن بنعم (٥٣ر٤٪) ونسبة من أجبن بلا (٤٦ر٦٪)، كذلك اتضح وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة، وتهديد الزوج لها بالطلاق، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى (٠٢ر٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، حيث نجد أن نسبة من أجبن بنعم من النساء العاملات بلغت (٥ر٦٪)، ونسبة من أجبن بلا (٥ر٩٣٪)، أما غير العاملات فنسبة من أجبن بنعم (٧ر١٦٪)، ونسبة من أجبن بلا (٣ر٨٣٪) .

كذلك اتضح وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين الشجار المستمر مع الزوج، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٢٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠١ر٠)، فنسبة من أجبن بنعم من العاملات (٢ر٢٧٪)، ونسبة من أجبن بلا (٨ر٧٢٪)، وغير العاملات، نسبة من أجبن بنعم (٣ر٥٩٪)، ونسبة من أجبن بلا (٧ر٤٠٪)، وفيما يتعلق بتأثير الحالة العملية للزوجة على غياب الزوج المستمر من المنزل اتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٦ر٤٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣ر٠٪)، مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٩ر٣١٪)، بينما من أجبن بلا بلغت نحو (١ر٦٨٪)، وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (١ر٤٨٪)، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٩ر٥١٪) .

كذلك اتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة، وبين عدم رغبة الزوج في الحديث معها، حيث بلغت قيمة كا٢ (٦ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١٩ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وقد يرجع ذلك لحالة الزوج النفسية في بعض الأحيان، إذ قد يكون منزعجًا من أمر ما، ولا يرغب في الحديث مع أحد بغض النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة .

ومن الجدول رقم (٦١) يتضح لنا أن المشكلات بين الزوج والزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج وزوجته العاملة، مما يؤكد حاجة الزوج أو بمعنى أصح حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العمل، لذلك يتغاضى الزوج عن تقصير زوجته العاملة في بعض شؤون الأسرة سواء بالنسبة للمنزل أو بالنسبة للاهتمام بالأبناء والزوج في مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وليس من الضروري أن تكون الزوجة العاملة مقصرة في الاهتمام بزوجها وأبنائها ورعاية منزلها، فقد أشارت " عزيز " إلى أن نسبة وجود المشكلات الأسرية للنساء العاملات هي (٢٨ر٧٪) في حين بلغت لدى غير العاملات (٥٨ر٧٪)، ويتضح الفرق الكبير بين الفئتين فيما يتعلق بوجود المشكلات في الأسرة، مما يؤكد عدم وجود علاقة بين عمل الزوجة وظهور المشكلات بين الزوج والزوجة . (عزيز، ١٩٨١م، ١٥٠ – ١٥١) وتتفق نتائج دراسة "عزيز " مع الدراسة الحالية، حيث اتضح أن العاملات أقل مشكلات مع أزواجهن من غير العاملات، وذلك راجع كما أشرنا سابقاً إلى مساهمة الزوجة بدخلها أو بجزء منه في دخل الأسرة، ومن المشاهدات اليومية يتضح أنه بمقدار إسهام الزوجة بدخل الأسرة، يتاح لها مساحة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية مع الزوج(*) .

ويوضح الجدول رقم (١٢)(**) توزيع أفراد العينة تبعاً لقطاع عمل الزوجة .

وفي محاولة التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية حاولنا اختبار مدى تأثير متغير قطاع عمل الزوجة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ يبين الجدول رقم (٦٢) توزيع عينة البحث حسب قطاع عمل الزوجة (حكومي، وخاص) .

(*) تحيق منشور في جريدة الاقتصادية، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٩م.

(*) انظر الفصل الرابع، جدول رقم (١٢).

جدول رقم (٦٢)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة وما إذا كان عمل الزوجة يؤدي إلى زيادة التفاهم (×)

عمل الزوجة الذي يؤدي إلى زيادة التفاهم / قطاع عمل الزوجة	نعم		إلى حد ما		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	٩٧	٣٩ر٦	١٢٥	٥١ر٠	١٩	٧ر٨	٤	١ر٦	٢٤٥	٨٢ر٥	٢ر٠	٠ر٥ غير دالة
خاص	٢٣	٤٤ر٢	٢٧	٥١ر٩	٢	٣ر٨	-	-	٥٢	١٧ر٥		
المجموع	١٢٠	٤٠ر٤	١٥٢	٥١ر٢	٢١	٧ر١	٤	١ر٣	٢٩٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٢) أن قيمة كا٢ بلغت (٢ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وتؤكد ذلك بيانات الدراسة الميدانية، إذ تشير إلى أن نسبة (٣٩ر٦٪) في القطاع الحكومي أجبن بنعم مقابل نسبة (٤٤ر٢٪) من القطاع الخاص أجبن بنعم . ونسبة (٥١ر٠٪) في القطاع الحكومي أجبن إلى حد ما، في مقابل نسبة (٥١ر٩٪) من القطاع الخاص، وأجابت نسبة (٧ر٨٪) في القطاع الحكومي بلا، في مقابل نسبة (٣ر٨٪) في القطاع الخاص أجبن بلا أيضاً .

ويلاحظ تقارب في النسبة بين العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مما يؤكد أن قطاع عمل الزوجة متغير ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، فمتغير عمل الزوجة هو الأهم بغض النظر عن قطاع العمل الذي تعمل فيه، سواء أكان حكوميًّا أم خاصيًّا .

obeikandl.com

جدول رقم (٦٣)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة مقبولاً (×)

موقف الزوج / قطاع عمل الزوجة	نعم		يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	١٤٦	٥٩ر١	٩	٣ر٦	٩	٣٦ر٤	٢	٨ر٠	٢٤٧	٨٢ر٦	٩ر٠	٨ر٠ غير دالة
خاص	٣٠	٥٧ر٧	١	١ر٩	٢١	٤٠ر٤	-	-	٥٢	١٧ر٤		
المجموع	١٧٦	٥٨ر٩	١٠	٣ر٣	١١١	٣٧ر١	٢	٧ر	٢٩٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٣) أن قيمة كا٢ بلغت (٠ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٨)، الأمر الذي يوضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ولتأكيد ذلك تشير بيانات الدراسات الميدانية إلى أن نسبة من يأخذ زوجها برأيها في القطاع الحكومي (٥٩ر١٪)، بينما في القطاع الخاص (٥٧ر٧٪). ونسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها في القطاع الحكومي (٣ر٦٪)، بينما نسبة ذلك في القطاع الخاص (١ر٩٪). ونسبة من أجابت حسب الظروف في القطاع الحكومي (٣٦ر٤٪) بينما في القطاع الخاص (٤٠ر٤٪)، الملاحظ أن النسبة متقاربة، ولكنّ هناك فرقاً بسيطاً في نسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، حيث نسبة العاملات في القطاع الحكومي أكبر من نسبة العاملات في القطاع الخاص، وربما يرجع ذلك لطبيعة بناء العينة، حيث نجد أن عدد العاملات في القطاع الخاص أصغر من القطاع الحكومي، وهو ما يحدث في الواقع، الأمر الذي انعكس في انخفاض نسبها وفقاً لمختلف الاستجابات .

جدول رقم (٦٤)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة، ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

اتخاذ القرار بعدد الأبناء / قطاع عمل الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان معاً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	٣٣	٩ر٣	١٥	٦ر١	٢٠٣	٨٢ر٥	٥	٢ر٠	٢٤٦	٨٢ر٦	٧ر٧	٠ر٠٥
خاص	١	١ر٩	٨	١٥ر٤	٤٢	٨٠ر٨	١	٢ر٩	٥٢	١٧ر٤		
المجموع	٢٤	٨ر١	٢٣	٧ر٧	٢٤٥	٨٢ر٢	٦	٢ر٠	٢٩٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٧ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠)، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين . وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية يتضح أن الزوج يتخذ القرار بعدد الأبناء بالنسبة للزوجات في القطاع الحكومي بنسبة (٩ر٣٪) في مقابل (١ر٩٪) أكدن على ذلك من العاملات، وبلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً من زوجات القطاع الحكومي (٨٢ر٥٪)، بينما في القطاع الخاص بنسبة (٨٠ر٨٪) .

وبالاطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أزواج العاملات في القطاع الحكومي بيدهم اتخاذ القرار بعدد الأبناء أكثر من أزواج العاملات في القطاع الخاص، وقد يرجع ذلك لطبيعة ظروف العاملات في القطاعات الحكومية، إذ إن ظروف عملهن أسهل بكثير من ظروف العاملات في القطاع الخاص من حيث متطلبات العمل، كطول ساعات الدوام، وكثرة الدورات التدريبية، مقارنة بالعاملات في القطاعات

الحكومية، في المقابل نلاحظ أن نسبة اتخاذ الزوجة لقرار عدد الأبناء في القطاعات الخاصة أعلى منه في القطاع الحكومي / وربما يرجع ذلك للمبررات السابقة أعلاه نفسها، وعموماً، فالنسبة الأعلى في كلا القطاعين لاتخاذ القرار من الاثنين معاً، وربما يرجع ذلك لتغير طبيعة العلاقات التي تربط بين المرأة وزوجها، إذ أصبحت علاقات زمالة ومساواة إلى حد ما، أكثر منها علاقة خضوع وتسلط نتيجة لتغير مكانة الزوجة في الأسرة .

جدول رقم (٦٥)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل / طبيعة عمل الزوجة	نعم يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٨٨	٧٧ر٢	٢٣	٢٠ر٢	٣	٢ر٦	–	–	١١٤	٣٠ر٥		
إدارية	٨٩	٧٣ر٠	٣٢	٢٦ر٢	١	٠ر٨	–	–	١٢٢	٣٢ر٦		
إخصائية اجتماعية	١٩	٧٩ر٢	٥	٢٠ر٨	–	–	–	–	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	٣	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	٥ر	٣٤ر٥	٠ر٠٣
سيدة أعمال	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	–	–	١	٣ر		
ربة منزل	٣٦	٥٠ر٠	٣٣	٤٥ر٨	٣	٤ر٢	–	–	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢٦	٧٢ر٢	٨	٢٢ر٢	١	٨ر٢	١	٢ر٨	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٦٣	٧٠ر٣	١٠٢	٢٧ر٣	٨	٢٠١	١	٣ر	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٥) أن قيمة كا٢ بلغت (٣٤ر٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٣) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير بيانات الجدول إلى أن أزواج المعلمات يوافقون على عملهن بنسبة (٧٧ر٢٪) ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٠ر٢٪)، ولا يوافقون بنسبة (٢ر٦٪)، ويوافق أزواج الموظفات الإداريات بنسبة (٧٣٪)، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٦ر٦٪)، ولا يوافقون بنسبة (٠ر٨٪)، ويوافق أزواج الإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٧٩ر٢٪)، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢٠ر٨٪)، ويوافق أزواج الطبيبات بنسبة (١٠٠ر٠٪)، ويوافق أزواج الممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ويوافق أزواج ربات البيوت بنسبة (٥٠٪)، ويوافقون بصعوبة ما بنسبة (٤٥ر٨٪)، ولا يوافقون بنسبة (٤ر٢٪) .

ويلاحظ من هذه البيانات أنها متقاربة عموماً بالنسبة لموافقة الأزواج، خصوصاً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإخصائيات الاجتماعيات، وبالنسبة لموافقة الزوج على عمل زوجته إذا كانت طبيبة أو ممرضة فتُعدّ عالية، إذ بلغت (١٠٠٪)، ومن الطبيعي أن تكون نسبة الموافقة عالية؛ لأن طبيعة عمل الطبيبة والممرضة لا بد أن يكون الزوج مقتنعاً بعمل زوجته، وذلك لمتطلبات عملهن، من أوقات طويلة، وتغيير في مواعيد الدوام .

وبينت " القاسمي " أن نسبة العاملات اللاتي لم يجدن معارضة من الزوج تمثل (٩١٪)، أي أن الزوج في مجتمع الإمارات يشجع على عمل الزوجة في معظم الحالات، حسب رأي (القاسمي) والاعتراض فقط على طبيعة عمل الزوجة من جانب الأزواج، كطول الوقت، أو العمل الذي يتطلب الاختلاط، أو السفر. (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١ – ٢١٢) .

جدول رقم (٦٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين [×]

صاحب القرار في إقامة العلاقة / طبيعة عمل الزوجة	الزوج		الزوجة		هما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٩	٧ر٩	٩	٧ر٩	٦٧	٥٨ر٨	٢٩	٢٥ر٤	١١٤	٣٠ر٥		
إدارية	٨	٦ر٦	١٠	٨ر٢	٧١	٥٨ر٢	٣٣	٢٧ر٠	١٢٢	٣٢ر٦		
إخصائية اجتماعية	٢	٨ر٣	٢	٨ر٣	١١	٤٥ر٨	٩	٣٧ر٥	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	–	–	–	–	١	٣٣ر٣	٢	٦٦ر٧	٣	٨ر		
ممرضة	–	–	–	–	٢	١٠٠ر٠	–	–	٢	٥ر	١١ر٦	٠ر٩
سيدة أعمال	–	–	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	١	٠ر٣		
ربة منزل	٨	١١ر١	٧	٩ر٧	٤٢	٥٨ر٣	١٥	٢٠ر٨	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢	٥ر٦	٢	٥ر٦	١٨	٥٠ر٠	١٤	٣٨ر٩	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٩	٧ر٨	٣٠	٨ر٠	٢١٣	٥٧ر٠	١٠٢	٢٧ر٣	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٦) أن قيمة كا٢ بلغت (١١ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالاطلاع على بيانات الدراسة الميدانية يتضح أنه بالنسبة للمعلمات كان الزوج صاحب القرار في إقامة العلاقة بنسبة (٧ر٩٪)، وللإداريات بنسبة (٦ر٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٣٪)، ولربات المنزل بنسبة (١١ر١٪)، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بالنسبة للمعلمات بنسبة (٧ر٩٪)، وللإداريات بنسبة (٨ر٢٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٣٪

obeikandl.com

)، ولربات المنزل بنسبة (٧ر٩٪). بينما كان القرار من قبل الزوجين معاً، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٨ر٥٨٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٥٨٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٤٥٪)، وللطبيبات بنسبة (٣ر٣٣٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ولربات المنزل بنسبة (٣ر٥٨٪) . بينما كان من يتخذ قرار بإقامة العلاقة مع آخرين حسب الظروف، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٤ر٢٥٪)، وللإداريات بنسبة (٠ر٢٧٪)، وللأخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٥ر٣٧٪)، وللطبيبات بنسبة (٧ر٦٦٪)، ولربات البيوت بنسبة (٨ر٢٠٪) .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن الطبيبات والممرضات يتخذن القرار بمشاركة أزواجهن، وربما يرجع ذلك لطبيعة عملهن المرهقة، ومن ثم لا يستطيع أزواجهن اتخاذ مثل هذا القرار من دون مشاركتهن وموافقتهن على ذلك . وبالنسبة لباقي العاملات يلاحظ تقارب النسبة بالنسبة لاتخاذ الزوج هذا القرار، فيما يتعلق باتخاذ الزوجة لقرار إقامة العلاقات مع آخرين، فإن ذلك اتضح بنسب متقاربة كذلك . وبالنسبة لصاحب القرار في إقامة العلاقة مع آخرين، نلاحظ أن أعلى النسب كانت في استجابتهما معاً، مما يشير إلى تغير النظرة إلى الزوجة ومكانتها، مقارنة بوضعها السابق، حيث كان الزوج هو صاحب القرار في معظم الشؤون الأسرية .

جدول رقم (٦٧)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارة زوجته (×)

استشارة الزوج لزوجته / طبيعة عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٤٤	٣٨ر٦	٥٩	٥١ر٨	٩	٧ر٩	٢	١ر٨	١١٤	٣٠ر٤		
إدارية	٥٢	٤٢ر٦	٥٨	٤٧ر٥	٩	٧ر٤	٣	٢ر٥	١٢٢	٣٢ر٥		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	١٠	٤١ر٧	٥	٢٠ر٨	١	٤ر٢	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	٢	٦٦ر٧	–	–	١	٣٣ر٣	–	–	٣	٠ر٨	٥٤ر١	٠٠٠٠٩ر
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	٥ر		
سيدة أعمال	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠	١	٣ر		
ربة منزل	٢٨	٣٨ر٤	٣٧	٥٠ر٧	٥	٦ر٨	٣	٤ر١	٧٣	١٩ر٥		
أخرى	١٨	٥٠ر٠	١٣	٣٦ر١	٥	١٣ر٩	–	–	٣٦	٩ر٦		
المجموع	١٥٤	٤١ر١	١٧٧	٤٧ر٢	٣٤	٩ر١	١٠	٢ر٧	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٥٤ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠٩ر٠). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات باستمرار بلغت (٣٨ر٦٪)، وللإداريات بنسبة (٤٢ر٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٣ر٣٪)، وللطبيبات بنسبة (٦٦ر٧٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ولربات البيوت بنسبة (٣٨ر٤٪)، في حين بلغت نسبة عدم استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات بنسبة (١ر٨٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٥٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤ر٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (٤ر١٪) .

وبالاطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة تتركز في استشارة الأزواج لزوجاتهم أحياناً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإخصائيات، وربات البيوت، في

obeikandi.com

حين أن الطبيبات والممرضات، يحرص أزواجهن على استشارتهن باستمرار، وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارتهن باستمرار. وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارة زوجاتهم عموماً بغض النظر عن طبيعة عملهن، مما يؤكد على ملاحظتنا الباحثة سابقاً في تغير مكانة المرأة بشكل عام في المجتمع، وتغير النظرة إليها، فالعلاقات الزوجية سابقاً كانت تتميز بنمط معين يتضح فيه اختلاف أدوار الزوجين وواجباتهما، ولكن نتيجة للتغيرات الجديدة، تأثر دور كل من الزوج والزوجة وضعفت أهمية تقسيم العمل بينهما .

جدول رقم (٦٨)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة / طبيعة عمل الزواجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٣٤	٢٩ر٨	٦	٥ر٣	-	–	٧٤	٦٤ر٩	–	–	١١٤	٣٠ر٦	١٦ر٥	٩ر٠ غير دالة
إدارية	٣٤	٢٧ر٩	١	٨ر	٢	١ر٦	٨٤	٦٨ر٩	١	٨ر	١٢٢	٣٢ر٧		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	–	–	١	٤ر٢	١٥	٦٢ر٥	–	–	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	١	٣٣ر٣	–	–	-	-	٢	٦٦ر٧	–	–	٣	٨ر		
ممرضة	١	٥٠ر٠	–	–	-	-	١	٥٠ر٠	–	–	٢	٥ر		
سيدة أعمال	–	-	–	–	-	-	١	١٠٠ر٠	–	–	١	٣ر		
ربة منزل	١٦	٢٢ر٥	١	١ر٤	٢	٢ر٨	٥٢	٧٣ر٢	–	–	٧١	١٩ر٠		
أخرى	١٣	٣٦ر١	١	٢ر٨	-	-	٢٢	٦١ر١	–	–	٣٦	٩ر٧		
المجموع	١٠٧	٢٨ر٧	٩	٢ر٤	٥	١ر٣	٢٥١	٦٧ر٣	١	٣ر	٣٧٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٨) أن قيمة كا٢ بلغت (١٦ر٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٩ر٠)، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات يؤكدن على ضرورة المشاركة، إذ لم يأخذ أزواجهن برأيهن بنسبة (٨ر٢٩٪)، والإداريات بنسبة (٩ر٢٧٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣ر٣٣٪)، والطبيات بنسبة (٣ر٣٣٪)، والممرضات بنسبة (٠ر٥٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٥ر٢٢٪) . وكانت نسبة المعلمات بالنسبة للاستجابة تتركه يفعل ما يريد (٣ر٥٪)، وللإداريات بنسبة (٨ر٠٪)، ولربات البيوت بنسبة (٤ر١٪)، في حين كانت نسبة الإداريات بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه هي (٦ر١٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٢ر٤٪)، ولربات المنزل بنسبة (٨ر٢٪). بينما كانت نسبة من تحاول إقناعه من المعلمات (٩ر٦٤٪)، والإداريات بنسبة (٩ر٦٨٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٥ر٦٢٪)، والطبيبات بنسبة (٧ر٦٦٪)، والممرضات بنسبة (٠ر٥٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٢ر٧٣٪) وتمثل أعلى نسبة .

الملاحظ من المعطيات السابقة تركيز التأكيد على استجابة أن تحاول إقناعه مما يؤكد على طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة القائمة على الحوار وتبادل الآراء، واندثار العلاقة القائمة على التسلط والتفرد بالرأي من قبل الزوج، كما كان سائداً من قبل . وفي دراسة (نياز، ١٤١٥هـ، ١١٩) فإن " Wilkining " يرى أن غياب الزوجة عن المنزل مدة طويلة أدى إلى اختلاف شكل السلطة بينها وبين الرجل في الأسرة مما، ترتب عليه تغير في علاقات الأسرة كلها، فاختلف شكل العلاقة بين الأم وأولادها والأب وأولاده، والأولاد مع بعضهم، كما اتسمت العلاقة الأسرية بالفردية المطلقة، وأصبح السائد في الأسرة اليوم أن كل فرد يشعر بالحرية الكاملة نحو مسؤولياته وواجباته، واختلفت الالتزامات الأدبية، والالتزامات الأسرية التي كانت معروفة لدى الأسرة في الماضي .

جدول رقم (٦٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافع المرأة للعمل لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها (×)

دافع المرأة للعمل / عدد سنوات عمل الزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٤	٧ر١	١٤	٢٥ر٠	٨	١٤ر٣	٦	١٠ر٧	٧	١٢ر٥	٦	١٠ر٧	٨	١٤ر٣	٣	٥ر٤	٥٦	٢٦ر٢	٤١ر٩	٠ر٠٤
من٥–١٠سنوات	٧	١٠ر١	١٤	٢٠ر٣	١٧	٢٤ر٦	٧	١٠ر١	٨	١١ر٦	٧	١٠ر١	٨	١١ر٦	١	١ر٤	٦٩	٣٢ر٢		
من١٠–١٥سنة	٢	٤ر٧	٩	٢٠ر٩	٧	١٦ر٣	٤	٩ر٣	٣	٧ر٠	٧	١٦ر٣	١٠	٢٣ر٣	١	٢ر٣	٤٣	٢٠ر١		
من١٥–٢٠سنة	١	٢ر٩	٧	٢٠ر٦	٤	١١ر٨	٧	٢٠ر٦	٦	١٧ر٦	٨	٢٣ر٥	١	٢ر٩	–	–	٣٤	١٥ر٩		
من٢٠سنة فأكثر	٥	٤١ر٧	٢	١٦ر٧	٢	١٦ر٧	–	–	١	٨ر٣	٢	١٦ر٧	–	–	–	–	١٢	٥ر٦		
المجموع	١٩	٨ر٩	٤٦	٢١ر٥	٣٨	١٧ر٧	٢٤	١١ر٢	٢٥	١١ر٧	٣٠	١٤ر٠	٢٧	١٢ر٦	٥	٢ر٣	٢١٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨٧)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

من منطلق أنه كلما طالت مدة عمل الزوجة كلما نضجت شخصيتها أكثر، وكلما اتسع عالمها المحيط، وزاد دخلها بازدياد سنوات العمل، فقد حاولنا التعرف على العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها للعمل، بسبب تعليمها وشعورها بوجوب الاستفادة من هذا التعليم لخدمة الوطن، حيث يتضح من الجدول رقم (٦٩) أن قيمة كا٢ بلغت (٤١ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٤) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وباستعراض المعطيات المتعلقة بتوزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين بلغت نسبة الإجابة التي تؤكد أن الدافع لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، لمن عملت أقل من ٥ سنوات (١٠ر٧٪)، وأجابت من عملت من ١٥– ٢٠ سنة بنسبة (٢٠ر٦٪)، وبلغ إجمالي نسبة دافع التعليم وخدمة الوطن (١١ر٢٪) من مجموع العينة.

obeikandl.com

ومن الطبيعي أن يكون من دوافع المرأة للعمل ارتفاع مستوى تعليمها، ومن ثم عملها في خدمة الوطن للإفادة من تعليمها، فليس من المنطقي أن تصل المرأة لمستوى تعليمي معين لتبقى في المنزل، ولو أنه أحياناً تحكم الظروف المرأة للبقاء في المنزل؛ وذلك للتفرغ للأبناء وتربيتهم، ثم الخروج للعمل خارج المنزل، إذا سمحت ظروفها بعد ذلك، خصوصاً إذا لم تكن هناك ظروف مساعدة للزوجة للاستمرار في عملها، كطول مدة إجازة الأمومة، وتوافر حضانات مناسبة لوضع الأطفال فيها، وأحياناً عدم مساعدة الزوج لها للاستمرار في عملها، بعد إنجابها لأول طفل، فتضطر للتخلي عن عملها وطموحها في سبيل المحافظة على بيتها واستقرار حياتها العائلية .

جدول رقم (٧٠)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها للعمل لتأمين مستقبلها (×)

دافع المرأة للعمل / عدد سنوات عمل الزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	١٢	٢١ر١	٨	١٤ر٠	١٣	٣٢ر٨	١٠	١٧ر٥	٤	٧ر٠	٣	٥ر٣	٢	٣ر٥	٥	٨ر٨	٥٧	٢٧ر١	٤٦ر٣	٠ر٠٠١
من٥- ١٠سنوات	٤	٥ر٦	١٤	١٩ر٧	١٣	١٨ر٣	١١	١٥ر٥	٧	٩ر٩	٨	١١ر٣	٨	١١ر٣	٦	٨ر٥	٧١	٣٣ر٨		
من١٠- ١٥سنة	٢	٤ر٥	٥	١١ر٤	٣	٦ر٨	٩	٢٠ر٥	٩	٢٠ر٥	١٢	٢٧ر٣	٣	٦ر٨	١	٢ر٣	٤٤	٢١ر٠		
من١٥- ٢٠سنة	١	٣ر٤	٢	٦ر٩	٩	٣١ر٠	٣	١٠ر٣	٥	١٧ر٢	٤	١٣ر٨	٤	١٣ر٨	١	٣ر٤	٢٩	١٣ر٨		
من٢٠سنة فأكثر	١	١١ر١	–	–	٢	٢٢ر٢	–	–	١	١١ر١	٢	٢٢ر٢	٢	٢٢ر٢	١	١١ر١	٩	٤ر٣		
المجموع	٢٠	٩ر٥	٢٩	١٣ر٨	٤٠	١٩ر٠	٣٣	١٥٦ر٧	٢٦	١٢ر٤	٢٩	٩ر٠	١٩	٩ر٠	١٤	٦ر٧	٢١٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٩١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٠) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٤٦)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وتشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن من عملت أقل من خمس سنوات بلغت نسبة تأكيدها أن الدافع للعمل كان لتأمين مستقبلها (٥ر٣٪)، في حين أكدت على ذلك من عملت من ٥-١٠ سنوات بنسبة (٣ر١١)، في المقابل أكدت من بلغت مدة عملها من ١٥-٢٠ سنة على ذلك بنسبة (٨ر١٣٪) وأجابت من عملت من ٢٠سنة فأكثر على ذلك بنسبة (٢ر٢٢٪)، وعليه بلغ مجموع من عملن بدافع تأمين مستقبلهن (٠ر٩٪) من إجمالي عينة البحث . وبالاطلاع على المعطيات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة هي العاملات من ٢٠سنة فأكثر، وربما يرجع ذلك لارتفاع دخل العاملات بهذه الفئة، إذ إنه كلما طالت مدة العمل كلما ارتفع دخل الزوجة، مما يساعدها على الإسهام في دخل الأسرة، بالإضافة لادخار أو لاستثمار جزء من الراتب .

جدول رقم (٧١)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات ناتجة عن عمل الزوجة خاص بالأبناء

يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٨	١ر٤٩	٢٩	٩ر٥٠	٥٧	٩ر٢٧	٨ر٩	٠٤ر٠
من٥-١٠سنوات	٤٢	٦ر٦٤	٢٣	٤ر٣٥	٦٥	٩ر٣١		
من١٠-١٥سنة	١٩	٧ر٤٨	٢٠	٣ر٥١	٣٩	١ر١٩		
من١٥-٢٠سنة	١٣	١ر٣٧	٢٢	٩ر٦٢	٣٥	٢ر١٧		
من٢٠سنة فأكثر	٢	٠ر٢٥	٦	٠ر٧٥	٨	٩ر٣		
المجموع	١٠٤	٠ر٥١	١٠٠	٠ر٤٩	٢٠٤	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (٧١) أن قيمة كا٢ بلغت (٩ر٨)، مما يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين .

ويشير توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن نسبة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء في الفئة التي عملت أقل من خمس سنوات بلغت (١ر٤٩٪) ، في حين أجابت الفئة نفسها بعدم حدوث مشكلات بنسبة (٩ر٥٠٪) ، في حين ذكرت الفئة التي عملت من ٥-١٠ سنوات إلى أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء بلغت (٤ر٦٤٪) ، وهذه الفئة نفسها نفت حدوث مشكلات بنسبة (٤ر٣٥٪) . وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بلغت (٦ر٦٤٪) ، ونفت هذه الفئة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٤ر٣٥٪). وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة (٧ر٤٨٪) ، ونفت حدوث هذه المشكلات بنسبة (٣ر٥١٪). بينما ذكرت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥-٢٠سنة أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء (١ر٣٧٪) ، وأجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٩ر٦٢٪) . وأكدت الفئة التي عملت من ٢٠سنة فأكثر حدوث هذه المشكلات بنسبة (٠ر٢٥٪) ، بينما أجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٠ر٧٥٪) .

جدول رقم (٧٢)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات مالية ناتجة عن عمل الزوجة خارج المنزل

يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	١٥	٢٧ر٣	٤٠	٧٢ر٧	٥٥	٣٣ر١	١١ر٢	٠ر٥ غير دالة
من٥–١٠سنوات	١٧	٣٧ر٨	٢٨	٦٢ر٢	٤٥	٢٧ر١		
من١٠–١٥سنة	١٠	٣٠ر٣	٢٣	٦٩ر٧	٣٣	١٩ر٩		
من١٥–٢٠سنة	٧	٢٥ر٩	٢٠	٧٤ر١	٢٧	١٦ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	–	–	٦	١٠٠ر٠	٦	٣ر٦		
المجموع	٤٩	٢٩ر٥	١١٧	٧٠ر٥	١٦٦	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٧٢) أن قيمة كا٢ (٤ر٢) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين ن حيث تشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين أن الفئة الأولى التي عملت أقل من خمس سنوات أيدت حدوث مشكلات مالية بسبب عمل الزوجة بنسبة (٢٧ر٣٪)، ونفت نسبة (٧٢ر٧٪) حدوث هذه المشكلات . في حين ذكرت الفئة الثانية التي عملت من ٥–١٠سنوات حدوث مشكلات مالية بنسبة (٣٧ر٨٪)، ونفت نسبة (٦٢ر٢٪) حدوث هذه المشكلات . بينما الفئة الثالثة التي عملت من ١٠–١٥ سنة ذكرت حدوث مثل هذه المشكلات بنسبة (٣٠ر٣٪)، وأجابت نسبة (٦٩ر٧٪) بعدم حدوثها، في المقابل أيدت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥–٢٠ سنة حدوث المشكلات المالية بنسبة (٢٥ر٩٪)،، ولم تؤيد نسبة (٧٤ر١٪) حدوث هذه المشكلات . والفئة الأخيرة التي عملت من ٢٠سنة فأكثر أجابت بعدم حدوث المشكلات المالية بنسبة (١٠٠ر٠٪)، وقد بلغ إجمالي النسب للمؤيدين بحدوث المشكلات المالية بسبب عمل الزوجة خارج المنزل لجميع الفئات (٢٩ر٥٪) من إجمالي العينة، في حين بلغ إجمالي نسبة غير المؤيدين لحدوث مثل هذه المشكلات (٧٠ر٥٪) من إجمالي مفردات العينة .

وخلافاً لهذه النتائج، فقد رأى بعض الباحثين أن معظم الخلافات والمشكلات الأسرية في الأسر التي تعمل فيها الزوجة سببها الأمور المالية(×)، ويشير " آدم" إلى أنه عند تحليل مضمون تصورات الزوجات والأزواج عن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في أداء دورها بوصفها زوجة اتضح أن أهمها نشوب المشكلات بينها وبين زوجها، وترجع هذه الخلافات إلى الأمور المادية (آدم، ١٩٨٢م، ٢٢٨) ومن النتائج التي توصلت إليها " محرم " أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة أصبح أحد أسباب النزاع بين الزوجين في بعض الأسر (محرم، ١٩٧٣م، ٤٦٥).

ومن منطلق أن عمل المرأة ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين حيث توصلت إحدى الدراسات لبعض العاملات المؤهلات تعليماً عالياً أن (٨٠ر٣٪) من العاملات ذكرن أن العمل قد ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين، إذ أدى إلى سيادة نمط جديد من العلاقة بين الزوجين يتصف بالزمالة والمشاركة (محرم، ١٩٧٣م، ٣٨٤ – ٣٩١).

جدول رقم (٧٣)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة

وحرص الزوج على استشارة الزوجة (×)

استشارة الزوج لزوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا^٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٩	٣٦ر٧	٣٩	٤٩ر٤	٨	١٠١	٣	٣ر٨	٧٩	٢٦ر٢	١١ر٢	٥ر٠ غير دالة
من٥- ١٠سنوات	٤٣	٤١ر٠	٤٧	٤٤ر٨	١١	١٠ر٥	٤	٣ر٨	١٠٥	٣٤ر٩		
من١٠-١٥سنة	٢٣	٣٩ر٧	٢٨	٤٨ر٣	٧	٢١ر١	–	–	٥٨	١٤ر٣		
من١٥-٢٠سنة	١٩	٤٤ر٢	٢١	٤٨ر٨	٣	٧ر٠	–	–	٤٣	١٤ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	١١	٦٨ر٨	٥	٣١ر٣	–	–	–	–	١٦	٥ر٣		
المجموع	١٢٥	٤١ر٥	١٤٠	٤٦ر٥	٢٩	٩ر٦	٧	٢ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×)ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٣) أن قيمة كا٢ بلغت (٢ر١١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير البيانات إلى أن الزوج يحرص على استشارة زوجته باستمرار في الفئة الأولى من العاملات التي تقع بين سنة إلى أقل من خمس سنوات بنسبة (٧ر٣٦٪)، وبالنسبة للفئة الثانية التي يصل سنوات عملها من ٥-١٠ سنة فإن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار. في حين أجابت نسبة (٧ر٣٩٪) في الفئة الثالثة التي عملت نحو ١٠-١٥ سنة، أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وذكرت نسبة (٢ر٤٤٪) في الفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥-٢٠ سنة أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وبالنسبة للفئة الأخيرة التي عملت نحو ٢٠سنة فأكثر، فقد ذكرت نسبة (٨ر٦٨٪) أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار .

وبالاطلاع على البيانات السابقة يتضح أن نسبة حرص الزوج على استشارة الزوجة باستمرار تزداد بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل، كنضج الزوجة، وكبر سنها، وزيادة دخلها من العمل، وكل هذه العوامل مرتبطة بزيادة عدد سنوات عمل الزوجة .

obeikandl.com

جدول رقم (٧٤)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج برأي الزوجة (×)

استشارة الزوج برأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٥	٣١ر٦	٤٦	٥٨ر٢	٦	٧ر٦	٢	٢ر٥	٧٩	٢٦ر٢		
من٥-١٠سنوات	٣٨	٣٦ر٢	٥٣	٥٠ر٥	١٢	١١ر٤	٢	١ر٩	١٠٥	٣٤ر٩		
من١٠-١٥سنة	٢٢	٣٧ر٩	٣٢	٥٥ر٢	٤	٦ر٩	-	-	٥٨	١٩ر٣	٦ر٦	٨ر٠ غير دالة
من١٥-٢٠سنة	١٨	٤١ر٩	٢١	٤٨ر٨	٤	٩ر٣	-	-	٤٣	١٤ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	٨	٥٠ر٠	٧	٤٣ر٨	١	٦ر٣	-	-	١٦	٥ر٣		
المجموع	١١١	٣٦ر٩	١٥٩	٥٢ر٨	٢٧	٩ر٠	٤	١ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٦ر٦٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٨ر٠)، مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالنظر إلى توزيع بيانات العينة بالنظر إلى هذين المتغيرين نجد أن نسبة (٣١ر٦٪)، من الفئة الأولى من الزوجات العاملات، التي عملت ما بين سنة إلى أقل من خمس سنوات أجبن بأن الأزواج يأخذون برأيهن . أما بالنسبة للفئة الثانية من الزوجات العاملات اللاتي عملن ما بين ٥-١٠ سنوات فنجد أنه قد ذكرت نسبة (٣٦ر٢٪) أن الزوج يأخذ برأيها. وقد ذكرت نسبة (٣٧ر٩٪) من الفئة الثالثة التي عملت ما بين ١٠-١٥ سنة أن الزوج يأخذ برأيها . وبالنسبة للفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥- ٢٠ سنة، فقد ذكرت نسبة (٤١ر٩٪) أن الزوج يأخذ عادة برأيها . بينما ذكرت نسبة (٥٠ر٠٪) من الفئة الأخيرة التي عملت قرابة ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يأخذ عادة برأيها .

obeikandl.com

وبالاطلاع على النسبة السابقة نلاحظ أن الزوج يأخذ برأي الزوجة في كل الفئات من الزوجات العاملات، وأن هذه النسبة ترتفع بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، مما يؤكد الملاحظات التي سبق أن ذكرناها.

جدول رقم (٧٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

عند زواج أحد الأبناء أو البنات

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- نعم	٣١٣	٣ر٨١
- أحياناً	٢٦	٨ر٦
- نادراً	٥	٣ر١
- لا	١	٣ر٠
- أخرى	٥	٣ر١
- من دون إجابة	٣٥	٩ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٧٥) أن نسبة (٣ر٨١٪) أفادت بالإيجاب، في حين ذكرت نسبة (٨ر٦٪) بأحياناً، بينما أشارت نسبة (٣ر١٪) بأنه نادراً ما يستشيرها في ذلك، وأجابت نسبة (٣ر٠٪) بأنه لا يستشيرها على الإطلاق.

ويلاحظ أن أعلى نسبة تشير إلى استشارة الزوج لزوجته، الأمر الذي يشير إلى تغير في طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ أصبحت الحياة بينهما قائمة على التشاور وأخذ رأي الابن أو الابنة عند زواجهما، وإعطائهما الفرصة للاختيار.

جدول رقم (٧٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء (×)

استشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٦٢	٨٤ر٩	٧	٩ر٦	١	١ر٤	–	–	٣	٤ر١	٧٣	٢٧ر٢	١٢ر٧	٦ر٠ غير دالة
من٥–١٠سنوات	٧٨	٨٨ر٦	٥	٥ر٧	٣	٣ر٤	١	١ر١	١	١ر١	٨٨	٣٢ر٨		
من١٠–١٥سنة	٤٦	٨٨ر٥	٥	٩ر٦	–	–	–	–	١	١ر٩	٥٢	١٩ر٤		
من١٥–٢٠سنة	٣٤	٨٧ر٢	٥	١٢ر٨	–	–	–	–	–	–	٣٩	١٤ر٦		
من٢٠سنة فأكثر	١٦	١٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	١٦	٦ر٠		
المجموع	٢٣٦	٨٨ر١	٢٢	٨ر٢	٤	١ر٥	١	ر٤	٥	١ر٩	٢٦٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٣)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٦) أن قيمة كا^2 بلغت (١٢ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٦ر٠) الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويشير توزيع استجابات العينة إلى أن نسبة (٨٤ر٩٪) من الفئة التي عملت من سنة إلى أقل من خمس سنوات أن زوجها يستشيرها في مقابل (٨٨ر٦٪) من الفئة التي عملت من ٥–١٠ سنوات، في مقابل (٨٨ر٥٪) من الفئة التي عملت من ١٠–١٥ سنوات، في حين أن الفئة التي عملت من ١٥–٢٠ سنة أكدت ذلك بنسبة (٨٧ر٢٪)، وأكدت الفئة التي عملت نحو ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يستشيرها عند زواج أحد الأبناء بنسبة (١٠٠٪) .

كذلك حاولنا التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية كالدرجة، أو المستوى الوظيفي للزوجة، إذ إنه كلما كانت الزوجة حسب بعض الافتراضيات النظرية في مستوى وظيفي عالٍ، كلما شاركت في إصدار القرارات الوظيفية بفاعلية أكبر، مما قد يؤدي إلى تعودها على ذلك، ومن ثم اتساع ميلها لإصدار القرارات في إطار الحياة الأسرية، حيث تصبح المشاركة في إصدار القرارات الأسرية جزءاً من ثقافتها وشخصيتها .

جدول رقم (٧٧)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها / مستوى وظيفة الزوجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١٣	٣٨ر٢	-	-	-	-	٢٠	٥٨ر٨	١	٢ر٩	٣٤	١١ر٧	١٢ر٧	١ر٠
إدارة وسطى	٥٩	٢٨ر٥	٧	٣ر٤	٢	١ر٠	١٣٩	٦٧ر١	-	-	٢٠٧	٧١ر٤		
إدارة دنيا	١٧	٣٤ر٧	-	-	١	٢ر٠	٣١	٦٣ر٣	-	-	٤٩	١٦ر٩		
المجموع	٨٩	٣ر٧	٧	٢ر٤	٣	١ر٠	١٩٠	٥٦ر٥	١	٣ر	٢٩٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٧) أن قيمة كا² بلغت (١٢ر٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وأشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الموظفات في الفئة

الأولى تصررْنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٣٨ر٢٪)، والموظفات في الفئة الثانية، تصررْنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٢٨ر٥٪)، أما الموظفات في الفئة الثالثة بنسبة (٣٤ر٧٪)، أو بالنسبة للاستجابة الثانية، تتركه يفعل ما يريد، فالفئة الأولى لم تستجب لهذه الاستجابة، والفئة الثانية استجابت بنسبة (٣ر٤٪)، أما الفئة الثالثة فلم تستجب أيضاً لهذه الاستجابة، أما بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه فكانت نسبة (١ر٠٪) للموظفات بالفئة الثانية، ونسبة (٢ر٠٪) للموظفات بالفئة الثالثة، وكانت نسبة محاولة إقناعه بالنسبة للفئة الأولى (٥٨ر٨٪)، و(٦٧ر١٪) للفئة الثانية من الموظفات، و(٦٣ر٣٪) بالنسبة للفئة الثالثة من الموظفات . وبالاطلاع على المعطيات السابقة، يتضح أن أعلى نسبة في الإصرار ضرورة المشاركة، كانت من قِبَل الموظفات في المستويات الإدارية العليا، وربما يرجع هذا إلى تعود الزوجة على اتخاذ القرارات في العمل، مما أثر على شخصيتها وتعاملها مع من حولها، حتى في نطاق الحياة الأسرية .

جدول رقم (٧٨)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفية الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

متخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله / مستوى وظيفة الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنين معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	٤	١١ر٨	٣	٨ر٨	٢٧	٧٩ر٤	-	-	٣٤	١١ر٨		
إدارة وسطى	١٦	٧ر٨	١٧	٨ر٣	١٦٦	٨١ر٠	٦	٢ر٩	٢٠٥	٧١ر٤	٣ر٦	٠ر٧ غير دالة
إدارة دنيا	٣	٦ر٣	٣	٦ر٣	٤٢	٨٧ر٥	-	-	٤٨	١٦ر٧		
المجموع	٢٣	٨ر٠	٢٣	٨ر٠	٢٣٥	٨١ر٩	٦	٢ر١	٢٨٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٤)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٨) أن قيمة كا[٢] بلغت (٣ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٧ر٠)، وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وقد أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله من قبل الأزواج في فئة الموظفات بالمستويات الإدارية العليا بلغت (٨ر١١٪)، وفي فئة الموظفات بالمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٨ر٧٪)، وفي الفئة الثالثة من الموظفات في المستويات الإدارية الدنيا كان اتخاذ القرار من قبل الأزواج بنسبة (٣ر٦٪)، في حين كان اتخاذ القرار من قبل الزوجة في المستويات الإدارية العليا بنسبة (٨ر٨٪) بينما في المستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٣ر٨٪)، وفي المستويات الإدارية الدنيا بنسبة (٣ر٦٪) في حين كان اتخاذ هذا القرار من قبل الاثنين معاً في المستويات الإدارية العليا (٤ر٧٩٪)، والمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٠ر٨١٪)، بينما الإدارة الدنيا بنسبة (٥ر٨٧٪) .

الملاحظ من النسب السابقة أن أعلى النسب تتركز في اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين معاً مما يشير إلى بعض التغيرات على العلاقات بين الزوجين بشكل عام، بغض النظر عن المستوى الوظيفي للزوجة، وقد لا يعني ذلك أن هذا التغيير يشمل كافة أسر الزوجات العاملات، فتأثير عمل المرأة يختلف من مجتمع لآخر، ومن منطقة لأخرى في المجتمع نفسه، كذلك قد يختلف التأثير باختلاف مدى حجم إسهامها المرأة في دخل الأسرة، فبقدر إسهامها في أمور الأسرة المادية، لا بد وأن تسهم في قضايا الأسرة الأخرى، وأمورها المختلفة، هذا التغير الذي طرأ على دور المرأة عزز من مكانتها، وتقديرها الاجتماعي من قبل المجتمع بشكل عام، وعلى هذا الأساس نشأت علاقات جديدة بين الزوجين قائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف، وأصبحت القرارات، وقضايا الزوجين والأسرة في غالبية أسر العاملات لا تتخذ إلا بعد تداول ونقاش بينهما (الحسون، ١٤١٤، ٧١-٧٢) .

وتشير " آل الشيخ " في نتائج دراستها إلى ارتباط موجب بين الطموح وصراع

رعاية الأولاد، إذ تشير النتائج إلى أن السيدات صاحبات الطموح المرتفع لديهن صراع العلاقة بالزوج أعلى منه لدى السيدات منخفضات الطموح (آل الشيخ، ١٩٩٠م، ١٥٠-١٥١) . وتتفق " آدم " مع هذه النتيجة من حيث الصراع عموماً، إذ إن انخفاض مستوى التعليم مع المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة قد يشعرها بالمرارة التي تولد لديها الصراع، وأن هذه العلاقة تبدو عكسية بين مؤهل الزوجة وجميع مكونات الصراع، وعلى الرغم من أن للمؤهل التعليمي فاعلية على الصراع بمكوناته، فإنه عند المرأة لا يقترن التغير في المؤهل التعليمي لديها بطموحها (آدم، ١٩٨٠م) .

ومن منطلق أن استقلال الزوجة المادي منحها القوة والقدرة على رفض ما يجرحها ويسيء لمشاعرها وإنسانيتها، توجهنا للمبحوثات بالسؤال عن موقفهن إذا تزوج أزواجهن بأخريات حيث كانت الإجابات كما في الجدول رقم (٨١) على النحو الآتي: أوافق عن رضا بنسبة (١ر٦٪)، أرضى بالأمر الواقع بنسبة (٣٩ر٢٪)، أستعين بالأقارب بنسبة (٥ر٥٪)، في حين كانت نسبة أطلب الطلاق (٤١ر٠٪) .

جدول رقم (٧٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- أوافق عن رضا	٦	١ر٦
- أرضى بالأمر الواقع	١٥١	٣٩ر٢
- أستعين بالأقارب	٢١	٥ر٥
- أطلب الطلاق	١٥٨	٤١ر٠
- أخرى	٤٨	١٢ر٥
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٨٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى

جدول رقم (٦٨) (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / عدد الأطفال	أوافق عن رضاء		ارضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠-طفلين	١	٩ر	٢٩	١ر٢٦	٦	٥ر٤	٦٢	٥٥ر٩	١٣	١١ر٧	١١١	٢٨ر٩	٢٨ر٠	٠٠٥ر٠ دالة
من ٣-٤ أطفال	٢	٣ر١	٦٤	٤١ر٠	٨	٥ر١	٦٠	٣٨ر٥	٢٢	١٤ر١	١٥٦	٤٠ر٦		
من ٥-٦أطفال	٢	٢ر٣	٣٦	٤١ر٩	٦	٧ر٠	٣٢	٣٧ر٢	١٠	١١ر٦	٨٦	٢٢ر٤		
من ٧أطفال فما فوق	١	٢ر٣	٢٢	٧١ر٠	١	٢ر٣	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٣١	١ر٨		
المجموع	٦	١ر٦	١٥١	٣٩ر٣	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر١	٤٨	١٢ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٠) أن قيمة كا٢ (بلغت ٠ر٢٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٥ر٠) وهو ما يعني وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٨١)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / مستوى وظيفة الزوجة	أوافق عن رضاء		ارضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١	٢ر٩	١١	٣٢ر٤	٢	٥ر٩	١٣	٣٨ر٢	٧	٢٠ر٦	٣٤	١١ر٨		
إدارة وسطى	٣	١ر٥	٦٩	٣٣ر٥	٩	٣ر٩	٩٨	٤٧ر٦	٢٨	١٣ر٦	٢٠٦	٧١ر٣		
إدارة دنيا	٢	١ر٤	٢١	٤٢ر٩	٥	١٠ر٢	٢٠	٤٠ر٨	١	٢ر٠	٤٩	١٧ر٠		
المجموع	٦	٢٠١	١٠١	٣٤ر٩	١٥	٥ر٢	١٣١	٤٥ر٣	٣٦	١٢ر٥	٢٨٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨١) أن قيمة كا٢ بلغت (٧ر١٢) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة من توافق عن رضاء في المستويات الوظيفية العليا بلغت (٩ر٢ ٪)، وفي المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٥ر١٪)، بينما في المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (١ر٤٪). في حين كانت نسبة أرضى بالأمر الواقع في المستويات الوظيفية العليا (٤ر٣٢٪)، بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٥ر٣٣٪)، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (٩ر٤٢٪) . بالمقابل كانت نسبة أستعين بالأقارب في المستويات الوظيفية العليا (٩ر٥٪). بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٩ر٣٪)، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت النسبة (٢ر١٠٪) ، وبالنسبة لطالبات الطلاق كانت النسبة في فئة الموظفات بالمستويات الإدارية العليا (٢ر٣٨٪)، وفي فئة المستويات الوظيفية الوسطى (٦ر٤٧٪)، بينما في المستويات الإدارية الدنيا كانت النسبة (٨ر٤٠٪). والواقع أن أغلبية المبحوثات لا يؤيدن طلب الطلاق من أجل الحفاظ على كيان الأسرة ومراعاة لمشاعر الأبناء، ولكنهن اتفقن على رفض الزوج زوجاً وشريك حياة، لو تزوج بأخرى، مما يدل على قوة شخصية الزوجة، وشعورها بأنها تستطيع أن تواجه الحياة بمفردها، لو اضطرت إلى ذلك، وربما كان للعمل دور في استقلالية الزوجة، وإكسابها الجرأة والقوة لأن ترفض هذا الوضع، وربما كان ذلك يرجع إلى خلفية الزوجة ووعيها بحقوقها، أو قد يكون لمكانة الزوجة العائلية (الاقتصادية والاجتماعية) أو ربما قد تكون كل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى تعليمها وثقافتها وإحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها .

خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى التحليلات التي عرضناها خلال هذا الفصل للمتغيرات المحددة

لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، برزت مجموعة من الحقائق التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن لسن الزوجة دوراً في زيادة مكانتها في الأسرة، إذ اتضح أنه بازدياد سن الزوجة يحرص الزوج على أخذ موافقتها عند اتخاذ قرارات مهمة بالأسرة كعدد الأبناء، أو في حالة شراء سلعة معينة .

٢- إن هناك تأثيراً لمتغير عدد الأطفال على مشاركة الزوجة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى وارتباط ذلك بعدد أطفالها، إذ اتضح أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما رضيت الزوجة بالأمر الواقع، في المقابل فإن متغير عدد الأطفال لا يؤثر على صاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين، أو قبل الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى تكون المبادرة فيها الزوجة .

٣- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الزواج وتأثيره على الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه، اتضح أن مساعدة الزوج من أهم الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، يليها وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة، فالتعليم المناسب، يليه حاجة الأسرة لدخل الزوجة، فتقدير المجتمع لعمل المرأة .

٤- وجود تأثير لمتغير مستوى تعليم الزوجة، ومستوى تعليم الزوج، على موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل . وعدم تأثير المستوى التعليمي للزوجة على اتخاذ قرارات أسرية، كتعليم الأبناء، وتربيتهم، وتسميتهم، واختيار شريك الحياة للأبناء، وتنظيم النسل.

٥- إن دوافع المرأة للعمل متقاربة، سواء أكانت بين العاملات أو غير العاملات، مثل تحسين المستوى المعيشي للأسرة، وتحقيق الذات .

٦- إن المشكلات بين الزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج والزوجة العاملة.

٧- إن متغير قطاع عمل الزوجة ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، في المقابل فقد اتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل .

٨- إن للتغيرات الاجتماعية دوراً بارزاً في تغيير مفاهيم مجتمعية معينة، كعلاقة الزوجين ببعضهما، وكتغيير النظرة للمرأة ومكانتها الاجتماعية .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل السادس

موقف الزوج من عمل الزوجة
وقبوله لمشاركتها في القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : عمل المرأة في إطار الحياة الأسرية.

ثانيا : موقف الزوج من عمل الزوجة.

ثالثا : المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل .

رابعا : موافقة الزوج على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.

خامسا : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

يرجع سلوك الفرد، وقيمه ومواقفه واتجاهاته المختلفة، جميعها في أي مجتمع إلى تكوين شخصيته المرتبطة بعوامل اجتماعية واقتصادية وحضارية تتصل بالمجتمع الكبير الذي ينتمي إليه والجماعات الصغيرة التي يعيش فيها .

أي أن العوامل التي تميز فرداً عن آخر، وتحدد الأدوار المطلوبة منه، جميعها تشير إلى مستوى التطور الحضاري والأنماط التي يمر بها مجتمعة من ناحية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها، ولطبيعة تكوينه النفسي والبيولوجي . ذلك يعني أن النظريات العلمية التي تفسر السلوك الإنساني والعلاقات البشرية تأخذ في حسبانها العوامل النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل عاداته وأنماط سلوكه ونظرته للحياة ومواقفه وقيمه الاجتماعية والخلقية . وخلاصة القول: إن المجتمع بما يحويه من أشكال معينة من العلاقات والأفكار والآراء والمواقف تشكل جميعها الوسط الذي يتشكل فيه الفرد، وتتحدد في إطاره معالم شخصيته العامة، وأدواره في الحياة .

وفي هذا الإطار تُعدّ العائلة السعودية الجماعة المرجعية للفرد التي تحدد علاقات الفرد وتشبع كل متطلباته، ولا يستطيع الخروج من إطار قيمها وعاداتها، ومع التغير الذي مر به المجتمع السعودي بفعل عوامل عديدة أهمها ظهور البترول وإنتاجه، والتعليم، وانتشار وسائل الإعلام والاتصال، وهي العوامل التي كان لها أثر كبير على بناء الأسرة، إذ نتج الصراع الداخلي في الأسرة النووية الحديثة، وذلك نتيجة لتجاوز الأنماط الأسرية القديمة، ولتغير دور المرأة، فبعد أن كانت ليس لها دور رئيس كالرجل أصبحت الآن ذات دور فاعل بعد تعليمها وعملها، خاصة بعد أن شاركت الرجل في ميزانية الأسرة، ولقد ترتب على هذا التغير تغير في طبيعة

العلاقة بين الزوج والزوجة، فالزوج نتيجة للتغيرات المجتمعية من المتوقع أن تتغير بعض اتجاهاته ومواقفه وعلاقته بالزوجة، وهو ما يعني أن الزوج السعودي يعيش خلال مرحلة التغير والتحديث في حالة صراع بين التطور الذي حدث في المجتمع، وهو التطور الذي انعكس على أفكاره، وبين علاقته بشكل يومي بزوجته، وهي العلاقة التي توجه بالقيم التقليدية القديمة، إذ يقتنع الرجل من ناحية بالأفكار الجديدة نتيجة لاتصاله بثقافات جديدة مغايرة لثقافته، مما يؤثر على شخصيته وتجعله يتحرر نسبياً من القيود والالتزامات العائلية وبعض التقاليد المجتمعية على صعيد المستوى الفكري، غير أنه على صعيد الواقع مازال يعيش حالة توجه سلوكياته في إطار من القيم التقليدية التي تنتمي إلى الماضي، عموماً، وبزوجته خاصة، مما نتج عن ذلك كثير من المشكلات الزوجية، بحيث يمكن النظر إلى ارتفاع معدلات الطلاق بوصفها في جانب منها مؤثراً على ذلك .

ويُعدّ عمل الزوجة من القضايا التي ظهر بسببها كثير من المشكلات بين الزوج والزوجة، إذ يرى بعض الأزواج أن عمل الزوجة سوف يؤدي إلى تقصيرها في أداء واجباتها المنزلية، وإلى إهمالها لأولادها، وانشغالها عن الزوج ؛ لأن العمل يستغرق ساعات طويلة من وقت المرأة، أو لأنه يؤدي إلى الاختلاط ؛ لذلك يرفض الزوج في بعض الأحيان عمل الزوجة، إذا كان يتصف بهذه الخصائص، وإن كانت هناك موافقة من بعض الأزواج على عمل الزوجة، ولكن في ظل شروط محددة .

وللتعرف على موقف الزوج في المجتمع السعودي ومدى قبوله لمشاركتها في القرارات الأسرية، رأينا أن نتعرض لذلك من خلال المحاور الآتية :

- أولاً : عمل الزوجة في إطار الحياة الأسرية .
- ثانياً : موقف الزوج من عمل الزوجة .
- ثالثاً : المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل .
- رابعاً : موافقة الزوج على مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية .

أولاً : عمل الزوجة في إطار الحياة الأسرية .

أدى خروج المرأة للعمل، نتيجة للتغيرات التي حدثت في المجتمع، تلك التي تطلبت خروجها للعمل والوعي بأهمية مشاركتها في التنمية بشكل عام، إلى حدوث تحولات مهمة في شخصيتها وفي أدوارها، إذ اتسع عالمها المحيط بها، بعد أن كانت حدوده لا تتعدى الأسرة، ولا بد أن نتوقع نتيجة لذلك تغيرات مصاحبة في علاقتها بزوجها وأبنائها، وفي نطاق سلطتها في اتخاذ القرارات داخل أسرتها . كذلك أثّر خروج المرأة للعمل على عدة نواح أخرى، أهمها التغير في حجم الأسرة، وكذلك عدد الأطفال وتنشئتهم، وأيضاً على القيم التي توجه سلوكيات أفراد الأسرة، فالمرأة تعمل لتحقيق إشباعات نفسية واجتماعية، بالإضافة للأمن الاقتصادي .

ويبين الجدول رقم (٨٢) دافع المرأة للعمل، وذلك بهدف معرفة اتجاهها نحو القيام بعمل خارج الحياة الأسرية، حيث سألنا عينة البحث: لماذا في رأيك تحتاج المرأة إلى أن تعمل؟

جدول رقم (٨٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لدافع المرأة للعمل

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- لتحسين المستوى المعيشي للأسرة	١٠٥	٢٧ر٣
- لتحقيق ذاتها	١٢٠	٣١ر٢
- لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن	٢١	٥ر٥
- لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها	٢٣	٦ر٠
- لاكتساب الخبرة	٥	١ر٣
- لشغل وقت الفراغ	١٣	٣ر٤

يتضح من الجدول رقم (٨٢) أن نسبة (٢٧ر٣٪) أجابت بأنه لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، في حين أجابت نسبة (٣١ر٢٪) بأنه لتحقيق ذاتها، بينما أجابت نسبة (٥ر٥٪) بأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، وأجابت نسبة (٦ر٠٪)

لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل وتفيد بتعليمها، بينما أجابت نسبة (١ر٣٪) بأنها تعمل لاكتساب الخبرة، في حين أجابت نسبة (٣ر١٪) بأنها تعمل؛ حتى تنفق على نفسها، وبنسبة (٧ر٠٪) لتأمين مستقبلها، ونسبة (٣ر٤٪) لشغل وقت الفراغ. ونلاحظ مما سبق أن دافع تحقيق الذات كان الدافع الأول للمبحوثات للعمل، حيث كان نصيبه تقريباً، ونسبة (٣ر٤٧٪)، وهذا يرجع إلى أنه بسبب قيم التراث الإسلامي، بالإضافة لبعض القيم الحديثة التي تؤكد على ذات المرأة؛ لذا نظرت المرأة إلى العمل بوصفه حقًّا لها ويعبر عن بعض جوانب هويتها، يلي ذلك التأكيد على الدافع الاقتصادي، وذلك لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " دور المرأة السعودية العاملة بدخلها بلغت (٦ر٩١٪) حيث أرجعت هذه الدراسة مشاركة المرأة إلى التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى متطلبات الحياة التي تنوعت من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (خياط) في أن تحقق الذات وإشباع الطموح هو الدافع الأساسي لعمل القيادات النسائية السعودية في القطاع العام، وليس الدافع المادي.

جدول رقم (٨٣)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها أن دافع المرأة للعمل هو لتحسين المستوى المعيشي للأسرة (×)

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٣	١ر٣٧	٤٢	٨ر١٨	٣٦	١ر١٦	١٩	٥ر٨	١٠	٥ر٤	١٣	٨ر٥	٧	١ر٣	١٤	٣ر٦	٢٢٤	٣ر٨٠	٦ر١٦	٠١ر٠
غير عاملة	٢٢	٠ر٤٠	١١	٠ر٢٠	٥	١ر٩	٢	٦ر٣	٧	٧ر١٢	١	٨ر١	٦	٩ر١٠	١	٨ر١	٥٥	٧ر١٩		
المجموع	١٠٥	٦ر٣٧	٥٣	٠ر١٩	٤١	٧ر١٤	٢١	٥ر٧	١٧	١ر٦	١٤	٠ر٥	١٣	٧ر٤	١٥	٤ر٥	٢٧٩	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٢٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٨٣) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٦ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) حيث تشير بيانات الجدول إلى تأكيد المرأة العاملة أن دافع العمل لتحسين المستوى المعيشي للأسرة بنسبة (١ر٣٧٪)، في مقابل نسبة (٠ر٤٠٪) النسبة لغير العاملة،وربما يرجع ارتفاع نسبة دافع غير العاملة للعمل لتحسين المستوى المعيشي للأسرة لمعاناتها وإحساسها بالعجز أمام هذه المعاناة لعدم عملها، خصوصاً في ظل ازدياد المطالب الاستهلاكية في الوقت الحاضر، وبالذات الزوجة الأم.

جدول رقم (٨٤)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة

ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات (×)

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٩٨	٤٣ر٨	٤٥	١ر٠	٣٢	١٤ر٣	٢٥	١١ر٢	١٢	٥ر٤	٩	٤ر٠	٢	٩ر٠	١	٤ر	٢٢٤	٨٠ر٠		
غير عاملة	٢٢	٣٩ر٣	٧	١٢ر٥	٣	٥ر٤	٥	٨ر٩	٨	١٤ر٣	٦	١٠ر٧	٤	١ر٧	١	١ر٨	٥٦	٢٠ر٠		
المجموع	١٢٠	٤٢ر٩	٥٢	٢٨ر٦	٣٥	١٢ر٥	٣٠	١٠ر٧	٢٠	١ر٧	١٥	٥ر٤	٦	٢ر١	٢	٧ر	٢٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٢ر٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠١ر٠). وتشير بيانات الجدول إلى أن (١ر٢٠٪) من العاملات كان دافعهن للعمل تحقيق الذات مقابلها (٥ر١٢٪) من غير العاملات . ويتضح من ذلك أن عمل المرأة يؤدي لتحقيق ذاتها، وربما يعكس ذلك حاجتها للشعور بالأمن عن طريق العمل لتحقيق الذات. بينما المرأة غير العاملة قد تجد تحقيق ذاتها في الاهتمام برعاية الزوج وإنجاب الأطفال . وأشارت دراسات كل من (سعاد الصباح : ١٩٨٤م)، و(عائشة

الحسيني : ١٩٨٥م)، و(كامليا عبد الفتاح : ١٩٦٧م) إلى أن تأكيد الذات هو من أهم الأسباب التي تدفع المرأة للعمل .

جدول رقم (٨٥)

يوضح تأثير الحالة العملية للزوجة على دافعها للعمل لشغل وقت الفراغ (×)

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨	٤ر٤	١١	٦ر٠	٦	٣ر٣	١٩	١٠ر٤	٣٠	١٦ر٤	١٦	٨ر٧	٢٣	١٢ر٦	٧٠	٣٨ر٣	١٨٣	٧٩ر٦	١٨ر١	٠ر٠١
غير عاملة	٥	١٠ر٦	٢	٤ر٣	٨	١٧ر٠	٦	١٢ر٨	٣	٦ر٤	٣	٦ر٤	٦	١٢ر٨	١٤	٢٩ر٨	٤٧	٢٠ر٤		
المجموع	١٣	٥ر٧	١٣	٥ر٧	١٤	٦ر١	٢٥	١٠ر٩	٣٣	١٤ر٣	١٩	٨ر٣	٢٩	١٢ر٦	٨٤	٣٦ر٥	٢٣٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٧١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٥) أن قيمة كا² بلغت (١٨ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (٠ر٠١) الأمر الذي يعني وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت نسبة العاملات (٣٨ر٣٪) مقابل (٢٩ر٨٪) لغير العاملات .

جدول رقم (٨٦)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال ودوافع المرأة للعمل لتحسين المستوى المعيشي للأسرة (×)

دافع المرأة للعمل / عدد الاطفال	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠–طفلين	٢٣	٢٨ر٨	١٩	٢٣ر٨	٨	١٠ر٠	٦	٧ر٥	٤	٥ر٠	٩	١١ر٣	٧	٨ر٨	٤	٥ر٠	٨٠	٢٨ر٧	٢٦ر٦	١٨ر٠
من ٣–٤ أطفال	٤٧	٣٩ر٢	٢٠	١٦ر٧	١٩	١٥ر٨	١١	٩ر٢	٦	٥ر٠	٤	٣ر٣	٥	٤ر٢	٨	٦ر٧	١٢٠	٤٣ر٠		
من ٥–٦أطفال	٢٦	٤٤ر٨	١٢	٢٠ر٧	٨	١٣ر٨	٣	٥ر٢	٥	٨ر٦	١	١ر٧	١	١ر٧	٢	٣ر٤	٥٨	٢٠ر٨		
من ٧أطفال فما فوقق	٩	٤٢ر٩	٢	٩ر٥	٦	٢٨ر٦	١	٤ر٨	٢	٩ر٥	–	–	–	–	١	٤ر٨	٢١	٧ر٥		
المجموع	١٠٥	٣٧ر٦	٥٣	١٩ر٠	٤١	١٤ر٧	٢١	٧ر٥	١٧	٦ر١	١٤	٥ر٠	١٣	٤ر٧	١٥	٥ر٤	٢٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٦) أن قيمة كا٢ بلغت (٦ر٢٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (١٨ر٠) مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وقد يرجع ذلك إلى تأثير متغيرات أخرى ذات تأثير أقوى شكلت دوافع للمرأة للعمل .

جدول رقم (٨٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لتأثير عمل الزوجة

على درجة التفاهم بين الزوجين

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- نعم	١٣٩	١ر٣٦
- إلى حد ما	١٩٣	١ر٥٠
- لا	٤١	٦ر١٠
- أخرى	٤	٠ر١
- من دون إجابة	٨	١ر٢
المجموع	٣٨٥	٠ر١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٨٧) أن نسبة (١ر٥٠٪) من عينة البحث أجابت بأن عمل الزوجة يؤدي إلى حد ما إلى زيادة التفاهم بين الزوج والزوجة، بينما نسبة (١ر٣٦٪) أجابت بنعم، ونسبة (٦ر١٠٪) من العينة أشارت إلى أن عمل الزوجة لا يؤدي إلى زيادة التفاهم بين الزوجين، في حين أكدت نسبة (٠ر١٪) أسباباً أخرى. ويتضح من إجابات المبحوثات أن الأغلبية تميل لتأكيد دور العمل في زيادة التقارب بين الزوجين، وربما يرجع ذلك لمستوى تعليم الزوجة وإسهامها المادي في دخل الأسرة، مما يساعد على حل كثير من المشكلات المادية التي قد تعاني منها الأسرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (كامليا عبد الفتاح : ١٩٧٢م) في أن العمل بالنسبة للمرأة أدى إلى ظهور قيم جديدة يتعلق بعضها بعلاقة المرأة بالرجل في المنزل أو في خارج المنزل، وذلك فيما يتعلق بالوظائف والأدوار الاجتماعية المختلفة، كما أكدت ذلك دراسة (فريال عزيز: ١٩٨١م) أن عمل الزوجة أدى إلى زيادة

التفاهم بين الزوج والزوجة . في حين اختلفت هذه النتائج مع نتائج دراسة (بدرية العتيبي : ١٩٩٣م) حيث أشارت إلى أن خروج الزوجة للعمل لم يؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى علاقتها بالزوج أو في تفهم كل من الزوجين لمعانات الآخر.

جدول رقم (٨٨)

يوضح طبيعة العلاقة بين الحالة العملية للزوجين وبين عمل الزوجة خارج المنزل إذا كان يؤدي إلى زيادة التفاهم بين الزوج والزوجة (×)

استشارة الزوج برأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٢٠	٤ر٤٠	١٥٢	٢ر٥١	٢١	١ر٧	٤	٣ر١	٢٩٧	٨ر٧٨		
غير عاملة	١٩	٨ر٢٣	٤١	٣ر٥١	٢٠	٠ر٢٥	–	–	٨٠	٢ر٢١		
المجموع	١٣٩	٩ر٣٦	١٩٣	٢ر٥١	٤١	٩ر١٠	٤	١ر١	٣٧٧	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح من الجدول رقم (٨٨) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر٢٤) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠٢ر٠)، حيث بلغت نسبة تأكيد العاملات في دور عملهن في زيادة التفاهم مع أزواجهن (٤ر٤٠٪) ، مقابل نسبة (٨ر٢٣٪) من غير العاملات، بينما أشارت نسبة (٢ر٥١٪) من العاملات بأن العمل يؤدي إلى حد ما إلى زيادة التفاهم بين الزوجين، مقابل (٣ر٥١٪) من غير العاملات. وأكدت هذه النتيجة دراسة (فريال عزيز : ١٩٨١م) حيث أشارت في نتائجها إلى أن نسبة (٧٨٪) من الزوجات العاملات أفادت بوجود تفاهم بينهن وبين أزواجهن في حين ذكر نسبة (٧ر٦٪) منهن عدم وجود تفاهم، وذلك مقابل نسبة (٤٨٪) و(٣ر٤٢٪) لغير العاملات، مما يؤكد أن عمل الزوجة يدعم الحياة الأسرية، ويزيد من تماسكها .

obeikandl.com

جدول رقم (٨٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لإنفاق الزوجة

دخلها من العمل في الوظيفة

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- الإنفاق على احتياجاتها الشخصية	٢٥٧	٦٦ر٨
- الإسهام في الإنفاق على الأسرة	٢٧١	٧٠ر٤
- تسليمه للزوج	١٣	٣ر٤
- مساعدة بعض الأقارب	٩٧	٢٥ر٢
- ادخاره	٩٢	٢٣ر٩
- الإنفاق على الأبناء	١٨٣	٤٧ر٥
- أخرى	٢	٠ر٥

يتضح من الجدول رقم (٨٩) أن نسبة (٦٦ر٨٪) أجابت بأنها تنفق دخلها على احتياجاتها الشخصية، بينما ذكرت نسبة (٧٠ر٤٪) أنها تسهم به في دخل الأسرة، في حين أكدت نسبة (٣ر٤٪) من العينة أنها تسلمه للزوج، وأجابت نسبة (٢٥ر٢٪) من العينة بأنها تساعد به بعض الأقارب، وذكرت نسبة (٢٣ر٩٪) أنها تقوم بادخاره، في حين أن نسبة (٤٧ر٥٪) ذكرت أنها تنفقه على الأبناء، ولم تحدد ذلك نسبة (٥ر٪) من العينة. ويلاحظ أن أعلى نسبة من دخل الزوجة تسهم به في دخل الأسرة، يليه الإنفاق على احتياجاتها الشخصية، ومع مراعاة أن إنفاق الزوجة على احتياجاتها الشخصية مساهمة غير مباشر في دخل الأسرة، مما يشير إلى ارتفاع تكاليف المعيشة عموماً، أو تدنّي دخل الزوج، خصوصاً في ظل سيادة النزعة الاستهلاكية. حيث إنه من المتعارف عليه أن الرجل العربي عموماً هو وحده الذي يجب أن يتكفل بالمهام المطلوبة بوصفه رب الأسرة، وحتى في حالة عمل الزوجة، فإن الزوج لا يتقبل أخذ النقود منها؛ لأنه يَعدّ ذلك إنقاصاً من قدره، إلا أن الملاحظ أن تلك المفاهيم بدأت تتغير مع استمرارية قوامة الرجل، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (عبد الفتاح : ١٩٧٤م) في أن عمل المرأة أدى إلى ظهور قيم جديدة فيما يتعلق بالوظائف والأدوار الاجتماعية .

ويتضح من هذه النتائج أن عمل الزوجة يشكل مطلباً واحتياجاً لها بالدرجة الأولى، إذ أكدت أغلبية المبحوثات أن دافع المرأة للعمل هو لتحقيق الذات، بالإضافة إلى أنه نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة واتساع مجالات الإنفاق الاستهلاكي، وأشارت نسبة من المبحوثات إلى أن دخل الزوج وحده لا يكفي، فأغلبية الزوجات يملن لمساعدة أزواجهن إما لحاجة الزوج للمساعدة ولرغبة في التعاون معه، أو لإجبار الزوج للزوجة على مساعدته بدخلها من الوظيفة، وعلى العموم يتضح أن إسهام الزوجة السعودية في دخل الأسرة ناتج عن رغبتها وإحساسها بالمسؤولية، وبالتالي ضرورة إسهامها وهو ما يشير إلى حرية الزوجة في الإسهام بدخلها في حياة الأسرة، ويشير إلى ميلها لدعم تماسك أسرتها . وقد أشارت (الساعاتي : ١٩٧٢م) في دراستها إلى أن العمل وحده لا يغير من دور الزوجة وطبيعة علاقتها بالزوج، وإنما هناك عاملان أكثر أهمية وهما الوعي، ودرجة التعليم، أي أن خروج المرأة للعمل بعد نيلها قسطاً من التعليم العالي، يصحبه وعي وتفتح ونضج في الشخصية، وهذا من شأنه أن يؤثر حقيقة في دور الزوجة، ومن ثم يستتبع ذلك تغييراً في دور الزوج، وهو ما يشير إلى أن خروج الزوجة للعمل لا يمثل سبباً كافياً للمشاركة من قبل الزوجة في سلطة اتخاذ القرار، بل يؤدي المتغير التعليمي دوره المشترك، بالإضافة إلى البُعد الاقتصادي في زيادة مشاركة الزوجة في عملية اتخاذ القرار .

واستناداً إلى المعطيات السابقة يتضح أن عمل الزوجة يساعد على استقرار الحياة الأسرية، وذلك على أساس أن دخل الزوجة يسهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة، إذ يشعر الزوج أن الزوجة تشاركه أعباء الأسرة، هذا بالإضافة إلى أن عمل الزوجة يعني ضمنياً امتلاكها لمستوى تعليمي ملائم ييسر لها قدراً من الوعي الذي يساعدها على إنجاز أعبائها الأسرية بمستوى أعلى من الكفاءة .

ثانياً : موقف الزوج من عمل الزوجة :

أدت مشاركة الزوجة في العمل مثلها مثل الرجل دوراً مهماً وجديداً أحدث

تغييرات اجتماعية واقتصادية ونفسية على سلوك المرأة وشخصيتها . فدخول المرأة سوق العمل وارتفاع مستوى تعليمها حقق لها مكانة متميزة داخل الأسرة، وفي المجتمع بشكل عام . فتغيرت طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة، وهي العلاقة التي كانت تتحدد على أساس قيم معينة تنظم التفاعل داخل بناء الأسرة السعودية التقليدية . واكتسبت المرأة عدداً من القيم والتوجهات الجديدة التي لم تكن معروفة في المجتمع السعودي التقليدي، فقد أصبحت المرأة تشارك برأيها في عملية الإنجاب، وتحديد عدد الأطفال، وتعليمهم، وطريقة تربيتهم، وقرار الخروج للعمل، ولقد ساعد على ذلك أن تعليم المرأة أسهم إلى حد ما في موافقة الزوج على قيامها بالعمل الذي ترغب فيه، وذلك لأن المرأة المتعلمة تكون عادة أكثر وعياً ونضجاً، وتملك الأسلوب والقدرة على إقناع زوجها وتبصيره بأهمية عملها، خاصة إذا كانت تستطيع التوفيق بين عملها داخل المنزل وخارجه، إضافة إلى أن عملها سوف يساعد على تحسين أوضاع الأسرة ككل، مما يؤدي إلى زيادة استقرارها وتماسكها .

جدول رقم (٩٠)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج

على عمل زوجته خارج المنزل

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- نعم يوافق	٢٦٨	٦٩ر٦
- يوافق بصعوبة	١٠٧	٢٧ر٨
- لا يوافق	٨	٢ر١
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪
- أخرى	٢	٠ر٥

يتضح من الجدول رقم (٩٠) أن نسبة (٦٩ر٦٪) من المبحوثات أجبن بالموافقة، في حين أجابت نسبة (٢٧ر٨٪) بأن الزوج يوافق ولكن بصعوبة، وأجابت

نسبة (٢ر١٪) بعدم الموافقة، وهو ما يعني أن أعلى النسب تمثلت في موافقة الزوج، وهذا ما يؤكد على تغير بعض القيم والتوجهات الخاصة بالنظرة للمرأة، وذلك نتيجة للإنجاز الذي حققته المرأة في مجالات العمل المسموح لها به، وعلى الرغم من أن مشاركتها في سوق العمل مازالت محدودة إلا أنها ذات أثر إيجابي على وضعها الاجتماعي؛ نتيجة لتغير النظرة لها جزئياً، ولعل موافقة الزوج كما ذكرت بعض المبحوثات ترجع إلى حاجة الأسرة لدخل الزوجة، وإلى ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة أو إلى طبيعة تخصصها، وفي ذلك تأكيد لتغير نظرة الرجل للمرأة وإيمانه بوجوب مشاركتها في الإنتاج بوصفها عضواً فاعلاً في المجتمع، وهي السلوكيات التي تشير إلى الاقتناع ببعض القيم الحديثة .

جدول رقم (٩١)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

موافقة الزوج عمل الزوجة / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٢	٦٠ر٠	٨	٤٠ر٠	–	–	٢٠	٥ر٢		
متوسط	١٣	٤١ر٩	١٦	٥١ر٦	٢	٦ر٥	٣١	٨ر١		
ثانوي	٧٢	٦٣ر٢	٣٩	٣٤ر٢	٣	٢ر٦	١١٤	٢٩ر٨		
جامعي	١٤٧	٧٧ر٨	٣٨	٢٠ر١	٣	١ر٦	١٨٩	٤٩ر٣	٢٥ر٣٧	٠ر٠١
دراسات عليا	٢٣	٧٩ر٣	٦	٢٠ر٧	١	٠ر٥	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٦٧	٦٩ر٧	١٠٧	٢٧ر٩	٨	٢ر١	٣٨٣	١٠٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٩١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٥ر٣٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١) حيث اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة موافقة الأزواج على عمل الزوجات

obeikandl.com

بمستوى التعليم الابتدائي بلغت (٦٠ر٠٪) وذلك مقابل نسبة (٧٩ر٣٪) للزوجات بمستوى الدراسات العليا، ونسبة (٧٧ر٨٪) المستوى الجامعي . بينما بلغت نسبة عدم موافقة الزوج على عمل الزوجة بمستوى التعليم المتوسط (٦ر٥٪) مقابل نسبة (١ر٦٪) للزوجات بالمستوى الجامعي . وتؤكد هذه المعطيات ما سبق أن أسرنا إليه حول تأثير مستوى تعليم الزوجة على موافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل، حيث نلاحظ أن نسبة الموافقة ارتفعت إلى مستوى تعليم الزوجة، وفيما يتعلق بهذه النتيجة اتفقت الدراسة مع دراسة (هند القاسمي : ١٩٩٣م) التي أكدت على أن إسهام تعليم المرأة رفع مكانتها الاجتماعية، وفي موافقة الزوج على عملها، وإن كانت هذه الموافقة مشروطة أحياناً في بعض الأعمال دون أخرى . فمثلاً نجد أن الزوج يمكن أن يرفض عمل الزوجة في أعمال معينة، خاصة تلك التي تتطلب الاختلاط والتغيب عن المنزل مدة طويلة، أو السفر .

جدول رقم (٩٢)

يوضح العلاقة بين مستوى دخل الأسرة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل الزوجة / مستوى دخل الأسرة للزوجة	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠٠ريال	٨	٤٧ر١	٩	٥٢ر٩	–	–	–	–	١٧	٤ر٥	٢٩ر٧	٠ر٠٣
من ٤٠٠٠٠إلى أقل من ٦٠٠٠٠ريال	١٧	٤٨ر٦	١٥	٤٢ر٩	٣	٨ر٦	–	–	٣٥	٩ر٢		
من ٦٠٠٠٠إلى أقل من ٨٠٠٠٠ريال	٢١	٧٢ر٤	٧	٤٢ر١	١	٣ر٤	–	–	٢٩	٧ر٦		
من ٨٠٠٠٠إلى أقل من ١٠٠٠٠٠ريال	٤٣	٦٦ر٢	٢١	٣٢ر٣	١	١ر٥	–	–	٦٥	١٧ر١		
من ١٠٠٠٠٠إلى أقل من ١٥٠٠٠٠ريال	٧٨	٧٤ر٣	٢٥	٢٣ر٨	١	١ر٠	١	١ر٠	١٠٥	٢٧ر٦		
من ١٥٠٠٠٠إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠ريال	٥٤	٨١ر٨	١٠	١٥ر٢	٢	٣ر٠	–	–	٦٦	١٧ر٣		
أكثر من ٢٠٠٠٠٠	٤٦	٨١ر٩	١٨	٢٨ر١	–	–	–	–	٦٤	١٦ر٨		
المجموع	٢٦٧	٧٠ر١	١٠٥	٢٧ر٦	٨	٢ر١	١	٠ر٣	٣٨١	١٠٠٪		

(×) من دون إجابة (٨) .

ويتضح من الجدول رقم (٩٢) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^{2} (٢٩ر٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٣). وبلغت نسبة موافقة الأزواج على عمل الزوجة في الأسر ذات الدخل الأقل من (٤٠٠٠ ريال) نسبة (٤٧ر١٪) مقابل نسبة (٧١ر٩٪) في الأسر ذات الدخل (أقل من ٦٠٠٠ ريال) نسبة (٨ر٦٪)، مقابل (٣٠ر٠٪) في الأسر ذات الدخل (أقل من ٢٠٠٠٠ ريال). وتأكيداً لذلك فإننا نلاحظ أن أغلبية الأزواج يفضلون عمل زوجاتهم في مجال التعليم، وذلك لعدة عوامل منها ارتفاع دخل الموظفة في هذا المجال، مقارنة بمتطلبات الوظيفة خصوصاً وقت العمل، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الأسرة السعودية، وذلك يرجع إلى أن أغلبية الزوجات يسهمن في ميزانية الأسرة بدخلهن عن طريق العمل . كما توضح معطيات الدراسة الميدانية أن موافقة الزوج لا ترتبط بانخفاض دخل الأسرة، ولكن العكس نجد أن الموافقة تزيد مع ارتفاع دخل الأسرة، وربما يرجع لمستوى تعليمه ومستواه الاجتماعي والاقتصادي، إذ إنه بارتفاع مستوى تعليم الزوج من المتوقع أن تزيد موافقته على عمل الزوجة بغض النظر عن مستوى دخل الأسرة .

جدول رقم (٩٣)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومدى موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل الزوجة / الحالة العملية للزوجة	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا^{2}	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	٢٢٦	٧٥ر١	٧٩	٢٢ر٩	٥	١ر٧	١	٠ر٣	٣٠١	٧٨ر٤	١٩ر٢	٠ر٠٠٠٢
غير عاملة	٤٢	٥٠ر٦	٣٨	٤٥ر٨	٣	٣ر٦	–	–	٨٣	٢١ر٦		
المجموع	٢٦٨	٢٩ر٨	١٠٧	٢٧ر٩	٨	٢ر١	١	٠ر٣	٣٨٤	١٠٠٪		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٩٣) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^{2}

(١٩ر٢) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٢ر٠)، وتأكيداً لذلك نجد أن نسبة (٧٥ر١٪) من الزوجات العاملات، يوافق أزواجهن على عملهن في مقابل نسبة (٥٠ر٦٪) من الزوجات غير العاملات . مما يشير إلى وجود علاقة بين كون الزوجة عاملة وبين موافقة الزوج على عملها خارج المنزل، ومن الطبيعي أن يكون الأمر كذلك؛ لكون الزوجة عاملة وعضوًا مشاركاً بدخلها في ميزانية الأسرة، الأمر الذي يدفع الأزواج إلى الموافقة على عمل زوجاتهم خارج المنزل . أما بالنسبة لغير العاملات، فقد يرجع عدم تفضيل الأزواج لأن تعمل زوجاتهم خارج المنزل لأنهم اعتادوا على ذلك، وربما لشعورهم بالراحة النفسية من خلال وجود الزوجة بالمنزل لتدبير شؤونه وللتفرغ لتربية الأبناء. وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م) توصلت إلى أن نسبة موافقة الأزواج على عمل زوجاتهم خارج المنزل بلغت بالنسبة للعاملات (٩٠ر٧٪) لغير العاملات، وهو ما يعني أن هناك اتجاهاً عامًّا لموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل .

جدول رقم (٩٤)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل الزوجة / طبيعة عمل الزوجة	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٨٨	٧٧ر٢	٢٣	٢٠ر٢	٣	٢ر٦	–	–	١١٤	٣٠ر٥	٣٤ر٥	٠٠٣ر٠ دالة
وظيفة مكتبية (إدارية)	٨٩	٧٣ر٠	٣٢	٢٦ر٢	١	٠ر٨	–	–	١٢٢	٣٢ر٦		
إخصائية اجتماعية	١٩	٧٩ر٢	٥	٢٠ر٨	–	–	–	–	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	٣	١٠٠ر٠	٢	–	–	–	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	٠ر٥		
سيدة أعمال	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	–	–	١	٠ر٣		
ربة منزل	٣٦	٥٠ر٠	٣٣	٤٥ر٨	٣	٤ر٢	–	–	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢٦	٧٢ر٢	٨	٢٢ر٢	١	٢ر٨	١	٢ر٨	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٦٣	٧٠ر٣	١٠٢	٢٧ر٣	٨	٢ر١	١	٣ر	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٩٤) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا[٢] (٣٤٫٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٣) وهو ما يشير إلى أن هناك علاقة بين موافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل، وبين طبيعة عملها، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، حيث يوافق الزوج على عمل الزوجة إذا كان لا يتعارض مع واجباتها زوجة وأمًّا، أما إذا كان العمل يتطلب قضاء وقت طويل خارج المنزل كالطبيبة مثلاً، أو إذا كان عملها يتطلب السفر، أو الاختلاط، فالزوج هنا قد يعارض عمل الزوجة خارج المنزل. وفي دراسة (إسلام: ١٩٨٢م) عن أسباب انسحاب الطالبات السعوديات في كلية الطب اتضح أن الزواج لم يكن هو السبب الرئيس للانسحاب في السنة الأولى، ولكن كان من الأسباب الرئيسة في السنوات اللاحقة، إذ وصل معدل الانسحاب بسبب الزواج للطالبات اللاتي وصلن المرحلة الرابعة إلى (١٦٪) ويُعدّ ذلك معدلاً عالياً بالقياس إلى المرحلة الدراسية التي وصلن إليها، إذ برنامج الدراسة بالطب يتكون من ست سنوات دراسية بالإضافة إلى سنة الامتياز. وفي دراسة (القاسمي) اتضح أن (٧٨٪) من جملة الزوجات العاملات في عينة الدراسة يؤكدن على عدم موافقة الزوج على أي عمل للزوجة، بينما نجد أن نسبة (٢٠٪) منهن يوافق الزوج على عملها، حيث أشارت (القاسمي) إلى الدور الذي يؤديه رأي الزوج في تحديد عمل الزوجة ونوعيته، وإن الزوج يعترض أحياناً كثيرة على التحاقها بأي عمل، وقد ظهر ذلك في عينة الزوجات العاملات بنسبة (٧٨٪) وفي غير العاملات بنسبة (٨٣٪).

جدول رقم (٩٥)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وموافقته على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل الزوجة / طبيعة عمل الزوجة	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا[٢]	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٥	٦٠ر٠	٨	٣٢ر٠	٢	٨ر٠	–	–	٢٥	٦ر٥		
متوسط	٢١	٦٣ر٦	١١	٣٣ر٣	١	٣ر٠	–	–	٣٣	٨ر٦		
ثانوي	٥٣	٦٢ر٤	٣١	٣٦ر٥	١	١ر٢	–	–	٨٥	٢٢ر٣		
جامعي	١٢٠	٧٤ر٥	٣٨	٢٣ر٦	٢	١ر٢	١	٠ر٦	١٦١	٤٢ر١		
دراسات عليا	٥٨	٧٥ر٣	١٨	٢٣ر٤	١	١ر٣	–	–	٧٧	٢٠ر٢		
أخرى	–	–	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	١	٠ر٣		
المجموع	٢٦٧	٦٩ر٩	١٠٦	٢٧ر٧	٨	٢ر١	١	٠ر٣	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (٩٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا[٢] (٥٩ر٩) ، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠٠ر٠٠) ، ومن الجدول نفسه يتضح وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوج، وبين موافقته على عمل زوجته خارج المنزل، وربما يرجع ذلك إلى تأثير التعليم على شخصية الفرد، فالتعليم يوجد نوعاً من الثقافة والوعي الثقافي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما بدأت العلاقة بينهما تأخذ شكلاً تعاونيًّا، فمن المفترض أنه كلما قضى الفرد سنوات أطول في التعليم كلما تمثل قيم السلوك المعاصرة وأنماطه.

وفي دراسة (الصديقي : ١٤٠٨هـ) تبين أن هناك علاقة بين تعليم الزوجة، وتعليم الزوج، والنشأة الأولى للزوج والزوجة، وبين مشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قرار تنظيم الأسرة، واستكمال تعليم البنات، وقد تبين من الدراسات الأمبيريقية أن تحديد مصدر اتخاذ القرارات الأسرية وفق الأسس التقليدية يرتبط وجوده ببعض السمات المعينة في الأسرة، وذلك لأن هذا المصدر يغلب وجوده في تلك الأسر التي لم يحصل أي الزوجين فيها على تعليم جامعي، أو تلك التي يندرج أعضاؤها في

نطاق العمالة غير الماهرة، أو تلك التي يوجد بها رب أسرة يتسم بطابع استبدادي (التركي: ١٤٧ – ٢١٩).

جدول رقم (٩٦) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل (×)

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
– لوجود فراغ لديها	٧٨	٢٢ر٦
– لأنها مصرة على ذلك	٥٦	١٤ر٥
– لأنها تعلمت المفروض أن تعمل	٩٣	٢٤ر٢
– لزيادة دخل الأسرة	١٣٠	٣٣ر٨
– لأن الأولاد كبروا	١	٠ر٣
– لرغبة الزوج في ذلك	٤	١ر٠
– أخرى	–	–

(×) من دون إجابة (١٤).

من الجدول رقم (٩٦) يتضح أن نسبة (٣٣ر٨٪) ذكرت أنه لزيادة دخل الأسرة، في حين ذكرت نسبة (٢٤ر٢٪) لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل، وأجابت نسبة (٢٢ر٦٪) لوجود وقت فراغ لديها، وأجابت نسبة (١٤ر٥٪) لأنها مصرة على ذلك، ويتضح من بيانات الجدول نفسه أن أعلى نسبة في أسباب موافقة الزوجة على عمل زوجته خارج المنزل كانت من أجل زيادة دخل الأسرة، وذلك كما سبق أن أشرنا لارتفاع مستوى المعيشة وشيوع النزعة الاستهلاكية لدى المجتمع السعودي، ومن ثم حاجة الزوج لمساعدة زوجته بدخلها للإنفاق على الأسرة، وذكرت نسبة (٢٤ر٢٪) لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل، فالتعليم يمنح المرأة فرصة أكبر للعمل وللمشاركة عضواً فاعلاً في عملية التنمية الاجتماعية في المجتمع، خصوصاً في ظل تغير كثير من القيم في المجتمع السعودي، وهو الوضع الذي يجعل المرأة مؤهلة للمشاركة في مختلف القرارات الأسرية، بسبب الظروف التي توافرت، فساعدت على ذلك.

جدول رقم (٩٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وأسباب موافقته على عمل زوجته خارج المنزل (×)

أسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة / مستوى تعليم الزوج	لوجود وقت فراغ لديها		لأنها مصرة على ذلك		لأنها تعلمت		حتى تنفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٣	١٣ر٠	١	٤ر٣	٥	٢١ر٧	١٤	٦٠ر٩	–	–	–	–	٢٣	٦ر٢	٢٢ر٧	٠ر٣ غير دالة
متوسط	٧	٢١ر٩	٤	١٢ر٥	٦	١٨ر٨	١٥	٤٦ر٩	–	–	–	–	٣٢	٨ر٧		
ثانوي	١٥	١٨ر٥	١٣	١٦ر٠	٢٢	٢٧ر٢	٣١	٣٨ر٣	–	–	–	–	٨١	٢٢ر٠		
جامعي	٤٣	٢٧ر٦	٢٢	١٤ر١	٤١	٢٦ر٣	٤٨	٣٠ر٨	–	–	٢	١ر٣	١٥٦	٤٢ر٣		
دراسات عليا	١٩	٢٤ر٧	١٦	٢٠ر٨	١٨	٢٣ر٤	٢١	٢٧ر٣	١	١ر٣	٢	٢ر٦	٧٧	٢٠ر٩		
أخرى (تذكر)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
المجموع	٨٧	٢٣ر٦	٥٦	١٥ر٢	٩٢	٢٤ر٩	١٢٩	٣٥ر٠	١	٠ر٣	٤	١ر١	٣٦٩	١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٩٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٢ر٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) وهو ما يعني أن عمل المرأة قد يرجع لتأثير الظروف الاقتصادية أو لأنها حصلت على قدر من التعليم والتأهيل الذي يؤهلها لذلك، أو لأن ثقافة المجتمع أصبحت تتقبل عمل المرأة دون معارضة واضحة .

وتتفق هذه النتائج مع دراسات سابقة في موضوع الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجتمع، فدراسة (مدني رحيمي: ١٩٨٣م) أوضحت أن النساء السعوديات العاملات متقبلات لعملهن خارج المنزل بشكل عام، كما أنهن يفضلن، وكذلك الرجال السعوديون العاملون يفضلون الأعمال التي يكون الدوام فيها جزئياً لا كلياً، كما أن أكثر الأعمال قبولاً لديهن ولدى الرجال، هي التدريس ورعاية الطفل

obeikandl.com

والحضانة والتمريض، وارتبطت موافقة النساء والرجال على عملهن بالتزام المرأة بما في المجتمع من قيم وعادات . كذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة دياب وصلاح معوض التي أوضحت أن (٧٩٪) من أفراد عينة البحث من النساء المصريات العاملات قررن أن عملهن يؤثر على أدائهن لواجباتهن نحو الأبناء، بينما أوضحت نسبة (٦٩٪) أن عملهن خارج البيت يؤثر على واجباتهن نحو الأزواج، وينتج عن ذلك العديد من المشكلات والخلافات الزوجية (حسن : ١٩٨٥م) . وفي هذا الإطار أكدت دراسة سليمان الخضري كذلك أن (٥٧٪) من الشباب القطري المتعلم لديه اتجاه سلبي نحو حق المرأة القطرية في العمل، أي أن أكثر من نصف أفراد عينة البحث أيدت القول: إن البيت هو المكان الطبيعي للمرأة، لذا ينبغي قصر الوظائف على الرجال (حسن : ١٩٨٥م) . والحقيقة أن الموقف من عمل المرأة خارج المنزل يرتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وهي الجوانب التي لها تأثيرها على مكانة المرأة في المجتمع وعلى تغير النظرة إليها، والواقع أن موضوع عمل المرأة قد أثار، ومازال يثير قدراً كبيراً من الحوار والجدل. فهناك من يؤيد عمل المرأة، وهناك من يرفض ذلك، ويبدو أن الموافقة أو المعارضة والتباين بينهما، يرتبط بالنسق الثقافي السائد في كل مجتمع الذي قد يختلف إلى حد ما من مجتمع إلى آخر، على الرغم من أنها مجتمعات متقاربة بشكل عام، ولعل ذلك هو علة عدم وجود ارتباط بين متغير مستوى تعليم الزوج، وبين عدم موافقته على عمل الزوجة، حيث تؤكد الدراسة على أن الخلفية الاجتماعية والثقافية للأفراد تشكل العامل الحاسم في موافقة الزوج أو عدم موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل .

جدول رقم (٩٨) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمظاهر تقدير الزوج لعمل الزوجة

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- استشارتها في شؤونه وأعماله	١١٧	٣٠ر٤
- استشارتها فيما يخص الأسرة	١٢٣	٣١ر٩
- تقديم الهدايا في المناسبات	٩	٢ر٣
- المحافظة على مشاعرها	١٦	٦ر٨
- مساعدتها على التقدم في عملها	٨٤	٢١ر٨
- احترام رغباتها	١٥	٣ر٩
- عدم إرهاقها بأعباء منزلية	٣	٠ر٨
- أخرى	٨	٢ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول رقم (٩٨) أن مظاهر تقدير الزوج لعمل زوجته تتضح في استشارتها فيما يخص الأسرة بنسبة (٩ر٣١٪)، واستشارتها في شؤونه وأعماله بنسبة (٤ر٣٠٪)، ومساعدتها على التقدم في عملها بنسبة (٨ر٢١٪)، فالمحافظة على مشاعرها بنسبة (٨ر٦٪)، يليها احترام رغباتها بنسبة (٩ر٣٪) فتقديم الهدايا لها في المناسبات بنسبة (٣ر٢٪) . وفي الواقع أنه لا توجد معايير ثابتة يمكن اعتبارها مؤشرات لتقدير الزوج للزوجة، حيث يجب أن تأخذ في الحسبان خصوصية البيئات الاجتماعية المختلفة للزوجات؛ لأن مظاهر التقدير تختلف النظرة إليها وتفسيرها باختلاف البيئات الاجتماعية والثقافية للزوجات، حيث اتضح في دراسة (عزيز : ١٩٨١م) أن مظاهر احترام الزوج لزوجته العاملة تتضح في استشارتها في شؤون البيت بنسبة (٣ر٧٩٪)، وفي عدم طرح المشكلات الأسرية أمام الآخرين بنسبة (١ر١٥٪)، في حين أن نسبة (٧ر٥٪) أكدن أن ذلك يتجلى في تقديم الهدايا لها في المناسبات، ونسبة (٢ر٦٢٪) أجابت بأن زوجها يحترمها؛ لقدرتها على توفير دخل أعلى للأسرة . كما أكدت (القاسمي : ١٩٩٥م) في دراستها على أهمية استشارة الزوج لزوجته في مختلف أمور الأسرة، ولقد بيَّن ذلك نسبة (٧٨٪) من

عينة الدراسة، بينما أكدت نسبة (٢٢٪) أن ذلك في بعض الأمور، وهو ما ينبغي أن عمل الزوجة يؤثر على التوافق والتماسك الأسري .

ثالثاً : المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل :

تخضع الزوجة لمؤثرات مجتمعية وبيولوجية من حيث طبيعتها أمًّا، والتي تدفعها في اتجاه الأمومة ورعاية الأطفال والاهتمام بهم، والإشراف على الأعمال المنزلية، وفي الوقت نفسه أتيحت الفرصة لها في مواصلة التعليم، وفي العمل خارج المنزل، غير أن المرأة إذا اختارت العمل خارج المنزل فإنها تواجه بعض العقبات، وذلك نتيجة لظروف المجتمع ومتطلبات الزوج والأسرة، وإنجاب الأطفال وتربيتهم، بالإضافة إلى العمل بطبيعة الحال، فالزوجة بجانب وظيفتها الاقتصادية (العمل) هناك أدوار أسرية واجتماعية أخرى، وهي أدوارها بوصفها زوجة وأمًّا، ومن هنا فنحن ننظر إلى دور الزوجة بوصفه دوراً مختلطاً إلى حد ما، ودورها أساساً يقاس حسب المعايير الاجتماعية والثقافية في كل مجتمع . ومن المتوقع حدوث مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل؛ نتيجة لتصارع الأدوار الذي تعاني منه الزوجة العاملة.

جدول رقم (٩٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لظهور المشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- اتهامها بالتقصير في بيتها	٢٣٠	٥٩ر٧
- تهديدها بعدم العمل	٨١	٢١ر٠
- تهديدها بالطلاق	١٩	٤ر٩
- الشجار المستمر معاً	٨٥	٢٢ر١
- غياب الزوج المستمر عن المنزل	٨٥	٢٢ر١
- عدم الرغبة في الحديث معها	٤٩	١٢ر٧
- أخرى	٢	٠ر٥

يتضح من الجدول رقم (٩٩) أن غالبية الزوجات نفت ظهور مشكلات بسبب العمل بين الزوج والزوجة، في حين أشارت نسبة (٥٩ر٧٪) بالتقصير، كما أشارت

نسبة (٠ر٢١٪) بتهديد زوجها لها بعدم الاستمرار في العمل، وأجابت نسبة (٩ر٤٪) بتهديدها بالطلاق، ونسبة (١ر٢٢٪) أجابت بالشجار المستمر معاً، ومن المشكلات التي تظهر كذلك بسبب عمل المرأة أجابت نسبة (١ر٢٢٪) بغياب الزوج المستمر عن المنزل، وأجابت نسبة (٧ر١٢٪) بعدم رغبته في الحديث معها، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (عزيز : ١٩٨١م) حيث تبيَّن أن نسبة وجود المشكلات في الأسرة بالنسبة للعاملات بلغت (٧ر٢٨٪)، ولغير العاملات (٧ر٥٨٪)، في حين بلغت النسبة لدى غير العاملات (٧ر٥٨٪) . ويشير هذا إلى الاختلاف الكبير بين أسر النساء العاملات وغير العاملات فيما يتعلق بوجود مشكلات في الأسرة إلى قلة وجود المشكلات لدى أسر العاملات، ونستنتج من ذلك عدم وجود علاقة بين عمل الزوجة والمشكلات الأسرية، إذ إن المشكلات لدى أسر غير العاملات في دراسة (عزيز) تزداد عما هي لدى أسر العاملات، ويتصل بذلك النتائج التي توصلت إليها بيانات دراسة (محرم: ١٩٧٣م) في دراستها عن المرأة والعمل، حيث اقتصرت دراستها على بعض العاملات المؤهلات تأهيلاً عالياً، حيث أكدت أن الأدوار التي تقوم بها المرأة العاملة قد تضاعفت مما جعل بعض العاملات يتعرضن للصراع الداخلي الناتج عن الفشل في أداء بعض الأدوار المتوقعة منها، والنجاح في أداء أدوار أخرى، وبسبب ذلك تتعرض المرأة العاملة لكثير من المشكلات التي ترتبط بالأبناء، مثل مشكلة إيجاد البديل المناسب الذي يمكن ترك الطفل معه، ومشكلة انتظار الأبناء بعد عودتهم من المدرسة، والتفاعل معهم خلال العطلات الصيفية، غير أننا نلاحظ أن الزوجة العاملة السعودية لا تعاني من مثل هذه المشكلات بصفة عامة؛ لأن أغلبية العاملات لديهن عاملات بالمنزل، ونسبة كبيرة منهن يعملن في مجال التعليم حيث تكون إجازتها عادة في توقيت إجازة أبنائها نفسه، وكذلك أبرزت دراسة (ثابت: ١٩٨٣م) عن المرأة والتنمية والتغيرات الاجتماعية المرافقة، أنه توجد علاقة بين عمل المرأة وشعورها بالقلق والاضطراب نتيجة لتزايد همومها ومشكلاتها الأسرية، والإحساس بأن مكانها الطبيعي هو البيت وتربية الأطفال فقط.

جدول رقم (١٠٠)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمظاهر عدم تقدير الزوج لعمل الزوجة

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- إظهار عدم رغبته في عمل الزوجة	٢١٣	٥٥ر٣
- اتهامها بالتقصير في شؤون الأسرة	٢٦٩	٦٩ر٩
- رغبته في الحصول على دخل الزوجة	٥٤	١٤ر٠
- رفضه لاختلاط الزوجة في العمل	٣١	٨ر١
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	-	-

يتضح من الجدول رقم (١٠٠) أن نسبة (٥٥ر٣٪) أجابت بأن عدم تقدير الزوج لعمل زوجته يتضح من خلال إظهاره عدم رغبته في عمل الزوجة، في حين ذكرت نسبة (٦٩ر٩٪) أن ذلك يتبين من خلال اتهامها بالتقصير في شؤون الأسرة، وأجابت نسبة (١٤ر٠٪) بأن ذلك يظهر من خلال رغبته في الحصول على دخل الزوجة، في حين أجابت نسبة (٨ر١٪) بأن ذلك يتضح من خلال رفضه لاختلاط الزوجة في العمل، وفي هذا الصدد نرى أن تحديد مظاهر عدم تقدير الزوج لعمل الزوجة يختلف من زوجة لأخرى وذلك حسب مستوى تعليم الزوجة ودرجة وعيها ومستواها الاجتماعي والاقتصادي، كما أنه يخضع للمبالغة من قبل بعض الزوجات كذلك .

جدول رقم (١٠١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة ماذا ينبغي أن تكون

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- أن تطيعه دائماً	١٥	٣ر٩
- أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها	١١٤	٢٩ر٦
- أن تراجعه في بعض الأمور	٨	٢ر١
- أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها	٢٣٣	٦٠ر٥
- أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة	١٢	٣ر١
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول رقم (١٠١) أن نسبة (٥ر٦٠٪) من أفراد العينة أجابت بضرورة أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها، يليها نسبة (٦ر٢٩٪) أكدت على ضرورة أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها، في حين أجابت نسبة (٩ر٣٪) بأهمية أن تطيعه دائماً، بينما أجابت نسبة (١ر٣٪) بأن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة، وأجابت نسبة (١ر٢٪) بإمكانية أن تراجعه في بعض الأمور. ومن معطيات الجدول السابق يتضح أن نسبة (٥ر٦٠٪) ترى أنه ينبغي على الزوجة أن تتشاور مع الزوج، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها، مما يدل على طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة في الأسرة السعودية في الوقت الحاضر، حيث نجدها علاقة تقوم على تبادل الآراء ومحاولة إقناع أي من الطرفين بوجهة نظر الطرف الآخر، وذلك باختلاف العلاقات الاجتماعية في الأسرة السعودية القديمة التي كانت علاقات قائمة على طاعة الزوجة لزوجها من دون إعطائها مجالاً لمناقشة أي رأي، حيث كانت السلطة في الأسرة مقصورة على الرجل، فهو الممول الاقتصادي، وهو الذي يقوم بالإشراف على شؤون العائلة، ويتخذ القرارات المهمة في حياة الأسرة، وكانت مكانته في المجتمع تزداد بازدياد سيطرته على أسرته.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م) حيث توصلت الباحثة إلى أنه في حالة احتياج أحد الأولاد دروساً خصوصية، أجابت نسبة (٢ر٨٦٪)بأنه لا بد من إخبار الزوج، وأجابت نسبة (٦ر٦٪) بأنها تستطيع الاتفاق مع المدرس دون أخذ رأي الزوج، وأنه في حالة عدم موافقة الزوج، فإن الزوجة تحاول إقناعه بنسبة (٥ر٧٤٪)، وذكرت نسبة (٣ر١٣٪) أنها تترك الموضوع للزوج؛ ليتصرف حسبما يراه، في حين أجابت نسبة (١ر٤٪) بإمكانية أخذ الابن الدرس سرًّا، كذلك أشارت (القاسمي) في دراستها حول تصرف الزوجة في حالة رفض الزوج زيارة الزوجة لأهلها، حيث أشارت نسبة (١ر٥٦٪) بأنها تحاول إقناعه، بينما أجابت نسبة (٨ر١٥٪) بأنها لا تذهب لزيارتهم، حتى وإن كانت غير راضية عن ذلك، ومن ثم فهي ترضى بالأمر الواقع، كما ذكرت نسبة (١ر٣٪)، وبأنها تزورهم

على الرغم من إرادته أجابت نسبة (٢٪)، وهو ما يشير إلى أنه في حالة رفض الزوج لا تستطيع الزوجة مخالفة رأيه إلا بنسبة (٢٪) .

جدول رقم (١٠٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمن يكون له القرار النهائي

في حالة حدوث خلاف بين الزوج وزوجته

الاستجابات	يوافق		يوافق بصعوبة		لا يوافق	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
- للزوج	٩٩	٢٥ر٧	١٥٥	٤٠ر٣	٩	٢ر٣
- للزوجة	١٥	٣ر٩	١٧٠	٤٤ر٢	٤٢	١٠ر٩
- للوصول إلى حل وسط	١٦٤	٤٢ر٦	١٣٨	٣٥ر٨	١٧	٤ر٤
- أخرى	١	٠ر٣				

يتضح من الجدول رقم (١٠٢) أن نسبة (٢٥ر٧٪) من المبحوثات أفادت بأن الزوج صاحب القرار دائماً، وأفادت نسبة (٤٠ر٣٪) بأحياناً، في حين أجابت نسبة (٢ر٣٪) نادراً، ويكون للزوجة دائماً بنسبة (٣ر٩٪)، وأحياناً بنسبة (٤٤ر٢٪)، بينما أجابت نسبة (١٠ر٩٪) بأنه نادراً ما يكون القرار للزوجة، وفيما يتعلق بالوصول إلى حل وسط أجابت نسبة (٤٢ر٦٪) دائماً، بينما نسبة (٣٥ر٨٪) أجابت بأحياناً، ونسبة (٤ر٤٪) نادراً، ويلاحظ أن القرار النهائي يكون دائماً حول الوصول إلى حل وسط حيث بلغت نسبة التأكيد على ذلك (٤٢ر٦٪)، مما يدل على أن العلاقة بين الزوج والزوجة أصبحت على قدر من الثقة والاحترام للطرف الآخر، ومن الطبيعي أن يكون التغير الاجتماعي الذي مرّ به المجتمع السعودي والذي ساعد على فتح مجال التعليم أمام المرأة، بل ومواصلته حتى أعلى المراحل، ومن ثم طرق مجالات العمل خارج المنزل من العوامل التي ساعدت على تغير شخصية المرأة ودورها تغيراً ملحوظاً . هذا إلى جانب أن الزوج في الأسرة السعودية قد نال هو الآخر قدراً من التعليم واستوعب كثيراً من القيم الحديثة التي جعلته يميل إلى التفاهم مع الزوجة والثقة فيها والاحترام لها، كل ذلك جعل علاقة المرأة بزوجها

obeikandi.com

علاقة مختلفة عن تلك العلاقة التي كانت قائمة في الماضي بين الزوج والزوجة في المجتمع التقليدي، حيث كانت المرأة تعيش تحت ظل زوجها، ليس لها الحق في إبداء الرأي، أما المرأة اليوم فهي تمتلك حق الرأي في أمور أسرية كثيرة .

جدول رقم (١٠٣)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين من يكون له القرار النهائي دائماً في حالة حدوث خلاف بين الزوج والزوجة (×)

في حالة حدوث خلاف يكون القرار في النهاية / الحالة العملية للزوجة	للزوج		للزوجة		الوصول إلى حل وسط		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٧٤	٣٧ر٦	١١٤	٥٧ر٩	٩	٤ر٦	١٧٩	٧٤ر٩		
غير عاملة	٢٥	٣٧ر٩	٤١	٦٢ر١	–	–	٦٦	٢٥ر١		
المجموع	٩٩	٣٧ر٦	١٥٥	٥٨ر٩	٩	٣ر٤	٢٦٣	١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٢٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٠٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١ر٣) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٠). وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع دخل الأسرة السعودية نسبياً، مما يؤدي إلى عدم تأثير كون الزوجة عاملة أو غير عاملة، بالإضافة إلى أن المبحوثات ينتمين إلى مستوى اجتماعي معين بشكل عام ممن أتيح لهن مواصلة تعليمهن إلى مرحلة معينة، إضافة إلى أن ظروف أزواجهن المادية تسمح لهن بالاتصال بالعالم الخارجي، سواء عن طريق السفر أو استيعاب القيم الحديثة من خلال التليفزيون، والقراءة الخارجية، مما ينمي شخصية الزوجة ويجعلها أكثر وعياً ونضجاً في التعامل مع مشكلات الحياة اليومية، وكذلك في علاقتها بزوجها، مقابل ذلك ارتفاع المستوى التعليمي والاقتصادي للأزواج، حيث يُعدّ ذلك من العوامل المساعدة على تغير نظرة الزوج للعلاقة الزوجية .

obeikandl.com

جدول رقم (١٠٤)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وبين من يكون له القرار النهائي دائماً في حالة حدوث خلاف بين الزوجين (×)

في حالة حدوث خلاف يكون القرار في النهاية / مستوى وظيفة الزوجة	للزوج		للزوجة		الوصول إلى حل وسط		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	٨	٤٤ر٤	٨	٤٤ر٤	٢	١١ر١	١٨	٩ر٥		
إدارة وسطى	٥٣	٣٧ر٩	٨١	٥٧ر٩	٦	٤ر٣	١٤٠	٧٤ر١		
إدارة دنيا	٨	٢٥ر٨	٢٢	٧١ر٠	٨	٢٥ر٨	٣١	١٦ر٤		
المجموع	٦٩	٣٦ر٥	١١١	٥٨ر٧	٩	٤ر٨	١٨٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١٢) ، عدد العاملات (٣٠١) .

يتضح من الجدول (١٠٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٤ر٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) . مما سبق نلاحظ أن الزوجة، حتى وإن كانت في مستوى وظيفي عالٍ تستطيع من خلاله اتخاذ قرارات مهمة، فإنها لا تستطيع أن تنقل ما حصلت عليه من سلطة ومكانة إلى حياتها الأسرية، حيث مازال الرجل رئيس الأسرة إلا أن هذه الرئاسة ليست بنفس القوة والتسلط الذي كانت عليه في الأسرة السعودية التقليدية في الماضي، إضافة إلى ذلك فما زال كثير من الأزواج السعوديين يعتقدون أن الزوجة ليس من واجبها العمل خارج المنزل، وذلك من منطلق أن العمل وظيفة الزوج فقط، وليس للزوجة أن تزاحمه في البحث عن قوته وقوت أبنائه بوصفه المسؤول شرعاً عن إعالة زوجته وأبنائه، ونتيجة لذلك فإنه مهما حققت الزوجة من رقي في وظيفتها أو مستواها الوظيفي، فإن الزوج ينظر إلى عملها بصفته شيئاً ثانوياً . وقد أكد عدد من المبحوثات أن خروج الزوجات إلى العمل وتدرجهن في السلم الوظيفي لم يقوّ كثيراً من دورهن في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنه على الرغم من خروجهن للعمل لم يتغير إسهامهن كثيراً في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٠٥)

يوضح توزيع أفراد العينة لموقف الزوجة العاملة

إذا لم يأخذ زوجها برأيها

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
– تصر على ضرورة المشاركة	١١٠	٢٨ر٦
– تتركه يفعل ما يريد	٩	٢ر٣
– تستعين بالأقارب للضغط عليه	٥	١ر٣
– تحاول إقناعه	٢٥٨	٦٧ر٠
– أخرى	١	٠ر٣
– لم تجب	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠ ٪

يوضح الجدول رقم (١٠٥) أن نسبة (٢٨ر٦٪) ذكرت أنها تصر على ضرورة المشاركة، في حين أجابت نسبة (٢ر٣٪) بأنها تتركه يفعل ما يريد، بينما ذكرت نسبة (١ر٣٪) أنها تستعين بالأقارب للضغط عليه، في حين أجابت نسبة (٦٧ر٠٪) التعرف على موقف الزوجة في حالة حدوث موقف خلافي مثل رفض الزوج مساعدة الزوجة لأهلها، أجابت نسبة (٦٧ر٩٪) أنها تحاول إقناعه، ونجد هنا تقارباً كبيراً مع دراستنا الحالية، حيث بلغت (٦٧ر٠٪) محاولة إقناعه، كذلك بلغت نسبة من أكدت أساعدهم دون أخذ رأيه في دراسة (القاسمي) نحو (١١ر٧٪) وفي الدراسة الحالية بلغت نسبة من أكدن أنهن يصرن على ضرورة المشاركة نحو (٢٨ر٦٪) . وفي دراسة (القاسمي) بلغت نسبة من ذكرن أطيع أمره نحو (١١ر٢٪) ، وفي الدراسة الحالية تتركه يفعل ما يريد، حيث بلغت نسبتها (٢ر٣٪) غير أن الاتجاه العام يشير إلى محاولة الزوجة إقناع الزوج إذا لم يأخذ برأيها، بحيث يُعدّ ذلك مؤشراً على شعور الزوجة بالمساواة النسبية مع زوجها نتيجة لخروجها للعمل وإسهامها في ميزانية الأسرة والتغير النسبي في صورتها الاجتماعية .

جدول رقم (١٠٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة الزوجة وموقفها

إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

أسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة / مستوى تعليم الزوج	لوجود وقت فراغ لديها		لأنها مصرة على ذلك		لأنها تعلمت		حتى تنفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٣٤	٢٩ر٨	٦	٥ر٣	–	–	٧٤	٦٤ر٩	–	–	١١٤	٣٠ر٦	١٦ر٥٥	٠ر٩ غير دالة
وظيفة مكتبية (إدارية)	٣٤	٢٧ر٩	١	٠ر٨	٢	١ر٦	٨٤	٦٨ر٩	١	٠ر٨	١٢٢	٣٢ر٧		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	–	–	١	٤ر٢	١٥	٦٢ر٥	–	–	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	١	٣٣ر٣	–	–	–	–	٢	٦٦ر٧	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	١	٥٠ر٠	–	–	–	–	١	٥٠ر٠	–	–	٢	٠ر٥		
سيدة أعمال	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	١	٠ر٣		
ربة منزل	١٦	٢٢ر٥	١	١ر٤	٢	٢ر٨	٥٢	٧٣ر٢	–	–	٧١	١٩ر٠		
أخرى	١٣	٣٦ر١	١	٢ر٨	–	–	٢٢	٦١ر١	–	–	٣٦	٩ر٧		
المجموع	١٠٧	٢٨ر٧	٩	٢ر٤	٥	١ر٣	٢٥١	٧٦ر٣	١	٠ر٣	٣٧٣	١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (١٠٦) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٦ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩) . وقد يرجع ذلك إلى أنه مهما بلغت الزوجة من مستوى وظيفي عالٍ ومكانة اجتماعية مرموقة من خلال عملها، فإنها تظل مطيعة لرأي الزوج تحاول إقناعه، وذلك لأنها بذلك تؤكد على قيم الثقافة العامة الموروثة، وأيضاً تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فعلى الرغم من أن المرأة قد تكون لها مشاركتها الفاعلة في الأسرة من خلال دخلها في العمل إلا أن متطلبات الحياة الأسرية تظل أقوى، خاصة أن الأزواج الآن قد نالوا حظًّا من التعليم، وعلى استعداد للحوار والأخذ بوجهة نظر الطرف الآخر .

جدول رقم (١٠٧)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وبين موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

أسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة / مستوى تعليم الزوج	لوجود وقت فراغ لديها		لأنها مصرة على ذلك		لأنها تعلمت		حتى تنفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١٣	٣٨ر٢	–	–	–	–	٢٠	٥٨ر٨	١	٢ر٩	٣٤	١١ر٧	١٢ر٧	١ر٠ غير دالة
إدارة وسطى	٥٩	٢٨ر٥	٧	٣ر٤	٢	١ر٠	١٣٩	٦٧ر١	–	–	٢٠٧	٧١ر٤		
إدارة دنيا	١٧	٣٤ر٧	–	–	١	٢ر٠	٣١	٦٣ر٣	–	–	٤٩	١٦ر٩		
المجموع	٨٩	٣٠ر٧	٧	٢ر٤	٣	١ر٠	١٩٠	٦٥ر٥	١	٠ر٣	٢٩٠	١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٣) ، عدد العاملات (٣٠١) .

يتضح الجدول رقم (١٠٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين،حيث بلغت قيمة كا² (١٢ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) وهو الفرق الذي يبرهن عليه التفسير السابق، ويتفق مع هذه النتيجة دراسة (عبد الفتاح : ١٩٨٤م، ١٠٤ – ١٠٥) حيث اتضح من إحدى نتائج هذه الدراسة أن اشتغال المرأة لم يؤثر في رئاسة الرجل للأسرة، إذ لا تتولى المرأة هذه الرئاسة إلا في حالة غياب الزوج فقط .

مما سبق نلاحظ أنه على الرغم من إسهام الزوجة بدخلها في حياة الأسرة، بل وأحياناً اعتماد أسر كثيرة على دخلها بشكل رئيس، إلا أن ذلك لا يعني أنها تتخلى عن واجباتها الأسرية، وطاعتها لزوجها، أو حفاظها وحرصها على تماسك أسرتها، بل وتحرص على استمرار القوامة للزوج، وذلك لأن ثقافة المجتمع وقيمه ودينه الإسلامي تؤكد على ذلك، وهذا ما يتسق مع وجهة نظر (بلاو) في نظرية التبادل .

رابعاً : موافقة الزوج على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية :

تعتمد موافقة الزوج على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، على طبيعة العلاقة بينهما، وعلى بناء القوة في بناء الأسرة، إذ تُعدّ درجات القوة من الأبعاد الأساسية للبناء الأسري، ويعرف مفهوم " بناء القوة " في الوحدة الزواجية بمصطلحات معينة، مثل اتخاذ القرار Decision Making والسلطة Authority والتأثير In uence فقوة أي طرف في الأسرة يمكن قياسها بدمج حصيلة هذه المصطلحات . وتشير " سافيليوس روتشيلد Sa los Rothschild " إلى أن مفهوم قوة الأسرة متعدد الأبعاد، ويمكن قياسه بطريقة غير مباشرة على أساس الأفعال السلوكية التي من خلالها تختبر درجة قوة الفرد . وقياس القوة يتضمن بُعدين هما : السلطة والتأثير بالإضافة لاتخاذ القرار، وتحدد المعايير الاجتماعية للشخص الذي بيده السلطة، ففي المجتمع السعودي تحدد السلطة بيد الزوج الذي بدوره يتأثر بالزوجة والأطفال، ولهذا فالضغط الذي يمارسه أحد الزوجين على الآخر يمارس وفق درجات متباينة على المستوى الرسمي، وغير الرسمي .

وفي محاولة لقياس توازن القوة بين الأزواج والزوجات قام (بلد وولف Blood and Wolfe " باختيار ثمانية مواقف تتضمن قرارات أسرية، ومحاولة معرفة موقف كل من الزوج والزوجة، من هذه القرارات : منها ما العمل الذي يجب أن يلتحق به الزوج ؟ وأي نوع من السيارات يشتريه ؟ أين يجب الذهاب في الإجازات ؟ وهل من الضروري أن تعمل الزوجة ؟ أي نوع من المساكن يجب أن تعيش فيه الأسرة؟ وقد لاحظ الباحثان أن الزوج كان أكثر تدخلاً في القرار المتصل بعمل الزوجة، بالمقارنة بتدخل الزوجة في اختيار العمل الملائم لزوجها (الخولي : ١٩٨١م، ١٧٥ – ١٧٩) . ويمكن تفسير اتخاذ الأزواج لقرارات معينة والزوجات لقرارات أخرى، بالإمكانات أو الوسائل المتاحة لكل منهما، والتي تتعلق بمصدر القوة والسلطة عند كل من الزوجين، فمثلاً نجد أن الرجل في المجتمع السعودي يمتلك القوة من خلال المعايير الاجتماعية في المجتمع الذي ينظر للرجل بوصفه المسؤول الأول في الأسرة . ولمحاولة التعرف على بعض ملامح بناء القوة في الأسرة السعودية، على أساس أن

obeikandi.com

استشارة الزوج للزوجة في بعض الأمور يُعدّ أحد مظاهر توزيع القوة، فإنه عند سؤال عينة أفراد البحث عن مدى حرص الزوج على استشارة الزوجة حسبما يتضح من الجدول رقم (١٠٨) .

جدول رقم (١٠٨)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- باستمرار	١٦١	٨ر٤١
- أحياناً	١٨٠	٨ر٤٦
- نادراً	٣٤	٨ر٨
- لا	١٠	٦ر٢
المجموع	٣٨٥	١٠٠ ٪

إن نسبة (٨ر٤١٪) أجابت بأنه يستشيرها باستمرار، في حين أفادت نسبة (٨ر٤٦٪) بأنه أحياناً يستشيرها، فيما ذكرت نسبة (٨ر٨٪) بأنه نادراً ما يستشيرها، ونسبة (٦ر٢٪) بأنه لا يستشيرها . وهو الأمر الذي يعني أن طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة تقوم على المشاركة وتبادل الآراء بين الاثنين، وذلك نتيجة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها الأسرة السعودية من التقليدية إلى التحديث من حيث نمط العلاقة بين أطرافها، إذ إنه نتيجة للتغيرات التي مر بها المجتمع السعودي، فإنه من المتوقع أن تختلف القيم المحددة لعلاقة الزوج والزوجة وعلاقتهما بالأبناء كذلك، وتأكيداً لذلك فإنه في دراسة (الغريبي : ١٩٩٧م، ١٧٠ – ١٧١) توصلت الباحثة عند سؤالها للمبحوثات عن الشخص الذي له الدور الأساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة إلى أن منوال الفئة يقع ضمن اختيار المشاركة بين الزوج والزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث بلغت النسبة (٨ر٥٦٪) وذلك من منطلق أن مثل هذه القرارات من حق الطرفين المشاركة في اتخاذها، وبلغت نسبة من يعتقدن أن من حق الزوج وحده اتخاذ القرار (٢ر٥٪) ، في حين بلغت نسبة من يتعقدن أنه من حق الزوجة اتخاذ القرار نحو (٦ر٠٪) من العينة . وذلك يوضح

مدى تأثير المرأة السعودية، سواء أكانت الشابة، أم المتزوجة بالتغيرات الحديثة التي عكست تغيراً في المعايير الاجتماعية، فبعد أن كان الزوج هو صاحب الحق الأول في اتخاذ هذه القرارات، أصبح للمرأة دور في اتخاذ مثل هذه القرارات والمشاركة فيها، وحتى إذا لم تؤدّ دوراً بالفعل، فإنها تعتقد أن هذه القرارات يجب أن تشارك في اتخاذها؛ لأنها شريكة للزوج .

جدول رقم (١٠٩)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

وحرص الزوج على استشارتها (×)

استشارة الزوج لزوجته / مستوى تعليم الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٥	٢٥ر٠	١٣	٦٥ر٠	١	٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢		
متوسط	١٠	٣٢ر٣	١٥	٤٨ر٤	٢	٦ر٥	٤	١٢ر٩	٣١	٨ر١		
ثانوي	٤١	٣٥ر٧	٦١	٥٣ر٠	١٢	١٠ر٤	١	٠ر٩	١١٥	٢٩ر٩	٣٤ر٠	٠ر٠٠٠٠٠ دالة
جامعي	٨٤	٤٤ر٤	٨٥	٤٥ر٠	١٧	٩ر٠	٣	١ر٦	١٨٩	٤٩ر٢		
دراسات عليا	٢١	٧٢ر٤	٥	١٧ر٢	٢	٦ر٩	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
المجموع	١٦١	٤١ر٩	١٧٩	٤٦ر٦	٣٤	٨ر٩	١٠	٢ر٦	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

ويتضح من الجدول رقم (١٠٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت كا٢ (٣٤ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠) . حيث تبين أن الزوجات اللاتي مستواهن التعليمي ابتدائي كانت نسبة حرص الزوج على استشارتها باستمرار (٢٥ر٠٪) ، في حين أن الزوجات بمستوى التعليم الجامعي بلغت نسبة استشارة الزوج لها باستمرار (٤٤ر٤٪) ، والزوجات بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة استشارة الزوج لها باستمرار(٧٢ر٤٪) ، وقد ترجع تلك العلاقة إلى أن الزوجة كلما ارتفع مستوى تعليمها كلما اتسع أفقها ووعيها ، ومن ثم زادت خبرتها بالحياة بشكل عام، إذ إنه من المفروض أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد

كلما اتبع في حياته أنماط سلوك معاصرة أكثر .

جدول رقم (١١٠)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وحرصه على استشارة الزوجة

استشارة الزوج لزوجته / عمل الزوج	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	٨١	٤٢ر٠	٩٨	٥٠ر٨	١٣	٦٠٧	١	٥ر٠	١٩٣	٥٠ر١		
موظف حكومي عسكري	٢٤	٥٠ر٠	١٦	٣٣ر٣	٧	١٤ر٦	١	٢ر١	٤٨	١٢ر٥		
موظف قطاع خاص	٤١	٤٧ر٧	٣٠	٣٤ر٩	١١	١٢ر٨	٤	٤ر٧	٨٦	٢٢ر٣		
أعمال حرة	١٢	٣٢ر٤	٢٣	٦٢ر٢	١	٢ر٧	١	٢ر٧	٣٧	٩ر٦		
تاجر	–	–	٤	٨٠ر٠	١	٢٠ر٠	–	–	–	–		
مزارع	١	٩ر١	٩	٨١ر٨	–	–	١	٩ر١	١١	٢ر٩		
متسبب	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
أخرى	٢ر	٤٠ر٠	–	–	١	٢٠ر٠	٢	٤٠ر٠	٥	١ر٣		
المجموع	١٦١	٤١ر٨	١٨٠	١	٣٤	٨٠٨	١٠	٢ر٦	٣٨٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .٣٤

يتضح من الجدول رقم (١١٠) وجود علاقة بين عمل الزوج ومدى حرصه على استشارة زوجته، حيث بلغت كا٢ (٦٢ر٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠٠ر٠) . حيث تبين أن أعلى نسبة ممن يستشيرون زوجاتهم باستمرار الموظفون الحكوميون العسكريون، فبلغت النسبة (٥٠ر٠٪)، يليهم موظفو القطاع الخاص، حيث بلغت النسبة في حرصهم على استشارة زوجاتهم باستمرار (٤٧ر٧٪)، فالأزواج الذين يعملون في القطاع الحكومي المدني، حيث بلغت نسبة استشارتهم لزوجاتهم باستمرار (٤٢ر٠٪) يليهم رجال الأعمال، وبلغت نسبة استشارتهم لزوجاتهم (٣٢ر٤٪)، وتبين أن الأزواج الذين يعملون بالتجارة لا يستشيرون زوجاتهم باستمرار .

جدول رقم (١١١)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارتها (×)

استشارة الزوج لزوجته / عمل الزوج	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٤٤	٣٨ر٦	٥٩	٥١ر٨	٩	٧ر٩	٢	١ر٨	١١٤	٣٠ر٤		
وظيفة مكتبية (إدارية)	٥٢	٤٢ر٦	٥٨	٤٧ر٥	٩	٧ر٤	٣	٢ر٥	١٢٢	٣٢ر٥		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	١٠	٤١ر٧	٥	٤١ر٧	١	٤ر٢	٢٤	٦ر٤	٥٤ر١	٠ر٠٠٠٠٠ دالة
طبيبة	٢	٦٦ر٧	–	–	١	٣٣ر٣	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	–	–		
سيدة أعمال	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠	١	٣ر٠		
ربة منزل	٢٨	٣٨ر٤	٣٧	٥٠ر٧	٥	٦ر٨	٣	٤ر١	٧٣	١٩ر٥		
أخرى	١٨	٥٠ر٠	١٣	٣٦ر١	٥	١٣ر٩	–	–	٣٦	٩ر٦		
المجموع	١٥٤	٤١ر١	١٧٧	٤٧ر٢	٣٤	٩ر١	١٠	٢ر٧	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (١١١) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا² (٥٤ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠)، فقد تبين من الدراسة الميدانية أن المعلمة يستشيرها زوجها باستمرار بنسبة (٣٨ر٦٪)، في حين يستشير الزوج الإدارية باستمرار بنسبة (٤٢ر٦٪)، بينما الإخصائية الاجتماعية بنسبة (٣٣ر٣٪)، وبالنسبة للطبية يستشيرها زوجها باستمرار بنسبة (٦٦ر٧٪)، والممرضة بنسبة (١٠٠٪) . وقد ترجع تلك العلاقة لتأثير طبيعة عمل الزوجة على شخصيتها بشكل عام، فالموظفة التي تعودت على اتخاذ قرارات في مجال عملها، لا بد وأن ينسحب ذلك بشكل تلقائي على علاقتها بالآخرين، وبالأحرى زوجها، ومن ثم ستكون شخصية معتادة على اتخاذ قرارات تشارك بها الزوج في قرارات الأسرة، وبالإضافة إلى ذلك فإنها ستكون على مستوى من المعرفة والخبرة التي تجعل الزوج يحرص على استشارتها؛ لثقته في آرائها .

جدول رقم (١١٢)

obeikandl.com

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وحرصه على استشارة الزوجة (×)

استشارة الزوج لزوجته / مستوى تعليم الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٣	١٢ر٠	١٧	٦٨ر٠	٣	١٢ر٠	٢	٨ر٠	٢٥	٦٠٥	٢٧ر٦	٠٢ر٠ دالة
متوسط	١٣	٣٩ر٤	١٤	٤٢ر٤	٤	١٢ر١	٢	٦ر١	٣٣	٨ر٦		
ثانوي	٣٥	٤١ر٢	٤١	٤٨ر٢	٧	٨ر٢	٢	٢ر٤	٨٥	٢٢ر٢		
جامعي	٦٩	٤٢ر٩	٧٥	٤٦ر٦	١٤	٨ر٧	٣	١ر٩	١٦١	٤٢ر٠		
دراسات عليا	٤٠	٥١ر٣	٣٣	٤٢ر٤	٤	٥ر١	١	١ر٣	٧٨	٢٠ر٤		
أخرى	–	–	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	–	–		
المجموع	١٦٠	٤١ر٨	١٨٠	٤٧ر٠	٣	٨ر٦	١٠	٢ر٦	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١١٢) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٧ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٢ر٠). فتبين أن الأزواج بمستوى التعليم الابتدائي بلغت نسبة استشارتهم للزوجة باستمرار (١٢ر٠٪) في حين بلغت نسبة استشارة الأزواج للزوجة باستمرار بمستوى الدراسات العليا (٥١ر٣٪) ، والأزواج بمستوى التعليم الجامعي بلغت نسبة استشارتهم للزوجة باستمرار (٤٢ر٩٪)، والأزواج بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة استشارتهم للزوجة باستمرار (٤١ر٢٪)، والأزواج بمستوى التعليم المتوسط بلغت نسبة استشارتهم للزوجة باستمرار (٣٩ر٤٪)، . نلاحظ من خلال قراءة المعطيات السابقة أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج، كلما زادت نسبة استشارته للزوجة باستمرار، وذلك لما للتعليم من أثر على شخصية الأفراد من حيث تغير نظرتهم للحياة وللعلاقة مع الآخرين، مما يؤكد تقبلهم لمشاركة زوجاتهم في اتخاذ القرارات، واستشارتهم فيها بشكل عام .

وللتعرف على تأثير متغير الحالة العملية للزوجة على حرص الزوج على استشارة الزوجة، اتضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث كانت قيمة كا٢ (١ر٤

obeikandi.com

) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٦ر٠٠) .

كما اتضح عدم وجود علاقة بين سن الزوجة، وحرص الزوج على استشارة الزوجة، حيث بلغت قيمة كا٢ (٧ر١٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٠) . وربما يرجع ذلك إلى محدودية تأثير هذه المتغيرات على حرص الزوج على استشارة الزوجة، مقارنة بتأثير المتغيرات الأخرى التي عرضناها لها .

كذلك اتضح عدم وجود علاقة بين عدد أطفال الزوجة، وحرص الزوجة على استشارتها، حيث بلغت قيمة كا٢ (٨ر١٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٠) .

جدول رقم (١١٣)

يوضح العلاقة بين مستوى دخل الأسرة وحرص الزوج على استشارة الزوجة (×)

استشارة الزوج لزوجته / مستوى دخل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠٠ريال	٤	٢٣ر٥	١٠	٥٨ر٨	٢	١١ر٨	١	٥ر٩	١٧	٤ر٥	٢٧ر٧	٠٦ر٠ دالة
من ٤٠٠٠٠إلى أقل من ٦٠٠٠٠ريال	٩	٢٥ر٧	٢٠	٥٧ر١	٥	١٤ر٣	١	٢ر٩	٣٥	٩ر٢		
من ٦٠٠٠٠إلى أقل من ٨٠٠٠٠ريال	٦	٢٠ر٧	١٨	٦٢ر١	٣	١٠ر٣	٢	٦ر٩	٢٩	٧ر٦		
من ٨٠٠٠٠إلى أقل من ١٠٠٠٠٠ريال	٢٤	٣٦ر٩	٣٣	٥٠ر٨	٥	٧ر٧	٣	٤ر٦	٦٥	١٧ر٠		
من ١٠٠٠٠٠إلى أقل من ١٥٠٠٠٠ريال	٤٧	٤٤ر٨	٤٨	٤٥ر٧	٨	٧ر٦	٢	١ر٩	١٠٥	٢٧ر٥		
من ١٥٠٠٠٠إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠ريال	٣٠	٤٤ر٨	٣١	٤٦ر٣	٥	٧ر٥	١	١ر٥	٦٧	١٧ر٥		
أكثر من ٢٠٠٠٠٠	٣٩	٦٠ر٩	١٩	٢٩ر٧	٦	٩ر٤	-	-	٦٤	١٦ر٨		
المجموع									٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١١٣) وجود علاقة بين دخل الأسرة وحرص الزوج

على استشارة الزوجة، حيث بلغت قيمة كا٢ (٧ر٢٧)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٦ر٠) . إذ تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى حرص الزوج على استشارة الزوجة باستمرار في الأسرة ذات الدخل (أقل من ٤٠٠٠ ريال) بنسبة (٥ر٢٣٪)، بينما في الأسرة ذات الدخل (أقل من ٦٠٠٠ ريال) نسبة (٧ر٢٥٪)، في حين بلغت استشارة الزوج للزوجة باستمرار في الأسرة ذات الدخل (أقل من ٢٠٠٠٠ ريال) نسبة (٨ر٤٤٪)، بينما بلغت استشارة الزوج للزوجة باستمرار في الأسرة ذات الدخل الأعلى (من ٢٠٠٠٠ ريال) نسبة (٩ر٦٠٪) بالمقابل نلاحظ أن عدم استشارة الزوج للزوجة باستمرار في الأسر ذات الدخل (أقل من ٤٠٠٠ ريال) بلغت نسبة (٩ر٥٪)، مقابل نسبة (٩ر٢٪) في الأسرة ذات الدخل(أقل من ٦٠٠٠ ريال)، بينما الأسرة ذات الدخل(أقل من ٢٠,٠٠٠ ريال) نسبة (١,٥٪)، على خلاف ذلك هناك بعض الدراسات التي قدمت نتائج مخالفة. فقد توصلت(الساعاتي: ١٩٧٢م)، إلى أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية كلما ارتبط ذلك بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها للأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، كذلك تزداد سيطرة الزوجة في الأسرة كلما طالت مدة الزواج.

جدول(١١٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج برأي الزوجة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
نعم	١٣٧	٣٥,٦
أحيانا	٢٠٨	٥٤,٠
نادرا	٣٣	٨,٦
لا	٧	١,٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم(١١٤) أن نسبة(٣٥.٠٪) أفادت بنعم، في حين ذكرت نسبة(٥٤,٠٪) بأنه أحياناً يأخذ برأيها، وأجابت نسبة(٨,٦٪) بنادراً،

ونسبة(٨,١٪) بلا، وهذا يعني أن أعلى نسبة من الأزواج، أحياناً يأخذون برأي الزوجة عندما يستشيرونها، يليها نسبة الأزواج الذين يأخذون برأيها باستمرار، وتلك النتيجة تتفق مع النتيجة السابقة، حيث إن أعلى نسبة من الأزواج أحياناً يستشيرون زوجاتهم، كما يتضح ذلك في الجدول رقم(١٠٨) السابق ذكره الذي أفاد أن نسبة(٤٦,٨٪) من الأزواج أحياناً يستشيرون زوجاتهم، بينما بلغت نسبة الأزواج الذين يستشيرون زوجاتهم باستمرار (٤١,٨٥)، وهذا يعني أن أغلبية الذين يستشيرون زوجاتهم باستمرار ليس شرطاً أن يأخذوا برأي الزوجة، إما لعدم اقتناعه بوجهة نظرها، وإما لأنه قد يقوم باستشارتها فقط في ظل ضغوط معينة، مع عدم اقتناعه بضرورة استشارتها، فكثير من الأفراد يعتقدون في القيم الحضرية والانفتاح على الجديد، غير أن الأمر حينما يتصل بالممارسة، فإننا قد نجدهم يعملون وفق القيم الحضرية، ويتضح التناقض كثيراً في علاقة الرجل بالمرأة، حيث يعيش الرجل أحياناً في صراع قائم على التطور العلمي والتكنولوجي، والأفكار والقيم الحديثة من جهة، وبين ما تفرضه التقاليد والعادات المتوارثة، فيما يتعلق بالنظر إلى المرأة. وتشير (لندا صوفان) إلى أن الشريعة الإسلامية أعطت المرأة حريات في حياة الأسرة، والزواج والتعليم والاستقلال الاقتصادي. إلا أن الاجتهادات المختلفة لتفسير الشريعة مع الأعراف والتقاليد المجتمعية المحلية هي التي وضعت المرأة العربية المسلمة في درجة أقل مما أتاحت لها النصوص. (الرميحي: ١٩٨١م، ١٠٧).

جدول رقم (١١٥)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج برأي الزوجة

أخذ الزوج برأي زوجته / عدد الأطفال	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – ٢	٣٨	٢ر٣٤	٦٨	٣ر٦١	٤	٦ر٣	١	٩ر٠	١١١	٨ر٢٨	٣ر١٧	٠٤ر٠ دالة
من ٣ – ٤	٥٥	٠ر٣٥	٨٥	١ر٥٤	١٤	٩ر٨	٣	٩ر١	١٥٧	٨ر٤٠		
من ٥ – ٦	٣٧	٠ر٤٣	٣٩	٣ر٤٥	٩	٥ر١٠	١	٢ر١	٨٦	٣ر٢٢		
من ٧ فما فوق	٧	٦ر٢٢	١٦	٦ر٥١	٦	٤ر١٩	٢	٥ر٦	٣١	١ر٨		
المجموع	١٣٧	٦ر٣٥	٢٠٨	٠ر٥٤	٣٣	٨٠٦	٧	١٠٨	٣٨٥	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (١١٥) وجود علاقة بين عدد الأطفال، وأخذ الزوج برأي زوجته، حيث بلغت قيمة كا٢ (٣ر١٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠) وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الرميحي : ١٩٨١م، ١١٠) حيث أشار إلى تأثر مكانة الزوجة بمدى إنجابها للأبناء، وخاصة الذكور، إذ إن الطلب على الأبناء الذكور لا يزال طلباً عالياً في الأسرة العربية في الخليج، ولا تستطيع الزوجة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي المريح، إلا بعد إنجاب الابن الوارث، والأسرة تقاس بقوتها عن طريق عدد الأبناء الذكور . وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (مكانزوني وماكسيمليان) حيث أثبتت دراستهما عظم تأثير وجود الأطفال في الأسرة على الآباء في عملية اتخاذ القرار، كذلك يؤثر حجم عدد الأطفال، فيها على عملية اتخاذ القرار ونوع القرار وديناميكيته بشكل يميز أسرة ذات أطفال عن أسرة نظيرتها بلا أطفال . كما توصلت الدراسة إلى أن وجود الأبناء له أثر إيجابي على قدرة المرأة في اتخاذ القرارات .

جدول رقم (١١٦)

يوضح العلاقة بين إجمالي دخل الأسرة وأخذ الزوج برأي الزوجة (×)

أخذ الزوج برأي زوجته / دخل الأسرة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠٠ريال	٤	٢٣ر٥	١١	٦٤ر٧	١	٥ر٩	١	٥ر٩	١٧	٤ر٥		
من ٤٠٠٠٠إلى أقل من ٦٠٠٠٠ريال	٧	٢٠ر٠	٢٢	٦٢ر٩	٥	١٤ر٣	١	ر٩	٣٥	٩ر٢		
من ٦٠٠٠٠إلى أقل من ٨٠٠٠٠ريال	٦	٢٠ر٧	١٩	٦٥ر٥	٤	١٣ر٨	–	–	٢٩	٧ر٦		
من ٨٠٠٠٠إلى أقل من ١٠٠٠٠٠ريال	٢٤	٣٦ر٩	٣٣	٥٠ر٨	٥	٧ر٧	٣	٤ر٦	٦٥	١٧ر٠	٢٨ر٦	٠ر٠٥
من ١٠٠٠٠٠إلى أقل من ١٥٠٠٠٠ريال	٣٤	٣٢ر٤	٦٢	٥٩ر٠	٨	٧ر٦	١	١ر٠	١٠٥	٢٧ر٥		
من ١٥٠٠٠٠إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠ريال	٢٥	٣٧ر٣	٣٦	٥٣ر٧	٦	٩ر٠	–	–	٦٧	١٧ر٥		
أكثر من ٢٠٠٠٠٠	٣٦	٥٦ر٣	٢٣	٣٥ر٩	٤	٦ر٣	١	١ر٦	٦٤	١٦ر٨		
المجموع	١٣٦	٥٣ر٦	٢٠٦	٥٣ر٩	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١١٦) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا² (٢٨ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٥) حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوج يأخذ برأي الزوجة في الأسر ذات الدخل (أقل من ٤٠٠٠ ريال) بنسبة (٢٣ر٥)، مقابل نسبة (٥ر٩٪) لا يأخذ زوجها برأيها، في حين بلغت في الأسر ذات الدخل (أقل من ٦٠٠٠ ريال) نسبة (٢٠٪)، مقابل (ر٩٪) لا يأخذ الزوج برأي الزوجة في الأسر ذات الدخل (أقل من ٢٠٠٠٠ ريال) نسبة (٣٧ر٣٪)، ونسبة (٥٦ر٣٪) في الأسر ذات الدخل (أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال) مقابل (١ر٦٪) لا يأخذ الزوج برأي زوجته . ويتضح من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة زادت بارتفاع دخل الأسرة، وذلك ربما يرجع إلى أنه كلما ارتفع دخل الأسرة كلما أتاح ذلك فرصة مناسبة ومتكررة للسفر إلى الخارج والتعرض لعوامل اتصال أكثر من الأسر ذات الدخل

المنخفض، بالإضافة إلى احتمالية ارتباط الدخل المرتفع بارتفاع مستوى التعليم، حيث يمكن لهذه المتغيرات أن تؤثر على معايير الزوج الأسرية وقيمه، بالإضافة إلى إمكانية إسهام الزوجة في دخل الأسرة، فتعليم الزوجة وعملها أعطاها القدرة على إبداء وجهة نظرها بطريقة تمكنها من تحقيق هدفها من المشاركة في إبداء الرأي .

ومن النتائج التي توصل إليها (راشد ١٩٨٥م) في دراسته " العائلة المتغيرة في مجتمع عجمان " أن عمل الزوجة ساعد على زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة وأبرز مكانتها الاجتماعية، وأخذت السلطة شكلاً تعاونياً بين الزوجين بسبب تعليمهم وعمل الزوجة الذي عزز من مركزها أمام الزوج .

جدول رقم (١١٧)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج وأخذه برأي الزوجة (×)

أخذ الزوج برأي زوجته / مستوى تعليم الزوج	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٤	١٦ر٠	١٧	٦٨ر٠	٢	٨ر٠	٢	٨ر٠	٢٥	٦ر٥		
متوسط	١٠	٣٠ر٣	١٦	٤٨ر٥	٦	١٨ر٢	١	٣ر٠	٣٣	٨ر٦		
ثانوي	٢٨	٣٢ر٩	٥٢	٦١ر٢	٤	٤ر٧	١	١ر٢	٨٥	٢٢ر٢	٢٩ر٦	٠ر٠١ دالة
جامعي	٦٠	٣٧ر٣	٨٥	٥٢ر٨	١٤	٨ر٧	٢	١ر٢	١٦٦	٤٢ر٠		
دراسات عليا	٣٤	٤٣ر٦	٣٨	٤٨ر٧	٥	٦ر٤	١	١ر٣	٧٨	٢٠ر٤		
أخرى	–	–	–	–	١	١٠٠	–	–	١	٠ر٣		
المجموع	١٣٦	٣٥ر٥	٢٠٨	٥٤ر٣	٣٢	٨ر٤	٧	١ر٨	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١١٧) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٩ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١) .حيث تبين من الدراسة الميدانية أن الزوج بمستوى التعليم الابتدائي يأخذ برأي الزوجة بنسبة (١٦ر٠٪)، في حين أنه بمستوى التعليم المتوسط بنسبة (٣٠ر٣٪)،

بينما بمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٣ر٣٧٪)، والدراسات العليا بمستوى (٦ر٤٣٪)، مقابل ذلك اتضح أن الزوج بمستوى التعليم الابتدائي لا يأخذ برأي الزوجة بنسبة (٠ر٨٪)، بينما الزوج بمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٢ر١٪)، وبمستوى الدراسات العليا بنسبة (٣ر١٪) . ومن الطبيعي أن ترتفع نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة، أو ينظر إلى ذلك نظرة خاطئة، كنقص في رجولته، وما إلى ذلك .

جدول رقم (١١٨)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذه برأي الزوجة

أخذ الزوج برأي زوجته / عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٤	٠ر١٦	١٧	٠ر٦٨	٢	٠ر٨	٢	٠ر٨	٢٥	٥ر٦	٦ر٣٣	٠١ر٠ دالة
متوسط	١٠	٣ر٣٠	١٦	٥ر٤٨	٦	٢ر١٨	١	٠ر٣	٣٣	٦ر٨		
ثانوي	٢٨	٩ر٣٢	٥٢	٢ر٦١	٤	٧ر٤	١	٢ر١	٨٥	٢ر٢٢		
جامعي	٦٠	٣ر٣٧	٨٥	٨ر٥٢	١٤	٧ر٨	٢	٢ر١	١٦٦	٠ر٤٢		
دراسات عليا	٣٤	٦ر٤٣	٣٨	٧ر٤٨	٥	٤ر٦	١	٣ر١	٧٨	٤ر٢٠		
أخرى	–	–	–	–	١	١٠٠	–	–	١	٣ر٠		
المجموع	١٣٦	٥ر٣٥	٢٠٨	٣ر٥٤	٣٢	٤ر٨	٧	٨ر١	٣٨٣	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (١١٨) وجود علاقة بين متغير عمل الزوج وأخذه برأي الزوجة، حيث بلغت قيمة كا٢ (٦ر٣٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) . إذ اتضح من الدراسة الميدانية أن الزوج الموظف الحكومي المدني يأخذ برأي الزوجة بنسبة (٨ر٣٥٪)، في حين أن الزوج العسكري يأخذ برأيها بنسبة (٧ر٤١٪)، بينما موظف القطاع الخاص بنسبة (٧ر٣٣٪)، ورجل الأعمال بنسبة (٥ر٤٠٪) ويلاحظ من البيانات السابقة تأثير عمل الزوج على أخذه برأي الزوجة وذلك لأن بعض الأعمال تتطلب انفتاحاً على القيم الحديثة، ومستوى تعليميًّا معيّنًا مما يؤثر بالطبع على شخصية الزوج وقيمه واتجاهاته، أو ممكن أن يكون طبيعة عمله ومتطلباته تفرض على الزوج انشغاله معظم وقته وبالتالي ترك

معظم القرارات الأسرية بيد الزوجة؛ لمتابعتها وتنفيذها .

جدول رقم (١١٩)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وأخذ الزوج برأيها (×)

أخذ الزوج برأي زوجته / تعليم الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٣	١٥ر٠	١٤	٧٠ر٠	٢	١–ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	١٢ر٧	٠ر٣ غير دالة
متوسط	١٠	٣٢ر٣	١٥	٤٨ر٤	٥	١٦ر١	١	٣ر٢	٣١	٨ر١		
ثانوي	٣٦	٣١ر٣	٧٠	٦٠ر٩	٨	٧ر٠	١	٠ر٩	١١٥	٢٩ر٩		
جامعي	٧٦	٤٠ر٢	٩٤	٤٩ر٧	١٥	٧ر٩	٤	٢ر١	١٨٩	٤٩ر٢		
دراسات عليا	١٢	٤١ر٤	١٤	٤٨ر٣	٣	١٠ر٣	–	–	٢٩	٧ر٦		
المجموع	١٣٧	٣٥ر٧	٢٠٧	٥٣ر٩	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١١٩) عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للزوجة، وأخذ الزوج برأيها، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٢ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) .

جدول رقم (١٢٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها

أخذ الزوج برأي زوجته / الحالة العملية للزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١١١	٣٦ر٩	١٥٩	٥٢ر٨	٢٧	٩ر٠	٤	١ر٣	٣٠١	٧٨ر٢	٠ر٣	٠ر٣ غير دالة
غير عاملة	٢٦	٣١ر٠	٤٩	٥٨ر٣	٦	٧ر١	٣	٣ر٦	٨٤	٢١ر٨		
المجموع	١٣٧	٣٥ر٦	٢٠٨	٥٤ر٠	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٢٠) عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة، وأخذ الزوج برأيها، إذ بلغت قيمة كا٢ (٠ر٣) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) وذلك لأن أخذ الزوج برأي الزوجة يخضع لخصائص الزوج بالأساس .

ويلاحظ من النتائج السابقة أنه على الرغم من التغيرات الاجتماعية المتعلقة بتعليم المرأة وعملها، حيث سمح لها بمواصلة التعليم، حتى المراحل العليا، ومن ثم العمل، إلا أن وضع المرأة الواقعي في بعض الأسر يكشف عن تناقض يعايشه المجتمع، إذ لم تتغير علاقات الزواج، ولا علاقة المرأة بالأسرة، فالتغير حدث في الشكل، وليس في المضمون نتيجة رغبة الأزواج في استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية لضبط التغير الاجتماعي (الرميحي : ١٩٨١م، ١٠٤ – ١٠٥) .

ويبين الجدول رقم (١٠٥) السابق ذكره في هذا الفصل موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها، حيث أجابت أعلى نسبة بأنها تحاول إقناعه، إذ بلغت هذه النسبة نحو (٦٧ر٠٪)، بينما ذكرت نسبة (٢٨ر٦٪) بأنها تصر على ضرورة المشاركة، وأنها تتركه يفعل ما يريد بنسبة (٣ر٢٪)، في حين أجابت نسبة (١ر٣٪) بأنها تستعين بالأقارب؛ للضغط عليها .

وتأكيداً لذلك، فقد تناولت (الجولاني : ١٩٩٥م) في دراستها رأي الأفراد في طاعة الزوجة لزوجها، وعدم مخالفتها لرأيه، حتى ولو كانت على صواب في رأيها، واتضح من توزيع نسب العينة الكلية بين طاعة الزوجة لزوجها وعدم طاعتها له والامتثال لرأيه أن نسب طاعة الزوجة لزوجها عالية بلغت (٧٠ر٤٪) يقابلها نسبة (٢٩ر٦٪) لمن يرون أن طاعة المرأة لزوجها والامتثال لرأيه واجب .

ويمكن اعتبار موقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها مؤشراً يعبر عن تغير السلطة داخل النسق العائلي، هو طاعة المرأة لزوجها والامتثال لرأيه، كذلك درجة التزام الأبناء برأي الوالدين، ومدى مشاركة الزوجة والأبناء في اتخاذ القرارات .

obeikandl.com

جدول رقم (١٢١)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ الزوج برأيها (×)

موقف الزوجة إذا لم يأخذ الزوج برأيها / سن الزوجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
أقل من ٢٥سنة	٥	٢١ر٧	–	–	–	–	١٨	٧٨ر٣	–	–	٢٣	٦ر٨	١٣ر٣	٠ر٦ غير دالة
من ٢٦–٣٠ سنة	٣٧	٣١ر٤	٤	٣ر٤	٣	٢ر٥	٧٤	٦٢ر٧	–	–	١١٨	٣٤ر٨		
من ٣١ – ٣٥ سنة	٣٠	٣٦ر١	١	١ر٢	١	١ر٢	٥٠	٦٠ر٢	١	١ر٢	٨٣	٢٤ر٥		
من ٣٦ – ٤٠ سنة	١٨	٢٤ر٣	٣	٤ر١	–	–	٥٣	٧١ر٦	–	–	٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فما فوق	١١	٢٦ر٨	–	–	١	٢ر٤	٢٩	٧٠ر٧	–	–	٤١	١٢ر١		
المجموع	١٠١	٢٩ر٨	٨	٢ر٤	٥	١ر٥	٢٢٤	٦٦ر١	١	٣ر	٣٣٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٢١) عدم وجود علاقة بين متغير سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٣ر٣) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٦ر٠) .

جدول رقم (١٢٢)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة الإجمالي وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة / الدخل	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠٠ريال	٣	١٧ر٦	–	–	–	–	١٤	٨٢ر٤	–	–	١٧	٤ر٥	١٧ر١	٠ر٨ غير دالة
من ٤٠٠٠٠إلى أقل من ٦٠٠٠٠ريال	١٢	٣٤ر٣	٢	٥ر٧	١	٢ر٩	٢٠	٥٧ر١	–	–	٣٥	٩ر٢		
من ٦٠٠٠٠إلى أقل من ٨٠٠٠٠ريال	٧	٢٤ر١	١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٠	٦٩ر٠	–	–	٢٩	٧ر٦		
من ٨٠٠٠٠إلى أقل من ١٠٠٠٠٠ريال	١٨	٢٨ر١	–	–	١	١ر٦	٤٥	٧٠ر٣	–	–	٦٤	١٦ر٨		
من ١٠٠٠٠٠إلى أقل من ١٥٠٠٠٠ريال	٢٥	٢٤ر٠	٤	٣ر٨	١	١ر٠	٧٣	٧٠ر٢	١	١ر٠	١٠٤	٢٧ر٤		
من ١٥٠٠٠٠إلى أقل من ٢٠٠٠٠٠ريال	٢٤	٣٥ر٨	–	–	١	١ر٥	٤٢	٦٢ر٧	–	–	٦٧	١٧ر٦		
أكثر من ٢٠٠٠٠٠	٢١	٣٢ر٨	٢	٣ر١	–	–	٤١	٦٤ر١	–	–	٦٤	١٦ر٨		
المجموع	١١٠	٢٨ر٩	٩	٢ر٤	٥	١٠٣	٢٥٥	٦٧ر١	١	٠ر٣	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٢) عدم وجود علاقة بين متغير الدخل، وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها، حيث بلغت قيمة $كا^2$ (١٧ر١٪) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٨)، وذلك يرجع لنظرة المجتمع السعودي لدور الرجل ولدور المرأة، حيث التقاليد الخاصة بالمجتمع لا تفرض على الرجل أن يستشير زوجته في كل الحالات، سواء أكانت صغيرة السن أم كبيرة، تعمل أم لا تعمل .

جدول رقم (١٢٣)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات

لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية

الاستجابات	المقترح الأول		المقترح الثاني		المقترح الثالث	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
– رفع المستوى التعليمي للمرأة .	١٧٨	٤٦ر٢	٢	٠ر٥	١	٠ر٣
– الاهتمام بتثقيف المرأة .	١٠١	٢٦ر٢	٦٦	١٧ر١	٣	٠ر٨
– تربية المرأة على ضرورة المشاركة .	٧٠	١٨ر٢	١٣٩	٣٦ر١	٢٥	٦ر٥
– تغير نظر المجتمع إلى المرأة .	١٥	٣ر٩	٧٤	١٩ر٢	٣٧	٩ر٦
– نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة .	٤	١ر٠	٤٣	١١ر٢	٤٥	١١ر٧
–توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة	٤	١ر٠	٣٧	٩ر٦	٦١	١٥ر٨
– توعية الرجل بذلك	٣	٠ر٨	٨	٢ر١	١٨٢	٤٧ر٣
– أخرى	١٠	٢ر٦	١٨	٤ر٢	٣١	٨ر١

يتضح من الجدول رقم (١٢٣) أن النسبة الأعلى أجابت بأنه بتربية المرأة على ضرورة المشاركة، يليها توعية الرجل بذلك، فرفع المستوى التعليمي للمرأة، وبالفعل تربية المرأة ضرورة المشاركة تُعدّ عاملاً مساعداً في تغير شخصيتها، ومن ثم إسهامها بشكل أكثر إيجابية، وذلك يتطلب تغييراً في أساليب التنشئة الاجتماعية التي تؤدي إلى تشكيل وعي المرأة منذ الطفولة، فأساليب التنشئة الاجتماعية في

المجتمع السعودي تقوم على أساس تقسيم الأدوار بين الرجل والمرأة، فالمرأة يربي على أن دورها ووظيفتها الأساسية هي أم وربة منزل، بخلاف الرجل الذي يربي على قيادة الأسرة، وأنه المسؤول عن المرأة، ومن شأن ازدياد وعي الرجل وارتفاع مستوى تعليمه والانفتاح على الثقافات الأخرى أن يغير من نظرة الرجل إلى المرأة، ومن ثم تغير معاملته لها .

خامساً : الخلاصة :

بعد استعراض معطيات الدراسة الميدانية المتعلقة بموقف الزوج من عمل الزوجة، وقبوله لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، تبرز مجموعة من الحقائق التي يمكن عرضها فيما يلي :

١- إن دوافع الزوجة السعودية في الدرجة الأولى، لتحقيق الذات، ثم لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، وربما يرجع ذلك لمستوى أسر المبحوثات، حيث تقع ضمن الدخول المتوسطة .

٢- إن عمل الزوجة أسهم في زيادة التفاهم والمشاركة بينها وبين زوجها، مما أدى إلى سيادة علاقة الزمالة والمشاركة بينهما، وذلك نتيجة لإسهامها في دخل الأسرة .

٣- كان للتغيرات الاجتماعية دور بارز في تغيير مفاهيم مرتبطة بعلاقة الزوج بالزوجة، ونظرتها لها داخل الأسرة السعودية الحديثة .

٤- إن موافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل مرتبطة بطبيعة هذا العمل، وملاءمته لوضعها زوجة وأمًّا وربة منزل، بالإضافة لمستوى الزوج التعليمي وخلفيته الاجتماعية والاقتصادية .

٥- يؤدي المستوى التعليمي للزوجين دوراً مهماً في مدى حرص الزوج على استشارة الزوجة، بالإضافة لطبيعة عملها .

٦- اتضح محدودية تأثير مستوى وظيفة الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ الزوج برأيها، وذلك اعتماداً على النظرة المجتمعية السائدة بأن الزوج هو مصدر السلطة الأول في الأسرة .

٧- يؤدي متغير إنجاب الزوجة للأبناء دوراً بارزاً في أخذ الزوج برأيها.

obeikandl.com

الفصل السابع

طبيعة العلاقات المتبادلة بين عمل المرأة وبيئاتها الاجتماعية

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري.

ثانيا : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية.

ثالثا : الخلاصة .

obeikandi.com

obeikandl.com

تمهيد:

أحرزت الدراسات الجادة لعمل المرأة وانعكاساته في الوطن العربي تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وقد حاولت هذه الأبحاث والدراسات استكشاف الأبعاد المختلفة لمسألة عمل المرأة، ولقد توصلت جميعها إلى أنه ينظر لعمل المرأة بوصفه مسألة ثانوية وذلك لكون المرأة تؤدي أعمالاً أقل تخصصاً من الرجل، وأقل إنتاجية منه، ولأن هناك آثاراً جانبية متباينة يتركها خروج المرأة للعمل على حياة الأسرة، وذلك ناتج ربما عن عدم مراعاة الضغوط الناتجة عن كونها امرأة عاملة، بالإضافة لدورها الأساسي بوصفها ربة أسرة وزوجة، ولهذا بدأت تطرح بعض الآراء والأفكار منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، والتي تدور حول بقاء المرأة في المنزل، وذلك لتسهم في التخفيف من الضغوط الاقتصادية المصاحبة لبطالة بعض الرجال . وأجريت أبحاث ودراسات نفسية بهدف التركيز والإشادة بدور الأم والزوجة؛ لإغراء المرأة بالعودة للمنزل والتفرغ فقط لهذه الأدوار التي من خلالها ستحقق ذاتها، وتجد نفسها فيها .

في المقابل هناك المؤيدون لعمل المرأة والمشجعون لذلك، فقد عرض كل من " الزياني ومجاهد " لأهمية دخول المرأة العربية سوق العمل؛ لكون العمل يكسبها الاحترام بوصفها إنساناً مستقلاً، وأن المصاعب التي تواجه المرأة العاملة بالإمكان التغلب عليها، وحلها عن طريق التسهيلات والخدمات التي ينبغي توفيرها لها . (الحسون : ١٤١٤هـ، ٣٩) .

وعلى الرغم من إثبات المرأة لنفسها في العمل، واعتراف غالبية المجتمعات العربية بكونها عضواً فاعلاً ومنتجاً، ومازال دورها الأسري وواجباتها لم تتغير، بل وجدت المرأة العاملة نفسها في وضع لا يمكنها من خلاله إنجاز مهامها وأعبائها الأسرية بشكلها التقليدي، لذلك اقتضى الأمر إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية حول

مسألة عمل المرأة، ومن أهم هذه الدراسات، الدراسة الميدانية لواقع المرأة السورية، التي كان من نتائجها، أن دخول المرأة التعليم وانخراطها في العمل الاجتماعي، أدى بشكل أو بآخر إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط بمجالات متعددة كأسلوب التنشئة الاجتماعية، وزيادة الوعي الاجتماعي، واتجاه السلطة التقليدية في العائلة والمجتمع نحو التغير، إذ أصبحت المرأة العاملة تشارك الرجل في القرارات في محيط الأسرة والمجتمع، كما أدى عمل المرأة – أيضاً – إلى قلب بعض المعايير التي كانت سائدة، خاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل محيط الأسرة (الكبره : ١٩٧٨م) .

أما في دراسة " مادلين نصر " حول مشاركة النساء في مجمل قوة العمل لمنطقة المشرق العربي، فأكدت نتائجها على أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بلبنان تحتل الدرجة الأولى بين البلدان العربية، ويتساوى عمل المرأة بالمدينة في هذا البلد مع عملها بالريف، وتطرح الباحثة السؤال هنا فيما إذا أثر ذلك على طبيعة الأدوار التقليدية التي تقوم بها الزوجة – الأم العاملة في لبنان ؟ ولقد أكدت نتائج الدراسات العديدة أن المجتمع يعهد إلى المرأة بأدوار متعاظمة التحديد والتخصص والتنوع، إلا أن ذلك لم يغير تغييراً جذرياً عميقاً في العلاقات الاجتماعية، وبقيت العلاقات والواجبات الأسرية على ثباتها سواء فيما يتعلق بشأن الزوج، أو الأطفال، أو المنزل، أو عائلة الزوج . وتشير الباحثة إلى أن الازدواجية التي تحياها المرأة العاملة العربية، التي عليها أن تثبت درجة عالية من الكفاءة والإتقان والتفوق في مجال عملها، وفي الوقت نفسه عليها عندما تعول منزلها أن تمارس دورها المستبطن لكافة القيم السائدة، وعليها أن تكون زوجة وأمًّا وامرأة تقليدية في آن، تلك الازدواجية حسبما أشارت الباحثة، في حياة المرأة العاملة، تشكل مأزقاً للثنائي الزوجي، وقد يدفع الأطفال ثمناً باهظاً لهذه الأزمة (نصر : ١٩٨٨م) .

إن المجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها خارج المنزل جزءاً منفصلاً عن ذاتها . إذ عليها أن تمارس في بيتها أدوارها التقليدية متمثلة في

علاقاتها الأسرية والقرابية، دون أن يؤثر العمل على شخصيتها ومواقفها. في المقابل عليها أن تمارس العمل بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة . والواقع أنه من غير الممكن أن يبقى العمل هامشيًّا، مهما انفصل عن الشخصية في مدة زمنية ما، فالتغيير يحصل، وشخصية المرأة تتغير، وكذلك الرجل، فالمرأة لم تعد فقط الأم والزوجة، فهي موظفة وفاعلة في عدة قطاعات، ولقد أشار " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن خروج المرأة للعمل ولّد مجموعة من المشكلات، منها ما هو ناتج عن عدم تمكن المرأة من القيام بواجباتها الأسرية على أكمل وجه، ومنها ما هو ناتج عن غيرة الزوج وحساسيته ضد التقاء زوجته مع الجنس الآخر . (حطب، مكي : ١٩٨٧م، ١٦٤) .

أولاً : عمل الزوجة في إطار السياق الأسري :

تشير معظم الدراسات إلى أن المرأة العاملة المتزوجة تواجه في الغالب صعوبات في الجمع بين أدوارها المتعددة بشكل فاعل (فخرو : ١٩٨٨م، ٨) إذ ترتب على خروجها للعمل ازدواجية المسؤولية بين البيت والعمل في توزيع الوقت والجهد ومحاولة التوازن والتكامل بين الوظيفتين، وخصوصاً أن مشكلات المرأة مازالت تطرح، وكأنها مشكلات خاصة بالمرأة وحدها، وليست جانباً أساسياً من مشكلات المجتمع، ولهذا مازال الرجل يشعر على الدوام بأن عمل المرأة يتم على حساب مصلحته الخاصة، وذلك على الرغم من وجود المرأة السعودية في بعض مجالات العمل إلا أن مفهومها الذاتي عن نفسها لايزال متأثراً بنظرة المجتمع، وبالتقاليد المرتبطة بتوزيع الأدوار حسب الجنس .

جدول رقم (١٢٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لحدوث مشكلات

في الأسرة ناتجة عن عمل الزوجة

الاستجابات	المقترح الأول		لا	
	ك	٪	ك	٪
- خاصة بالأبناء	١٥٢	٣٩ر٥	١١٧	٣٠ر٤
- خلافات بين الزوج والزوجة .	٩١	٢٣ر٦	١٤٤	٣٧ر٤
- مشكلات مالية .	٧٤	١٩ر٢	١٥٣	٣٩ر٧
- خاصة بالأوقات والجيران والأصدقاء	١٩	٤ر٩	١٨٧	٤٨ر٦
- لا تحدث مشكلات	١٦٢	٤٢ر١	٥٩	٢١٥ر٣

يتضح من الجدول رقم (١٢٤) أن (٣٩ر٥٪) من المبحوثات أفدن بأن عمل المرأة يؤدي إلى حدوث مشكلات في الأسرة، خاصة بالأبناء، بينما أفادت نسبة (٢٣ر٦٪) بأن عمل المرأة يسبب مشكلات وخلافات بين الزوج والزوجة، في حين ذكرت نسبة (٢ر١٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (٩ر٤٪) بأنه يسبب مشكلات مالية، بينما أجابت نسبة (١ر٤٢٪) بأنه لا يحدث مشكلات .

ومن البيانات السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي عدم حدوث مشكلات بسبب عمل الزوجة خارج المنزل، مما يشير إلى تقبل المجتمع والزوج لعمل المرأة وذلك ليس لأنها فقط أثبتت جدارة ومهارة في مجال عملها، ولكن لأن التغيرات الاجتماعية السريعة، والحضارة العصرية الآلية فرضت ذلك، إضافة للضغوط الاقتصادية على الأسرة، والطبيعة الاستهلاكية للأفراد، مما يجعل الزوج يتغاضى إلى حد ما عن تقصير الزوجة في واجباتها الأسرية مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وتشير نتائج دراسة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، حول دراسة حالة المرأة الريفية المتزوجة، أن المرأة الريفية المصرية المتزوجة تقوم بالعديد من الأنشطة والأعمال خارج المنزل،

obeikan.com

كالمساعدة في العمليات الزراعية، أو تصنيع بعض المنتجات الزراعية. والملاحظ أن الزوجات العاملات ذكرن أنه لم تقابلهن أي مشكلات في العمل، ولا في الأسرة نتيجة خروجهن للعمل، ولم تقابلهن اعتراضات من أسرهن عند العمل، وذكرت نسبة (٢٩٪) من إجمالي أفراد العينة أن هناك مشكلات أسرية ناجمة عن خروج زوجات أرباب الأسر للعمل خارج المنزل، وذلك راجع أساساً لعدم اعتقاد الزوج بدوره في مساعدة زوجته في الأعمال المنزلية؛ لأن هذا العمل يخص المرأة وحدها .

جدول رقم (١٢٥)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث مشكلات خاصة بالأبناء ناتجة عن عمل الزوجة (×)

مشاكل خاصة بالأبناء / الحالة العملية للزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٠٤	٥١ر٠	١٠٠	٤٩ر٠	٢٠٤	٧٥ر٨	١٠ر٤	٠ر٠٠١
غير عاملة	٤٨	٣٧ر٨	١٧	٢٦ر٢	٦٥	٢٤ر٢		دالة
المجموع	١٥٢	٥٦ر٥	١١٧	٤٣ر٥	٢٦٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠و٠٠١). وبالرجوع إلى معطيات الجدول يتضح أن نسبة (٥١ر٠٪) من العاملات أجبن بـ(نعم) نسبة (٤٩ر٠٪) بـ(لا)، في حين أجابت غير العاملات بحدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٧٣ر٨٪)، وأجابت نسبة (٢٦ر٢٪) بـ(لا) . ومما سبق يتضح من إجابة غير العاملات بوجود مشكلات أكثر من العاملات، الأمر الذي يبين عدم ارتباط مشكلات الأبناء بعمل الأم، فالمرأة السعودية عموماً على قناعة تامة بأن الاهتمام بالزوج وبالأولاد والإشراف على الأعمال المنزلية له الأولوية، وأن هذه الواجبات تمثل أدوارها الطبيعية، فحتى وهي عاملة خارج المنزل تواصل اهتمامها بأدوارها الرئيسية، وذلك من منطلق أنها تأتي في المقام الأول .

وتوصلت دراسة "آل الشيخ " إلى أن صراع رعاية الأولاد أكثر أشكال الأدوار انتشاراً لدى السيدات العاملات، وذلك على الرغم من أن (٦٠٪) منهن لديهن مربية خاصة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه كثير من الدراسات حول اعتبار تربية الأولاد أهم وظيفة للمرأة كدراسة " مجلس القوى العاملة : ١٩٨٧م)، ودراسة (الخطيب: ١٩٨٧م)، ودراسة (حلواني : ١٩٨٣م) .

جدول رقم (١٢٦)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث

خلافات بين الزوج والزوجة (×)

خلافات بين الزوج والزوجة / الحالة العملية للزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٥٢	٢٩ر٥	١٢٤	٧٠ر٥	١٧٦	٧٤ر٩	٢٤ر٨	٠ر٠٠٠٠٠ دالة
غير عاملة	٣٩	٦٦ر١	٢٠	٣٣ر٩	٥٩	٢٥ر١		
المجموع	٩١	٣٨ر٧	١٤٤	٦١ر٣	٢٣٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٦) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٤ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠) وتشير بيانات الجدول إلى أن نسبة (٢٩ر٥٪) من العاملات أجبن بـ (نعم)، أي تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب خروج المرأة للعمل خارج المنزل، بينما أجابت نسبة (٧٠ر٥٪) بـ (لا) وفي المقابل نجد أن نسبة (٦٦ر١٪) من غير العاملات أجبن بـ (نعم) يحدث خلافات بين الزوج والزوجة، وأجابت نسبة (٣٣ر٩٪) من الفئة نفسها بعدم حدوث خلافات . والملاحظ أن غير العاملات يتفقن في حدوث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل الزوجة أكثر من العاملات، مما يؤكدن أن حدوث الخلافات بين الزوجين ليس من الضروري أن يكون ناتجاً عن عمل الزوجة. ويشير " زهير حطب " في هذا المجال إلى أن كثيرًا من الدارسين لظاهرة عمل الزوجة يخطئون عندما يعدّون الخلافات الزوجية نتيجة من نتائج عمل المرأة

خارج المنزل، وأنها بخروجها واختلاطها بالآخرين، ربما فقدت قناعاتها، وكثرت متطلباتها واحتياجاتها، مما يؤزم علاقتها بزوجها . حيث يشير " حطب " إلى أن عدم الشعور بالخطر الكامن في البيئة لا يلغي وجوده، وأن خروج المرأة للعمل ليس هو السبب المباشر، بل يعدّه من الظروف التي أسهمت في بلورة نواة مشكلة موجودة أصلاً .(الحسون : ١٤١٤هـ - ٤٤ – ٤٥) .

وتتفق هذه النتائج مع النتيجة التي توصلت إليها (آل الشيخ : ١٩٩٠م) في دراستها، حيث أشارت إلى أن صراع العلاقة بالزوج يأتي في المرحلة الثالثة بالنسبة للأدوار الأكثر شيوعاً لدى المرأة السعودية العاملة، وهذا يخالف ما قد نتوقعه فيما يتعلق بالمرأة السعودية العاملة، وربما لأن المرأة السعودية لا تستطيع أن تعمل إلا بعد موافقة الزوج، أو ولي الأمر، فهي تعيش في مجتمع يعدّ الرجل هو المسؤول الأول عن الأسرة، والطلاق بيده، ومن ثم فهو قد يستخدم هذا الحق أحياناً في منع الزوجة من العمل (آل الشيخ : ١٩٩٠م، ١٤٩) .

جدول رقم (١٢٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وحدوث

خلافات بين الزوج والزوجة ناتجة عن عمل الزوجة (×)

خلافات بين الزوج والزوجة / تعليم الزوج	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٦١ر٥	٥	٣٨ر٥	١٣	٥ر٦	١٠ر٥	٠ر٠٦ دالة
متوسط	١٠	٤٧ر٦	١١	٥٢ر٤	٢١	٩ر٠		
ثانوي	٢٥	٤٨ر١	٢٧	٥١ر٩	٥٢	٢٢ر٣		
جامعي	٣٢	٣٣ر٠	٦٥	٦٧ر٠	٩٧	٤١ر٦		
دراسات عليا	١٤	٢٨ر٦	٣٥	٧١ر٤	٤٩	٢١ر٠		
أخرى	١	١٠٠ر٠			١	٠ر٤		
المجموع	٩٠	٣٨ر٦	١٤٣	٦١ر٤	٢٣٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٥٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٧) وجود علاقة بين متغير تعليم الزوج، وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٥)، مما يشير إلى وجود

obeikandl.com

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٦ر٠٠)، ومن الجدول نفسه يتضح أن نسبة (٥ر٦١٪) أجابت بـ (نعم)، بينما أجابت نسبة (٥ر٣٨٪) بـ (لا)، وذلك بالنسبة للزوج بمستوى التعليم الابتدائي . بينما نجد أن نسبة (٦ر٤٧٪) من اللاتي وصل مستوى أزواجهن إلى التعليم المتوسط أجابت بـ (نعم)، في حين أجابت نسبة (٤ر٥٢٪) بـ(لا). أما الأزواج بمستوى التعليم الثانوي فقد أجابت زوجاتهم بـ (نعم) تحدث خلافات بين الزوج والزوجة بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة (١ر٤٨٪)، في حين أجابت بـ(لا) نسبة (٩ر٥١٪) بينما أجابت نسبة (٣٣ ٪) من الزوجات اللائي أزواجهن بمستوى التعليم الجامعي بـ (نعم)، بينما أجابت نسبة (٦٧٪) بـ (لا) . وذلك يعني أن الخلافات الزوجية تقل كلما ارتفع مستوى تعليم الزوج، إذ نجد أن الزوجات التي توافق على وجود خلافات مستوى تعليم أزواجهن ابتدائي بلغت نسبتهن (٥ر٦١٪)، بينما اللاتي أزواجهن بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبتهن (٦ر٢٨٪)، مما يشير إلى تأثير المستوى التعليمي للزوج إلى قبوله عمل الزوجة، إذ أحياناً تكون العادات والتقاليد المجتمعية أقوى تأثيراً من المستوى التعليمي، وجاء في دراسة (آل الشيخ : ١٩٩٠م، ١٥١) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوج كلما قل الشعور بالصراع، وذلك لأن التعليم يؤثر في طريقة معاملة الزوج للزوجة، وفي معالجة ما يصادفه من مشكلات، أما إذا كان المستوى التعليمي للزوج متدنياً فإن الصراع يزداد لدى المرأة، لأن الزوج الذي نشأ في مجتمع على أنه هو صاحب القرار في كل الشؤون الأسرية، لن يتنازل عن أي حق يرى أنه قد منحه إياه المجتمع، مما يولد شعوراً لدى المرأة بالصراع .

جدول رقم (١٢٨)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمساعدة الزوج لزوجته
في تحمل بعض مسؤوليات الأسرة

الاستجابات	المقترح الأول		لا	
	ك	٪	ك	٪
- السؤال عن الأولاد في المدرسة .	٢٩٨	٧٧ر٤	٧٠	١٨ر٢
- مساعدتهم في المذاكرة .	١٩٥	٥٠ر٦	١٥٩	٤١ر٣
- بحث مشكلاتهم ليومية معهم .	٢٥١	٦٥ر٢	١٠٢	٢٦ر٥
- مساعدتهم في اختيار المهنة .	٢٤٣	٦٣ر١	٦٣	١٦ر٤
- متابعتهم والسؤال عن أصدقائهم	٢٨٨	٧٤ر٨	٥٠	١٣ر٠
- أخرى	١	٠ر٣	-	-

ومن الجدول رقم (١٢٨) يتضح أن نسبة (٧٧ر٤٪) أجابت بـ (نعم)، أي أن الزوج يساعد زوجته في السؤال عن الأولاد في المدرسة، وأجابت نسبة (١٨ر٢٪) بـ (لا) . في حين أجابت نسبة (٥٠ر٦٪) بأنه يساعدهم في المذاكرة، وأجابت نسبة (٤١ر٣٪) بـ (لا) . بينما نسبة (٦٥ر٢٪) أجابت بأنه يبحث مشكلاتهم اليومية معهم، وأجابت نسبة (٢٦ر٥٪) بـ (لا) . وفي المقابل ذكرت نسبة (٦٣ر١٪) أنه يساعدهم في اختيار المهنة، بينما أجابت نسبة (١٦ر٤٪) بـ (لا)، وأجابت نسبة (٧٤ر٨٪) بأنه يتابعهم ويسأل عن أصدقائهم، في حين أجابت نسبة (١٣ر٠٪) بأنه لا يفعل ذلك .

ومما سبق نلاحظ أن الزوج يساعد زوجته في معظم مسؤوليات الأولاد، ولكن بالنسبة لمساعدتهم في المذاكرة، نجد أن أغلبية الأزواج يعتمدون على الزوجة في ذلك، إذ ذكرت نسبة (٤١ر٣٪) من الزوجات أنه لا يساعدهم . وتوصلت دراسة (العتيبي : ١٩٩٣م، ١١٥) إلى أن خروج المرأة للعمل لم يؤثر سلباً أو إيجاباً على مستوى علاقتها الزوجية أو في تفهم كل من الزوجين لمعاناة الآخر التي تتمثل في مساعدة الزوج للزوجة في الشؤون المنزلية، كما توصلت دراسة (نياز: ١٤١٥هـ، ١٩٥) إلى أن الأمهات العاملات يعانين مشكلات أسرية اجتماعية؛ نتيجة خروجهن للعمل، كقلة الوقت الذي تقضيه المرأة العاملة مع الزوج والأولاد، وافتقاد الجلسات

الأسرية الهادفة لتوجيه الأطفال وتربيتهم، وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م، ١٤٩) تبين أنه بالنسبة لمشاركة أزواج النساء العاملات وغير العاملات في تربية الأطفال أن زوج العاملة يسأل عن الأولاد في المدرسة بنسبة (٤٧ر٧٪)، ولغير العاملات بنسبة (٤١ر٩٪)، أما من ناحية مساعدة الأبناء على المذاكرة بالنسبة للزوجات العاملات فكانت نسبة مشاركة الأزواج (١٩٪)، ولغير العاملات بنسبة (٩ر٧٪). وبالنسبة لمشاركة الزوج في تحديد مستقبل الأبناء، ومساعدتهم في اختيار المهنة بنسبة (١ر٩٪) للعاملات ولغير العاملات بنسبة (١٦ر١٪) . أما من ناحية رعاية الأطفال بالنسبة للعاملات فبلغت النسبة (٢٦ر٧٪)، ولغير العاملات نسبة (١٢ر٩٪) . أما من حيث اختيار أصدقاء الأبناء فبلغت النسبة (٤ر٧٪) للعاملات، و(١٩ر٤٪) لغير العاملات .

وبشكل عام، فإن الأسرة السعودية تعيش الآن مرحلة انتقالية، فمن الطبيعي أن تتغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن تتغير مفاهيم الدور بالنسبة للجنسين والأدوار المتوقعة لكل منهما، إلا أنه مازالت هناك بعض الأدوار التي يحتفظ بها كل من الزوجين بغض النظر عن درجة التحديث، فمازال للعادات والقيم المجتمعية تأثيرها على الأفراد على الرغم من التغيرات الاجتماعية المختلفة .

جدول رقم (١٢٩)
يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة
وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة / تعليم الزوجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	١	٥ر٠	١٧	٨٥ر٠			١	٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	٣٩ر٩	٠٠٠ر٠ دالة
متوسط	١	٣ر٢	١٣	٤١ر٩	٣	٩ر٧	١٢	٣٨ر٧	٢	٦ر٥	٣١	٨ر١		
ثانوي	٢	١ر٧	٤٧	٤٠ر٩	١٠	٨ر٧	٤٩	٤٢ر٦	٧	٦ر١	١١٥	٣٠ر٠		
جامعي	١	٥ر٠	٦٤	٣٤ر٠	٨	٤ر٣	٨٢	٤٣ر٦	٣٣	١٧ر٦	١٨٨	٤٩		
دراسات عليا	١	٣ر٤	٩	٢١ر٠			١٤	٤٨ر٣	٥	١٧ر٢	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٦	١ر٦	١٥٠	٣٩ر٢	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر٣	٤٨	١٢ر٥	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٢٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٩٫٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٠٠) . إذ تبين بيانات الجدول أن الزوجات في مستوى التعليم الابتدائي أجبن بأنها توافق عن رضاء بنسبة (٥٫٠٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٨٥٫٠٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٥٫٠٪)، بينما أشارت الزوجات بمستوى التعليم المتوسط إلى أنهن يوافقن عن رضاء بنسبة (٣٫٢٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤١٫٩٪) . ويستعين بالأقارب بنسبة (٩٫٧٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٣٨٫٧٪) على حين أشارت الزوجات في مستوى التعليم الثانوي إلى أنهن يوافقن عن رضاء بنسبة (١٫٧٪)، وأنهن يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤٠٫٩٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة (٨٫٧٪) وبأنهن يطلبن الطلاق بنسبة (٤٣٫٦٪)، أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد أجبن بأنهن يوافقن عن رضاء بنسبة (٥٫٪)، بينما يرفضن الأمر الواقع بنسبة (٣٤٫٠٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٤٫٣ ٪)، في حين أجبن بأنهن يطلبن الطلاق بنسبة (٤٣٫٦٪)، وأجابت الزوجات في مستوى الدراسات العليا بنسبة (٣٫٤٪) بأنهن يوافقن عن رضاء، وأشارت نسبة (٣١٫٠٪) بأنهن يرضين بالأمر الواقع، وذكرت نسبة (٤٨٫٣٪) بأنهن يطلبن الطلاق .

ومن البيانات السابقة نلاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة يزداد إحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها، وترفض فكرة التعدد، ونتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ودخولها ميدان العمل، برزت ظواهر أسرية جديدة، كتأخر سن الزواج للجنسين، وانخفاض معدل المواليد، وبالتالي صغر حجم الأسرة الحديثة، إضافة إلى تقهقر معدلات تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة الطلاق .

ويتضح من الجدول السابق رقم (٨٠) وجود علاقة بين المتغيرين حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٨٫٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٠٥). وتشير بيانات الجدول إلى أن الزوجة التي لديها من طفل إلى طفلين توافق عن رضاء بنسبة (٠٫٩٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٢٦٫١٪)، وتستعين

بالأقارب بنسبة (٤ر٥٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٩ر٥٥ ٪) . أما الزوجة التي لديها (من ٣ إلى ٤ أطفال)، فتوافق عن رضاء بنسبة (٣ر١٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٠ر٤١٪)، وتستعين بالأقارب بنسبة (١ر٥٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٥ر٣٨٪). أما الزوجة التي معدل أطفالها (من ٥ إلى ٦ أطفال)، فتوافق عن رضاء بنسبة (٣ر٢٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٩ر٤١٪)، وتستعين بالأقارب بنسبة (٠ر٧٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٢ر٣٧٪)، والزوجة بمعدل أطفال (٧ فما فوق) توافق عن رضاء بنسبة (٢ر٣٪)، وترضى بالأمر الواقع بنسبة (٠ر٧١٪)، وتستعين بالأقارب بنسبة (٢ر٣٪)، وتطلب الطلاق بنسبة (٩ر١٢٪) .

ومما سبق يتضح أن أعلى النسب تتركز في استجابتي الرضاء بالأمر الواقع، إذ بلغ إجمالي هذه الاستجابة لدى جميع الفئات نسبة (٣ر٣٩٪)، بينما استجابة التي تطلب الطلاق بلغ إجمالي استجابة جميع الفئات نسبة (١ر٤١٪) . وقد يكون ارتفاع نسبة استجابة طلب الطلاق راجعاً للأسباب السابق ذكرها عن تغير وضع المرأة، وتغير النظرة النسبية إليها من قبل المجتمع، مع أنه يتضح من البيانات أنه كلما زاد عدد أطفال الزوجة كلما قلت نسبة الطلاق، مما يشير إلى أن وجود الأطفال يشكل نقطة ضعف للزوجة في هذه الناحية، فالزوجة قد تضطر للقبول بالأمر الواقع حرصاً على البقاء بجانب أطفالها، وحرصاً منها على عدم تعريض الأطفال لأي مخاوف وأحاسيس بعدم الأمان عند شعورهم بالخلافات بين والديهم . وربما يفسر هذه النتيجة انتشار ظاهرة الزواج الصامت في المجتمع السعودي، أي عدم وجود علاقة حميمية بين الزوجين، وعدم تواصلهما بالشكل المطلوب، ومثل هذه الأسرة يطلق عليها مصطلح (القوقعة الفارغة) أو مصطلح " الاغتراب الزواجي Marrietal Alination .

جدول رقم (١٣٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة / الحالة العملية للزوجة	أوافق عن رضاء		أرضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	٦	٢ر٠	١٠٤	٣٤ر٧	١٦	٥ر٣	١٣٥	٤٥ر٠	٣٩	١٣ر٠	٣٠٠	٨٧ر١	١٤ر٥	٠ر٠٠٥
غير عاملة	–	–	٤٧	٥٦ر٠	٥	٦ر٠	٢٣	٢٧ر٤	٩	١٠ر٧	٨٤	٢١ر٩		دالة
المجموع	٩	١ر٦	١٥١	٣٩ر٣	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر١	٤٨	١٢ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٤ر٥) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٥) إذ تشير معطيات الجدول إلى أن العاملات توافقن عن رضاء بنسبة (٢ر٠٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٥ر٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪) . أما غير العاملات فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٥٦ر٠٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٦ر٠٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٢٧ر٤٪) .

ويلاحظ أن هناك فرقاً في نسب استجابة العاملة وغير العاملة للموقف، فالعاملة ترضى بالأمر الواقع بنسبة (٣٤ر٧٪) وغير العاملة بنسبة (٥٦ر٠٪)، والعاملة تطلب الطلاق بنسبة (٤٥ر٠٪)، وغير العاملة بنسبة (٢٧ر٤٪)، وربما يرجع ذلك لقلة البدائل المطروحة أمام غير العاملة، إذا هي طلبت الطلاق، وذلك في ظل كونها معتمدة مادياً على الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف، منه، وطبعاً لا يشكل عمل الزوجة عاملاً كافياً بالنسبة لها لاتخاذ مثل هذا الموقف حتى من حيث كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف الزوج في حالة مواجهتها مثل هذا الموقف منه، وطبعاً لا يشكل كونها عاملة، ولكن الأمر يعتمد على موقف عائلة الزوج ومدى تقبلهم لاتخاذها مثل هذا القرار، بالإضافة لمكانة عائلتها الاجتماعية والاقتصادية . في المقابل نجد أن المرأة غير العاملة إذا لم تملك دخلاً خاصّاً بها

فهي تعتمد أساساً على الزوج، ومن الصعب أن تتخذ هذا الموقف؛ لأنها ستفقد كثيراً من الامتيازات التي تتمتع بها، ولا ينطبق هذا الوضع على الزوجة غير العاملة فقط، بل على الزوجة العاملة كذلك؛ لأن اتخاذ قرار طلب الطلاق سيترتب عليه عواقب كثيرة، وخصوصاً في ظل وضع المرأة في المجتمع السعودي . فالمرأة السعودية لا تستطيع اتخاذ قرارات كثيرة من دون موافقة ولي أمرها، حتى في حالة كونها بالغة متمكنة وأمًّا للأولاد، وحتى في حالة طلاقها لا يتقبل المجتمع استقلال الزوجة مع أولادها في مسكن خاص؛ لذلك تضطر كثير من الزوجات إلى الرضى بالأمر الواقع؛ لأنه يظل أفضل الخيارات والبدائل المطروحة أمامها .

جدول رقم (١٣١)

يوضح العلاقة بين متغير طبيعة عمل الزوجة

وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة / طبيعة عمل الزوجة	أوافق عن رضاء		أرضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
معلمة	٢	١ر٨	٤٦	٤٠ر٤	٤	٣ر٥	٤٣	٣٧ر٧	١٩	١٦ر٧	١١٤	٣٠ر٥	٧٦ر٩	٠ر٠٠٠٠٠
إدارية	١	٨ر	٤٣	٣٥ر٢	٨	٦ر٦	٥٨	٤٧ر٥	١٢	٩ر٨	١٢٢	٣٢ر٦		
أخصائية اجتماعية			٦	٢٦ر١	٢	٨ر٧	١٢	٥٢ر٢	٣	١٣ر٠	٢٣	٦ر١		
طبيبة			١	٣٣ر٣			٢	٦٦ر٧			٣	٨ر		
ممرضة	١	٥٠ر٠			١	٥٠ر٠					٢	٥ر		
سيدة أعمال									١	١٠٠ر٠	١	٣ر٠		
ربة منزل			٤٣	٥٨ر٩	٥	٦ر٨	١٩	٢٦ر٠	٦	٨ر٢	٧٣	١٩ر٥		
أخرى	٢	٥ر٦	٨	٢٢ر٢	١	٢ر٨	٢٠	٥٥ر٦	٥	١٣ر٩	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٦	١ر٦	١٤٧	٣٩ر٣	٢١	٥ر٦	١٥٤	٤١ر٢	٤٦	١٢ر٣	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا[٢] (٧٩ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠).

obeikandl.com

إذ تشير البيانات إلى أن الزوجات المعلمات يوافقن عن رضاء بنسبة (٨ر١٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٤ر٤٠٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٥ر٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٧ر٧٣٪) . أما بالنسبة للإداريات فيوافقن عن رضاء بنسبة (٨ر٪)، ويرضين بالأمر الواقع بنسبة (٢ر٣٥٪)، ويستعن بالأقارب بنسبة (٦ر٦٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٥ر٤٧٪)، في حين أن الإخصائيات الاجتماعيات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (١ر٢٦٪)، ويستعين بالأقارب بنسبة (٧ر٨٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٢ر٥٢٪) بينما نجد أن الطبيبات يرضين بالأمر الواقع بنسبة (٣ر٣٣٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٧ر٦٦٪) . وبالنسبة للممرضات نجدهن يوافق عن رضاء بنسبة (٠ر٥٠٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٠ر٥٠٪). بينما بالنسبة لربات المنزل، فيرضين بالأمر الواقع بنسبة (٩ر٥٨٪)، ويستعنّ بالأقارب بنسبة (٨ر٦٪)، ويطلبن الطلاق بنسبة (٠ر٢٦٪).

والملاحظ أن أعلى النسب بالنسبة لطلب الطلاق هي للطبيبات، وقد يؤكد ذلك ما سبق، من أن طبيعة عمل الزوجة يعدّ من العوامل المؤثرة في مثل هذا القرار لو اضطرت، فهي تتمتع بالاستقلالية، والقدرة على اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة لارتفاع دخلها، أيضاً إضافة إلى أن الطبيبة مادامت قد عملت بهذه الوظيفة فإن ذلك يُعدّ مؤشراً لتقبل عائلتها استقلاليتها، وترك الحرية لها لاتخاذ مثل هذا القرار لو اضطرت إلى ذلك في مقابل ذلك، نجد أن أقل نسبة فيما يتعلق بطلب الطلاق في فئة ربات المنزل، مما يؤكد ما سبق من حيث قلة البدائل المطروحة أمام الزوجة غير العاملة، ومن ثم ليس من السهل عليها اتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثم نجدها ترضى بالأمر الواقع، وخصوصاً أن المعطيات تؤكد أن أعلى نسبة بالنسبة لخيار الرضى بالأمر الواقع يقع في فئة ربات المنزل وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه.

مما سبق يتضح أن عمل الزوجة خارج المنزل لم يؤدّ إلى حدوث مشكلات في الأسرة إذ أكدت ذلك نسبة (٤٢٪) من أفراد عينة البحث، وربما يرجع ذلك لقناعة الزوجة السعودية وإيمانها بأهمية دورها زوجةً وأمًّا وربة منزل وإعطاء

الأولوية لأدوارها تلك على دورها عاملة، بالإضافة لارتفاع مستوى تعليم الزوج، ومن ثم مرونته وتقبله لعمل الزوجة، ومن ثم مساعدتها على تحمل مسؤوليات الأبناء، خاصة في ظل ارتفاع مستوى المعيشة ومساهمة الزوجة العاملة في دخل الأسرة . كما أكدت معطيات الدراسة الميدانية تغير شخصية المرأة خاصة العاملة، واتضح ذلك من موقفها في حالة زواج زوجها بأخرى إذ أشارت النسبة الأعلى في حالة حدوث مثل هذا الموقف إلى أنها ستلجأ لطلب الطلاق .

ثانياً : مبادأة المرأة العاملة في تأسيس علاقات اجتماعية :

تُعدّ الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة من الموضوعات المثيرة للجدل والصراع لدى الزوجين . فعلى الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي أثرت على مكانة المرأة نسبياً بشكل إيجابي، إلا أن هناك جوانب أسرية واجتماعية وثقافية خاصة بالمرأة السعودية لم تتعرض للتغير، وذلك لأن الدور لكل من الجنسين يتحدد بناء على المعايير الثقافية التي يعتنقها الفرد وطبيعة القيم التي توجه تفكيره بناء على الخلفية الاجتماعية والثقافية والسلوكيات المرتبطة بذلك .

وإلى جانب مشاركة الزوجة في اتخاذ قرارات تتعلق بتأسيس علاقات اجتماعية مع آخرين، سواء أكانوا أقارب، جيراناً، أصدقاء، يعتمد بالأساس على موافقة الزوج، إذ لا تزال القرارات الأسرية بيد الزوج، منها قرار إقامة علاقات اجتماعية مع آخرين .

ويوضح الجدول رقم (١٣٢) توزيع أفراد العينة تبعًا لصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

جدول رقم (١٣٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار

في إقامة علاقات جديدة مع آخرين

الاستجابات	المقترح الأول		لا	
	ك	٪	ك	٪
- الزوج .	٢٩	٥ر٧		
- الزوجة .	٣٠	٨ر٧		
- هما معاً .	٢١٨	٨ر٥٦		
- حسب الظروف	١٠٧	٨ر٢٧		
- لم تجب .	١	٣ر٠		
المجموع	٣٨٥	٠ر١٠٠		

يوضح الجدول رقم (١٣٢) أن استجابات عينة البحث من أن الزوج هو صاحب القرار بنسبة (٥ر٧٪)، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة (٨ر٧٪) في حين أن القرار من قبلهما معاً بنسبة (٨ر٥٦٪)، وكان صاحب القرار حسب الظروف بنسبة (٨ر٢٧٪).

ومما سبق يلاحظ أن أعلى نسبة هي التي تؤكد أنهما معاً يشتركان في اتخاذ قرار إقامة العلاقة، مما يشير إلى اختلاف القيم المحددة، العلاقة الزوجة والزوج، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الغريبي : ١٩٩٧م، ١٧٠ – ١٧١) حيث بلغت نسبة من يعتقدن بوجوب مشاركة الزوجين في اتخاذ القرارات الأسرية (٨ر٥٦٪) من مجموع أفراد العينة، بينما بلغت نسبة من يعتقدن بأنه من حق جميع أفراد الأسرة المشاركة في اتخاذ القرارات (٩ر٣١٪)، في حين بلغت نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوج هو صاحب القرار في ذلك بنسبة (٢ر٥٪)، أما نسبة اللواتي يعتقدن أن الزوجة هي صاحبة القرار (٦ر٠٪)، في حين ترى نسبة (٥ر٥٪) أنه من حق أشخاص آخرين لهم الحق في اتخاذ القرار كأسرة الزوج وأسرة الزوجة .

obeikandl.com

ويبين الجدول رقم(١٣٣) طبيعة العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين.

جدول رقم(١٣٣)

يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين

صاحب القرار / الحالة العملية للزوجة	الزوج		الزوجة		هما معا		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٢١	٧,٠	٢٣	٩ر٧	١٧١	٥٦,٨	٨٦	٢٨,٦	٣٨	٧٨,٤	٠٩١	٨ر٠ غير دالة
غير عاملة	٨	٦ر٩	٧	٤ر٨	٤٧	٥٦,٦	٢١	٢٥,٣	٨٣	٢١,٦		
المجموع	٢٩	٧,٦	٣٠	٨,٨	٢١٨	٥٦,٨	١٠٧	٩ر٢٧	٣٨٤	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول رقم(١٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢(٠,٩١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٨)، إذ أشارت معطيات الجدول إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة يُعدّ الزوج هو صاحب القرار بنسبة(٠,٧٪)، في حين أن الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة(٧,٦٪)، بينما هما معا بنسبة(٥٦,٨٪) أشارت نسبة(٢٨,٦٪) بأن القرار يتخذ حسب الظروف. أما بالنسبة للزوجة غير العاملة، فكان الزوج صاحب القرار بنسبة(٩,٦٪)، بينما الزوجة هي صاحبة القرار بنسبة(٨,٤٪)، في حين هما معاً صاحبا القرار بنسبة(٥٦,٦٪)، بينما كان حسب الظروف بنسبة(٢٥,٣٪).

جدول رقم (١٣٤)
يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة
وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

صاحب القرار / طبيعة عمل الزوجة	الزوج		الزوجة		هما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٩	٧ر٩	٩	٧ر٩	٦٧	٥٨ر٨	٢٩	٢٥ر٤	١١٤	٣٠ر٥	١١ر٦	٩ر٠ غير دالة
إدارية	٨	٦ر٦	١٠	٨ر٢	٧١	٥٨ر٢	٣٣	٢٧ر٠	١٢٢	٣٢ر٣		
إخصائية اجتماعية	٢	٨ر٣	٢	٨ر٣	١١	٤٥ر٨	٩	٣٧ر٥	٢٤	٦ر٤		
طبيبة					١	٣٣ر٣	٢٠	٦٦ر٧	٣	٨ر		
ممرضة					٢	١٠٠ر٠			٢	٥ر		
سيدة أعمال					١	١٠٠ر٠			١	٣ر		
ربة منزل	٨	١١ر١	٧	٩ر٧	٤٢	٥٨ر٣	١٥	٢٠ر٨	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢	٥ر٦	٢	٥ر٦	١٨	٥٠ر٠	١٤	٣٨ر٩	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٩	٧ر٨	٣٠	٨ر٠	٢١٣	٥٧ر٠	١٠٢	٢٧ر٣	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١١ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٩ر٠) . حيث يتضح من الجدول أن نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (٥٨ر٨٪) بالنسبة للمعلمات، أما الإداريات فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٥٨ر٢٪)، أما بالنسبة للإخصائيات الاجتماعيات فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما (٤٥ر٨٪)، وبالنسبة للطبيبات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (٣٣ر٣٪)، وبالنسبة للممرضات بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (١٠٠ر٠٪)، ولربات المنزل كان اتخاذ القرار من قبلهما معاً نسبة (٥٨ر٣٪) .

ومما سبق يتضح أن نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة في ربات المنزل أعلى

منها لدى العاملات حيث بلغت (٧ر٩٪) ، مما يؤكد على تغير القيم والمعايير السائدة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الزوجين، نتيجة للتغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على مكانة المرأة بشكل إيجابي، سواء في المجتمع بشكل عام أو في دخل الأسرة .

كما اتضح ذلك أيضاً من خلال ارتفاع نسبة اتخاذ مثل هذا القرار من قبل الزوجين معاً مما يشير لطبيعة علاقة الزمالة والمشاركة بين الزوجين .

ويبين الجدول رقم(١٣٥) العلاقة بين متغير مستوى وظيفة الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين.

جدول رقم (١٣٥)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

صاحب القرار / مستوى وظيفة الزوجة	الزوج		الزوجة		هما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١	٢ر٩	٢	٥ر٩	١٧	٥٠ر٠	١٤	٤١ر٢	٣٤	١١ر٧	٥ر٦	٠ر٤ غير دالة
إدارة متوسطة	١٦	٧ر٧	١٥	٧ر٢	١٢٢	٥٨ر٩	٥٤	٢٦ر١	٢٠٧	٧١ر٤		
إدارة دنيا	٣	٦ر١	٦	١٢ر٢	٢٥	٥١ر٠	١٥	٣٠ر٦	٤٩	١٦ر٩		
المجموع	٢٠	٦ر٩	٢٣	٧ر٩	١٦٤	٥٦ر٦	٨٣	٢٨ر٦	٢٩٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١)، عدد العاملات (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٥ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤). وتشير معطيات الجدول إلى أن العاملات بمستوى الإدارة العليا كانت نسبة اتخاذ القرار من قبل أزواجهن فقط (٢ر٩٪) ، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بنسبة (٥ر٩٪) ، في حين أنهما شاركا في اتخاذ القرار بنسبة (٥٠ر٠٪) ، وذكرت نسبة

(٢ر٤١٪)، أن القرار يتخذ حسب الظروف . على حين أجابت العاملات بمستوى الإدارة الوسطى، بإن الزوج يتخذ القرار بنسبة (٧ر٧٪)، والزوجة تتخذ القرار بنسبة (٢ر٧٪)، وكانت نسبة اتخاذهما القرار معاً (٩ر٥٨٪)، بينما حسب الظروف بنسبة (١ر٢٦٪) وفيما يتعلق بالعاملات بمستوى الإدارة الدنيا كان الزوج صاحب القرار بنسبة (١ر٦٪)، بينما الزوجة كانت صاحبة القرار بنسبة (٢ر١٢٪)، في حين هما معاً أصحاب القرار بنسبة (٠ر٥١٪). وذكرت نسبة (٦ر٣٠٪) أنه حسب الظروف .

ويلاحظ من معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة اتخاذ الزوج للقرار كانت متدنية، في المستويات العليا، مقارنة بنسبة اتخاذ الزوج للقرار في المستويات المتوسطة والدنيا، وربما يشير هذا إلى أن تعود الزوجة العاملة في مستوى الإدارة العليا على اتخاذ قرارات في مجال عملها، جعلها تتعود ذلك، وأصبح جزءاً من شخصيتها، حتى في علاقاتها خارج العمل، كعلاقتها بزوجها وأبنائها، وقد يشير ذلك إلى أن تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين حدث نتيجة للتغيرات الاجتماعية بشكل عام، ومن ثم تغير كثير من القيم الاجتماعية السائدة، ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً، على جميع المستويات الإدارية للزوجات العاملات .

وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م، ١٣٥) اتضح أن نسبة مشاركة الزوجات العاملات، في المجالات المعلقة بشؤون الأسرة بلغت (٣ر٨٧٪) مقابل (٧ر٥٠٪) من غير العاملات في حين أن (٧ر١٢٪) من العاملات لا يشاركن في اتخاذ القرارات مقابل (٣ر٤٩٪) من غير العاملات، مما يشير إلى أنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة إلى رفع مكانتها الأسرية، ومن ثم مشاركتها في اتخاذ القرار .

جدول رقم (١٣٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج

وصاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

صاحب القرار / تعليم الزوجة	الزوج		الزوجة		هما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٥	٠ر٢٠	١	٠ر٤	١١	٠ر٤٤	٨	٠ر٣٢	٢٥	٥ر٦	٠ر٢٤	٠٦ر٠ غير دالة
متوسط	٣	٩ر١	٣	٩ر١	٢١	٦ر٣٦	٦	٢ر١٨	٣٣	٦ر٨		
ثانوي	٤	٧ر٤	٥	٩ر٥	٥٢	٢ر٦١	٢٤	٢ر٢٨	٨٥	٣ر٢٢		
جامعي	١٣	١ر٨	١٦	٩ر٩	٨٨	٧ر٥٤	٤٤	٣ر٢٧	١٦١	١ر٤٢		
دراسات عليا	٤	٢ر٥	٤	٢ر٥	٤٥	٤ر٥٨	٢٤	٢ر٣١	٧٧	٢ر٢٠		
أخرى			١	٠ر١٠٠					١	٣ر		
المجموع	٢٩	٦ر٧	٣٠	٩ر٧	٢١٧	٨ر٥٦	١٠٦	٧ر٢٧	٣٨٢	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٦) عدم وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كا² (٠ر٢٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٦ر٠) . وبالرجوع لمعطيات الجدول يتضح أن الأزواج بمستوى التعليم الابتدائي بلغت نسبة اتخاذهما للقرار (٠ر٤٤٪) ، أما الأزواج بمستوى التعليم المتوسط فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٦ر٦٣٪) ، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٢ر٦١٪) ، بالنسبة للأزواج بمستوى التعليم الجامعي بلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٧ر٥٤٪) ، وفيما يتعلق بالأزواج بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبلهما معاً (٤ر٥٨٪) .

ويلاحظ من المعطيات السابقة أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦ر٦٣٪) للأزواج بمستوى التعليم المتوسط، أما في مستوى الدراسات العليا فبلغت النسبة (٤ر٥٨٪) ، وإذا تناولنا المعطيات المتعلقة باتخاذ الأزواج للقرارات، فسوف نجد أن الأزواج من مستوى التعليم الابتدائي يتخذون القرار بنسبة (٠ر٢٠٪) ، في حين بلغت نسبة الأزواج الذين يتخذون القرار بمفردهم

بمستوى الدراسات العليا (٢ر٥٪)، وفيما يتعلق باتخاذ الزوجات للقرار نجد أن أعلى نسبة كانت للزوجات اللاتي حصل أزواجهن على مستوى الدراسات العليا نحو (٢ر٥٪)، ونفس النسبة بالنسبة للأزواج متخذي القرار .

مما سبق يتضح أنه ليس شرطاً مستوى تعليم الزوج بمدى تقبله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، كذلك العادات والتقاليد الاجتماعية لها تأثيرها القوي على الأفراد، وكل زوج له اتجاهات أساسية تحدد مستوى سلوكه وتوجه تفكيره، وتُعدّ حصيلة خلفيته الاجتماعية الناتجة عن المدة التي عاشها مع أسرته الأساسية، واكتسب خلالها مجموعة من القيم . حيث اعتبر العلماء الاجتماعيون الأسرة أحد التنظيمات الاجتماعية التي تعكس خلالها اتجاهات الثقافة الكبرى وقيمها ومعاييرها، وهي ثقافة المجتمع . ومن هنا برزت الاتجاهات الحديثة التي اهتمت وركزت على علاقة الأسرة بالأنساق الأخرى في المجتمع من الناحيتين: البنائية والوظيفية . كذلك اهتمت ببناء الأسرة وبطبيعة العلاقات الأسرية وبتوزيع الأدوار (الغريبي : ١٩٩٧م، ١٦٩) .

جدول رقم (١٣٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- لا .	٤٠	٤ر١٠
- نادراً .	٦١	٨ر١٥
- أحياناً .	١٤٢	٩ر٣٦
- نعم .	١٣٧	٦ر٣٥
- أخرى	٢	٥ر٠
- لم تجب	٣	٨ر٠
المجموع	٣٨٥	٠ر١٠٠

يوضح الجدول رقم (١٣٧) أن نسبة (٤ر١٠٪) أجابت بلا، بينما ذكرت نسبة (٨ر١٥٪) أنه الزوج نادراً ما يقبل أن تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة العلاقة، في حين ذكرت نسبة (٩ر٣٦٪) أنه أحياناً ما يقبل، وأجابت نسبة (٦ر٣٥٪) بأنه

يوافق . وبالاطلاع على النسب السابقة يتضح أن أعلى نسبة هي (٩ر٣٦٪) وهي أن الزوج أحياناً ما يوافق، وقد يكون ذلك راجعاً لعدة عوامل، كمستوى تعليم الزوج، وسن الزوجة، وتعليمها، واستقلالها المادي، وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب التي تحدد مدى هذه المشاركة . وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧١ – ٢٧٢) تبين أن نسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وأن نسبة (٦٧٪) منهن يشاركن في بعض القرارات، ونسبة (١٧٪) حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، مما يشير إلى أن أكثر الزوجات من المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن أنهن يشاركن الزوج في القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

جدول رقم (١٣٨)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وقبول

أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

موقف الزوجة / تعليم الزوجة	لا		نادراً		أحياناً		نعم		أخرى		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٢	٠ر١٠	٣	٠ر١٥	٩	٠ر٤٥	٥	٠ر٢٥	١	٠ر٥	٢٠	٢ر٥		
متوسط	٦	٠ر٢٠	٧	٣ر٢٣	٦	٠ر٢٠	١١	٧ر٣٦			٣٠	٩ر٧		
ثانوي	١٣	٣ر١١	١٨	٧ر١٥	٤٧	٩ر٤٠	٣٦	٣ر٣١	١	٩ر	١١٥	٢ر٣٠	٠ر٣	٠ر٣ غير دالة
جامعي	١٨	٦ر٩	٢٧	٤ر١٤	٧٠	٤ر٣٧	٧٢	٥ر٣٨			١٨٧	١ر٤٩		
دراسات عليا	١	٤ر٣	٦	٧ر٢٠	٩	٠ر٣١	١٣	٨ر٤٤			٢٩	٦ر٧		
المجموع	٤٠	٥ر١٠	٦١	٠ر١٦	١٤١	٠ر٣٧	١٣٧	٠ر٣٦	٢	٥ر	٣٨١	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٣٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 (٨ر٢٠) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . ويتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة .

جدول رقم (١٣٩)

obeikandl.com

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج مبادرة الزوجة

بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

قبول الزوج / عدد سنوات الزواج	لا		نادراً		أحياناً		نعم		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٣	١٣ر٣	٨	١٧ر٨	١٥	٣٣ر٣	١٦	٣٥ر٦			٤٥	١١ر٩	٢٠ر٨	٠٣ر٠ دالة
من ٦-١٠ سنوات	١٢	١١ر٠	٢٨	٢٥ر٧	٣٧	٣٣ر٩	٣٢	٢٩ر٤			١٠٩	٢٨ر٩		
من ١١-١٥سنة	١٢	١٢ر١	١٣	١٣ر١	٤٠	٤٠ر٤	٤٢	٣٢ر٣	٢	٢ر٠	٩٩	٢٦ر٣		
من ١٦-٢٠سنة	٧	٩ر٦	٦	٨ر٢	٣٠	٤١ر١	٣٠	٤١ر١			٧٣	١٩ر٤		
أكثر من ٢٠ سنة	٢	٣ر٩	٤	٧ر٨	١٨	٣٥ر٣	٢٧	٥٢ر٩			٥١	١٣ر٥		
المجموع	٣٩	١٠ر٣	٥٩	١٥ر٦	١٤٠	٣٧ر١	١٣٧	٣٦ر٣			٣٧٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح الجدول رقم (١٣٩) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٧ر٨) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣ر٠) وبالاطلاع على بيانات الجدول يتضح أنه بالنسبة للمتزوجين من خمس سنوات فأقل أن نسبة قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في هذه العلاقة بلغت (١٣ر٣٪) في حين أن نسبة الزوج نادراً ما يقبل بلغت (١٧ر٨٪)، بينما بلغت نسبة بأنه أحياناً يقبل (٣٣ر٣٪)، وأجابت نسبة (٣٥ر٦٪) بأنه يقبل . أما بالنسبة للمتزوجين من ٦ إلى عشر سنوات فكانت نسبة عدم قبول الزوج أن تكون الزوجة هي السبب في إقامة علاقة اجتماعية بأسرة أخرى (١١ر٠٪) بينما بلغت نسبة الأزواج الذين نادراً ما يقبلون بذلك (٢٥ر٧) . وبالنسبة للأزواج الذين أحياناً يقبلون بذلك فكانت نسبتهم (٣٣ر٩٪) . وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٢٩ر٤٪) . وبالنسبة للأزواج الذين كانت مدة زواجهم من ١١ – ١٥ سنة فكانت نسبة عدم موافقة الزوج (١٢ر١٪) في حين بلغت نسبة قبول الزوج أحياناً (١٣ر١٪)، بينما كانت نسبة الذين يقبلون أحياناً بذلك (٤٠ر٤٪) . وبلغت نسبة من يقبل بذلك من الأزواج (٣٢ر٣٪). أما من كانت مدة زواجهم من ١٦ – ٢٠ سنة، فكانت نسبة عدم الموافقة من قبل

obeikandl.com

الزوج (٦ر٩٪)، في حين أنه نادراً ما يقبل بذلك فبلغت النسبة (٢ر٨٪)، في حين بلغت نسبة من يقبل أحياناً (١ر٤١٪)، بينما كانت نسبة من يقبل بذلك (١ر٤١٪). ومن كانت مدة زواجهم أكثر من ٢٠سنة، كانت نسبة عدم قبول الزوج (٩ر٣٪)، ونسبة من نادراً يقبل بذلك (٨ر٧٪)، في حين بلغت نسبة من يقبل بذلك أحياناً (٣ر٣٥٪)، بينما نسبة من يقبل بذلك (٩ر٥٢٪) .

ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن عدم موافقة الزوج تقل كلما زادت عدد سنوات الزواج، إذ بلغت في الفئة الأولى من ٥ سنوات فأقل (٣ر١٣٪)، بينما في الفئة الأخيرة أكثر من ٢٠ سنة، فبلغت (٩ر٣٪)، وربما يرجع ذلك لتأثير طول مدة الزواج على علاقة الزوجين ببعضهما، إذ إن الزوج في المدة الأولى لم يعرف بعد طبيعة الزوجة وشخصيتها لذلك لا يتيح لها المجال لاتخاذ بعض القرارات، ولكن بعد مدة من زواجهما يعرف كل منهما الآخر ومن ثم سيكون هناك مجال للحوار وتبادل وجهات النظر في مثل هذه المواقف، بالإضافة إلى أن سن الزوجة في المدة الأولى من الزواج قد يكون صغيراً، وبناءً عليه لا يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق ببعض الأمور الأسرية، ولكن مع طول المدة ستكون شخصيتها أكثر خبرة حياتية، وأكثر معرفة بالآخرين، وبالتالي ستتاح لها الفرصة لاتخاذ مثل هذه القرارات .

جدول رقم (١٤٠)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج وقبوله مبادرة الزوجة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

موقف الزوجة / مستوى تعليم الزوج	لا		نادراً		أحياناً		نعم		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٦	٢٤ر٠	٣	١٢ر٠	١٥	٦٠ر٠	١	٤ر٠			٢٥	٦ر٦		
متوسط	٥	١٥ر٦	٥	١٥ر٦	١١	٣٤ر٤	١١	٣٤ر٤			٣٢	٨ر٤		
ثانوي	٨	٩ر٤	١٨	٢١ر٢	٢٣	٢٧ر١	٣٥	٤١ر٢	١	١ر٢	٨٥	٢٢ر٤	٢٩ر٩	٠٧ر٠ غير دالة
جامعي	١٤	٨ر٨	٢١	١٣ر١	٦٦	٤١ر٣	٥٨	٣٦ر٣	١	٦ر٠	١٦٠	٤٢ر١		
دراسات عليا	٧	٩ر١	١٢	١٥ر٦	٢٧	٣٥ر١	٣١	٤٠ر٣			٧٧	٢٠ر٣		
أخرى	–	–	١	١٠٠ر٠							١	٣ر٠		
المجموع	٤٠	١٠ر٥	٦٠	١٥ر٨	١٤٢	٣٧ر٤	١٣٦	٣٥ر٨	٢	٥ر٠	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٩ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٧ر٠) . وربما يرجع ذلك لطبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة في المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمعات الخليجية على وجه الخصوص في عدم تأثير المستوى التعليمي للزوج أحياناً في قبوله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المقابل في حالة ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، فإنها ستحاول المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، وذلك لأن الزوج يتصرف من منطلق أنه هو المسؤول الأول عن الأسرة، وهو الذي يملك صلاحية اتخاذ القرارات بدرجة أكبر من الزوجة، وقد توصلت (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٥٥) إلى أن المستوى التعليمي للزوجة لا يؤدي دوراً في استشارة الزوج لزوجته في الأمور التي تخص الأسرة، حيث كانت كا٢ غير دالة (٨ر١) حسب بيانات الدراسة الميدانية . ولا يعني ذلك أنه لا فرق في استشارة الزوج لزوجته إذا كانت متعلمة أم لا، ولكن تأثير المستوى التعليمي يظل محدوداً، فحسب معطيات دراسة (القاسمي) تبين أن (٨٣٪) من الزوجات العاملات، ونسبة (٧٥٪) من

obeikandl.com

غير العاملات تؤكد على ضرورة استشارة الزوج لها في مختلف الأمور الخاصة بالحياة الأسرية، بينما نسبة (١٧٪) من العاملات منهن، ونسبة (٢٥٪) من غير العاملات يؤكدن على الاستشارة في بعض الأمور .

مما سبق يتضح لنا أن مكانة المرأة عامة سواء أكانت عاملة أم غير عاملة، فإن لها حق المشاركة في اتخاذ قرارات تتعلق بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغير في قيم الأفراد نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية، ولكن أثبتت معطيات الدراسة الميدانية أنه على الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج إلا أن بعضهم لم يتقبل مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة علاقة مع آخرين، مما يؤكد تأثير العادات والتقاليد المجتمعية بدرجة أقوى من تأثير التغيرات الثقافية والحضارية، إذ إن التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص، ولكن التغيرات في اتجاهات الأفراد بمن فيهم الأزواج في أمور تتعلق بالمرأة لا تزال في تأرجح بين القبول والرفض، إذ إن بعض الاتجاهات الحديثة إن هي قبلت الفكرة بالشكل فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع .

ثالثاً : الخلاصة :

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نخرج بعدة حقائق نعرض لأبرزها فيما يلي :

١- إن عمل الزوجة لم يكن على حساب اهتمامها بأدوارها الرئيسية زوجةً وأمًّا، ومن ثم هناك علاقة بين عمل الزوجة، وحدوث مشكلات في الأسرة، إذ أشارت نسبة (١ر٤٢٪) من أفراد عينة البحث إلى عدم حدوث مشكلات في الأسرة نتيجة عمل الزوج خارج المنزل .

٢- إن الزوج يساعد زوجته العاملة في بعض مسؤوليات الأسرة بنسبة (٤ر٧٧٪)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٣- إن الزوجة السعودية، نتيجة لارتفاع مستوى تعليمها، ودخولها ميدان العمل أصبحت ترفض فكرة تعدد الزوجات، وازدياد إحساسها بقدرتها وذاتها وشخصيتها إذ أجابت نسبة (٤١٪) من عينة البحث بأنها تطلب الطلاق عند زواج الزوج بأخرى .

٤- اتضح تأثير كون الزوجة عاملة أم غير عاملة على موقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، إذ تشير النسب إلى أن العاملات يطلبن الطلاق في هذه الحالة بنسبة (٤٥٪)، مقابل نسبة (٢٧ر٤٪) لغير العاملات .

٥- إن مشاركة الزوجين معاً بنسبة (٥٦ر٨٪) بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقات جديدة مع آخرين، مما يشير إلى تغيير في المعايير الاجتماعية السائدة بالنسبة لعلاقة الزوجين .

٦- إن قبول الأزواج بمبادرة زوجاتهم بإقامة علاقات اجتماعية مع أسر أخرى يرتبط بعدة متغيرات : كتعليم الزوجة، وتعليم الزوج، وعدد سنوات الزواج، وعدد الأطفال .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثامن

مجالات مشاركة الزوجة العاملة
في القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : موقف الزوج من مشاركة الزوجة.

ثانيا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة .

ثالثا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء .

رابعا مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية .

خامسا : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالعلاقة مع الآخرين .

سادسا : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

على الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي فلا زالت جوانب أسرية واجتماعية لم تتعرض للتغيير إلا بشكل نسبي، ويُعدّ جانب مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية من أكثر الجوانب أهمية في مجال الحياة الأسرية والاجتماعية . وبوصفه جانباً مميزاً نجد أن تلك المشاركة تعوقها اعتبارات اجتماعية ومجتمعية تستند إلى وضع وبوصفه المرأة ومكانتها والنظرة إليها في المجتمع السعودي . فالمتأمل للعلاقات الأسرية، يلاحظ أن الزوجة تشارك في بعض القرارات الأسرية، بينما تظل قرارات أخرى لا يتاح لها الفرصة للمشاركة في اتخاذها، والمرأة في المجتمعات العربية، لا تزال أقل مشاركة في اتخاذ القرارات، مقارنة بالمرأة في مجتمعات أخرى، وربما يعود ذلك للرواسب الثقافية الراسخة في أعماق المجتمع وقيمه المتوارثة التي تعمل على الدوام، وبشكل متجدد من خلال الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية في الحفاظ على تلك القيم، التي تفرق بين الذكر والأنثى منذ لحظة الميلاد، وترسم أدواراً محددة للمرأة لا تستطيع تجاوزها أو اختراقها، وإلا أصبحت شاذة، أو بمعنى أصح، خارجة عن المألوف الاجتماعي، الذي ينبغي أن تخضع له ؛بوصفها ابنة وأختاً وزوجة .

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها المجتمع السعودي، كان لها أثرها الواضح على أوضاع المرأة وأدوارها، وقد انعكس ذلك – إلى حد ما – على المشاركة والقدرة على اتخاذ القرار، سواء الخاص بحياتها أو بأسرتها، بحيث تُعدّ هذه المشاركة جانباً مهماً لا بد من تناوله؛ لمعرفة مدى المساحة المتاحة للمرأة للمشاركة فيها في مجالات الحياة الأسرية المختلفة، وهذا ما نسعى إلى الكشف عنه في هذا الفصل من خلال الأفكار والقضايا التي نعرض لها في الصفحات الآتية.

أولاً : موقف الزوج من مشاركة الزوجة :

يأخذ التفاعل الاجتماعي للمرأة داخل الأسرة عدة أشكال ومجالات، كالعلاقة مع الزوج، والعلاقة مع الأبناء، وهناك مجال الأمور الاقتصادية، والعلاقات الاجتماعية للزوج، وللأسرة، سواء أكانت علاقات قرابة أو جيرة أو صداقة، ولا شك في أن شخصية المرأة تظهر من خلال الدخول في تفاعلات يومية مع أعضاء أسرتها ،ومع الأفراد خارج النطاق الأسري .

جدول رقم (١٤١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج

إذا كان رأي الزوجة مقبولاً في مشكلة ما

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- يأخذ برأيها.	٢٠٩	٥٤ر٣
- يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها .	١٦	٤ر٢
- حسب الظروف .	١٥٥	٤٠ر٣
- أخرى	٢	٠ر٥
- لم تجب	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٤١) أن نسبة (٥٤ر٣٪) من أفراد العينة أفادت بأن الزوج يأخذ برأي زوجته، بينما ذكرت نسبة (٤ر٢٪) أنه يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، في حين أشارت نسبة (٤٠ر٣٪) بأن ذلك حسب الظروف . وفي دراسة (عزيز : ١٩٨١م، ١٨٥) اتضح أن نسبة (٧٠ر٧٪) من النساء العاملات يحترمهن أزواجهن، و(٦ر٨٪) لا يحترمهن أزواجهن، في حين أن (٢٠ر٧٪) منهن أجبن بلا أعرف، وهو ما يؤكد احترام زوج المرأة العاملة لزوجته في أغلب الأحيان (حسب قول الباحثة) . كذلك اتضح من نتائج دراسة (العتيبي : ١٩٩٣م، ٦٨ – ٦٩) عدم وجود فرق بين معدل أداء العاملات وغير العاملات بالنسبة للجوانب المتعلقة بمشاركة الزوجة لزوجها في اتخاذ القرار . وأشارت (العتيبي) في دراستها إلى أن المشورة في

شؤون الأطفال بالنسبة للمجموعتين تميزت عن غيرها، إذ إنها أقرب إلى الاستشارة على الدوام . أما المشورة في المجالات الأسرية الأخرى فقد اتسمت بالندرة بالنسبة للعاملات وغير العاملات . وأشارت الباحثة إلى أن الزوجة العاملة وغير العاملة تستشار أحياناً بواسطة زوجها في شؤون الإعاشة وشؤون الأطفال الصحية وشؤون زوجها الخاصة والاجتماعية، وأنها تفوض أحياناً في شراء التموين والأثاث، غير أنه يندر لزوج العاملة وغير العاملة مشاركة زوجته في شؤون عمله .

جدول رقم (١٤٢)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقف الزوج

إذا كان رأيها مقبولاً في مشكلة ما (×)

موقف الزوج / سن الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٩	١ر٣٩	١	٣ر٤	١٣	٥ر٥٦			٢٣	٨ر٦	٧ر١٠	٥ر٠ غير دالة
من ٢٦ – ٣٠ سنة	٦٤	٨ر٥٣	٣	٥ر٢	٥٠	٠ر٤٢	٢	٧ر١	١١٩	١ر٣٥		
من ٣١–٣٥ سنة	٤٨	٥ر٨٥	٥	١ر٦	٢٩	٤ر٣٥			٨٢	٢ر٢٤		
من ٣٦ – ٤٠ سنة	٤٦	٢ر٦٢	٤	٤ر٥	٢٤	٤ر٣٢			٧٤	٨ر٢١		
٤١ سنة فأكثر	٢١	٢ر٥١	٢	٩ر٤	١٨	٩ر٤٣			٤١	١ر١٢		
المجموع	١٨٨	٥ر٥٥	١٥	٤ر٤	١٣٤	٥ر٣٩	٢	٦ر٠	٣٣٩	٠ر١٠٠		

من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٧ر١٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) . ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (١ر٣٩٪) . بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ – ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٨ر٥٣٪) . وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١ – ٣٥ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٥ر٥٨٪) . وأشارت الزوجات في فئة السن من (٣٦ – ٤٠ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٢ر٦٢٪) ، أما الزوجات

بفئة السن (٤١ سنة فأكثر)، فأشارت نسبة (٢ر٥١٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك – ربما – لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة (الساعاتي : ١٩٧٢م) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

جدول رقم (١٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

موقف الزوج / سن الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٩	١ر٣٩	١	٣ر٤	١٣	٥٦ر٥			٢٣	٦ر٨	١٠ر٧	٥ر٠ غير دالة
من ٢٦ – ٣٠ سنة	٦٤	٥٣ر٨	٣	٢ر٥	٥٠	٤٢ر٠	٢	١ر٧	١١٩	٣٥ر١		
من ٣١–٣٥ سنة	٤٨	٨٥ر٥	٥	١ر٦	٢٩	٣٥ر٤			٨٢	٢٤ر٢		
من ٣٦ – ٤٠ سنة	٤٦	٦٢ر٢	٤	٥ر٤	٢٤	٣٢ر٤			٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فأكثر	٢١	٥١ر٢	٢	٤ر٩	١٨	٤٣ر٩			٤١	١٢ر١		
المجموع	١٨٨	٥٥ر٥	١٥	٤ر٤	١٣٤	٣٩ر٥	٢	٠ر٦	٣٣٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٢) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٠ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) . ويشير الجدول إلى أن الزوجات في فئة السن (أقل من ٢٥ سنة) يأخذ الزوج برأيها بنسبة (١ر٣٩٪) . بينما الزوجات في فئة السن من (٢٦ – ٣٠ سنة) أشارت بأنه يأخذ برأيها بنسبة (٨ر٥٣٪) . وأجابت الزوجات بفئة السن من (٣١

– ٣٥ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٥ر٥٨٪) . وأشارت الزوجات في فئة السن من (٣٦ – ٤٠ سنة) بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٢ر٦٢٪) ، أما الزوجات بفئة السن (٤١ سنة فأكثر) ، فأشارت نسبة (٢ر٥١٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد مع ارتفاع سن الزوجة، وذلك – ربما – لأن ارتفاع سن الزوجة يدل على نضج شخصيتها، بالإضافة إلى عدد سنوات زواج أطول، وعدد أطفال أكثر، وهذه جميعها متغيرات تدعم أخذ الزوج برأي الزوجة، وتحقق درجة أكبر من التفاهم بين الزوجين . وفي دراسة (الساعاتي : ١٩٧٢م) اتضح من البحث الميداني أنه كلما كبرت الزوجة في الأسرة الريفية والحضرية ارتبط بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها الأبناء، خاصة إذا كانوا ذكوراً، وبطول مدة الزواج كذلك .

جدول رقم (١٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في مشكلة ما مقبولاً (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٠ر٤٠	٢	٠ر١٠	١٠	٠ر٥٠			٢٠	٢ر٥	٨ر٧	٧ر٠ غير دالة
متوسط	١٤	٢ر٤٥	٣	٧ر٩	١٤	٢ر٤٥			٣١	١ر٨		
ثانوي	٥٤	٤ر٤٧	٦	٣ر٥	٥٣	٥ر٤٦	١	٩ر٠	١١٤	٩ر٢٩		
جامعي	١١٢	٩ر٥٩	٥	٧ر٢	٦٩	٩ر٣٦	٢	٥ر٠	١٨٧	١ر٤٩		
دراسات عليا	٢١	٤ر٧٢			٨	٦ر٢٧			٢٩	٦ر٧		
المجموع	٢٠٩	٩ر٥٤	١٦	٢ر٤	١٥٤	٤ر٤٠	٢	٥ر٠	٣٨١	٠ر١٠٠		

من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر١٥) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٠) ويتضح من معطيات الجدول نفسه أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يأخذ الزوج برأيهن بنسبة (٠ر٤٠٪) ، بينما الزوجات بمستوى التعليم المتوسط،

أجابت بأن الزوج يأخذ برأيها بنسبة (٤٥ر٢٪) ، وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الثانوي، أشارت نسبة (٤٧ر٤٪) بأن الزوج يأخذ برأيها . أما الزوجات بمستوى التعليم الجامعي فقد ذكرت نسبة (٥٩ر٩٪) بأنه يأخذ برأيها . وأخيراً الزوجات بمستوى التعليم العالي، ذكرت نسبة (٧٢ر٤٪) بأن الزوج يأخذ برأيها .

والملاحظ أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة تزداد بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، إذ ربما يمثل ذلك دافعاً لضرورة استشارتها، ومن ثم قبول رأيها، ذلك ربما لأن التعليم يزيد من درجة وعيها ونضجها، ويجعل منها شخصية ذات صفات مختلفة عن الزوجة غير المتعلمة، إذ يتضح في المقابل من ذلك أن نسبة أن الزوج يستشير الزوجة فقط، ولا يأخذ برأيها تزداد بانخفاض مستوى الزوجة التعليمي . وجاء في دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٢٧) أن مشاركة المرأة في القرارات التي تتخذها الأسرة تزداد مع ارتفاع مستوى تعليمها .

جدول رقم (١٤٤)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج

وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة في المشكلة مقبولاً (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	يأخذ برأيها		يستشير فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٢٦	٥٧ر٨	١	٢٠٢	١٨	٤٠ر٠			٤٥	١١ر٩	٣ر٠	٣ر٠ غير دالة
٦ — ١٠ ستة	٥٧	٥١ر٤	٥	٤ر٥	٤٧	٤٢ر٣	٢	١ر٨	١١١	٢٩ر٤		
١١ — ١٥ ستة	٥٨	٥٩ر٢	٢	٢ر٠	٣٨	٣٨ر٨			٩٨	٢٥ر٩		
١٦ — ٢٠ ستة	٤٢	٥٧ر٥	٤	٥ر٥	٢٧	٣٧ر٠			٧٣	١٩ر٣		
٢٠ سنة فأكثر	٢٥	٤٩ر٠	٣	٥ر٩	٢٣	٤٥ر١			٥١	١٣ر٥		
المجموع	٢٠٨	٥٥ر٠	١٥	٤ر٠	١٥٣	٤٠ر٥	٢	٥ر	٣٧٨	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٧) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٤) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٨ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٧ر٠) . ويشير الجدول نفسه إلى أن المتزوجات في فئة (٥ سنوات فأقل) بلغت

نسبة أخذ الزوج برأيها (٨ر٥٧٪)، وبالنسبة للزوجات من فئة (من ٦ سنوات إلى ١٠ سنوات) بلغت نسبة أخذ الزوج برأيها (٤ر٥١٪)، وللزوجات في فئة (١١ سنة إلى ١٥ سنة) بلغت نسبة من يأخذ الزوج بأيها (٢ر٥٩٪)، وفي حين بلغت نسبة الزوجات اللاتي يأخذ الزوج برأيها في فئة (من ١٦ سنة إلى ٢٠ سنة) بلغت (٥ر٥٧٪)، وبالنسبة للزجات في فئة (أكثر من ٢٠ سنة) بلغت نسبة من يأخذ الزوج برأيها (٠ر٤٩٪) .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن نسبة أخذ الزوج برأي الزوجة غير مرتبطة بعدد سنوات الزواج، إذ إن المتزوجين في الفئة الأولى بلغت النسبة (٨ر٥٧٪)، بينما بلغت نسبة المتزوجين في الفئة الأخيرة (٠ر٤٩٪)، وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى أقوى من هذا المتغير، كمستوى تعليم الزوجة، وكونها عاملة أم غير عاملة، ومستوى تعليم الزوج.

جدول رقم (١٤٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للمجالات الأسرية

التي تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها

الاستجابات	تشارك بعالية		تشارك إلى حد ما		لا تشارك	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
- شؤون البيت والأسرة .	٣٦٦	١ر٩٥	١٥	٩ر٣	٤	٠ر١
- تربية الأبناء .	٣٥٥	٢ر٩٢	٢٥	٥ر٦	٥	٣ر١
- تعليم الأبناء .	٣٤٥	٦ر٨٩	٣٣	٦ر٨	٧	٨ر١
- مشكلات الأبناء .	٣٣٦	٣ر٨٧	٣٧	٦ر٩	١٢	١ر٣
- تحديد منطقة السكن .	١٢٢	٧ر٣١	٢٢٧	٠ر٥٩	٢٧	٠ر٧
- اختيار أثاث المنزل .	٢٩٦	٩ر٧٦	٨٣	٦ر٢١	١	٣ر٠
- شراء احتياجات الأسرة .	٢٨٠	٧ر٧٢	٩٢	٩ر٢٣	٤	٠ر١
- زيارة الأقارب والأصدقاء .	١٨٤	٨ر٤٧	١٨٧	٦ر٤٨	٥	٣ر١
- تنظيم النسل .	٢٣٧	٦ر٦١	١٢٠	٢ر٣١	١٣	٤ر٣
- أخرى .	٢	٥ر٠				

يتضح من الجدول رقم (١٤٥) أن نسبة (١ر٩٥٪) من أفراد العينة أفادت بأنها تشارك بفاعلية في شؤون البيت والأسرة، أما بالنسبة لتربية الأبناء، فذكرت نسبة

(٢ر٩٢٪) بأنها تشارك بفاعلية، وفيما يختص بتعليم الأبناء أشارت نسبة (٦ر٨٩٪) بأنها تشارك بفعالية، وأجابت نسبة (٣ر٨٧٪) بأنها تشارك بفاعلية فيما يخص مشكلات الأبناء، وبالنسبة لتحديد منطقة السكن، أشارت نسبة (٧ر٣١٪) بأنها تشارك بفعالية، فيما يختص باختيار أثاث المنزل، أشارت نسبة (٩ر٧٦٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبالنسبة لشراء احتياجات الأسرة، ذكرت نسبة (٧ر٧٢٪) بأنها تشارك بفاعلية، وحول زيارة الأقارب والأصدقاء، أجابت نسبة (٨ر٤٧٪) بأنها تشارك بفاعلية، وبخصوص تنظيم النسل ذكرت نسبة (٦ر٦١٪) بأنها تشارك بفاعلية .

الملاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لمشاركة الزوجة بفعالية هي في مجال شؤون البيت والأسرة، حيث بلغت النسبة (١ر٩٥٪)، يليها تربية الأبناء، حيث بلغت مشاركتها بفاعلية (٢ر٩٢٪)، ثم تعليم الأبناء، إذ بلغت نسبة المشاركة (٦ر٨٩٪)، فمشاركتها في مشكلات الأبناء بنسبة (٣ر٨٧٪)، فالمشاركة في اختيار أثاث المنزل بنسبة (٩ر٧٦٪)، فالمشاركة في شراء احتياجات الأسرة بنسبة (٧ر٧٢٪)، فبقية المجالات بالمقابل نلاحظ أن أقل نسبة في مشاركة الزوجة بفاعلية هي في مجال تحديد منطقة السكن، إذ بلغت النسبة (٧ر٣١٪)، فمجال زيارة الأقارب والجيران، إذ بلغت النسبة (٨ر٤٧٪) وارتباطاً بذلك أنه في دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٦) اتضح أن الزوج يقوم بشراء احتياجات الأسرة بنسبة (٢ر٣٤٪) بينما الزوجة تقوم بذلك بنسبة (٢ر٨٪)، وكلاهما معاً بنسبة (٦ر٥٦٪)، مما يبين أن الرجل في مجتمع الإمارات وعلى أساس عينة يتدخل حتى في الشؤون الخاصة بالمرأة، ولا يترك لها سلطة التصرف في ذلك حسب إشارة الباحثة . كذلك أشارت الباحثة في دراستها (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٣) إلى أن نسبة من يقمن بشراء مستلزمات الأسرة (٥٧٪)، وتربية الأطفال والإشراف عليهم بنسبة (٧٦٪)، ورعاية شؤون الزوج بنسبة (٦١٪)، واتخاذ القرارات المهمة وتنفيذها بنسبة (٣٥٪)، ومشاركة الزوج في إدارة الأسرة بنسبة (٥٧٪) .

جدول رقم (١٤٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأهم ثلاثة مقترحات

لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية

الاستجابات	المقترح الأول		المقترح الثاني		المقترح الثالث	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
– رفع المستوى التعليمي للمرأة .	١٧٨	٢ر٤٦	٢	٥ر٠	١	٣ر٠
– الاهتمام بتثقيف المرأة .	١٠١	٢ر٢٦	٦٦	١ر١٧	٣	٨ر٠
– تربية المرأة على ضرورة المشاركة .	٧٠	٢ر١٨	١٣٩	١ر٣٦	٢٥	٥ر٦
– تغير نظر المجتمع إلى المرأة .	١٥	٩ر٣	٧٤	٢ر١٩	٣٧	٦ر٩
– نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة. . .	٤	٠ر١	٤٣	٢ر١١	٤٥	٧ر١١
–توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة	٤	٠ر١	٣٧	٦ر٩	٦١	٨ر١٥
– توعية الرجل بذلك.	٣	٨ر٠	٨	١ر٢	١٨٢	٣ر٤٧
– أخرى.	١٠	٦ر٢	١٦	٢ر٤	٣١	١ر٨

يتضح من الجدول رقم (١٤٦) أن نسبة (٢ر٤٦٪) أجابت برفع مستوى المرأة التعليمي، أما بالنسبة لمقترح الاهتمام بتثقيف المرأة فكانت النسبة (٢ر٢٦٪)، في حين بلغت النسبة بخصوص مقترح تربية المرأة على ضرورة المشاركة (٢ر١٨٪)، بينما بلغت نسبة مقترح تغير نظرة المجتمع إلى المرأة (٩ر٣٪)، في حين بلغت نسبة مقترح نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة (٠ر١٪)، بينما بلغت نسبة مقترح توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة (٠ر١٪)، وبلغت نسبة مقترح توعية الرجل بذلك (٨ر٠٪) هذا بالنسبة للمقترح الأول من قبل المبحوثات . وقد جاء ترتيب المقترحات حسب الأولوية من وجهة نظر المبحوثات، تربية المرأة على ضرورة المشاركة، يليها توعية الرجل بذلك، فرفع مستوى المرأة التعليمي، فالاهتمام بتثقيف المرأة، يليها تغير نظرة المجتمع إلى المرأة، فتوفير الخدمات، وأخيراً نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة .

والملاحظ مما سبق أن أهم مقترح من وجهة نظر المبحوثات لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية، هو تربية المرأة على ضرورة المشاركة، وتوعية الرجل بذلك، وما من شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة في أي مجتمع يتأثر بالثقافة السائدة فيه، من خلال الأساليب والقيم التي تظهر في التعامل مع الفتاة منذ

obeikandl.com

ولادتها . ولا شك في أن أسلوب تنشئة الفتاة اليوم في المجتمع السعودي يختلف، إلى حد ما، عن أسلوب التنشئة المتبع سابقاً في مجتمع ما قبل النفط، وذلك لدخول قيم جديدة ساعدت على تغير بعض المفاهيم المرتبطة بالنظرة إلى الفتاة، ومن ثم تنشئتها بطريقة تتناسب مع التغيرات الجديدة . فالملاحظ أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية أثرت على العلاقات القائمة بين الوالدين، وبينهما وبين الأبناء في نطاق الأسرة، لذلك نلاحظ التغير الذي طرأ على اتجاهات الوالدين في أسلوب تنشئتهما لأبنائهما سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً . فالأسرة قديماً هي التي كانت تقوم بعملية التنشئة لأطفالها، وينشأ هؤلاء الأطفال متوافقين مع عادات العائلة وتقاليدها، أما في الوقت الحاضر فقد أصبح هناك عديد من المؤسسات التي تشارك الأسرة في ذلك، ومن ثم لم يعد للأسرة وللوالدين الدور الرئيس في تنشئة الطفل، بل الملاحظ أنه في بعض الأسر، ونتيجة لانشغال الأب الدائم في عمله، ولخروج المرأة للعمل أصبح للعاملة المنزلية، وللمربية، والمدرسة، ووسائل الإعلام، الدور الأكبر في تشكيل قيم الطفل وثقافته .

وأصبحت العمالة الوافدة عامة، والعمالة المنزلية خاصة، تمثل مشكلة أسرية مهمة لها انعكاسات خطيرة على عملية التنشئة الاجتماعية، في ظل غياب وعي الأسرة بخطورة هذه الانعكاسات ؛ لأن التنشئة في أي مجتمع لا بد أن تكون مميزة ومتصفة بالطابع التاريخي والديني والتراثي الخاص به، بالإضافة لتأثير التغيرات الحضارية والعصرية (ياسين : ١٩٩٢م، ١٠٧- ١٤٤) .

وعلى الرغم من تعليم المرأة وعملها، والتحول الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيش في ظله المرأة السعودية، مازالت المرأة تؤدي دوراً في استمرار النظرة الدونية للمرأة، وذلك من خلال التفرقة التي تمارسها منذ البداية في تعاملها مع الولد والبنت . وقد أكدت دراسة (درويش : ١٩٩٢م، ٢٥٧) على ظروف التحول في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، والتغير في اتجاهات التنشئة للأبناء، إذ أشارت الباحثة إلى أن اتجاهات الأم نحو تنشئة الإناث بدأت تميل إلى إتاحة الفرصة لبناتها للمشاركة وإبداء الرأي، وهي بالغة التسامح، وتبدي مشاعر تقبل وحنو تجاههن،

وأكثر تشجيعاً لهن على الاستقلال في الرأي والسلوك، وتأكيد إحساسهن بالمساواة .

مما سبق يتضح أن هناك ارتفاعاً في أخذ رأي الزوجة من قبل الزوج وإفساح المجال لها للمشاركة في كثير من القرارات الأسرية، كمجال شؤون البيت والأسرة في مجال تربية الأبناء وتعليمهم وحل مشكلاتهم، وأن المساحة المتاحة للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية تزداد بتقدمها في السن، وارتفاع مستوى تعليمها .

ثانياً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأسرة :

تُعدّ مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من الجوانب والمتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، منها سن الزوجة، ومستوى تعليمها، وعملها، واستقلالها المادي، وعدد سنوات زواجها، وعدد الأطفال، ومستوى تعليم الزوج، وطبيعة عمله.

ومشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية يكشف عن جوانب من حياة المرأة الثقافية والاجتماعية .

جدول رقم (١٤٧)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار

في حالة استخدام وسائل منع الحمل

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج.	٢٠	٥ر٢
- الزوجة .	٧٩	٥ر٢٠
- الاثنان معاً	٢٧٢	٦ر٧٠
- الطبيب	١٤	٣,٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٤٧) أن نسبة (٥ر٢٪) أجابت بأنه الزوج، في حين ذكرت نسبة (٥ر٢٠٪) بأنها الزوجة، بينما أفادت نسبة (٦ر٧٠٪) بأنهما الاثنان معاً، الزوج والزوجة، وأجابت نسبة (٦ر٣٪) بأنه الطبيب .

والملاحظ أن أعلى نسبة هي اتخاذ القرار من قبل الزوجين، مما يشير إلى تحول واضح في العلاقات بين الزوج والزوجة، إذا كان الزوج سابقاً هو الوحيد صاحب هذا القرار، ولكن الآن أصبح للزوجة دور في اتخاذ مثل هذه القرارات . وفي دراسة (الصديقي : ١٤٠٨هـ، ١٣٦) اتضح أن هناك علاقة بين مشاركة الزوجة في جميع مراحل اتخاذ قراري تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات ومتغيرات : تعليم الزوجة، تعليم الزوج، النشأة الأولى لكل منهما، كما أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ هذين القرارين . وقد أشارت نتائج دراسة (العتيبي : ١٩٩٣، ١١٦) إلى أن هناك فرقاً في معدل استخدام موانع الحمل، إذ تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن خروج المرأة التي تسكن منطقة الخرج للعمل قد أثر سلباً على حجم الأسرة، وأثر إيجاباً على معدل استخدام موانع الحمل .

جدول رقم (١٤٨)

يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للزوجة

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (×)

متخذ القرار / المستوى التعليمي للزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي			٣	١٥ر٠	١٥	٧٥ر٠	٢	١٠ر٠	٢٠	٥ر٢	٢٦ر٨	٠ر٠٠٨ دالة
متوسط			١٣	٤١ر٩	١٥	٤٨ر٤	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
ثانوي	٤	٣ر٥	٢٥	٢١ر٧	٨٣	٧٢ر٢	٣	٢ر٦	١١٥	٢٩ر٩		
جامعي	١٥	٧ر٩	٣٦	١٩ر٠	١٣٤	٧٠ر٩	٤	٢ر١	١٨٩	٤٩ر٢		
دراسات عليا	١	٣ر٤	٢	٦ر٩	٢٤	٨٢ر٨	٢	٦ر٩	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٦	٢٧١	٧٠ر٦	١٤	٣ر٦	٣٨٤	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٤٨) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٦ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٨) والملاحظ أن اتخاذ القرار من قبل الاثنين، تزداد نسبته بارتفاع مستوى تعليم

الزوجة، حيث بلغت النسبة (٨٢ر٨٪) في فئة الزوجات بمستوى الدراسات العليا .

جدول رقم (١٤٩)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة

ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل

متخذ القرار / الحالة	الزوج		الزوجة		الاثنان		الطبيب		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦	٥ر٣	٦٦	٢١ر٩	٢١٠	٦٩ر٨	٩	٣ر٠	٣٠١	٧٨ر٢	١ر٣	٣ر٠
غير عاملة	٤	٤ر٨	١٣	١٥ر٥	٦٢	٧٣ر٨	٥	٦ر٠	٨٤	٢١ر٨		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٥	٢٧٢	٧٠ر٦	١٤	٣ر٦	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (١ر٣) ، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٣ر٠) ويتضح من معطيات الجدول أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ هذا القرار، أعلى من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجة العاملة (٢١ر٩٪)، ولغير العاملة (١٥ر٥٪) . وهذا ما يتفق مع دراسة (العتيبي)، ويختلف مع دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢١٧) إذ اتضح من واقع الدراسة الميدانية أن الاتجاه الغالب في عينة البحث يفضل الأسرة كبيرة الحجم بغض النظر عن كونها عاملة أو غير عاملة، فقد تبين أن (٤٩٪) من النساء يفضلن الأسرة الكبيرة، بينما (٤٥ر٤٪) يفضلن الأسرة الصغيرة، وتبرر الباحثة (القاسمي) ذلك أنه لا تزال أفكار العزوة والمرأة الولود، وخاصة الذكور تحتل أهمية عند كثير من الأسر الإماراتية .

جدول رقم (١٥٠)
يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوج
ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل (×)

متخذ القرار / مستوى تعليم للزوج	الزوج		الزوجة		الاثنان معاً		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي			٤	١٦ر٠	١٧	٦٨ر٠	٤	١٦ر٠	٢٥	٦ر٥	١٩ر٩	١ر٠ غير دالة
متوسط	١	٣ر٠	٧	٢١ر٠	٢٤	٧٢ر٧	١	٣ر٠	٣٣	٨ر٦		
ثانوي	٤	٤ر٧	٢١	٢٤ر٧	٥٨	٦٨ر٢	٢	٢ر٤	٨٥	٢٢ر٢		
جامعي	٩	٥ر٦	٣٢	١٩ر٩	١١٤	٧٠ر٨	٦	٣ر٧	١٦١	٤٢ر٠		
دراسات عليا	٦	٧ر٧	١٤	١٧ر٩	٥٧	٧٣ر١	١	١ر٣	٧٨	٢٠ر٤		
أخرى			١	١٠٠ر٠					١	٠ر٣		
المجموع	٢٠	٥ر٢	٧٩	٢٠ر٦	٢٧٠	٧٠ر٥	١٤	٣ر٧	٣٨٣	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٠) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج ومتخذ القرار في حالة استخدام وسائل منع الحمل، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٩ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) .وأشارت معطيات الدراسة الميدانية إلى أن اتخاذ القرار من قبل الزوجة أعلى نسبة من الزوج، إذ بلغ إجمالي اتخاذ القرار من قبل الزوج في مختلف المستويات التعليمية (٢ر٥٪)، ومن قبل الزوجة (٦ر٢٠٪) . أما بالنسبة لاتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً، فكانت النسبة متقاربة لجميع المستويات التعليمية .

وبشكل عام نلاحظ أنه في المجتمع السعودي لا يوجد ارتباط بين المتغيرات السابق ذكرها، وبين اتخاذ القرار باستخدام وسائل منع الحمل . وربما يرجع ذلك لتأثير متغيرات أخرى بدرجة أكثر . والملاحظ في الوقت الحاضر أن هناك عوامل موضوعية بدأت تفرض التغير في حجم الأسرة السعودية والخليجية عموماً، والمقصود بها العوامل الاقتصادية، وذلك لارتفاع مستوى المعيشة، وثبات دخول الأفراد، وسيادة النزعة الاستهلاكية .

obeikandi.com

جدول رقم (١٥١) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج.	٣٢	٨ر٣
- الزوجة .	٢٦	٦ر٨
- الاثنان معاً.	٣١٥	٨١ر٨
- أخرى.	٦	١ر٦
- لم تجب.	٦	١ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٥١) أن نسبة (٣ر٨٪) أجابت بأنه الزوج، بينما نسبة (٨ر٦٪) أجابت بأنها الزوجة، في حين ذكرت نسبة (١ر٨١٪) بأنهما الاثنان معاً، ونلاحظ أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوج أعلى منها من قبل الزوجة، ولكن أعلى نسبة هي من قبلهما معاً، مما يشير إلى أن العلاقة بين الزوجين بدأت تأخذ شكلاً تعاونيًّا، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تعرض لها المجتمع السعودي، والتي أثرت بدورها على بعض الأدوار الفردية داخل نطاق الأسرة .

جدول رقم (١٥٢)

يوضح العلاقة بين الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متحذ القرار / سن الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنوات فأقل	١	٣ر٤			٢٢	٩٥ر٧			٢٣	٦ر٨	٢٠ر٩	٠٥ر٠ دالة
٢٦ – ٣٠ سنة	١١	٩ر٢	٨	٦ر٧	١٠٠	٨٤ر٠			١١٩	٣٥ر٣		
٣١ – ٣٥ ستة	٤	٤ر٨	٩	١٠ر٨	٦٥	٧٨ر٣	٥	٦ر٠	٨٣	٢٤ر٦		
٣٦ – ٤٠ ستة	١٠	١٣ر٩	٥	٦ر٩	٥٧	٧٩ر٢			٧٢	٢١ر٤		
٤١ سنة فما فوق	٣	٧ر٥	٢	٥ر٠	٢٤	٨٥ر٠	١	٢ر٥	٤٠	١١ر٩		
المجموع	٢٩	٨ر٦	٢٤	٧ر١	٢٧٨	٨٢ر٥	٦	١ر٨	٣٣٧	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٤٨) .

obeikandl.com

يتضح من الجدول رقم (١٥٢) وجود علاقة بين المتغيرين إذ بلغت قيمة كا[٢] (٩ر٢٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٥ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً في فئة الزوجات أقل من (٢٥ سنة) بلغت (٧ر٩٥٪). أما في فئة الزوجات (من سن ٢٦ سنة إلى ٣٠ سنة)، بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٠ر٨٤٪)، وبخصوص فئة الزوجات في فئة السن (من ٣١ – ٣٥ سنة) بلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبلهما معاً (٣ر٧٨٪). أما الزوجات في فئة السن (من ٣٦ سنة إلى ٤٠ سنة) فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٢ر٧٩٪). وبالنسبة للزوجات في فئة السن (من ٤١ سنة فأكثر)، فبلغت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٠ر٨٥٪) .

جدول رقم (١٥٣)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومتخذ القرار

بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متحذ القرار / دخل الأسرة	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ريال	٢	٨ر١١	١	٩ر٥	١٤	٤ر٨٢			١٧	٥ر٤		
أقل من ٦٠٠٠ريال	٧	٦ر٢٠	٢	٩ر٥	٢٤	٦ر٧٠	١	٩ر٢	٣٤	٠ر٩		
اقل من ٨٠٠٠ريال	٢	٩ر٦	٢	٩ر٦	٢٤	٨ر٨٢	١	٤ر٣	٢٩	٧ر٧		
أقل من ١٠٠٠٠	٤	٣ر٦	٣	٧ر٤	٥٥	٩ر٨٥	٢	١ر٣	٦٤	٠ر١٧	٣ر٢٢	٢ر٠ دالة
أقل من ١٥٠٠٠	٦	٩ر٥	١١	٩ر١٠	٨٣	٢ر٨٢	١	٠ر١	١٠١	٩ر٢٦		
أقل من ٢٠٠٠٠	٤	٠ر٦			٦٢	٥ر٩٢	١	٥ر١	٦٧	٨ر١٧		
أكثر من ٢٠٠٠٠	٧	٩ر١٠	٧	٩ر١٠	٥٠	١ر٧٨			٦٤	٠ر١٧		
المجموع	٣٢	٥ر٨	٢٦	٩ر٦	٣١٢	٠ر٨٣	٦	٦ر١	٣٧٦	٠ر١٠٠		

من دون إجابة (٩) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٢٢)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٠).

obeikandl.com

وعموماً، فإن تحديد عدد معين وتفضيل جنس محدد من الأبناء مسألة تختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب ظروفه الثقافية والاجتماعية، فالسلوك الإنجابي يتحدد غالباً في ضوء مجموعة من القيم الثقافية السائدة، التي كثيراً ما يكون تأثير هذه القيم أقوى من تأثير متغيرات أخرى بالنسبة لهذا الموضوع .

والاتجاه السائد الآن لدى بعض فئات المجتمع في الوقت الحاضر هو الاكتفاء بعدد محدد من الأبناء، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية، إذ لم يعد للأبناء القيمة الاقتصادية التي كانوا يحفلون بها سابقاً في ظل المجتمع القديم، وذلك بفعل التغيرات الاجتماعية، والانفتاح على العالم الخارجي، ومن ثم أصبح السلوك الإنجابي للمرأة موضوع نقاش وتساؤل بالنسبة للمرأة لدى فئات محددة . أما بالنسبة لأغلبية الفئات الاجتماعية فالإنجاب يشكل الشغل الشاغل للمرأة السعودية، وذلك لعدة أسباب، كخوفها على المدى البعيد من فقدان الزوج إذا لم تنجب، ونظرة أهل الزوج وتعاملهم معها، والضغوط التي يمارسونها على الزوج للزواج بغيرها، وفي الغالب قلما يلقي باللوم على الزوج إذا لم يتم الحمل .

جدول رقم (١٥٤)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج ومتخذ القرار

بعدد الأبناء بعد مشيئة الله (×)

متحذ القرار / عمل الزوج	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		الطبيب		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	١٢	٦ر٤	٩	٨ر٤	١٦٥	٧٨ر٨	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦	٣٢ر٩	٠١ر٠ دالة
موظف حكومي عسكري	٨	١٦ر٧	٢	٢ر٤	٣٨	٧٩ر٢			٤٨	١٢ر٧		
موظف قطاع خاص	٨	٩ر٤	١٠	١١ر٨	٦٥	٧٦ر٥	٢	٢ر٤	٨٥	٢٢ر٤		
رجل أعمال	٣	٨ر١	٢	٥ر٤	٣١	٨٣ر٨	١	٢ر٧	٣٧	٩ر٨		
تاجر			٢	٤٠ر٠	٣	٦٠ر٠			٥	١ر٣		
مزارع												
متسبب	١	٩ر١	١	٩ر١	٩	٨١ر٨			١١	٢ر٩		
أخرى					٤	٨٠ر٠	١	٢٠ر٠	٥	١ر٣		
المجموع	٣٢	٨ر٤	٢٦	٦ر٩	٣١٥	٨٣ر١	٦	١ر٦	٣٧٩	١٠٠ر٠		

من دون إجابة (٦) .

obeikandi.com

يتضح من الجدول رقم (١٥٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا[٢] (٣٢ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أنه بلغت نسبة اتخاذهما القرار معاً (٨ر٨٧٪) بالنسبة للموظفين الحكوميين، أما بالنسبة للأزواج العسكريين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين (٢ر٧٩٪) . وبخصوص موظفي القطاع الخاص، فكانت نسبة اتخاذهما معاً للقرار (٥ر٧٦٪). وبالنسبة للأزواج رجال الأعمال فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨ر٨٣٪)، وفيما يخص الأزواج التجار، فكانت نسبة اتخاذهم معاً للقرار (٠ر٦٠٪). وأخيراً بالنسبة للأزواج المتسببين فبلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً (٨ر٨١٪).

يلاحظ من البيانات السابقة أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً كان للأزواج الموظفين الحكوميين، حيث بلغت (٨ر٨٧٪)، وأقل نسبة في اتخاذ القرار من قبل الاثنين معاً كان للأزواج التجار .

ولأن عمل المرأة في أحيان كثيرة يرتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء لتحقيق الاستقلال المادي أو المساعدة في دخل الأسرة .

جدول رقم (١٥٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمناقشة الزوج

في ميزانية الأسرة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً.	٢١٩	٩ر٥٦
- أحياناً.	١١٧	٤ر٣٠
- نادراً.	٣١	١ر٨
- لا.	١٧	٤ر٤
- أخرى.	١	٣ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (١٥٥) أن نسبة (٩ر٥٦٪) أجابت بأنها دائماً تفعل ذلك،

في حين ذكرت نسبة (٤ر٣٠٪) بأنها أحياناً تفعل ذلك، بينما أجابت نسبة (ر٨٪) بأنها ما تفعل ذلك، ونسبة (٤ر٤٪) أشارت بأنها لا تفعل ذلك .

والملاحظ أن أعلى نسبة بلغت (٩ر٥٦٪)، وتمثل الزوجة التي تتناقش دائماً مع الزوج في ميزانية الأسرة، وربما يرجع ذلك لإسهام الزوجة بجزء من دخلها في ميزانية الأسرة، وعلى أساس ذلك الإسهام من قبل الزوجة يتم الاتفاق مع الزوج والمناقشة في ميزانية الأسرة، ويتقبل الزوج ذلك؛ نظراً لإسهامها.

جدول رقم (١٥٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة

ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

متحد القرار / مستوى تعليم الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	١٣	٠ر٦٥	٥	٠ر٢٥			١	٠ر٥	١	٠ر٥	٢٠	٢ر٥	٣ر٣٤	٠٠٤ر٠ دالة
متوسط	١٧	٨ر٥٤	٩	٠ر٢٩	٤	٩ر١٢	١	٢ر٣			٣١	١ر٨		
ثانوي	٦٤	٧ر٥٥	٤٣	٤ر٣٧	٧	١ر٦	١	٩ر			١١٥	٩ر٢٩		
جامعي	١٠٥	٦ر٥٥	٥٢	٥ر٢٧	١٨	٥ر٩	١٤	٤ر٧			١٨٩	٢ر٤٩		
دراسات عليا	٢٠	٠ر٦٩	٧	١ر٢٤	٢	٩ر٦					٢٩	٦ر٧		
المجموع	٢١٩	٠ر٥٧	١١٦	٢ر٣٠	٣١	١ر٨	١٧	٤ر٤	١	٣ر	٣٨٤	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا2 (٣ر٣٤)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات بمستوى التعليم الابتدائي يتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسر بنسبة (٠ر٦٥٪) . وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط، ذكرت نسبة (٨ر٥٤٪)، بأنهن يتناقشن دائما مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وبخصوص الزوجات بمستوى التعليم الثانوي،

Obeikandl.com

أجابت نسبة (٧ر٥٥٪) بأنهن يتناقشن دائماً مع أزواجهن في ميزانية إنفاق الأسرة، وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤١، ٣١) . تبين من الدراسة الميدانية أن مشاركة الزوجة في قرار إنفاق الدخل بدأت تتزايد بشكل كبير في الآونة الأخيرة، إذ وصلت نسبة مشاركتها إلى (٤٤٪) من حجم العينة، ويبرر الباحث ذلك بارتفاع مستوى التعليم والوعي وتغير النظرة الاجتماعية لدور المرأة في الحياة الزوجية .

جدول رقم (١٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومناقشة الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة

مناقشة الزوج / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	١٧١	٨ر٥٦	٩٣	٩ر٣٠	٢٢	٣ر٧	١٤	٧ر٤	١	٣ر	٣٠١	٢ر٧٨	٥ر١	٨ر٠ غير دالة
غير عاملة	٤٨	١ر٥٧	٢٤	٦ر٢٨	٩	٧ر١٠	٣	٦ر٣			٨٤	٨ر٢١		
المجموع	٢١٩	٩ر٥٦	١١٧	٤ر٣٠	٣١	١ر٨	١٧	٤ر٤	١	٣ر	٣٨٥	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول رقم (١٥٧) عدم وجود علاقة تربط بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٥ر١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٨ر٠) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن مناقشة الزوجة العاملة وغير العاملة بشكل دائم لزوجها في ميزانية إنفاق الأسرة كانت متقاربة إذ بلغت للعاملات (٨ر٥٦٪) بينما بلغت لغير العاملات (١ر٥٧٪) .

وتشير (القاسمي : ١٩٩٥م، ٢٧٢)، إلى أنه بالرغم من أن بعض الدراسات التي أجريت على موضوع (اتخاذ القرار) قد بينت أن التعليم والعمل ودخل الزوجة، يعمل على زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الأسرية، أكدت دراستها نتيجة معاكسة لنتائج هذه الدراسات، حيث توصلت في دراستها إلى أن المبحوثات سواء العاملات أو غير العاملات يشاركن في اتخاذ القرار على نحو متقارب، إذ كانت نسبة العاملات في المشاركة في بعض القرارات تمثل (٦٨٪)، بينما غير

العاملات (٦٧٪) ، وبالنسبة للدراسة الحالية فكما اتضح سابقاً أنه لا توجد علاقة بين كون الزوجة عاملة أو غير عاملة في مناقشتها الزوج في ميزانية إنفاق الأسرة، مما يُعدّ ذلك مؤشراً لتغير النظرة إلى المرأة، ومن ثم الاهتمام بمشاركتها وأخذ رأيها بخصوص المجالات الأسرية المختلفة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية وارتفاع مستوى التعليم، وذلك خلافاً لما كان سائداً .

جدول رقم (١٥٨)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة ومناقشة الزوج

في ميزانية إنفاق الأسرة (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ريال	١٠	٨ر٥٨	٦	٣ر٣٥	١	٩ر٥					١٧	٥ر٤	٣٣ر٠	١ر٠ غير دالة
أقل من ٦٠٠٠ريال	٢٠	١ر٥٧	٧	٠ر٢٠	٦	١ر١٧	٢	٧ر٥			٣٥	٢ر٩		
اقل من ٨٠٠٠ريال	١٥	٧ر٥١	١٢	٤ر٤١			١	٤ر٣	١	٤ر٣	٢٩	٦ر٧		
أقل من ١٠٠٠٠	٣٩	٠ر٦٠	١٨	٧ر٢٧	٤	٢ر٦	٤	٢ر٦			٦٥	٠ر١٧		
أقل من ١٥٠٠٠	٦٥	٩ر٦١	٢٩	٦ر٢٧	٦	٧ر٥	٥	٨ر٤			١٠٥	٥ر٢٧		
أقل من ٢٠٠٠٠	٤٢	٧ر٦٢	١٨	٩ر٢٦	٤	٠ر٦	٣	٥ر٤			٦٧	٥ر١٧		
أكثر من ٢٠٠٠٠	٢٨	٨ر٤٣	٢٤	٥ر٣٧	١٠	٦ر١٥	٢	١ر٣			٦٤	٨ر١٦		
المجموع	٢١٩	٣ر٥٧	١١٤	٨ر٢٩	٣١	١ر٨	١٧	٥ر٤	١	٣ر	٢٨٢	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٥٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٣ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجات في فئة دخل الأسرة الشهري (٤٠٠٠) أربعة آلاف ريال تتناقشن مع أزواجهن دائماً في ميزانية إنفاق الأسرة بنسبة (٨ر٥٨٪) ، بالمقابل الزوجات في فئة دخل الأسرة أكثر من (٢٠٠٠٠) عشرين ألف ريال، تتناقش مع أزواجهن دائماً في ذلك بنسبة (٨ر٤٣٪) .

وقد يرجع ذلك (عدم وجود علاقة) إلى عدم تعوّد الأفراد عامة في المجتمع السعودي على التخطيط واعتماد خطة محددة للإنفاق، وذلك بغض النظر عن الدخل، ومع أنه حديثاً بدأ اهتمام من قبل الأزواج والمرأة بالادخار والاستثمار، وذلك ربما يرجع لارتفاع مستوى المعيشة .

جدول رقم (١٥٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوج من الزوجة في التصرف في ميزانية الأسرة

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يأخذ رأيكِ ويعمل به	١٤٣	٣٧ر١	١٧٠	٤٤ر٢	٢٧	٧ر٠	٤٥	١١ر٧	٣٨٥	١٠٠ر٠
يأخذ رأيكِ ولا يعمل به	٢٢	٥ر٧	٨٥	٢٢ر١	٨٥	٢٢ر١	١٩٣	٥٠ر١	٣٨٥	١٠٠ر٠
لا يأخذ رأيك	٢١	٥ر٥	٣٢	٨ر٣	١١٠	٢٨ر٦	٢٢٢	٥٧ر٧	٣٨٥	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (١٥٩) أن نسبة (٣٧ر١٪) أجابت بأنه يأخذ برأيها ويعمل به دائماً . بينما ذكرت نسبة (٥ر٧٪) بأن الزوج دائماً يأخذ برأيها ولا يعمل به، ونسبة (٥ر٥٪) أجابت بأنه دائماً لا يأخذ رأيها، ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوج يأخذ برأي الزوجة، ويعمل به دائماً بنسبة (٣٧ر١٪)، مما يشير إلى وجود علاقة مشاركة وتعاون، وفرصة للزوجة لإبداء الرأي والمناقشة فيه من قبل الزوج، مما يدل على تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، فالزوج سابقاً كان هو المصدر الأول والمسؤول عن مختلف القرارات الأسرية .

وجاء في دراسة (التركي، ١٩٨٨م، ١٢٦) أن الزوج يحتل المرتبة الأولى في اتخاذ القرارات الخاصة بتصريف الشؤون المالية للأسرة بنسبة (٤٤ر٢٪) يليه الزوجان معاً في المرتبة الثانية بنسبة (٣٣ر١٥٪)، وفي المرتبة الثالثة الأسرة مجتمعة بنسبة (٢٢ر١٪)، أما الزوجة وحدها والأولاد فإنهم يحتلون المرتبتين الأخيرتين .

جدول رقم (١٦٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة

إذا كان يأخذ رأيها ويعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة (×)

موقف الزوج / الحالة العملية للزوجة	يأخذ رأيك ويعمل به		يأخذ رأيك ولا يعمل به		لا يأخذ رأيك		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١١٩	٦ر٤٤	١٢٩	٣ر٤٨	١٩	١ر٧	٢٦٧	٥ر٧٨	٦ر٣	١ر٠ غير دالة
غير عاملة	٢٤	٩ر٣٢	٤١	٢ر٥٦	٨	٠ر١١	٧٣	٥ر٢١		
المجموع	١٤٣	١ر٤٢	١٧٠	٠ر٥٠	٢٧	٩ر٧	٣٤٠	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٤٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٦ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . وربما يرجع ذلك لكون الزوج في غير حاجة لمرتب عمل الزوجة، أو لكونه مقتنعاً بضرورة مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية شريكةً له، وأمًّا لأولاده، بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة، إذ قد يكون تأثير مستوى تعليم الزوج وخلفيته الاجتماعية، وطبيعة عمله، أقوى تأثيراً من متغيرات أخرى .

جدول (١٦١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقف الزوج من الزوجة

إذا كان يأخذ رأيها ولا يعمل به حيال التصرف في ميزانية الأسرة (×)

موقف الزوج / الحالة العملية للزوجة	يأخذ رأيك ويعمل به		يأخذ رأيك ولا يعمل به		لا يأخذ رأيك		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٧	١ر١٢	٦٠	٦ر٤٢	٦٤	٤ر٤٥	١٤١	٤ر٧٣	٠٦ر	٧ر٠ غير دالة
غير عاملة	٥	٨ر٩	٢٥	٠ر٤٩	٢١	٢ر٤١	٥١	٦ر٢٦		
المجموع	٢٢	٥ر١١	٨٥	٣ر٤٤	٨٥	٣ر٤٤	١٩٢	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٩٣) .

يوضح الجدول رقم (١٦١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢

(٠ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٧). وربما لتأثير متغيرات أخرى أقوى من متغير الحالة العملية للزوجة، كاقتناع الزوج أنه هو المسؤول عن القرارات الأسرية كافة، وحتى في ظل عمل الزوجة، وقد يكون السبب حالة الزوج المادية إذا كان في غير حاجة لدخل زوجته من العمل، وعليه لن يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات .

مما سبق نلاحظ زيادة المساحة المتاحة للزوجة من قبل الزوج للمشاركة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كقرار استخدام وسائل منع الحمل، وعدد الأبناء، وميزانية إنفاق الأسرة والتصرف فيها .

ثالثاً : مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأبناء :

هناك مجالات في الأسرة تحتاج إلى قرار حاسم أحياناً، وبخاصة المسائل أو المجالات المتعلقة بالأبناء، سواء بالنسبة لتعليمهم، تربيتهم، زواجهم، وأحياناً يظهر الزوج في بعض الأمور كافة هو صاحب القرار ومنفذه، مع أنه يمكن أن يكون قد تعرض لمناقشات ومداولات بين أفراد الأسرة قبل أن يتبلور في صورته النهاية .

جدول رقم (١٦٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	١٧	٤ر٤	١٣٠	٨ر٣٣	١٠٣	٨ر٢٦	١٣٥	١ر٣٥	٣٨٥	٠ر١٠٠
الزوجة	٣٣٣	٥ر٨٦	٢٢	٧ر٥	١	٣ر٠	٢٩	٥ر٧	٣٨٥	٠ر١٠٠
أي منهما	٣٥	١ر٩	٥٣	٨ر١٣	١٩	٩ر٤	٢٧٨	٢ر٧٢	٣٨٥	٠ر١٠٠
مدرس	١١	٩ر٢	٤٨	٥ر١٢	٨٨	٩ر٢٢	٢٣٨	٨ر٦١	٣٨٥	٠ر١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦٢) أن نسبة (٤ر٤٪) أجابت بأنه الزوج دائماً . وأشارت نسبة (٥ر٨٦٪) بأن الزوجة دائماً تشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم، في حين أجابت نسبة (١ر٩٪) بأنه دائماً ما يقوم أي منهما (الزوج أو الزوجة) بذلك،

obeikandl.com

بينما أجابت نسبة (٩ر٢٪) بأنه المدرس دائماً هو من يشارك الأبناء في المذاكرة .

ويلاحظ من البيانات أعلاه أن الزوجة هي دائماً من يشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم، حيث بلغت أعلى نسبة مقارنة بالزوج أو المدرس، (٥ر٨٦٪)، وقد يرجع ذلك لانشغال الزوج في علمه وبقائه وقتاً أطول من الزوجة في العمل، في المقابل ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة ووعيها بأهمية مشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم، يجعل الزوج يعتمد على الزوجة في ذلك، حتى ولو لم يكن مشغولاً بعمله، وذلك بحكم وجود الزوجة بالمنزل وارتباطها بالأبناء بدرجة أكبر من الزوج، ولقضائها وقتاً أطول معهم .

جدول رقم (١٦٣)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة الأبناء في مذاكرة دروسهم من قبل الزوج

مشاركة الأبناء / الحالة العملية للزوجة	الزوج: دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	كـ	٪	كـ	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦	٣ر٨	١٠٠	٥١ر٨	٧٧	٣٩ر٩	١٩٣	٧٧ر٢	١ر٣	٢ر٠ غير دالة
غير عاملة	١	١ر٨	٣٠	٥٢ر٦	٢٦	٤٥ر٦	٥٧	٢٢ر٨		
المجموع	١٧	٦ر٨	١٣٠	٥٢ر٠	١٠٣	٤١ر٢	٢٥٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (١ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢ر٢٠) . وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يشارك الأبناء دائماً في مذاكرة دروسهم بنسبة (٣ر٨٪). أما زوج غير العاملة فإنه يشارك أبناءه دائماً في المذاكرة بنسبة (٨ر١٪).

جدول رقم (١٦٤)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركتها
للأبناء في مذاكرة دروسهم (×)

مشاركة الأبناء / الحالة العملية للزوجة	الزوج: دائماً		الزوج: أحياناً		الزوج: نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٢٦٠	٩ر٩٣	١٧	١ر٦			٢٧٧	٨ر٧٧	٥ر٣	١ر٠ غير دالة
غير عاملة	٧٣	٤ر٩٢	٥	٣ر٦	١	٣ر١	٧٩	٢ر٢٢		
المجموع	٣٣٣	٥ر٩٣	٢٢	٢ر٦	١	٣ر٠	٣٥٦	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٢٩) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٥ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة تشارك الأبناء دائماً في مذكرتهم لدروسهم بنسبة (٩ر٩٣٪)، في حين بلغت نسبة المشاركة الدائمة للزوجة غير العاملة (٤ر٩٢٪) .

جدول رقم (١٦٥)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومشاركة
أحد الزوجين الأبناء في مذاكرة دروسهم (×)

مشاركة أحد الزوجين / الحالة العملية لزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٠	٥ر٣٧	٣٥	٨ر٤٣	١٥	٨ر١٨	٨٠	٨ر٧٤	٥ر٤	١ر٠ غير دالة
غير عاملة	٥	٥ر١٨	١٨	٧ر٦٦	٤	٨ر١٤	٢٧	٢ر٢٥		
المجموع	٣٥	٧ر٣٢	٥٣	٥ر٤٩	١٩	٨ر١٧	١٠٧	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٢٧٨) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٥) أن قيمة كا٢ بلغت (٥ر٤)، مما يشير إلى عدم

obeikandl.com

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) . حيث تشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أنه بالنسبة للزوجة العاملة بلغت نسبة مشاركة أحد الزوجين دائماً للأبناء في مذاكرة دروسهم (٥ر٣٧٪) ، في المقابل بلغت النسبة للزوجة غير العاملة (٥ر١٨) .

ويلاحظ من البيانات السابقة عدم تأثير الحالة العملية للزوجة في مدة مشاركة الزوج للأبناء في المذاكرة، حيث كانت نسبة المشاركة الدائمة من قبل زوج العاملة للأبناء في المذاكرة (٣ر٨٪) ، في المقابل بلغت نسبة مشاركة الزوج لغير العاملة (٨ر١٪) ، كما يتضح ذلك في مشاركة الأبناء من قبل أحد الزوجين، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من أحدهما بالنسبة للزوجة العاملة (٥ر٣٧٪) ، أما غير العاملة فبلغت النسبة (٥ر١٨٪) . وأشارت (عزيز : ١٩٨١م، ١٧١) في نتائج دراستها أن نسبة (٧ر٢٪) من العاملات يشاركن بصفة دائمة الأبناء في مذاكرة دروسهم مقابل (٣ر١٩٪) من غير العاملات، وتشير الباحثة إلى أن نسبة مشاركة الزوجة العاملة في مذاكرة دروس أبنائها أقل من نسبة مشاركة الزوجة غير العاملة في ذلك، وتبرر الباحثة ذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى الزوجة العاملة للقيام بهذه المهمات، كما هو لدى الزوجة غير العاملة .

وتختلف نتائج دراسة (عزيز) عن الدراسة الحالية في نسبة مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة، إذ اتضح في هذه الدراسة، كما سبق في البيانات الآنف ذكرها أن هناك تقارباً في نسبة كل من العاملة وغير العاملة في مشاركة الأبناء في المذاكرة، إذ بلغت نسبة المشاركة الدائمة من قبل الزوجة العاملة (٩ر٩٣٪) ، في المقابل بلغت النسبة لغير العاملة (٤ر٩٢٪) ، وذلك لانشغال الزوج وبقاء الزوجة في المنزل لفترة أكثر من الزوج، وربما يرجع هذا الاختلاف في النتائج، لاختلاف طبيعة المجتمع، ومن ثم اختلاف طبيعة عمل الزوجة في كل مجتمع، أيضاً قد يرجع السبب في الاختلاف للفارق في التوقيت الزمني بين كل من الدراستين.

جدول رقم (١٦٦)

يوضح توزيع العينة تبعاً لمتابعة
أمور الأبناء في المدرسة عادة

الاستجابات	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	١٠٥	٢٧ر٣	١٠٤	٢٧ر٠	٤٥	١١ر٧	١٣١	٣٤ر٠	٣٨٥	١٠٠ر٠
الزوجة	٢٦٢	٦٨ر١	٤٧	١٢ر٢	١٢	٣ر١	٦٤	١٦ر٦	٣٨٥	١٠٠ر٠
أي منهما	٤٩	١٢ر٧	٣٥	٩ر١	١٨	٤ر٧	٢٨٣	٧٣ر٥	٣٨٥	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (١٦٦) أن نسبة (٢٧ر٣٪) أجابت بأنه الزوج دائماً، أما بالنسبة للزوجة فبلغت نسبة متابعتها لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة (٦٨ر١٪)، بينما بلغت نسبة المتابعة الدائمة من قبل أحد الزوجين (١٢ر٧٪)، ويلاحظ أن أعلى نسبة هي نسبة متابعة الزوجة الدائمة لأمور الأبناء في المدرسة، إذ بلغت (٦٨ر١٪)، وربما يكون ذلك للأسباب نفسها السابق ذكرها .

جدول رقم (١٦٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة
أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوجة (×)

متابعة أمور الأبناء / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٢١١	٨٤ر١	٣٢	١٢ر٧	٨	٣ر٢	٢٥١	٧٨ر٢	٤ر٥	٠ر١ غير دالة
غير عاملة	٥١	٧٢ر٩	١٥	٢١ر٤	٤	٥ر٧	٧٠	٢١ر٨		
المجموع	٢٦٢	٨١ر٦	٤٧	١٤ر٦	١٢	٣ر٧	٣٢١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٦٤) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر٥)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن متابعة الزوجة العاملة بصفة

obeikandi.com

دائماً أعلى نسبة من متابعة غير العاملة، إذ بلغت نسبة متابعة الزوجة العاملة لأمور الأبناء في المدرسة (٨٤ر١٪)، وغير العاملة (٧٢ر٩٪)، والملاحظ أن نسبة متابعة العاملة لأمور أبنائها في المدرسة أعلى من غير المدرسة، وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها (عزيز : ١٩٨١م، ١٧٢) من أن العاملات يسألن بصورة دائمة عن أبنائهن في المدرسة بنسبة (٢٪)، مقابل (٧٠ر٧٪) من غير العاملات، مما يتضح أن نسبة سؤال العاملات عن الأبناء في المدرسة أقل مما هي عليه لدى غير العاملات، وذلك لعدم توافر الوقت الكافي لدى العاملات حسب رأي الباحثة .

جدول رقم (١٦٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ومتابعة أمور الأبناء في المدرسة من قبل الزوج (×)

متابعة أمور الأبناء المدرسية / الحالة العملية للزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٠	٤٢ر٨	٧٥	٤٠ر١	٣٢	١٧ر١	١٨٧	٧٣ر٦	٠ر٦	٠ر٧ غير دالة
غير عاملة	٢٥	٣٧ر٣	٢٩	٤٣ر٣	١٣	١٩ر٤	٦٧	٢٦ر٤		
المجموع	١٠٥	٤١ر٣	١٠٤	٤٠ر٩	٤٥	١٧ر٧	٢٥٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٣١) .

يتضح من الجدول رقم (١٦٨) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٠ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند (٠ر٧) .

وبالاطلاع على نسبة متابعة زوج العاملة وغير العاملة لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة نلاحظ أنها متقاربة، فبالنسبة للعاملة اتضح أن نسبة متابعة الزوج لأمور الأبناء في المدرسة بصفة دائمة بلغت (٤٢ر٨٪)، ولغير العاملة (٣٧ر٣٪). وفي دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م : ٢٧٧) حينما سألت الباحثة المبحوثات في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة في المدرسة، أجابت نسبة (٦٨ر٤٪) بأنها تخبر الزوج؛ كي يحلها، بينما تذهب بنفسها لحلها بنسبة (٢٨ر٦٪)، وتفسر الباحثة هذه

النتيجة في أن المرأة مازالت تعتمد إلى حد كبير في حل مشكلاتها ومشكلات أبنائها على الزوج .

جدول رقم (١٦٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء أو البنات

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- نعم .	٣١٣	٣ر٨١
- أحياناً.	٢٦	٨ر٦
- نادراً.	٥	٣ر١
- لا.	١	٣ر٠
- أخرى.	٥	٣ر١
- بدون إجابة.	٣٥	١ر٩
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٦٩) أن نسبة (٣ر٨١٪) أجابت بنعم، في حين أن نسبة (٨ر٦٪) ذكرت أحياناً، بينما نسبة (٣ر١٪) أجابت بأنه نادراً ما يفعل الزوج ذلك، ونسبة (٣ر٪) أجابت بلا . والملاحظ أن أعلى نسبة أشارت إلى مشاورة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء، مما يعكس فعلاً تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ كان الزوج هو صاحب القرار في معظم القرارات الأسرية . وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م)، ٢٣٥) توصلت إلى أن الأم يؤخذ رأيها في زواج ابنتها أو ابنها بنسبة (٤ر٧٠٪)، بينما لا يؤخذ رأيها بنسبة (٢ر١٠٪) .

obeikandi.com

جدول رقم (١٧٠)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٢٠	٠ر١٠٠									٢٠	٧ر٥	٣ر٠	٣ر٠ غير دالة
متوسط	٢٣	٣ر٨٩	٢	١ر٧	١	٦ر٣					٢٨	٠ر٨		
ثانوي	٩٧	٢ر٩٤	٤	٩ر٣	٢	٩ر١					١٠٣	٥ر٢٩		
جامعي	١٥٠	٢ر٨٧	١٤	١ر٨	٢	٢ر١	١	٦ر	٥	٩ر٢	١٧٢	٣ر٤٩		
دراسات عليا	٢٠	٩ر٧٦	٦	١ر٢٣							٢٦	٤ر٧		
المجموع	٣١٢	٤ر٨٩	٢٦	٤ر٧	٥	٤ر١	١	٣ر	٥	٤ر١	٣٤٩	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٣٦) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٠) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٩ر٢٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠)، وبلغت نسبة استشارة الزوج لزوجته في مستوى التعليم الابتدائي (١٠٠٪)، بينما بلغت نسبة استشارة الزوجة في مستوى الدراسات العليا (٩ر٧٦٪). واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (القاسمي: ١٩٩٣م، ٢٤٠) في أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة واستشارة الزوج لها في زواج الأبناء، ورأيها في زواج الأبناء، وأرجعت الباحثة السبب في ذلك لكون قرار زواج الأبناء يُعدّ من القرارات المصيرية داخل الأسرة، وعادة يتمركز في يد الزوج والزوجة والأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واستشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

مناقشة الزوج / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
عاملة	٢٣٦	٨٨ر١	٢٢	٨ر٢	٤	١ر٥	١	٠ر٤	٥	١ر٩	٢٦٨	٧٦ر٦	٠ر٣	٠ر٥ غير دالة
غير عاملة	٧٧	٩٣ر٩	٤	٤ر٩	١	١ر٢					٨٢	٢٣ر٤		
المجموع	٣١٣	٨٩ر٤	٢٦	٧ر٤	٥	١ر٤	١	ر٣	٥	١ر٤	٣٥٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧١) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٠ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥)، وربما يرجع ذلك لمتغيرات أخرى أقوى تأثيراً كرأي الأبناء أنفسهم .

جدول رقم (١٧٢)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج واستشارته للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات (×)

استشارة الزوج / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪			ك	٪		
ابتدائي	٢٠	٨٣ر٣	٢	٨ر٣	١	٤ر٢			١	٤ر٢	٢٤	٦ر٩	٢٤ر٣	٠٨ر٠ غير دالة
متوسط	٢٨	٨٧ر٥	١	٣ر١	٣	٩ر٤					٣٢	٩ر٢		
ثانوي	٧٣	٩٢ر٤	٥	٦ر٣					١	١ر٣	٧٩	٢٢ر٧		
جامعي	١٢٨	٩٠ر١	١١	٧ر٧	١	٠ر٧	١	٠ر٧	١	٠ر٧	١٤٢	٤٠ر٨		
دراسات عليا	٦٢	٨٧ر٣	٧	٩ر٩					٢	٢ر٨	٧١	٢٠ر٤		
المجموع	٣١١	٨٩ر٤	٢٦	٧ر٥	٥	١ر٤	١	٠ر٣	٥	١ر٤	٣٤٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٧) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٢) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٢٤)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٨ر٠) وتشير الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الزوج لزوجته كانت متقاربة بغض النظر عن مستوى تعليم الزوج، حيث بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى التعليم الابتدائي لزوجته عند زواج أحد الأبناء (٣ر٨٣٪). في حين بلغت نسبة استشارة الزوج بمستوى الدراسات العليا (٣ر٨٧٪) . وفي دراسة (التركي : ١٩٨٨م، ٢٤٨) اتضح أن (٩٥ر٤) من أفراد العينة يعطون أبناءهم حرية التصرف في بعض المواقف دائماً، بينما نسبة (٠٣ر٩٢٪) يعطون الأبناء أحياناً حرية التصرف، في حين أن نسبة (٠٢ر٣٪) من أفراد العينة لا يعطي تلك الحرية مطلقاً، وأشار الباحث إلى أن السبب في عدم إعطاء الأبناء تلك الحرية كانت لصغر نسبة الأولاد، فالخوف عليهم، يليها لأن خبراتهم محدودة، يأتي بعدها عادات المجتمع وتقاليده، وأخيراً عدم توافر الإمكانات المادية .

جدول رقم (١٧٣)

يوضح توزيع أفراد العينة في حالة مواجهة أحد الأبناء مشكلة ما

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- يقوم الزوج وحده بحلها .	١١	٩ر٢
- يستشير الزوج زوجته في حلها .	٣٠٢	٤ر٧٨
- يترك الزوج الأمر للزوجة لحلها .	٦٥	٩ر١٦
- أخرى.	١	٣ر٠
- من دون إجابة	٦	٦ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٧٣) أن نسبة (٩ر٢٪) أجابت بأن الزوج يقوم وحده بحل المشكلة التي تواجه أحد الأبناء، في حين ذكرت نسبة (٤ر٧٨٪) أن الزوج يستشير الزوجة في حلها، بينما أجابت نسبة (٩ر١٦٪) بأن الزوج يترك الأمر للزوجة لحلها .

وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٣٣) اتضح أن للمرأة العاملة قدرة على حل

مشكلات أبنائها بنفسها بنسبة (٣ر١٦٪) ، بينما غير العاملة لها قدرة، كما أكدت بنسبة (٢ر١٢٪)، ونجد أن العاملة تخبر الزوج بالمشكلة؛ كي يحلها بنسبة أكبر، حيث بلغت (٧ر٣٥٪)، بينما نجد أن العاملة تلجأ لزوجها بنسبة (٧ر٣٢٪) . كما استنتجت (القاسمي) من دراستها الميدانية أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة (٨ر١٥٪)، بينما الأمية بنسبة (٧ر١٠٪)، وتفسر ذلك بأن التعليم يزيد من وعي المرأة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات والتدخل لحل المشكلات الخاصة بأسرتها، خصوصاً في ظل انشغال الزوج بأعماله خارج المنزل .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة هي دائماً من يشارك في مذاكرة دروس الأبناء، وتتابع أمورهم في المدرسة، وذلك لانشغال الزوج في علمه، ولارتفاع مستوى تعليم الزوجة، ومن ثم وعيها بأهمية متابعة الأبناء في دراستهم، وذلك بغض النظر عن كونها عاملة أم غير عاملة .

كذلك اتضح من الدراسة الميدانية تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وذلك من خلال استشارة الزوج للزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات أو في حالة مواجهة الأبناء مشكلة، خلافاً لما كان سائداً من قبل من عدم إتاحة تلك المساحة للزوجة للمشاركة في مثل تلك القرارات الأسرية .

رابعاً : مشكلة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية :

ظل الزوج بوصفة ربَّ الأسرة في المجتمع السعودي المصدر الوحيد للدخل، مدة طويلة، وهو وضع طبيعي؛ لكون العمل كان قاصراً على الرجل فقط، من منطلق أنه كان المصدر الوحيد للدخل، لذا فقد كان المسؤول عن إنفاق الدخل، وذلك في ظل كونه صاحب السلطة في اتخاذ القرارات الأسرية، إلا أنه نتيجة لارتفاع مستوى تعليم الزوجة ووعيها وتغير النظرة الاجتماعية للمرأة ولدورها الاجتماعي، بدأت تتزايد نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

جدول رقم (١٧٤) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً .	١٧١	٤٤ر٤
- أحياناً .	١٦٧	٣٤ر٤
- نادراً	٣٢	٨ر٣
- لا .	١٥	٣ر٩
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٧٤) أن نسبة (٤٤ر٤٪) جاءت بأنه أحياناً يجب يستشيرها، في حين أجابت نسبة (٣ر٨٪) بأنه لا يجب أن يستشيرها إلا نادرً، ونسبة (٣ر٩٪) ذكرت بأنه لا يجب أن يستشيرها . ويلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث تؤيد وجوب استشارة الزوج لزوجته، سواء بصفة دائمة أو في بعض الأحيان .

وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣١) تبين أن نسبة مشاركة المرأة في قرار إنفاق الدخل (٤٤٪) من حجم العينة .

جدول رقم (١٧٥)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري (×)

استشارة الزوج / عدد سنوات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من خمس سنوات	٢٥	٥٥ر٦	١٧	٣٧ر٨	٣	٦ر٧			٤٥	١١ر٨		
من ٦ – ١٠ سنة	٤٤	٣٩ر٦	٥٤	٤٨ر٦	١٠	٩ر٠	٣	٢ر٧	١١١	٢٩ر٢		٠ر١
من ١١ – ١٥ سنة	٤٢	٤٢ر٤	٤٢	٤٢ر٤	١٢	١٢ر١	٣	٣ر٠	٩٩	٢٦ر١	١٧ر٩	غير دالة
من ١٦ – ٢٠ سنة	٣٨	٥٢ر١	٢٩	٣٩ر٧	٣	٤ر١	٣	٤ر١	٧٣	١٩ر٢		
أكثر من ٢٠ سنة	٢١	٤٠ر٤	٢١	٤٠ر٤	٤	٧ر٧	٦	١١ر٥	٥٢	١٣ر٧		
المجموع	١٧٠	٤٤ر٧	١٦٣	٤٢ر٩	٣٢	٨ر٤	١٥	٣ر٩	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، مما يشير

obeikandl.com

إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) وتبين معطيات الجدول نفسه أن المرأة المتزوجة (من ٥ سنوات فأقل) أشارت بوجوب استشارة الزوج للزوجة في مثل هذه الأمور بصفة دائمة، وذلك بنسبة (٦ر٥٥٪) ، بينما أشار من كان عدد سنوات زواجهم (٢٠ سنة فأكثر) بوجوب ذلك بنسبة (٤ر٤٠٪) وقد توصل التركي، ١٩٨٨م) إلى أن أول الاعتبارات التي يسترشد بها في تصريف الشؤون المالية للأسرة، ظروف الأسرة الاقتصادية، يليه الالتزام بتعاليم الإسلام، وبعده تحقيق مطالب الأولاد جميعاً، فتحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة، وبعده رفاهية الأسرة، فمراعاة التقاليد .

جدول رقم (١٧٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة ووجوب استشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كالاستثمار في مشروع تجاري (×)

استشارة الزوج / عدد سنوات	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٥٧	٠ر٥٠	٤١	٠ر٣٦	١٤	٣ر١٢	٢	٨ر١	١١٤	٤ر٣٠	٣ر٠	٣ر٠ غير دالة
إدارية	٥٥	١ر٤٥	٥٥	١ر٤٥	٩	٤ر٧	٣	٥ر٢	١٢٢	٥ر٣٢		
إخصائية اجتماعية	٦	٠ر٢٥	١١	٨ر٤٥	٢	٣ر٨	٥	٨ر٢٠	٢٤	٤ر٦		
طبيبة	١	٣ر٣٣	١	٣ر٣٣			١	٣ر٣٣	٣	٨ر٠		
ممرضة	٢	٠ر١٠٠							٢	٥ر٠		
سيدة أعمال			١	٠ر١٠٠					١	٣ر٠		
ربة منزل	٢٥	٢ر٣٤	٣٩	٤ر٥٣	٥	٨ر٦	٤	٥ر٥	٧٣	٥ر١٩		
أخرى	٢٠	٦ر٥٥	١٤	٩ر٣٨	٢	٦ر٥			٣٦	٦ر٩		
المجموع	١٦٦	٣ر٤٤	١٦٢	٢ر٤٣	٣٢	٥ر٨	١٥	٠ر٤	٣٧٥	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٣ر٤٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٢ر٠).

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات أيدن ضرورة استشارة الزوج لزوجته عند اتخاذ مثل هذه القرارات، وذلك بنسبة (٠ر٥٠٪) . وبالنسبة للإداريات فيوافقن على ذلك دائماً بنسبة (١ر٤٥٪) . وفيما يخص الإخصائيات الاجتماعيات فأيدت نسبة (٠ر٢٥٪) وجوب استشارة الزوج لزوجته دائماً في مثل هذه الأمور، وبالنسبة للطبيبات، فأيدن وجوب ذلك بنسبة (٣ر٣٣٪)، وسيدات الأعمال فرأين وجوب ذلك بنسبة (١٠٠٪)، أما الممرضات فنسبة (١٠٠٪)، وربات المنزل رأين وجوب استشارة الزوج لزوجته في مثل هذه الأمور بنسبة (٢ر٣٤٪) . وتوصلت (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٣) في دراستها الميدانية إلى أن النساء لديهن حرية التصرف في أموالهن بنسبة (٣ر٨٩٪) بشكل عام، سواء كن متعلمات عاملات، أم غير متعلمات وغير عاملات، بينما بلغت نسبة من ليس لديهن القدرة على التصرف في أموالهن (٧ر٨٪)، وأن عدم وجود الحرية عند الزوجة في العادة ترجع إلى تسلط الزوج، حيث يفرض عليها المشاركة أو أخذ رأيه، وذلك بنسبة (٢ر٧٪) من إجمالي اللاتي ليست لديهن حرية في التصرف في أموالهن . كذلك أشارت (القاسمي) في الدراسة نفسها إلى أن المرأة الإماراتية تملك حرية بيع الأشياء الخاصة مثل مجوهرات، عقار، سيارة، وذلك بنسبة (٣, ٦٣٪)، حيث ينفردن بقرار البيع ونسبة، (٢, ٣٤٪) لا يستطعن اتخاذ قرار بهذا الشأن. وتبرر (القاسمي) ذلك بأنه في حالة الشراء غالباً ما تلجأ إلى الزوج لطلب النقود اللازمة للشراء، بينما في حالة البيع لا تلجأ إليه، وإنما تأخذ رأيه فقط .

جدول رقم (١٧٧)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها

استشارة الزوج / طبيعة عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الزوج	٤٤	٤ر١١	١٠١	٢ر٢٦	٣٩	١ر١٠	٢٠١	٢ر٥٢
الزوجة	١٢٦	٧ر٧٢	٧٤	٢ر١٩	١٠	٦ر٢	١٧٥	٥ر٤٥
الاثنان معاً	١٩٥	٦ر٥٠	٨٤	٨ر٢١	١٤	٦ر٣	٩٢	٩ر٢٣

يتضح من الجدول رقم (١٧٧) أن نسبة (١١,٤٪) أجابت بأنه الزوج دائماً، كما ذكرت نسبة (٧٢,٧٪) بأنها الزوجة دائماً، وأجابت نسبة(٥٠,٦٪) بأن من يختار السلع الخاصة بالأسرة، ويقرر شراءها دائماً الاثنان معاً . ويلاحظ من البيانات السابقة أن اختيار السلع الخاصة بالأسرة واتخاذ قرار شرائها نصيب الزوجة أعلى من الزوج بصفة دائمة، ولكن قرارهما معاً أعلى النسب، إذ بلغت (٥٠,٦٪) . وفي دراسة(قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣٢-٣٣) اتضح أن متخذ قرار الشراء يختلف من سلعة لأخرى، ففيما تختص الزوجة بملابس الأطفال وملابسها الخاصة، يختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار، فبالنسبة لقرارهما معاً بخصوص شراء سيارة بلغت نسبة مشاركتهما معاً في القرار (٣٦٪)، شراء منزل أو عقار بلغت النسبة (٢٧٪) . وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣، ٢٠٦) اتضح أن (٥٢,٦٪) كنّ راضيات عن تدخل الزوج وقيامه بشراء احتياجات الأسرة، في حين أن نسبة (٧,٦٪) كنّ غير راضيات، وأشارت نسبة (٣١,١٪) إلى أنها راضية عن عدم أخذ الزوج برأيها عند الشراء، بينما أشارت نسبة (٢,٦٪) بأنها غير راضية عن ذلك، وتبرر الباحثة موقف المرأة الإماراتية لرغبتها في تخفيف المسؤوليات الأسرية عن كاهلها، فقد لا تجد الوقت الذي تنفقه في شراء متطلبات الأسرة؛ لانشغالها في رعاية الأبناء وإعداد متطلبات الأسرة، لذلك تترك المسؤولية للرجل في هذا الشأن .

جدول رقم (١٧٨)
يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوج (×)

اختيار السلع / الحالة الاجتماعية	الزوج						المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	دائماً		أحياناً		نادراً					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٩	٢٨ر٧	٧٣	٥٣ر٧	٢٤	١٧ر٦	١٣٦	٧٣ر٩	٨ر١	١٠ر٠ غير دالة
غير عاملة	٥	١٠ر٤	٢٨	٨٥ر٣	١٥	٣١ر٣	٤٨	٢٦ر١		
المجموع	٤٤	٢٣ر٩	١٠١	٥٤ر٩	٣٩	٢١ر٢	١٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٠١) .

يتضح من الجدول رقم(١٧٨) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٨,١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن زوج العاملة يختار السلع، ويقرر شراءها دائماً بنسبة (٢٨,٧٪)، وبالنسبة لزوج غير العاملة يقوم باختيار السلع ويقرر شراءها دائماً بنسبة (١٠,٤٪) .

جدول رقم (١٧٩)
يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة (×)

اختيار / السلع	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٩٢	٥٩ر٠	٥٧	٣٦ر٥	٧	٤ر٥	١٥٦	٧٤ر٣	٤ر٠	٧ر٠ غير دالة
غير عاملة	٣٤	٦٣ر٠	١٧	٣١ر٥	٣	٥ر٦	٥٤	٢٥ر٧		
المجموع	١٢٦	٦٠ر٠	٧٤	٣٥ر٢	١٠	٤ر٨	٢١٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٧٥) .

يتضح من الجدول رقم (١٧٩) عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة

obeikandi.com

واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجة، حيث بلغت نسبة اختيار السلع وقرار شرائها دائماً من قبل الزوجة العاملة بنسبة (٥٩,٠٪) في حين بلغت النسبة دائماً لغير العاملة (٦٣,٠٪)، وبلغت قيمة كا٢ (٤,٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٧) .

جدول رقم (١٨٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين معاً (×)

اختيار / السلع	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١٦٢	٧٠ر٤	٥٨	٢٥ر٢	١٠	٣ر٤	٢٣٠	٧٨ر٥	٧ر٢	٠ر٠٢ غير دالة
غير عاملة	٣٣	٥٢ر٤	٢٦	٤١ر٣	٤	٦ر٣	٦٣	٢١ر٥		
المجموع	١٩٥	٦٦ر٦	٨٤	٢٨ر٧	١٤	٤ر٨	٢٩٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٩٢) .

يتضح من الجدول رقم (١٨٠) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة واختيار السلع وقرار شرائها من قبل الاثنين، فبلغت كا٢ (٧,٢)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٢) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة العاملة كان اختيارها للسلع وقرار شرائها مع الزوج دائماً بنسبة (٧٠,٤ ٪)، وبالنسبة لغير العاملة كان اختيارها وقرارها الشراء دائماً مع زوجها بنسبة (٥٢,٤٪) . ويلاحظ أن أعلى النسب في البيانات السابقة هي نسبة اختيار السلع وقرار شرائها من قبل الزوجين معاً دائماً، إذ بلغت (٧٠,٤٪)، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين نتيجة للتغيرات المجتمعية التي أثرت على المفاهيم الثقافية السائدة ومن ثم بدأت تغير العلاقات السائدة بين الزوجين .

obeikandi.com

جدول رقم (١٨١)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج لموافقة الزوجة

إذا رغب في شراء سلعة معينة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	١٣٨	٨ر٣٥
- أحياناً	٢٠٢	٥ر٥٢
- نادراً	٢٨	٣ر٧
- لا	١٦	٢ر٤
- أخرى	١	٣ر٠
- المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨١) أن نسبة (٣٥,٨٪) أجابت بأنه دائماً ما يفعل ذلك، بينما أجابت نسبة (٥٢,٢٪) بأنه أحياناً يأخذ موافقتها، في حين أن نسبة (٧,٣٪) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ موافقتها،ونسبة (٤,٢٪) أشارت بأنه لا يفعل ذلك . وتشير معطيات الجدول نفسه إلى أن أعلى النسب تتمثل في أخذ الزوج موافقة الزوجة أحياناً في حالة رغبته في شراء سلعة معنية،وبلغت هذه النسبة (٥٢,٢٪) . وفي دراسة (قريطم وآخرون : ١٤٠١هـ، ٣٢) كما سبق وأشارت إلى أن الزوجة تختص بشراء ملابس الأطفال، وملابسها الخاصة، ويختص الزوج بشراء السيارة والمنزل والعقار . والملاحظ حالياً أن تخصصات الزوجة في الشراء امتدت حتى للسيارة وأحياناً للعقار، مما يشير إلى استقلال الزوجة مادياً مقارنة بوضع الزوجة سابقاً، حيث كانت معتمدة على الزوج مادياً .

obeikandi.com

جدول رقم (١٨٢)
يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ موافقة الزوجة في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة

أخذ الزوج موافقة زوجته / عدد الأطفال	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
سنتان فأقل	٤٢	٨ر٣٧	١٠	١ر٥٤	٦	٤ر٥	٣	٧ر٢			١١١	٨ر٢٨		
من ٣–٤ أطفال	٥٣	٨ر٣٣	٩٠	٣ر٥٧	٧	٥ر٤	٦	٨ر٣	١	٦ر٠	١٥٧	٨ر٤٠	٢١ر٠	٠٤ر٠دالة
من ٥–٦ أطفال	٣٥	٧ر٤٠	٣٩	٣ر٤٥	٨	٣ر٩	٤	٧ر٤			٨٦	٣ر٢٢		
٧ أطفال فأكثر	٨	٨ر٢٥	١٣	٩ر٤١	٧	٦ر٢٢	٣	٧ر٩			٣١	١ر٨		
المجموع	١٣٨	٨ر٣٥	٢٠٢	٥ر٥٢	٢٨	٣ر٧	١٦	٢ر٤	١	٠ر٣	٣٨٥	٠ر١٠٠		

يتضح من الجدول (١٨٢) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢١ر٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة بمعدل أطفال (من٠-٢)، يأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٨ر٣٧٪)، أما بالنسبة للزوجات بمعدل (٣أو٤أطفال) فيأخذ زوجها موافقتها دائماً بنسبة (٨ر٣٣٪)، في حين أن الزوجات بمعدل أطفال (٥أو٦أطفال) فإن زوجها يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٧ر٤٠٪)، والزوجة بمعدل أطفال (٧فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٨ر٢٥٪) . والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة أحياناً بإجمالي مجموع أكثر من دائماً، إذ بلغ إجمالي أحياناً(٢٠٢) بنسبة (٥ر٥٢٪)، بينما دائماً بلغ الإجمالي(١٣٨) بنسبة (٨ر٣٥٪)، وقد يرجع ذلك لنوعية السلع التي يشتريها الزوج أحياناً، إذ إنه من المتعارف عليه في المجتمع أن هناك سلعاً يختص الزوج بشرائها كسيارته الخاصة، وبعضهم عقار للاستثمار، أو أحياناً يكون غير مخطط أصلاً أن يشتري سلعة معينة، ولكن قد تعجبه ويشتريها من غير الرجوع للزوجة .

obeikandl.com

جدول رقم (١٨٣)
يوضح العلاقة بين عدد سنوات العمل وأخذ الزوج موافقة الزوجة في حالة رغبة الزوج شراء سلعة معينة (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عدد سنوات العمل	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٢٦	٣٢ر٩	٤٤	٥٥ر٧	٤	٥ر١	٥	٦ر٣			٧٩	٢٦ر٢	٣٠ر٩	٠ر٠١ دالة
من ٥–١٠سنوات	٣٦	٣٤ر٣	٥٦	٥٣ر٣	١٢	١١ر٤	١	١ر٠			١٠٥	٣٤ر٩		
من ١٠–١٥سنة	٢٠	٣٤ر٥	٣١	٥٣ر٤	٤	٦ر٩	٢	٣ر٤	١	١ر٧	٥٨	١٩ر٣		
من١٥–٢٠سنة	٢٤	٥٥ر٨	١٦	٣٧ر٢	٢	٧ر٠					٤٣	١٤ر٣		
من ٢٠ سنة فأكثر	٧	٤٣ر٨	٦	٣٧ر٥			٣	١٨ر٨			١٦	٥ر٣		
المجموع	١١٣	٣٧ر٥	١٥٣	٥٠ر٨	٢٣	٧ر٦	١١	٣ر٧	١	٠ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات في العينة (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٣) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٠ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١). وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة(من ٥سنوات)الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٢ر٩٪)، بينما الزوجات في فئة (من ٥–١٠سنوات) الزوج يأخذ موافقتهن دائماً بنسبة (٣٤ر٣٪)، في حين أن الزوجة في فئة (من١٠–١٥سنة)، الزوج يأخذ موافقتها دائماً بنسبة (٣٤ر٥٪)، بينما الزوجات في فئة(من١٥–٢٠سنة) فالزوج يأخذ موافقتهن في شراء سلعة معينة دائماً بنسبة (٥٥ر٨٪) . وبالنسبة للزوجات في فئة (٢٠سنة فأكثر)، فالزوج يأخذ موافقتهن دائماً بنسبة (٤٣ر٨٪) والملاحظ أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة إجمالية (٣٧ر٥٪) وأن النسبة تتزايد بازدياد عدد سنوات الزواج، وأحياناً يأخذ موافقتها بنسبة إجمالية (٥٠ر٨٪)، وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها (شندل:١٩٧٥م، ١٠٩) أن عمل الزوجة أثر على العلاقات الزوجية عن طريق

إساهمتها في القرارات الأسرية، وتوزيع المسؤولية بين الزوجين فيما يتعلق بالأمور المنزلية والأبناء، كذلك توصلت (القاسمي: ١٩٩٥م، ٢٧١) إلى أن نسبة (٦٧٪) من المبحوثات يشاركن في بعض القرارات الأسرية، ونسبة (١٧٪) تشارك حسب رغبة الزوج، ونسبة (٤٠٪) على حسب الظروف، ونسبة (٢٪) من المبحوثات لا يشاركن على الإطلاق في اتخاذ القرار داخل الأسرة، وتشير (القاسمي) إلى أن أكثر المبحوثات في عينة الدراسة يؤكدن على أنهن يشاركن الزوج القرار في بعض الشؤون الخاصة بالأسرة .

جدول رقم (١٨٤)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة رغبته في شراء سلعة معينة (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عمل الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا²	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	٧٢	٣٧ر٣	١٠٣	٥٣ر٤	١٣	٦ر٧	٥	٢ر٦			١٩٣	٥٠ر١	٣٧ر٩	٠٣ر٠دالة
موظف حكومي عسكري	١٦	٣٣ر٣	٢٦	٥٤ر٢	٣	٦ر٣	٣	٦ر٣			٤٨	١٢ر٥		
موظف قطاع خاص	٣٥	٤٠ر٧	٣٩	٤٥ر٣	٧	٨ر١	٤	٤ر٧	١	١ر٢	٨٦	٢٢ر٣		
أعمال حرة	١٢	٣٢ر٤	٢٢	٥٩ر٥	١	٢ر٧	٢	٥ر٤			٣٧	٩ر٦		
تاجر			٣	٦٠ر٠	٢	٤٠ر٠					٥	١ر٣		
متسبب	٢	١٨ر٢	٧	٦٣ر٦	٢	١٨ر٢					١١	٢ر٩		
أخرى	١	٢٠ر٠	٢	٤٠ر٠			٢	٤٠ر٠			٥	١ر٣		
المجموع	١٣٨	٣٥ر٨	٢٠٢	٥٢ر٥	٢٨	٧ر٣		٤ر٢	١	٠ر٣	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (١٨٤) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا² (٣٧ر٩)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الأزواج الموظفين في الوظائف الحكومية المدنية، يأخذون دائماً موافقة زوجاتهم عند رغبتهم في شراء سلعة معينة بنسبة (٣٧ر٣٪)، وبالنسبة للأزواج الموظفين في وظائف عسكرية، فإنهم يأخذون موافقة الزوجة دائماً على شراء سلعة معينة بنسبة (٣٣ر٣٪)، أما ما يخص موظفي

obeikandl.com

القطاع الخاص، فإنهم يأخذون موافقة زوجاتهم دائماً بنسبة (٤٠ر٧٪)، وبالنسبة لرجال الأعمال فإن الزوج يأخذ موافقة زوجته دائماً عند شراء سلعة معينة بنسبة (٣٣ر٤٪)، والمتسببون فإن الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً بنسبة (١٨ر٢٪) . والملاحظ من البيانات السابقة أن موظفي القطاع الخاص هم أكثر الفئات أخذاً لموافقة الزوجة دائماً بنسبة (٤٠ر٧٪)، وتظل بقية الفئات نسبتها مقارنة لتلك النسبة؛ إذ نسبة الموظفين الحكوميين المدنيين بلغت (٣٧ر٣٪) . وبلغ إجمالي أخذ موافقة الزوجة (٨٨ر٣٪) . مما يشير إلى مشاركة الزوج والزوجة في اتخاذ مثل هذا القرار .

جدول رقم (١٨٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في شراء السلع المعمرة

الاستبانة	دائماً		أحياناً		نادراً		من دون إجابة		المجموع	النسبة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
السيارة	١٦٠	٤١ر٦	١٤٧	٣٨ر٠	٦٥	١٦ر٩	١٣	٣ر٤	٣٨٥	١٠٠٪
المنزل	٢٤٩	٦٤ر٧	٧٥	١٩ر٥	٢٥	٦ر٥	٣٦	٩ر٤	٣٨٥	١٠٠٪
الأثاث	٢٩٦	٧٦ر٩	٥٨	١٥ر١	١٠	٢ر٦	٢١	٥ر٥	٣٨٥	١٠٠٪
عقار الاستثمار	٩٣	٢٤ر٢	١٣٠	٣٣ر٨	٩٧	٢٥ر٢	٦٥	١٦ر٩	٣٨٥	١٠٠٪
تأمين مستقبل الأولاد	١٩٨	٥١ر٤	٩٦	٢٤ر٩	٤٠	١٠ر٤	٥١	١٣ر٢	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨٥) أن نسبة (٤١ر٦٪) أجابت بأنه يفعل ذلك دائماً عند شراء سيارة . أما بالنسبة للمنزل فأجابت نسبة (٦٤ر٧٪) بأن الزوج يأخذ رأيها دائماً في حال رغبته الشراء، أما فيما يتعلق بأثاث المنزل، فذكرت نسبة (٧٦ر٩٪) أن الزوج دائماً يأخذ رأيها، أما عقار الاستثمار، فقد أجابت نسبة (٢٤ر٢٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. وفيما يخص تأمين مستقبل الأولاد أجابت نسبة (٥١ر٤٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها. الملاحظ من البيانات السابقة أن الزوج يستشير الزوجة في بعض السلع أكثر من غيرها، وربما يرجع ذلك لأن هذه السلع متعارف أنها من اختصاص الرجل، كالسيارة الخاصة به، وعقار للاستثمار، حيث في المقابل نجد أن أثاث المنزل يأخذ الزوج رأي الزوجة فيه دائماً بنسبة (٧٦ر٩٪) كذلك المنزل بنسبة

(٧ر٦٤٪)، وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٤ر٥١٪) . وهذه النسب تعطي انطباعاً بروح التفاهم وتبادل الآراء بين الزوجين .

جدول رقم (١٨٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته في بعض الأمور كشراء عقار لاستثمار (×)

استشارة الزوج لزوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	١٤	٣ر٢٠	٢٦	٧ر٣٧	٢٩	٠ر٤٢	٦٩	٢ر٢٨	٠ر١٨	٠٢ر٠دالة
من ٥–١٠سنوات	٢٢	٥ر٢٧	٣٦	٠ر٤٥	٢٢	٥ر٢٧	٨٠	٧ر٣٢		
من ١٠–١٥سنة	٢٤	٣ر٤٥	١٧	١ر٣٢	١٢	٦ر٢٢	٥٣	٦ر٢١		
من١٥–٢٠سنة	١٦	١ر٤٧	١٢	٣ر٣٥	٦	٦ر١٧	٣٤	٩ر١٣		
من ٢٠ سنة فأكثر	٤	٤ر٤٤	٤	٤ر٤٤	١	١ر١١	٩	٧ر٣		
المجموع	٨٠	٧ر٣٢	٩٥	٨ر٣٨	٧٠	٦ر٢٨	٢٤٥	٠ر١٠٠		

(×) من دون إجابة (٥٦)، عدد العاملات (٣٠١)

يتضح من الجدول رقم (١٨٦) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا^2 (٠ر١٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٢٠ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الزوجة في فئة (أقل من خمس سنوات) يأخذ رأيها في شراء عقار للاستثمار دائماً بنسبة (٣ر٢٠٪) . أما الزوجة في فئة (من ٥–١٠سنوات)، فالزوج يأخذ رأيها في ذلك بنسبة (٥ر٢٧٪)، وبالنسبة للزوجة في فئة (من ١٠–١٥سنة)، فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (٣ر٤٥٪)، أما الزوجة في فئة (من ١٥–٢٠سنة) فالزوج يأخذ رأيها دائماً بنسبة (١ر٤٧٪)، وبخصوص الزوجة في فئة (٢٠ سنة فأكثر) فإن الزوج يأخذ رأيها بنسبة (٤ر٤٤٪) . ويلاحظ أن أخذ رأي الزوجة دائماً ترتفع نسبته بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وربما ذلك يرجع لزيادة إسهامها بجزء كبير من دخلها في الإنفاق على الأسرة، ومن ثم يتيح لها الزوج مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، أو قد يكون ذلك يرجع لأن العقار المستثمر يكون باسمها ومن دخلها، والزوج فقط من يقوم بعملية الشراء .

obeikandl.com

جدول رقم (١٨٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج رأي زوجته في تأمين مستقبل الأبناء (×)

أخذ الزوج رأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٤٢	٦١ر٨	١٩	٢٧ر٩	٧	١٠ر٣	٦٨	٢٦ر٤	٨ر٦	٠ر٣ دالة
من ٥-١٠سنوات	٥٠	٥٦ر٨	٢٦	٢٩ر٥	١٢	١٣ر٦	٨٨	٣٤ر١		
من ١٠-١٥سنة	٣٥	٦٣ر٦	١٣	٢٣ر٦	٧	١٢ر٧	٥٥	٢١ر٣		
من١٥-٢٠سنة	٢٥	٦٩ر٤	١٠	٢٧ر٨	١	٢ر٨	٣٦	١٤ر٠		
من ٢٠ سنة فأكثر	١٠	٩٠ر٩			١	٩ر١	١١	٤ر٣		
المجموع	١٦٢	٦٢ر٨	٦٨	٢٦ر٤	٢٨	١٠ر٩	٢٥٨	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات (٣٠١)، من دون إجابة (٤٣).

يتضح من الجدول رقم (١٨٧) عدم وجود ارتباط بين عدد سنوات عمل الزوجة وتأمين مستقبل الأولاد، إذ بلغت قيمة كا٢ (٨ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٣ر٠)

جدول رقم (١٨٨)

العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل (×)

أخذ الزوج رأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	دائماً		أحياناً		نادراً		المجموع		قيمة كا^2	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥ سنوات	٥٠	٦٧ر٦	١٩	٢٥ر٧	٥	٦ر٨	٧٤	٢٧ر٤	١٢ر٨	٠ر١ دالة
من ٥-١٠سنوات	٦٥	٦٩ر٩	١٨	١٩ر٤	١٠	١٠ر٨	٩٣	٣٤ر٤		
من ١٠-١٥سنة	٤٤	٨١ر٥	٩	١٦ر٧	١	١ر٩	٥٤	٢٠ر٠		
من١٥-٢٠سنة	٣٤	٨٥ر٠	٤	١٠ر٠	٢	٥ر٠	٤٠	١٤ر٨		
من ٢٠ سنة فأكثر	٩	١٠٠ر٠					٩	٣ر٣		
المجموع	٢٠٢	٧٤ر٨	٥٠	١٨ر٥	١٨	٦ر٧	٢٧٠	١٠٠ر٠		

(×) عدد العاملات (٣٠١)، من دون إجابة (٣١).

obeikandl.com

يتضح من الجدول رقم (١٨٨) عدم وجود علاقة بين متغير عدد سنوات عمل الزوجة وشراء المنزل، إذ بلغت قيمة كا٢ (٨ر١٢)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) .. وربما يرجع ذلك لكون هذه السلع عادة ومتعارف عليها أنها باسم الرجل، حتى ولو شاركت الزوجة بجزء من دخلها فيه، وبالذات المنزل، كثيراً من الزوجات يشاركن ماديًّا في شرائه ويكون باسم الزوج .

جدول رقم (١٨٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ من المال

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	٨٧	٦ر٢٢
- أحياناً	١٤٩	٧ر٣٨
- نادراً	٦٣	٤ر١٦
- لا	٨٣	٦ر٢١
- أخرى	٢	٥ر٠
- من دون إجابة	١	٣ر٠
- المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٨٩) أن نسبة (٦ر٢٢٪) بأن الزوج دائماً يأخذ رأيها، ونسبة (٧ر٣٨٪) أجابت بأنه أحياناً يأخذ رأيها، بينما نسبة (٤٠ر١٦٪) ذكرت أنه نادراً ما يأخذ رأيها، في حين أن نسبة (٦ر٢١٪) أجابت بأنه لا يأخذ رأيها . ويلاحظ أن أعلى نسبة في أخذ الزوج لرأي زوجته أحياناً، وليس دائماً، وربما يرجع ذلك لكون الموضوع يختص بالزوج؛ لكونه صديقه، ولأنه سيساعده من دخله الخاص، وربما الزوجة تملك الحرية نفسها في اتخاذ قرار المساعدة، وفي دراسة (القاسمي : ١٩٩٣م، ٢٠٨-٢٠٩) اتضح من الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٣٪) من عينة الدراسة تأخذ رأي الزوج عند مساعدة الأهل، وتبين أن (٧ر١١٪) تساعدهم دون أخذ رأيه، أو أنها تطيع أمره بنسبة (٢ر١١٪) في حالة رفضه مساعدتها لأهلها، أو تحاول إقناعه بنسبة (٩ر٦٧٪) .

جدول رقم (١٩٠)

يوضح العلاقة بين عمل الزوج وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / عمل الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
موظف حكومي مدني	٤٥	٢٣ر٤	٨٢	٤٢ر٧	٣٠	١٥ر٦	٣٥	١٨ر٢			١٩٢	٥٠ر٠		
موظف حكومي عسكري	٢١	٤٣ر٨	١١	٢٢ر٩	٨	١٦ر٧	٨	١٦ر٧			٤٨	١٢ر٥		
موظف قطاع خاص	١٧	١٩ر٨	٢٨	٣٢ر٦	١٦	١٨ر٦	٢٣	٢٦ر٧	٢	٢ر٣	٨٦	٢٢ر٤		
أعمال حرة	١	٢ر٧	٢٠	٥٤ر١	٧	١٨ر٩	٩	٢٤ر٣			٣٧	٩ر٦	٤٢ر٣	٠١ر٠دالة
تاجر			١	٢٠ر٠	١	٢٠ر٠	٣	٦٠ر٠			٥	١ر٣		
متسبب	٣	٢٧ر٣	٤	٣٦ر٤	١	٩ر١	٣	٢٧ر٣			١١	٢ر٩		
أخرى			٣	٦٠ر٠			٢	٤٠ر٠			٥	١ر٣		
المجموع	٨٧	٢٢ر٧	١٤٩	٣٨ر٨	٦٣	١٦ر٤	٨٣	٢١ر٦	٢	٥ر٠	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (١٩٠) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤٢ر٣)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) . وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أن الموظف الحكومي المدني يأخذ رأي الزوجة دائماً بنسبة (٤٢ر٣٪)، أما بالنسبة للموظف الحكومي العسكري فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٤٣ر٨٪)، أما موظف القطاع الخاص فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (١٩ر٨٪)، وبالنسبة لرجل الأعمال فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢ر٧٪)، بالنسبة للزوج المتسبب فإنه يأخذ رأي الزوجة دائماً في ذلك بنسبة (٢٧ر٣٪)، ويلاحظ من البيانات السابقة أن الزوج في فئة الموظفين العسكريين أكثر من يأخذ رأي الزوجة دائماً، إذ بلغت النسبة (٤٣ر٨٪)، أما الزوج في فئة رجال الأعمال، أكثر من يأخذ رأي الزوجة أحياناً، إذ بلغت النسبة (٥٤ر١٪)، أما الزوج في فئة التجار، فإنه أقل من يأخذ رأي زوجته في ذلك، إذ بلغت النسبة (٢٠ر٠٪)، كذلك الزوج في الفئة نفسها أكثر من لا يأخذ

obeikandi.com

رأي الزوجة في ذلك، إذ بلغت النسبة (٦٠ر٠٪)، مقارنة ببقية القطاعات الوظيفية، وربما يرجع ذلك لطبيعة عمل التجار وعلاقتهم مع بعضهم بوصفهم تجاراً .

جدول رقم (١٩١)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوج وأخذ موافقة الزوجة

في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٣٢ر٠	٤	١٦ر٠	٣	١٢ر٠	١٠	٤٠ر٠			٢٥	٦ر٥	٤٢ر٣	٠١ر٠غيردالة
متوسط	٥	١٥ر٢	١٨	٥٤ر٥	٤	١٢ر١	٦	١٨ر٢			٣٣	٨ر٦		
ثانوي	١٦	١٨ر٨	٣٧	٤٣ر٥	١٤	١٦ر٥	١٨	٢١ر٢			٨٥	٢٢ر٣		
جامعي	٣٦	٢٢ر٤	٥٨	٣٦ر٠	٣٠	١٨ر٦	٣٥	٢١ر٧	٢	١ر٢	١٦١	٤٢ر١		
دراسات عليا	٢١	٢٧ر٣	٣١	٤٠ر٣	١٢	١٥ر٦	١٣	١٦ر٩			٧٧	٢٠ر٢		
أخرى							١	١٠٠ر٠			١	٠ر٣		
المجموع	٨٦	٢٢ر٥	١٤٨	٣٨ر٧	٦٣	١٦ر٥	٨٣	٢١ر٧	٢	٠ر٥	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (١٩١) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوج وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢١ر٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣).

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين دخل الأسرة وأخذ موافقة الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقًا بمبلغ كبير نسبيًّا من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / تعليم الزوج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٤٠٠٠ ريال	٥	٢٩ر٤	٦	٣٥ر٣	٣	١٧ر٦	٣	١٧ر٦			١٧	٤ر٥	٣٢ر٣	١١ر٠غيردالة
أقل من ٦٠٠٠ ريال	٦	١٧ر١	٩	٢٥ر٧	٦	١٧ر١	١٤	٤٠ر٠			٣٥	٩ر٢		
أقل من ٨٠٠٠ ريال	٧	٢٤ر١	١٠	٣٤ر٥	٦	٢٠ر٧	٥	١٧ر٢	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
أقل من ١٠٠٠٠ ريال	١١	١٦ر٩	٣٥	٥٣ر٨	٨	١٢ر٣	١١	١٦ر٩			٦٥	١٧ر١		
أقل من ١٥٠٠٠ ريال	٣٢	٣٠ر٨	٣٦	٣٤ر٦	٢٠	١٩ر٢	١٦	١٥ر٤			١٠٤	٢٧ر٣		
أقل من ٢٠٠٠٠ ريال	١٤	٢٠ر٩	٢٩	٤٣ر٣	١٠	١٤ر٩	١٣	١٩ر٤	١	١ر٥	٦٧	١٧ر٦		
أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال														
المجموع	٨٧	٢٢ر٥	١٤٧	٣٨ر٦	٦٣	١٦ر٥	٨٢	٢١ر٥	٢	٠ر٥	٣٨١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤).

يتضح من الجدول رقم (١٩٢) عدم وجود علاقة بين دخل الأسرة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣٢ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١١ر٠) .

جدول رقم (١٩٢)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج رأي الزوجة في حالة مساعدته قريب أو صديق بمبلغ كبير نسبياً من المال (×)

أخذ الزوج موافقة زوجته / دخل الأسرة	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٧٢	٢٣ر٩	١١٧	٣٨ر٩	٤٥	١٥ر٠	٦٥	٢١ر٦	٢	٠ر٧	٣٠١	٧٨ر٤	٣ر٣	٠ر٥ غيردالة
غير عاملة	١٥	١٨ر١	٣٢	٣٨ر٦	١٨	٢١ر٧	١٨	٢١ر٧			٨٣	٢١ر٦		
المجموع	٨٧	٢٢ر٧	١٤٩	٣٨ر٨	٦٣	٢١ر٦	٨٣	٢١ر٦	٢	٠ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١).

يتضح من الجدول رقم (١٩٣) عدم وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وأخذ رأي الزوجة في حالة مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير من المال، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) .

وربما يرجع عدم وجود العلاقة بين هذه المتغيرات لكون مساعدة قريب أو صديق للزوج أمر خاص به بغض النظر عن هذه المتغيرات، خاصة أنه أمر متعارف عليه للوقوف بجانب الصديق أو القريب في حالة مروره بضائقة مالية .

مما سبق نلاحظ أن الزوجة السعودية احتلت مركزاً مرموقاً في دورها بوصفها عضواً فاعلاً في الأسرة؛ لكونها إنسانة متعلمة وأحياناً عاملة، ففرضت مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى النتائج الميدانية التي عرضنها لها خلال هذا الفصل لمجالات مشاركة الزوجة العاملة، نذكر مجموعة من الحقائق فيما يلي :

١. اختلاف طبيعة العلاقة بين الزوجين في الوقت الحاضر عما سبق، حيث إن أغلبية الزوجات يستشيرهن أزواجهن في مشكلة ما، ويأخذ برأيها بنسبة (٣ر٥٤٪) إذا كان مقبولاً .

٢. مشاركة الزوجة بفاعلية في مجال شؤون البيت والأسرة، وذلك بنسبة (١ر٩٥٪) وتعليم الأبناء بنسبة (٦ر٨٩٪)، والتعامل مع مشكلاتهم بنسبة (٣ر٨٧٪).

٣. تقل المساحة المتاحة للزوجة في تحديد منطقة السكن، إذ كانت نسبة مشاركة الزوجة (٧ر٣١٪)، ومجال زيارة الأقارب والجيران بنسبة (٨ر٤٧٪) .

٤. أهم مقترحات الزوجة لتعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ مختلف القرارات

الأسرية، تربية المرأة على ضرورة المشاركة بنسبة (٢ر١٨٪)، توعية الرجل بذلك بنسبة (٨ر٠٪)، ورفع مستواها التعليمي بنسبة (٢ر٤٦٪) والاهتمام بتثقيفها بنسبة (٢ر٢٦٪)، وتغير نظرة المجتمع لها بنسبة (٩ر٣٪) .

٥. إن قرار استخدام وسائل منع الحمل يتخذ من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦ر٧٠٪) .

٦. إن القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله، يتخذ من قبل الزوجين بنسبة (١ر٨٣٪) .

٧. إن نسبة (٩ر٥٦٪) من أفراد عينة البحث تتناقش مع زوجها في ميزانية إنفاق الأسرة.

٨. أغلبية الأزواج يستشيرون الزوجة عند زواج أحد الأبناء أو البنات بنسبة (٣ر٨١٪).

٩. إن نسبة (٤ر٤٪) من أزواج المبحوثات يشاركون الأبناء في مذاكرة دروسهم، مقابل نسبة (٥ر٨٦٪) من الزوجات .

١٠.عند مواجهة أحد أبناء المبحوثات مشكلة، فإن الزوج يستشير الزوجة في حلها بنسبة (٤ر٧٨٪) .

١١.إن نسبة (٣ر٢٧٪) من أزواج المبحوثات يتابعون أمور أبنائهم في المدرسة دائماً مقابل نسبة (١ر٦٨٪) من الزوجات .

١٢.إن نسبة ١ر٣٧٪) من أفراد عينة البحث يأخذ زوجها برأيها، ويعمل به فيما يتعلق بالتصرف في ميزانية الأسرة .

١٣.اختيار السلع الخاصة بالأسرة وقرار شرائها يكون من قبل الزوجين معاً بنسبة (٦ر٥٠٪) .

١٤.الزوج يستشير الزوجة دائماً، ويأخذ موافقتها لشراء بعض السلع المعمرة كالمنزل بنسبة (٦ر٤١٪) والأثاث بنسبة (٩ر٧٦٪) وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٤ر٥١٪)، وعند شراء السيارة بنسبة (٦ر٤١٪) وعقار للاستثمار بنسبة (٢ر٢٤٪).

١٥.الزوج يأخذ موافقة الزوجة دائماً في حالة رغبته شراء سلعة معمرة معينة بنسبة (٨ر٣٥٪)، وأحياناً بنسبة (٢ر٥٢٪) .

obeikandl.com

الفصل التاسع

خاتمة الدراسة

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا: مناقشة الفروض في ضوء النتائج.

ثانيا: التوصيات والمقترحات.

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

حاولنا في هذه الدراسة التعرف على تأثير عمل الزوجة على مدى مشاركتها في القرارات الأسرية، وما المجالات التي تشارك في اتخاذ قراراتها أكثر من المجالات الأخرى . وبذلك تضمنت مشكلة البحث نوعية من المتغيرات: النوع الأول يدور حول التعرف على مدى مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية، والمجالات التي تشارك بدرجة أكثر في قراراتها، وما الآثار أو المشكلات التي قد تظهر نتيجة لذلك، وذلك يمثل المتغير التابع، باعتبار أن مشاركة الزوجة، ومدى هذه المشاركة، هي نتيجة لفاعلية مجموعة من المتغيرات الأساسية، التي حاولنا أن نتعرف على مدى تأثيرها في مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، إضافة إلى هذه المتغيرات هناك متغيرات ثانوية ووسيطة، تتمثل في مجموعة من المتغيرات التي تزيد أو تقلص من فاعلية مجموعة المتغيرات الأساسية، ويطلق على هذه المتغيرات مجتمعة المتغيرات المستقلة .

وللإجابة عن فروض الدراسة شكلنا عينة بلغ حجمها (٣٨٥) مفردة تضم العاملات وغير العاملات، وقد روعي في تحديد العينة أن تكون صالحة لاختيار فاعلية المتغيرات، وقد روعي في اختيار العينة أيضاً أن تكون من متزوجة ولها أبناء، وتتمتع بمستوى تعليمي ابتدائي كحد أدنى، وذلك لما لهذه الخصائص من تأثير على عملية المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة .

وقد جُمعت جمع البيانات بواسطة الاستبنانة، حيث صممناها استناداً إلى أهداف الدراسة ومتغيراتها وفروضها الأساسية، وقد ضمت الاستبانة أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية لأفراد العينة، إضافة إلى جمع البيانات المتعلقة بتأثير المتغيرات المحددة لمدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة .

أولاً : مناقشة فروض الدراسة في ضوء نتائجها :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية، ولتحقيق هذا الهدف وضعنا مجموعة من الفروض التي تربط بين متغيرات الدراسة، وتأثير هذه المتغيرات على مدى مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

ومن هذا المنطلق نستخلص مجموعة من النتائج التي حُصِل عليها من خلال الدراسة وتحليل معطياتها، وفيما يلي مناقشة لهذه الفروض:

الفرض الأول :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

من خلال الدراسة الميدانية اتضح تأثير فاعلية متغير السن في التأثير على دور الزوجة في المشاركة في اتخاذ قرارات بعض المجالات الأسرية، كاتخاذ القرار بعدد الأبناء، كما اتضحت فاعلية متغير السن في أخذ الزوج موافقة الزوجة عند رغبته في شراء سلعة معينة، إذ اتضح أنه كلما ارتفع سن الزوجة كلما زادت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة . وذلك ربما لازدياد خبرة الزوجة ونضجها أكثر مع تقدمها في السن .

الفرض الثاني :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوجة وبين مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أوضحت النتائج أنه لا توجد علاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرار في بعض المجالات الأسرية، كتعليم الأبناء، وتربيتهم، وتسميتهم، وربما

obeikandl.com

يرجع عدم تأثير المستوى التعليمي للزوجة على مشاركتها في اتخاذ قرارات في بعض المجالات الأسرية، لقوة تأثير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية في تشكيل نمط العلاقة بين الزوجين، في المقابل اتضح وجود علاقة بين تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل، حيث إن المستوى التعليمي للزوجة أوجد فروقاً عند مستوى (٠١ر٠) . كذلك اتضح تأثير تعليم الزوجة على موقف الزوج من مشاركة الزوجة في اتخاذ قرار الخروج للعمل عند مستوى (٠٢ر٠) .

الفرض الثالث :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل الزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أوضحت النتائج أن الزوج يأخذ برأي الزوجة العاملة بنسبة (٩ر٣٦٪) وغير العاملة بنسبة (٠ر٣٠٪)، واتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها عند مستوى (٠ر٣)، أيضاً اتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة ومن يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوج والزوجة . واتضح أن الزوجة العاملة تصر على ضرورة المشاركة إذا لم يأخذ زوجها برأيها بنسبة (٦ر٢٨٪)، وتحاول إقناعه بنسبة (٠ر٦٧٪)، وتتركه يفعل ما يريد بنسبة (٣ر٢٪) .

الفرض الرابع :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى أو الدرجة الوظيفية للزوجة ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

أوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين المستوى الوظيفي للزوجة، ودرجة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، كموقف الزوجة إذا لم يأخذ الزوج برأيها،

وذلك لوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠)، وقد اتضح ذلك في موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى لعدم وجود فروق بين المتغيرين عند المستوى (١ر٠) . كما اتضح عدم وجود علاقة بين مستوى وظيفة الزوجة ومن يكون له القرار النهائي في حالة حدوث خلاف بين الزوجين عند مستوى (٣ر٠) .

الفرض الخامس :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعوّد الزوجة إصدار القرارات في العمل وبين ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

تبين من الدراسة الميدانية تأثير طبيعة عمل الزوجة على تعوّدها إصدار القرارات، ومن ثم مشاركتها في القرارات الأسرية، إذ اتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة، وحرص الزوج على استشارة الزوجة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٠٠ر٠) . كما اتضح وجود علاقة بين متغير طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل عند مستوى (٠٣ر٠)، بينما لم يتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها عند مستوى (٩ر٠) .

الفرض السادس :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إسهام الزوجة بدخلها في الإنفاق على الأسرة ومشاركتها بدرجة أكثر في اتخاذ القرارات الأسرية .

أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (٨ر٦٦٪) من أفراد العينة تنفق دخلها على احتياجاتها الشخصية، بينما نسبة (٤ر٧٠٪) ذكرت أنها تسهم به في دخل الأسرة . كما اتضح من الدراسة فاعلية متغير الحالة العملية للزوجة إذا كانت تعمل خارج المنزل، في زيادة التفاهم بين الزوجين بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى

(٠٠٠٠ر٠) . كما اتضح وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة ودافعها للعمل لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠١ر٠) . كما اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٣ر٠) بين متغير الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها.

الفرض السابع :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد سنوات الزواج، ومشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

أوضحت الدراسة الحالية اختلاف نمط العلاقة بين الزوجين، إذ اتضح أن أغلبية القرارات تتخذ من قبل الزوجين معاً بغض النظر عن عدد سنوات الزواج . وقد تبين وجود علاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج بمبادرة الزوجة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٣ر٠) .

الفرض الثامن :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وطبيعة المجالات التي تصدر في إطارها هذه القرارات .

تبين من الدراسة الميدانية مشاركة الزوجة بفاعلية في مجال شؤون البيت والأسرة، إذ بلغت نسبة المشاركة (١ر٩٥٪)، بينما بلغت نسبة مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء (٦ر٨٩٪)، والتعاملات مع مشكلاتهم بنسبة (٣ر٨٣)، وعند زواجهم بنسبة (٣ر٨١٪) . في المقابل قلّت المساحة المتروكة للزوجة في المشاركة في تحديد منطقة السكن، إذ بلغت (٧ر٣١٪)، ومجال زيارة الأقارب والجيران بنسبة (٨ر٤٧٪) ، ونسبة (١ر٣٧٪) من المبحوثات يأخذ أزواجهن برأيهن ويعمل به، فيما

يتعلق بالتصرف في ميزانية الأسرة، ونسبة (٦ر٤١٪) عند شراء بعض السلع المعمرة كالمنزل، بينما الأثاث بنسبة (٩ر٧٦٪)، وتأمين مستقبل الأولاد بنسبة (٤ر٥١٪)، وعند شراء سيارة بنسبة (٦ر٤١٪)، وعقار للاستثمار بنسبة (٢ر٢٤٪) .

الفرض التاسع :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم عمل الزوجة خارج المنزل وإذعانها لوجهة نظر الزوج فيما يتعلق ببعض المشكلات الأسرية .

اتضح من الدراسة الميدانية محدودية تأثير كون الزوجة عاملة أم غير عاملة فيما يتعلق ببعض اختلاف وجهات النظر بينها وبين الزوج في المشكلات الأسرية، إذ تبين عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة ومن يكون له القرار في حالة حدوث خلاف بين الزوجين لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(٢ر٠٠) في المقابل اتضح أن هناك علاقة بين الحالة العملية للزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٥ر٠) إذ إن العاملات يطلبن الطلاق بنسبة (٠ر٤٥٪) مقابل نسبة (٤ر٤٧٪) لغير العاملات .

الفرض العاشر :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

دلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المكانة العائلية للزوجة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية كمجال تربية الأبناء، بمستوى دلالة (٣ر٠)، ومجال تعليم الأبناء، بمستوى دلالة (٥ر٠)، ومجال مشاركة الزوجة في قرار العلاقات الاجتماعية بمستوى (٦ر٠)، وقرار خروج الزوجة للعمل عند مستوى (٣ر٠) .

الفرض الحادي عشر :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أولاد الزوجة، ومدى قبول الزوج لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

اتضح من نتائج الدراسة الميدانية عدم تأثير متغير عدد أولاد الزوجة على موقف الزوج من مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، كقرار إقامة علاقات اجتماعية جديدة مع آخرين، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٩ر٠)، أو قبول الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى، تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة العلاقة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠) .في مقابل ذلك اتضح وجود علاقة بين عدد الأطفال، وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند رغبته في شراء سلعة معينة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠) .

الفرض الثاني عشر :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعرض الزوجة لوسائل الاتصال، ومشاركته في اتخاذ القرارات الأسرية .

اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات لقياس مدى تعرض الزوجة لوسائل الاتصال (كمستوى التعليم، طبيعة العمل، مجال القراءة والاطلاع، المستوى الاجتماعي والاقتصادي)، دلت النتائج على أن المادة الثقافية نالت أعلى نسبة تفضيل بالنسبة للمبحوثات بالمستوى الجامعي بواقع (٥ر٥٦٪)، يليها المادة الطبية بواقع (٥ر٥٣٪)، فالمادة السياسية بنسبة (٧ر٥٢٪) بعدها المادة الفنية بواقع (٥ر٥٣٪)، فالمادة الترفيهية بنسبة (١ر٥١٪)، يأتي بعدها المادة الاجتماعية بنسبة (٧ر٥٠٪)، ثم المادة الدينية بنسبة (٣ر٤٧٪)، وأخيراً المادة الرياضية بواقع (٧ر٤٦٪) .

والملاحظ من نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة الاطلاع تزداد بارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثات، مما يؤكد تأثير المستوى التعليمي على شخصية الفرد، إذ من المتوقع أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الفرد، كلما اتسعت مداركه، وزاد اطلاعه .

الفرض الثالث عشر :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى الاجتماعي للزوج، وقبوله لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات لقياس المستوى الاجتماعي والاقتصادي (كمستوى التعليم، والدخل، والسكن)، فقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠)، بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي الاجتماعي، وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، إذ تبين أن الدافع الأعلى نسبة لموافقة الزوج على ذلك في مختلف المستويات الاجتماعية الاقتصادية لزيادة دخل الأسرة بنسبة (٢ر٣٥٪)، يلي سبب الموافقة من قبل الزوج بسبب مستوى تعليم الزوجة بواقع (٩ر١٤٪)، يليه وقت الفراغ لدى الزوجة بنسبة (٦ر٢٣٪)، ثم بسبب إصرار الزوجة على العمل بنسبة (٩ر١٤٪)، أخيراً لرغبة الزوجة في ذلك بنسبة (١ر١٪) .

كما اتضح عدم وجود علاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاجتماعي والاقتصادي وموقفه من مشاركة الزوجة في قرار زوجها للعمل؛ لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٨ر٠) .

الفرض الرابع عشر :

إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للزوج وقبوله مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

وقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية في هذا الفرض، أن هناك علاقة بين مستوى تعليم الزوج وموافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٠٠٠٠)، وربما يرجع ذلك إلى تأثير التعليم على شخصية الفرد، إذ التعليم يوجد نوعاً من الثقافة والوعي الثقافي، ومن المتوقع أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجين كلما ارتقت علاقتهما، وأخذت شكلاً تعاونياً .

ثانياً : التوصيات والمقترحات :

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، نوصي بالآتي:

١- توجيه برامج إعلامية إلى أفراد المجتمع، هدفها مناقشة مشكلات المرأة العاملة وصراع الدور والإرشاد بكيفية مواجهة ذلك من قبل الزوجين معاً .

٢- توفير الخدمات التي تمكن الزوجة من الجمع بين عملها الوظيفي وواجباتها في البيت؛ لكي تخفف من حدة صراع الأدوار الذي تعيشه، ولتوفير مناخ ملائم لها للتركيز في عملها الوظيفي، من دون أن يؤثر ذلك على واجباتها الأسرية، كدور حضانة وقوانين عمل، تراعي خصوصية المرأة العاملة الزوجة والأم .

٣- الاهتمام بتوعية المرأة اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا، وتزويدها بمهارات القدرة على اتخاذ القرارات منذ الصغر، فالمرأة سواء العاملة أو غير العاملة يقع على عاتقها مسؤولية رعاية الجيل، وحتى تتمكن من المشاركة بفاعلية في تنمية مجتمعها .

٤- توعية الشباب والشابات المقبلين على الزواج بتأجيل إنجاب الأطفال مدة بعد الزواج؛ وذلك حتى يتسنى للطرفين فهم بعضهما.

٥- الربط بن الجمعيان النسائية ومراكز البحث العلمي في بحوث ودراسات مشتركة من واقع ظروف المرأة وطبيعة المشكلات التي تواجهها؛ لإصدار خطط بحوث ودراسات تعالج هذه المشكلات .

٦- إنشاء مراكز استشارات أسرية، وتوعية أفراد المجتمع بأهمية هذه المراكز في التعامل مع المشكلات التي تنشأ بين الزوجين، وبدورها في تزويد الأفراد بمهارات، تمكنهم من التعامل مع هذه المشكلات والتغلب عليها، إذ قد تكون هذه المشكلات ناتجة عن المشاركة في القرارات .

٧- ضرورة العمل المبني على دارسة واقع المرأة وتلمس احتياجاتها وتوافر الإمكانات التي تلزم لذلك،والبحث عن حلول لمشكلاتها على أسس علمية سليمة، معتمدة على فهم واقع مجتمعنا .

obeikandl.com

قائمة المراجع:

أولاً : المراجع العربية :

آدم، محمد سلامة (١٩٨٢م) : المرأة بين البيت والعمل، الطبعة الأولى، سلسلة علم الاجتماع المعاصر – الكتاب التاسع والأربعون، دار المعارف، القاهرة .

إسلام، سميرة إبراهيم (١٩٨٢م) : أسباب انسحاب الطالبات السعوديات بكلية الطب، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت .

آل الشيخ، جواهر عبد الله (١٩٩٠م) : صراع الدور لدى المرأة السعودية العاملة وعلاقته بمستوى الطموح، رسالة ماجستير، كلية التربية، قسم علم النفس، جامعة الملك سعود، الرياض .

البكر، فوزية راشد (١٩٩٧م): المرأة في الخطاب التعليمي: دراسة في الأصول الاجتماعية والثقافية لسياسات التعليم وعلاقتها بسوق العمل للمرأة السعودية، مجلة النص الجديد، العدد (٦/٧)، ص٢١٥ – ٢٣١ .

البكر، فوزية راشد (١٩٨٣م): بعض مشكلات معلمة المرحلة الابتدائية وأثرها في اتجاه المعلمة نحو مهنة التعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

البورقادي، حبيبة (١٩٨٢م): مسؤولية المرأة في التنمية من خلال التشريع الإسلامي، بحوث ودراسات المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، المجلد الثاني، الكويت.

تلاوي، مرفت (١٩٨٦م) قرارات الأمم المتحدة وقضية المرأة، في: كتاب

التحديات التي تواجه المرأة العربية في نهاية القرن العشرين، جمعية تضامن المرأة العربية، صـ٥٩-٧٢.

تار، زولتان (١٩٩٢م): النظرية الاجتماعية ونقد المجتمع، دراسة وترجمة: علي ليلة، إيريني للطباعة، القاهرة.

التركي، سعود (١٩٨٨م) اتخاذ القرار في الأسرة، دراسة ميدانية على الأسرة السعودية في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الجابري، علي (١٩٨٤م): المرأة الخليجية وقوة العمل في أقطار الكويت والبحرين والعراق: دراسة تكاملية، مجلة عملية تصدر عن الاتحاد النسائي العربي، العدد الأول.

الجولاني: فادية عمر (١٩٩٥م): دراسات حول الأسرة العربية: تحليل اجتماعي لبناء الأسرة وتغير اتجاهات الأجيال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٩٠م): أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الحادية عشر، مكتبة وهبة، القاهرة.

حسن، محمد بيومي (١٩٨٥م): الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

حسون، تماضر زهري (١٩٩٤م) : دراسة تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض .

الحسيني، عائشة (١٩٨٥م) : إعداد وتنمية القيادات الإدارية النسائية في قطاع التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة .

حطب، زهير، (و) مكى، عباس (١٩٨٧م) الطاقات النسائية العربية : قراءة تحليلية لأوضاعها الديموجرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية، معهد الإنماء العربي، بيروت .

الحلبي، محمود سعيد، (و) أبو شعر، ليلى (١٩٩٥م) : العمل وأثره على مكونات شخصية المرأة السورية، السنة الرابعة والثلاثون، العدد (٢٧٩)، ص ٦٩-٩٤ .

الخولي، سناء (١٩٨١م) : الزواج والعلاقات الأسرية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

خياط، نسرين جميل عبد الملك (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م) : خصائص مجتمع القيادات النسائية العاملة في القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم الإدارة العامة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

درويش، زين العابدين (١٩٩٢م) : ظروف التحول في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، والتغير في اتجاهات التنشئة للأبناء، شؤون اجتماعية، عدد (٤)، جمعية الاجتماعيين، الشارقة .

راشد، عبد الله أحمد (١٩٨٥م) : العائلة المتغيرة في مجتمع عجمان : دراسة ميدانية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة، الإسكندرية، إسكندرية .

رسام، آمال (١٩٨٤م) : المرأة العربية، حالة البحوث الخاصة بالعلوم الاجتماعية، ومركز المرأة، الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربية، منشورات اليونسكو .

الرشيد، محمد بن أحمد (من دون تاريخ) : تعليمنا .. إلى أين ؟ محاضرة معالي الدكتور وزير المعارف، التي ألقاها في اللقاء الثاني والثلاثين للجمعية

السعودية للعلوم التربوية والنفسية، الرياض .

الرميحي، محمد (١٩٨٣م) : الخليج ليس نفطاً : دراسة إشكالية التنمية والوحدة، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت .

الرميحي، محمد غانم، (و) آخرون (١٩٨١م) : المرأة العربية، المستقبل العربي، عدد (٣٤)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥١ — ١٣٨ .

زايد، أحمد (١٩٩٣م) : الكتاب العلمي السنوي الأول (الأسرة في الجزيرة العربية)، المجلد الأول : بحوث علمية محكمة، الرياض .

زايتلن، إرفنج (١٩٩٣م) النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : دراسة نقدية، ترجمة : محمود عودة، (و) إبراهيم عثمان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

الساعاتي، سامية حسن (١٩٧٢م) : الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة .

السرياني، محمد محمود (١٤١٣هـ) : السمات الديموغرافية للمجتمع السعودي : التركيب الاجتماعي والاقتصادي، الجزء الأول، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض .

سكانزوني، جون، (و) زينو فاتشي، ماكسيمليان (١٩٨٤م) : دراسة اتخاذ القرار الأسري، عرض على المكادي، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد (٦)، إشراف : محمد الجوهري، دار المعارف، مصر .

السيف، محمد بن إبراهيم (١٩٩٧م) : المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض .

الشريم، نورة عبد الله (١٩٨٣م) : مقارنة بين القيم لدى كل من المرأة

المتعلمة العاملة، والمرأة المتعلمة غير العاملة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية قسم علم النفس، جامعة الملك سعود، الرياض .

الصباح، سعاد (١٩٨٤م) : المرأة العاملة في الخليج، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي الثالث في الخليج والجزيرة العربية، المنعقد في أبو ظبي .

الصديقي، هدى محمد (١٩٨٨م / ١٤٠٨هـ) : دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض .

عبد الفتاح، كاميليا (١٩٦٧م) : خروج المرأة إلى ميدان العمل في جمهورية مصر العربية: دوافعه ونتائجه، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة .

عبد الفتاح، كاميليا إبراهيم (١٩٨٤م) : سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت .

العيدان، مها (١٩٨٥م) : التغير الاجتماعي ودور المرأة في الأسرة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض .

العيدان، مها، (و) الفرحان، أسماء، (و) آخرون : دور المرأة السعودية العاملة في الواجبات الأسرية : دراسة استطلاعية بمركز الدراسات الجامعية بعليشة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٦م .

عبيدات، ذوقان، (و) آخرون (١٩٩٧م) : البحث العلمي : مفهومه، أدواته، أساليبه، الرياض، دار أسامة للنشر والتوزيع .

العتيبي، بدرية بنت محمد (١٤١٤هـ / ١٩٩٣م : الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على العمل خارج المنزل للمرأة المتعلمة المتزوجة ولها أولاد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض .

العتيبي، عالية محمد (١٩٩٣م) : المحددات التنظيمية لقرار الخيار المهني للفتاة السعودية : دراسة ميدانية مطبقة على طالبات جامعة الملك عبد العزيز وبعض الموظفات في جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، مكة المكرمة .

عثمان، إبراهيم (١٩٨٦م) : التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٤)، العدد (٣)، الكويت .

عجيمي، ليلى (١٩٨٩م) : دور الزوجة السعودية المكية في اتخاذ القرارات تجاه اختيار ملابس الأسرة ومكملاتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة .

عزيز، فريال بهجت (١٩٨١م) عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة : دراسة اجتماعية ميدانية على النساء العاملات وغير العاملات في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة .

عمر، معن خليل (١٨٨٢م) : نقد الفكر الاجتماعي : دراسة تحليلية نقدية، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة .

عيسى، عبد الكاظم شندل (١٩٨٥م) : أثر الصناعة في علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية مع التركيز على النساء المتزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق .

الغانم، كمال عبد الرحمن (١٩٩٥م) : العوامل المؤثرة على التغير في أدوار المرأة القطرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة .

الغريبي، منى (١٩٩٧م) : اتجاه الشابات السعوديات نحو القيم الحديثة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض .

غيث، محمد عاطف (١٩٩٣م) : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

فخرو، منيرة أحمد (١٩٨٨م) : الأوضاع الاجتماعية للأسرة في البحرين، مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع، الكويت .

القاسمي، هند (١٩٩٥م) مظاهر الثبات والتغير في ثقافة المرأة الخليجية : دراسة ميدانية لعينة من مجتمع الإمارات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة .

القاسمي، هند عبد العزيز (١٩٩٣م) : المرأة في الإمارات : تحديدات التعليم والعمل واتخاذ القرار : دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، سلسلة الرسائل العلمية (٣)، تصدر عن : جمعية الاجتماعيين .

القطامي، لولوة (١٩٨٣ – ١٩٨٤م) : طفل المرأة العاملة : الطفولة في مجتمع عربي متغير، الكتاب السنوي الأول، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت .

قريطم، عبد الهادي، (و) آخرون (١٤٠١هـ) : الأسرة السعودية : الدور والتغيير وأثرهما في اتخاذ القرارات، كلية الاقتصاد والإدارة، مركز البحوث والتنمية، برنامج البحوث، جامعة الملك عبد العزيز، جدة .

الكبرة، هيفاء فوزي (١٩٧٨م) : دراسة المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية : دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨١م) : دراسة حالة المرأة الريفية المصرية : بحث ميداني، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، بغداد، ١٩٨٨م .

ليله، علي (١٩٩١م) : النظرية الاجتماعية المعاصرة ودراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع – الأنساق الكلاسيكية، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب التاسع والثلاثون، دار المعارف، القاهرة .

المالك، حصة صالح (١٤١٠هـ / ١٩٨٩م) : دور الزوجة السعودية في اتخاذ القرارات في إدارة المنزل في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات بالرياض .

محرم، إجلال إسماعيل (١٩٧٣م) : المرأة والعمل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة .

مدكور، إبراهيم (١٩٧٥م) : معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، مراجعة إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .

منصور، محمد إبراهيم (١٩٩٥م) : عمل المرأة في مجتمع الإمارات التقليدي : المنظور المجتمعي الشمولي لمفهوم العمل . دراسة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (٢٧)، عدد (٤)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت .

النجار، باقر سلمان (١٩٨٢م) : المرأة وعلاقات الإنتاج في مجتمعات الخليج

التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت .

نصر، مادلين (١٩٨٧م) : مداخلة في ندوة الخبراء حول المرأة السعودية العاملة : دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات في مدينة الرياض، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، الرياض .

نياز، حياة عبد العزيز (١٩٩٥م) : المشكلات التربوية والاجتماعية الناتجة عن خروج المرأة للعمل : دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .

ياسين، بوعلي (١٩٩٢م) : أزمة المرأة في المجتمع الذكوري العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا .

ثانياً : الإحصاءات :

أربعون عاماً من عمر التعليم في وزارة المعارف ١٣٧٣ – ١٤١٣هـ : سمات وملامح، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيق التربوي، وزارة المعارف، الرياض .

الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطة التنمية السادسة ١٤١٥ – ١٤٢٠هـ، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية .

تطوير، نشرة دورية متخصصة تصدرها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، العدد ١٨، للعام ١٤١٦هـ .

الكتاب الإحصائي السنوي، العدد الثاني والثلاثون، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية .

الديوان العام للخدمة المدنية، التخطيط وتطوير شؤون الخدمة، الإحصاء، المملكة العربية السعودية .

obeikandl.com

Al-Naour،Qais(1993): Iraqi»Rural Participation in domestic decision making». Department of Sociology، University of Baghdad. P.P.(1895-).

Arab labor Organization(1995): Cairo: Women and work in the Arab Region-a Perspective.

Buzawa and Austin(1995): Responding to crimes of violence against women: Gender di erence versus organizational imperatives: crime and delinquency، vol. 41، No. 4،P.P.(443466-).

Fischer and Rose:»When Enough is Enough»: Battered women› decision making around court order of protection. Crime and delinquency، vol،no.4،P.P.(414428-).

Hallawani، Ebtisam A.: Working women in Saudi Arabia-Problems and Solutions.: PHD Dissertation، Claremont Graduate School، 1982.

Harens and Heal: Do women make a di erence? e journal of state government.

Hopcro ، Rosemary، (1996):» e authority attainment of women» competitive sector e ects، American Journal of economics and sociology، vol. 55، no. 2، P.P.(163179-).

Jary، David and Jary، Julia(1991): Dictionary of sociology، Harpert Collins publishers، UK.

Johnson، Ida M (1992): « Economic، Situational and Psychological correlations of the decision making process of battered women: Families in society، the Journal of contemporary human services America، P.P.(168-1760).

Kettel، Bonnic(1995): «Key Paths for science and Technology Links.

Gender equity in science and technology of development « .

International Development Research Center . P.P (2753-) .

Maynarud ، and Purvis (1988) : « Researching Women›s Lives from a feminist perspective « ، Taylor and Francis Pubishers .

Nye ، and Berdo (1984) : Emerging Conceptual frame works in family analysis، Praeger Publishers ، New York .

Rehemi، Madani ، G. : « A Survey of the attitude of Saudi men and women toward Saudi female participation in Saudi Arabian development : Ph. D . Dissertation ، University of Colorado at Boulder ، 1983 .

Smith، Eliot (1990) : Gender and Real Stereotypes in impression formation and social decision – making processes ، Sex Roles ، Vol . 22، P.P. (627 – 647) .

Turner . Jonathon ، H. (1991) : e Structure of Sociological eory ، Universtiy of Clifornia ، Riverside .

obeikandl.com

ملحق الدراسة

أداة البحث في صورتها النهائية

obeikandl.com

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات الاجتماعية – اجتماع

رقم الاستمارة :

استمارة بحث

" أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية دراسة مقارنة لعينة من الزوجات العاملات وغير العاملات في مدينة الرياض"

بيانات هذه الاستمارة سرية
ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي الكريمة المحترمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

ستقدم لك استبانة تضم مجموعة من الأسئلة والعبارات الرجاء الإجابة عنها ، واختيار ما يتناسب مع واقعك ، إذ ليس هناك إجابات صحيحة وأخرى خاطئة ، ولكن الصحيح هو ما يعبر عن وجهة نظرك بالفعل ، علماً بأن هذه الإجابات سرية ، ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي؛ لذلك أرجو إجابة هذه الاستبانة؛ لمعرفة مدى مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تطمح لمعرفة أثر عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية ، والباحثة تتقدم لكِ بالشكر الجزيل لإسهامك الإيجابي ، كما هو متوقع منك .

الباحثة

نورة بنت إبراهيم الصويان

أختي العزيزة ، الرجاء :

الاهتمام والتأكد من تعبئة كامل البيانات، وعدم ترك أي سؤال من دون إجابة .

obeikandl.com

فضلاً

لا تكتبي هنا

أولاً : البيانات الأساسية :

١. **السن :** .... **سنة .**

٢. **المستوى التعليمي :**

١- ابتدائية . ( )

٢- متوسطة . ( )

٣- ثانوية . ( )

٤- جامعية . ( )

٥- دراسات عليا . ( )

٦- أخرى تذكر : ( )

٣. **ما عدد أطفالك حالياً :**

١- ذكور **العدد :** .... ( )

٢- إناث **العدد :** .... ( )

٣- المجموع **العدد :** .... ( )

٤. **ما عدد سنوات الزواج ؟**

.... سنة ( )

٥. **هل السكن :**

١- مستقل ( )

٢- مع أهل الزوج . ( )

٣- مع أهل الزوجة . ( )

٤- أخرى تذكر : ( )

٦. **هل السكن :**

١- ملك . ( )

٢- إيجار. ( )

٣- تابع للعمل . ( )

٤- أخرى تذكر : ( )

obeikandl.com

فضلاً لا تكتبي هنا

٧. **الحي الذي تسكنين فيه :** ....
....

٨. **إجمالي الدخل الشهري للأسرة :**

١- أقل من ٤٠٠٠ ريال . ( )

٢- من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ريال . ( )

٣- من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ريال. ( )

٤- من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ريال. ( )

٥- من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ريال. ( )

٦- من ١٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ريال . ( )

٧- أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال . ( )

٨- أخرى تذكر : ( )

٩. **ما مصدر دخلك :**

١- العمل ( )

٢- الزوج ( )

٣- ميراث ( )

٤- ملكية خاصة ( )

٥- ليس لي دخل ( )

٦- أخرى ، تذكر ( )

١٠. **الحالة العملية للزوجة ؟**

١- عاملة ( )

٢-غير عاملة ( )

١١. **قطاع العمل الذي تعملين فيه :**

١- حكومي ( )

٢- خاص . ( )

١٢. **من الناحية الاقتصادية ، أين تضعين أسرتكِ الأساسية ؟**

١- المستوى الأعلى . ( )

obeikandl.com

٢- المستوى المتوسط. ( )	
٣- المستوى الأدنى . ( )	
	فضلاً لا تكتبي هنا

١٣. **وأين تضعين أسرة الزوج ؟ :**

١- المستوى الأعلى . ( )

٢- المستوى المتوسط. ( )

٣- المستوى الأدنى . ( )

١٤. **ما طبيعة عملكِ :**

١- معلمة . ( )

٢- وظيفة مكتبية (إدارية). ( )

٣- إخصائية اجتماعية . ( )

٤- طبيبة . ( )

٥- ممرضة . ( )

٦- سيدة أعمال . ( )

٧- ربة مترل . ( )

٨- أخرى تذكر : ( )

١٥. **عدد سنوات العمل :**

١- أقل من خمس سنوات ( )

٢- من ٥-١٠ سنوات ( )

٣- من ١٠ - ١٥ سنة ( )

٤- من ١٥ - ٢٠ سنة ( )

٥- من ٢٠ سنة فأكثر ( )

١٦. **ما مستوى وظيفتكِ ؟**

١- إدارة عليا ( )

٢-إدارة وسطى ( )

٣-إدارة دنيا ( )

(١) تقصد الباحثة بالإدارة العليا (الموظفات بالرتب الوظيفية الأعلى : عميدة ، مديرة ، رئيسة قسم ، وكيلة ،

obeikandi.com

طبيبة أو ما يعادلها .

الإدارة الوسطى (الموظفات بالرتب الوظيفية الأقل : معلمة ، إخصائية اجتماعية ، ممرضة أو ما يعادلها .

الإدارة الدنيا (الموظفات بالرتب الوظيفية الأدنى : كاتبة ، ناسخة ، مراقبة ، أو ما يعادلها .

فضلاً

لا تكتبي هنا

١٧. **المستوى التعليمي للزوج ؟ :**

١- ابتدائي . ( )

٢- متوسط . ( )

٣- ثانوي . ( )

٤- جامعي . ( )

٥- دراسات عليا . ( )

٦- أخرى تذكر : ( )

١٨. **عمل الزوج :**

١- موظف حكومي مدني ( )

٢- موظف حكومي عسكري ( )

٣- موظف قطاع خاص ( )

٤- أعمال حرة (رجل أعمال) ( )

٥- تاجر ( )

٦- مزارع . ( )

٧- متسبب . ( )

٨- أخرى تذكر : ( )

١٩. **هل زوجك متزوج من أخرى :**

١- لا ( )

٢- نعم ، بواحدة ( )

٣- نعم ، باثنتين ( )

٤- نعم ، بثلاث ( )

٢٠. **ما المادة الإعلامية (من الصحف أو الإذاعة أو التلفزيون) التي تميلين إلى متابعتها ؟ :**

١- المادة الطبية ( )

obeikandl.com

٢–المادة الاجتماعية ( )

٣–المادة الدينية ( )

٤– المادة الثقافية ( )

٥– المادة السياسية

فضلاً

لا تكتبي هنا

٦– المادة الترفيهية ( )

٧– المادة الفنية ( )

٨– المادة الرياضية ( )

٦– أخرى تذكر : ( )

ثانياً : عمل المرأة خارج المنزل

٢١. **لماذا في رأيك تحتاج المرأة إلى أن تعمل ؟ رتبي حسب الأهمية :**

١– لتحسين المستوى المعيشي للأسرة ( )

٢– لتحقيق ذاتها ( )

٣– لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن ( )

٤– لأنها تعلمت، وينبغي أن تفيد بتعليمها ( )

٥– لاكتساب الخبرة ( )

٦– حتى تنفق على نفسها ( )

٧– لتأمين مستقبلها ( )

٨– لشغل وقت الفراغ ( )

٩– أخرى تذكر : ( )

٢٢. **هل يؤدي عمل الزوجة خارج المنزل إلى زيادة التفاهم بين الزوج والزوجة :**

١– نعم ( )

٢– إلى حد ما ( )

٣– لا ( )

٤– نعم ، بثلاث ( )

٢٣. **يؤدي عمل الزوجة خارج المنزل إلى حدوث مشكلات في الأسرة ؟ :**

	نعم	لا
١– خاصة بالأبناء	( )	( )

obeikandl.com

٢–خلافات بين الزوج والزوجة	(	)	(	)
٣–مشكلات مالية	(	)	(	)

فضلاً
لا تكتبي هنا

	نعم		لا	
٤– خاصة بالأقارب والجيران والأصدقاء	(	)	(	)
٥–لا تحدث مشكلات	(	)	(	)
٦– أخرى تذكر	(	)	(	)

٢٤. ماذا تفعل المرأة بدخلها من الوظيفة :

١– الإنفاق على حاجاتها الشخصية	(	)
٢– الإسهام في الإنفاق على الأسرة	(	)
٣– تسليمه للزوج	(	)
٤– مساعدة بعض الأقارب	(	)
٥– ادخاره	(	)
٦– الإنفاق على الأبناء	(	)
٧– أخرى تذكر :	(	)

٢٥. ما الظروف التي يمكن أن تساعد المرأة على العمل خارج البيت والاستمرار فيه؟

١– التعليم المناسب	(	)
٢– إجازة العمل	(	)
٣– وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة	(	)
٤– تقدير المجتمع لعمل المرأة	(	)
٥– مساعدة الزوج	(	)
٦– كبر الأولاد	(	)
٧– عدم وجود الأبناء	(	)
٨– حاجة الأسرة إلى دخل الزوجة	(	)
٩– أخرى ، تذكر :	(	)

obeikandl.com

ثالثاً : موافقة الزوج من عمل الزوجة :

٢٦. في رأيك هل يوافق الزوج عادة على عمل زوجته خارج المنزل ؟

١- نعم يوافق ( )

٢- يوافق ولكن بصعوبة ( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

٣- لا يوافق ( )

٤- أخرى ، تذكر : ( )

إذا كانت الإجابة بـ(لا) فالرجاء الانتقال إلى السؤال رقم (٢٨)

٢٧. ما أسباب موافقة الزوج على عمل زوجته ؟ (الرجاء ذكر أهم سببين) :

١- لوجود وقت فراغ لديها ( )

٢- لأنها مصرة على ذلك ( )

٣- لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل ( )

٤- لزيادة دخل الأسرة ( )

٥- لأن الأولاد كبروا ( )

٦- لرغبة الزوج في ذلك ( )

٧- أخرى تذكر : ( )

٢٨. ما أسباب عدم موافقة الزوج ؟ (الرجاء ذكر أهم ثلاثة أسباب) :

١- لأن العمل يكون على حساب الأسرة ( )

٢- لأن المرأة مكانها البيت ( )

٣- لحدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة ( )

٤- لأن العمل يجعلها امرأة مستقلة ( )

٥- لأن العمل يؤدي إلى الاختلاط ( )

٦- للانشغال الدائم عن الزوج ( )

٧- حتى تتفرغ لتربية الأبناء ( )

٨- أخرى ، تذكر : ( )

٢٩. تظهر مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل ، مثل :

نعم **لا**

opeikandi.com

١ – اتهامها بالتقصير في بيتها ( ) ( ) ( )	
٢ –تهديدها بعدم العمل ( ) ( ) ( )	
٣ – تهديدها بالطلاق ( ) ( ) ( )	
٤ – الشجار المستمر معاً ( ) ( ) ( )	
٥ – غياب الزوج المستمر عن المنزل ( ) ( ) ( )	
٦ – عدم الرغبة في الحديث معها ( ) ( ) ( )	

	فضلاً لا تكتبي هنا
نعم لا	
٦ – أخرى، تذكر : ( ) ( ) ( )	
٣٠. إذا كان الزوج يقدر عمل الزوجة فإن ذلك يظهر في :	
١ – استشارتها في شؤونه وأعماله ( ) ( )	
٢ – استشارتها فيما يخص الأسرة ( ) ( )	
٣ – تقديم الهدايا لها في المناسبات ( ) ( )	
٤ – المحافظة على مشاعرها ( ) ( )	
٥ – مساعدتها على التقدم في عملها ( ) ( )	
٦ – احترام رغباتها ( ) ( )	
٧ – عدم إرهاقها بأعباء منزلية ( ) ( )	
٨ – أخرى تذكر : ( ) ( )	
٣١. وإذا كان الزوج لا يقدر عمل الزوجة فإن ذلك يظهر في :	
١ – إظهار عدم رغبته في عمل الزوجة ( ) ( )	
٢ – اتهامها بالتقصير في شؤون الأسرة ( ) ( )	
٣ – رغبته في الحصول على دخل الزوجة ( ) ( )	
٤ – رفضه لاختلاط الزوجة في العمل ( ) ( )	
٥ – أخرى ، تذكر : ( ) ( )	
رابعاً : الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة :	
٣٢. ينظر الناس إلى الزوجة غير العاملة بوصفها أفضل من العاملة لأن :	
نعم لا	

١- من الأفضل أن تراعي الزوجة أسرها ( ) ( ) ٢-عمل المرأة يؤدي إلى الاختلاط ( ) ( ) ٣- لأن دخل الزوج يكفي ( ) ( ) ٤- العمل يؤثر على دور الزوجة في الأسرة ( ) ( ) ٥- راتب الزوجة من العمل محدود ( ) ( )	
	فضلاً لا تكتبي هنا
نعم لا ٦- عمل الزوجة يسبب مشكلات مع الزوج ( ) ( ) ٧-الأبناء يتأثرون بعمل الأم ( ) ( ) ٨- العمل يقلل من قيمتها الاجتماعية ( ) ( ) ٩- عمل الزوجة يضعف العلاقات بينها وبين زوجها ( ) ( ) ١٠- مرتب الزوجة يصرف على متطلباها الشخصية ( ) ( ) ١١- لأن عمل الزوجة لا يفيد الأسرة ( ) ( ) ١٢- أخرى ، تذكر : ( ) ( ) ٣٣. حينما تقيم الأسرة علاقات جديدة مع آخرين (أقارب ، جيران ، أصدقاء) فإن صاحب القرار في إقامة هذه العلاقة : (المطلوب إجابة واحدة فقط): ١- الزوج ( ) ٢- الزوجة ( ) ٣- هما معاً ( ) ٤- حسب الظروف ( ) ٣٤. هل يقبل زوجك إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى تكونين أنت السبب في هذه العلاقة ؟ ١- لا ( ) ٢- نادراً ( ) ٣- أحياناً ( ) ٤- نعم ( )	

opeikandi.com

٥– أخرى ، تذكر : ( )	
٣٥. في رأيك كيف تقضي المرأة العاملة وقت فراغها : **نعم** **لا** ١– لا يوجد لديها وقت فراغ ( ) ( ) ٢– القراءة ( ) ( ) ٣– زيارة الأقارب والجيران ( ) ( )	
	فضلاً **لا تكتبي هنا**
نعم **لا** ٤– مشاهدة التلفزيون أو سماع الراديو ( ) ( ) ٥–متابعة الأبناء في مذاكرة دروسهم ( ) ( ) ٦– مع الزوج ( ) ( ) ٧– ممارسة هواية ( ) ( ) ٨– القيام بالأعباء الأسرية ( ) ( ) ٩– أخرى ، تذكر : ( ) ( ) **٣٦. هل يحرص زوجك على استشارتكِ** ١– باستمرار ( ) ٢– أحياناً ( ) ٣– نادراً ( ) ٤– لا ( ) **٣٧. وهل يأخذ عادة برأيكِ ؟** ١– نعم ( ) ٢– أحياناً ( ) ٣– نادراً ( ) ٤– لا ( ) **٣٨. ما موقف زوجك من مشاركتكِ في المجالات الآتية؟** **يوافق** **يوافق إلى حد ما** **يرفض** ١– تسمية الأبناء ( ) ( ) ( ) ٢– تربية الأبناء ( ) ( ) ( )	

obeikandl.com

٣- تعليم الأبناء ( ) ( ) ( )

٤- اختيار شريك الحياة للأبناء ( ) ( ) ( )

٥- تنظيم النسل (الأسرة) ( ) ( ) ( )

٦- الأمور الاقتصادية للأسرة ( ) ( ) ( )

٧- العلاقات الاجتماعية للأسرة ( ) ( ) ( )

٨- شؤون خاصة ( ) ( ) ( )

٩- علاقات الزوج مع الآخرين ( ) ( ) ( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

	يوافق	يوافق إلى حد ما	يرفض
١٠- الخروج للعمل	( )	( )	( )
١١- التصرف في الأموال	( )	( )	( )
١٢- المشاركة في الأنشطة الاجتماعية الخيرية	( )	( )	( )
١٣- أماكن قضاء الإجازة	( )	( )	( )
١٤- شراء مسكن وتصميمه	( )	( )	( )
١٥- شراء بعض السلع المعمرة (سيارة)	( )	( )	( )
١٦- أخرى ، تذكر :	( )	( )	( )

٣٩. في رأيك ما أسباب انخفاض مشاركة المرأة في شؤون الأسرة عموماً ؟

	أوافق	أوافق إلى حد ما	يرفض
١- عدم وعي المرأة	( )	( )	( )
٢- نظرة المجتمع السلبية للمرأة	( )	( )	( )
٣- رفض الرجل مشاركة المرأة	( )	( )	( )
٤- تربية المرأة على عدم المشاركة	( )	( )	( )
٥- عدم تعود المرأة على المشاركة	( )	( )	( )
٦- رفض بعض القطاعات لمشاركة المرأة	( )	( )	( )
٧- اعتماد المرأة على الرجل	( )	( )	( )
٨- أخرى ، تذكر	( )	( )	( )

٤٠. من وجهة نظركِ ماذا ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الزوج والزوجة، [المطلوب اختيار إجابة واحدة] :

obeikandi.com

١- أن تطيعه دائماً

٢- أن تطيعه في بعض الأمور التي تقتنع بها

٣- أن تراجعه في بعض الأمور

٤- أن تتشاور معه وتحاول إقناعه بوجهة نظرها

٥- أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة

٦- أخرى ، تذكر :

فضلاً

لا تكتبي هنا

٤١. في حال حدوث خلاف بينك وبين زوجكِ حول أي مسألة من يكون له القرار في النهاية ؟

	دائماً	أحياناً	نادراً
١- للزوج	( )	( )	( )
٢- لي (الزوجة)	( )	( )	( )
٣- الوصول إلى حل بسيط	( )	( )	( )
٤- أخرى ، تذكر	( )	( )	( )

خامساً : مشاركة المرأة في الحياة الأسرية :

٤٢. ما المجالات الأسرية التي يمكن أن تشارك الزوجة في اتخاذ قراراتها ؟

	تشارك بفاعلية	تشارك إلى حد ما	لا تشارك
١- شؤون البيت والأسرة	( )	( )	( )
٢- تربية الأبناء	( )	( )	( )
٣- تعليم الأبناء	( )	( )	( )
٤- مشكلات الأبناء	( )	( )	( )
٥- تحديد منطقة السكن	( )	( )	( )
٦- اختيار أثاث المترل	( )	( )	( )
٧- شراء احتياجات الأسرة	( )	( )	( )
٨- زيارة الأقارب والأصدقاء	( )	( )	( )
٩- تنظيم النسل	( )	( )	( )
١٠- أخرى ، تذكر	( )	( )	( )

obeikandl.com

٤٣. يساعد الزوج زوجته العاملة في تحمل بعض مسؤوليات الأسرة ، مثل :

	نعم	لا
١– السؤال عن الأولاد في المدرسة	( )	( )
٢– مساعدتهم في المذاكرة	( )	( )
٣– بحث مشكلاتهم اليومية معهم	( )	( )
٤– مساعدتهم في اختيار المهنة	( )	( )
٥– متابعتهم والسؤال عن أصدقاء	( )	( )
٦– أخرى ، تذكر :	( )	( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

٤٤. هل تعتقدين أنه من الضروري أن يأخذ الزوج برأي الزوجة في شؤون الأبناء :

١– نعم ( )

٢– لا ( )

٣– أخرى، تذكر : ( )

٤٥. ما موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها ؟

١– تصر على ضرورة المشاركة ( )

٢– تتركه يفعل ما يريد ( )

٣– تستعين بالأقارب للضغط عليه ( )

٤– تحاول إقناعه ( )

٥– أخرى ، تذكر : ( )

ثالثاً : موافقة الزوج من عمل الزوجة :

٤٦. إذا واجه أحد أبناء الزوجة العاملة مشكلة ، من الذي يقوم – عادة – بحلها ؟

١– يقوم الزوج وحده بحلها ( )

٢– يستشير الزوج الزوجة في حلها ( )

٣– يترك الزوج الأمر للزوجة لحلها ( )

٤– أخرى ، تذكر : ( )

٤٧. وإذا كان رأي الزوجة في المشكلة مقبولاً ، فما موقف الزوج ؟

١– يأخذ برأيها ( )

٢– يستشير فقط، ولا يأخذ برأيها ( )

٣– حسب الظروف ( )

٤– أخرى ، تذكر : ( )

٤٨. عند زواج أحد الأبناء أو البنات ، هل يستشير الزوج زوجته ؟

١– نعم ( )

٢– أحياناً ( )

٣– نادراً ( )

٤– لا ( )

٥– أخرى ، تذكر : ( )

فضلاً
لا تكتبي هنا

٤٩. ما مقترحاتك لتعزيز مشاركة المرأة في مختلف القرارات الأسرية ، (الرجاء اختيار أهم ثلاثة مقترحات) :

١– رفع المستوى التعليمي للمرأة ( )

٢– الاهتمام بتثقيف المرأة ( )

٣– تربية المرأة على ضرورة المشاركة ( )

٤– تغير نظرة المجتمع للمرأة ( )

٥– نقد التقاليد التي تخفض من مكانة المرأة ( )

٦– توفير الخدمات التي تساعد المرأة العاملة ( )

٧– توعية الرجل بذلك ( )

٨– أخرى، تذكر : .... ( )

٥٠. من الذي يشارك الأبناء في مذاكرة دروسهم ؟

	دائماً	أحياناً	نادراً
١– الزوج	( )	( )	( )
٢– الزوجة	( )	( )	( )
٣– أي منهما	( )	( )	( )
٤– مدرس	( )	( )	( )
٥– أخرى ، تذكر	( )	( )	( )

٥١. من الذي يتابع أمور الأبناء في المدرسة عادة ؟

	دائماً	أحياناً	نادراً
١– الزوج	( )	( )	( )

obeikandi.com

٢- الزوجة ( ) ( ) ( )

٣- أي منهما ( ) ( ) ( )

٤- مدرس ( ) ( ) ( )

٥- أخرى ، تذكر ( ) ( ) ( )

٥٢. في حالة اتخاذ قرار باستخدام منع الحمل ؟ من الذي يتخذ القرار ؟

١- الزوج ( )

٢- الزوجة ( )

٣- الاثنان معاً ( )

٤- الطبيب ( )

٥- أخرى ، تذكر ( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

٥٣. ومَن الذي يتخذ القرار بعدد الأبناء ، بعد مشيئة الله بطبيعة الحال :

١- الزوج ( )

٢- الزوجة ( )

٣- الاثنان معاً ( )

٥- أخرى ، تذكر ( )

٥٤. ما موقفكِ إذا تزوج زوجكِ بأخرى :

١- أوافق عن رضاء ( )

٢- أرضى بالأمر الواقع ( )

٣- أستعين بالأقارب ( )

٤- أطلب الطلاق ( )

٥- أخرى ، تذكر : .... ( )

سابعاً : المشاركة في الأمور الاقتصادية :

٥٥. هل تتناقشين مع زوجكِ في ميزانية إنفاق الأسرة ؟

١- دائماً ( )

٢- أحياناً ( )

٣- نادراً ( )

٤- لا ( )

٥- أخرى ، تذكر : .... ( )

obeikandi.com

٥٦. فيما يتعلق ببعض الأمور كالاستثمار مثلاً في مشروع تجاري ، هل يجب أن يستشير الزوج زوجته ؟

١– دائماً ( )

٢– أحياناً ( )

٣– نادراً ( )

٤– لا ( )

٥٧. فيما يتعلق بميزانية الأسرة هل زوجكِ ؟

	دائماً	أحياناً	نادراً
١– يأخذ رأيكِ ويعمل به	( )	( )	( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

	دائماً	أحياناً	نادراً
٢– يأخذ برأيك ولا يعمل به	( )	( )	( )
٣– لا يأخذ برأيكِ	( )	( )	( )
٤– أخرى ، تذكر :	( )	( )	( )

٥٨. يختار السلع الخاصة بالأسرة ويقرر شراءها :

	دائماً	أحياناً	نادراً
١– الزوج	( )	( )	( )
٢– الزوجة	( )	( )	( )
٣– الاثنان معاً	( )	( )	( )
٤– أخرى ، تذكر :	( )	( )	( )

٥٩. إذا رغب زوجكِ في شراء سلعة فهل يأخذ موافقتكِ عادة ؟

١– دائماً ( )

٢– أحياناً ( )

٣– نادراً ( )

٤– لا ( )

٥– أخرى ، تذكر : .... ( )

٦٠. يأخذ الزوج رأيكِ فيما يتعلق بشراء السلع المعمرة ، مثل :

	دائماً	أحياناً	نادراً
١– السيارة	( )	( )	( )

٢- المنزل ( ) ( ) ( )

٣- أثاث المنزل ( ) ( ) ( )

٤- عقار للاستثمار ( ) ( ) ( )

٥- تأمين مستقبل الأولاد ( ) ( ) ( )

٦١. هل يأخذ زوجك رأيك في حال مساعدته قريباً أو صديقاً بمبلغ كبير نسبياً من المال ؟

١- دائماً ( )

٢- أحياناً ( )

٣- نادراً ( )

٤- لا ( )

٥- أخرى ، تذكر : .... ( )

فضلاً

لا تكتبي هنا

٦٢. ولماذا ضرورة أن يأخذ رأيكِ ؟

١- لأننا شركاء في الأسرة ( )

٢- لأني أسهم في دخل الأسرة ( )

٣- لأنه من المفترض أن يستشيرني ( )

٤- لأن الدين يقول ذلك ( )

٥- أخرى ، تذكر : .... ( )

obeikandi.com